



المملكة العربية
السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية

مأخذ الـ جـ اـ النحوى على الـ رـ اـ فى كتابه معانى لقرآن وإعرا هـ

رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الماجستير فى اللغة والنحو
والصرف

إعداد الطالب

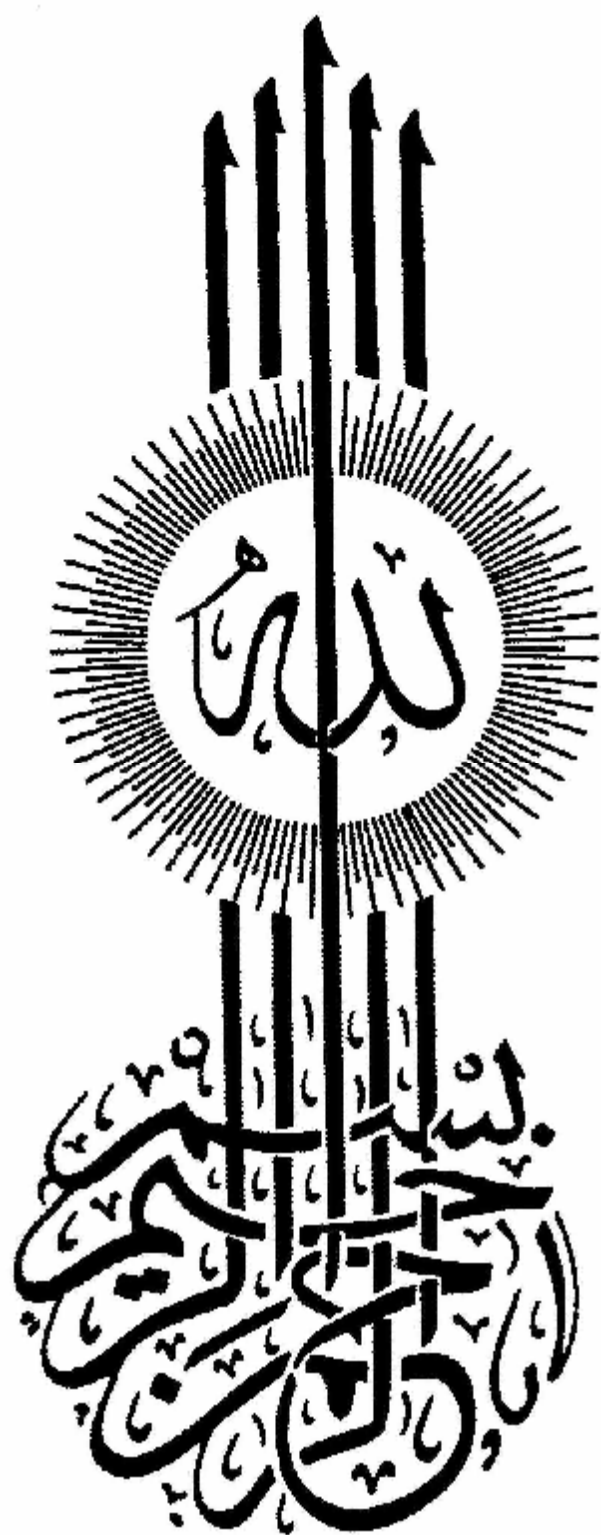
علي بن حسين بن يحيى الأمير

٤٢٦٨٠٢١٨

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد الله بن ناصر القرني

١٤٢٩ هـ / ٢٠٠٨ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص البحث

مآخذ الزجاج النحوية على الفراء في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) يهدف إلى الكشف عن حقيقة مآخذ الزجاج النحوية على الفراء من حيث تعلقها بأصول البصرية من جهة ، وتعلقها بمؤسس المدرسة الكوفية الحقيقي وواضع مصطلحاتها من جهة أخرى .

وكان لاختيار هذا الموضوع أسباب منها : الاتصال المباشر بكتاب الله - عز وجل - والتعرف على المصطلحات الكوفية التي أوردها الزجاج عن الفراء ثم أخذه عليها .

وقد استوى البحث على مقدّمة بيّنت فيها أسباب اختيار الموضوع وطريقة عملي فيه ، وأشارت إلى بعض الدراسات اللاحقة ، وتمهيد تحدّثت فيه عن الزجاج وكتابه ، وعن الفراء وكتابه . وثلاثة فصول :

أولها : خصّصته للأدوات النحوية ، وثانيها : للتراكيب النحوية ، وثالثها لأصول النحوية في مآخذ الزجاج على الفراء ، وخاتمة ضمّنتها أهم النتائج التي توصلت إليها منها : بيان مذهب الزجاج في مآخذ الفراء ، وموقف كل من الزجاج والفراء من الأصول النحوية من خلال المسائل المدروسة .

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

In the Name of Allah

An abstract

This research handles Alzagag Grammatical criticism on Alfara in his book (Meaning of Quran and its parsing). It aims at revealing Alzagag grammatical criticism on Alfara, on the basis of its connecting with the fundamentals of Basaria school from one hand , and the true patriarch of Kofia school and the composer of its concepts from the other hand .

There are many reasons for choosing this issue as ;

The direct connect with the direct connect with Quran, and identifying to Kofia concepts which were brought by Alzagag on Alfara then criticize it on him

The research contains an introduction , where I revealed the reasons for choosing this issue, and my way of working in it . I referred to some of the previous studies . Then , come the warm up , where I speak about Alzagag and his book , and Alfara and his book . it contains three sections;

As for the first , I specialized it for the Grammatical devices . The second one for the Grammatical combinations . The third , for the fundamentals of Grammar in Alzagag criticism on Alfara. Then, the conclusion, which contains the results that I reached like the doctrine of Alzagag criticism on Alfara , and the attitude of both Alzagag and Alfara towards the Grammatical fundamentals , through the studied subjects

Prayer be upon our prophet , his family and his friends

المقّمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ، بأفصح لسان وأبلغ خطاب ، وجعله حجّة باقية إلى يوم الحساب . وصلى الله وسلم وأنعم وبارك على نبينا محمد خير الأحاب ، وعلى آله وصحبه خير آل وأفضل أصحاب ... أما بعد :

فإن علوم العربية جميعها متصلة بكتاب الله - عز وجل - و علم النحو أحد هذه العلوم وقد حرصت كلّ الحرص أن يكون موضوع بحثي الذي أتقدّم به لنيل درجة الماجستير وثيق الاتصال بكتاب الله - تعالى - وكل علوم العربية كذلك - وكانت قراءتي كانت متواصلة في كتب إعراب القرآن الكريم خاصّة حتى اهتديت بفضل الله - عز وجل - إلى كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج . وبعد قراءتي له وجدته سفرًا عظيم النفع ، جليل القدر ، زاخرًا بالفوائد ، يحوي مسائل نحوية ولغوية وصرفية كثيرة ، لكنّ أهمّ ما لفت نظري كثرة مأخذه على الفرّاء ، وحين راجعت كتاب معاني القرآن للفرّاء وجدت كلّ المسائل التي أخذها عليها الزجاج موجودة في هذا الكتاب ، فخيّل إليّ أنّ الزجاج لم يؤلّف كتابه إلا لنقض كتاب الفرّاء .

وبعد أن جمعت كلّ المسائل النحوية والصرفيّة واللغوية ، وهي مسائل تتعدّى المائة . اخترت المسائل النحوية التي أخذ فيها الفرّاء ، فوجدتها كثيرة ، فاننقبت أبرزها ، واخترت أوضحها . وحينما فرغت من جمع المسائل قمت بدراستها متبعًا الخطوات التالية :

- ١- وضع عنوان للمسألة .
- ٢ تصدير المسألة بنص الزجاج الذي يبدأه دائماً بذكر رأي الفرّاء ثم يتعقّبه .
- ٣ حيل في كلّ مأخذ إلى موضعه في كتاب معاني القرآن للفرّاء .
- ٤ - أشرح المسألة بإيجاز .
- ٥ لعرض المسألة على النحاة المتقدّمين والمتأخّرين ، وأحياناً على المعاصرين على اختلاف مذاهبهم .
- ٦ - أبين المذهب الذي اتبعه الزجاج في مؤاخذه للفرّاء في كلّ مسألة .
- ٧ - الترجيح من قبل الباحث مع إيجاد أسباب هذا الترجيح .

٨- توثيق الآيات القرآنية .

٩- توثيق القراءات القرآنية من كتب القراءات .

١٠- تخريج الأحاديث من مظانها .

١١- تخريج الأبيات الشعرية من دواوين الشعراء **لن** و **لج** - ومن

المجموعات الشعرية ، وكتب النحو .

وقد كان لاختيار هذا الموضوع دوافع وأسباب أهمها :

١- الاتصال المباشر بالقرآن الكريم .

٢- إعجابي بكتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، وطريقة بيانه
لمعنى الآيات ، وإعرابها ، ونقده للنحويين ، ولاسيما الفراء .

٣- معرفة سبب تشدّد الزجاج وهو من هو في علو قدره ، ومكانته

العلمية - على إمام الكوفة الكبير : الفراء .

٤- أن كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، ليست حوله دراسات
علمية كافية - على حد علمي - كما أن مؤاخذاته على الفراء خاصة لم
أجدُ أحداً أفردها بتأليف .

٥- محاولة الكشف عن حقيقة مأخذ الزجاج النحوية على الفراء من
حيث تعلّقها بأصول الزجاج البصريّتين جهة ، وتعلّقها بمؤسس المدرسة
الكوفية الحقيقي وواضع مصطلحاتها من جهة أخرى .

٦- التعرف على المصطلحات الكوفية التي أوردها الزجاج عن الفراء
ثم أخذها عليه .

٧- رغبتني في الوقوف على ما في تراثنا النحوي من سجال بين أرباب
الصناعة ، ومعرفة مستوى هذا السجال ، وبيان مظاهره .

٨- أن هذا النوع من البحث ينمّي الفكر النحوي ، والثقافة النحوية لدى
الطالب .

وقد سبق الباحث بدراسات مشابهة في كتب أخرى اطّلع عليها وأفاد
منها في مادتها ومنهجها أبرزها :

١- اعتراضات أبي حيّان على النحويين في التذييل والتكميل ، إعداد :

منصور عريف الرحمن .

٢- اعتراضات السهيلي على النحاة ، جمعاً ودراسة ، إعداد : عبد الله آل داود .

وقد استوى البحث على هذه المقدمة ، وتمهيد : وثلاثة فصول وخاتمة ، وعدد من الفهارس الفنية .

أمّا التمهيد فقد تحدّثت فيه عن الزجاج وكتابه ، ثمّ تديت بالفراء وكتابه ، فتناولت بدايةً الزجاج - وهو صاحب الكتاب الذي فيه أخذ الفراء - من حيث اسمه ، ومولده ، وبيئته ، وأخلاقه وشيوخه ، وتلاميذه ، ومكانته العلمية ، ومذهبه النحوي ، ومؤلفاته ، ثمّ مكانة كتابه العلمية .

بعذلك تناولت الفراء من حيث اسمه ، ومولده ، ونشأته ، ومكانته العلمية ، وثناء العلماء عليه ، وموقفه من سيبويه ، ثمّ مكانة كتابه العلمية .

وأمّا الفصل الأوّل : فقد خصصته للأدوات النحوية ، ورتبت المسائل داخله وفقّ الترتيب الأبجديّ المعروف في كتب الحروف والأدوات مبتدئاً بالأداة ذات الأحرف الأقل ، وضمّ المسائل التالية :

١- كاف الخطاب في نحو : « أرأيتمكم » .

٢- مجيء الكاف المفردة في « ذلك » في التثنية والجمع على خطاب الواحد .

٣- فتح لام الأمر .

٤- اللام التي بمعنى «أنّ» .

٥- دخول اللام الموطئة للقسم على اسم الشرط .

٦- الميم في « اللهم » عوض أم بقية من جملة محذوفة .

٧- زيادة الواو .

٨- إثبات واو الحال .

٩- وقوع «أنّ» نافية بمعنى « لا » .

١٠- وقوع «أنّ» شرطية .

١١- الخفض بلات .

١٢- إلاّ بمعنى الواو .

١٣- وقوع لمّا بمعنى إلا .

١٤- هل (الآن) فعل دخلت عليه (أل) أم اسم زمان ؟

أمّا الفصل الثاني : فقد جعلته هُصاً بالتراكيب النحوية ، ورتّبت المسائل داخله حسب أبواب ألفية ابن مالك ، وضم المسائل التالية :

١- وقوع ضمير الفصل (العماد) بين نكرتين .

٢- مجيء اسم الإشارة للتقريب .

٣- حذف الموصول الاسمي ، وإقامة الصلة مقامه .

٤- الاستغناء بصفة الموصول عن صلته .

٥- الاستغناء بخبر المبتدأ الثاني عن الإخبار عن المبتدأ الأوّل .

٦- (مال) في حو : مالك ، ومالي ، وماله ، فعل ناقص .

٧- ضعف عمل «إنّ» المؤكّدة .

٨- فتح همزة «أنّ» بعد عاطف على اسم إشارة .

٩- العطف على اسم «إنّ» بالرفع قبل تمام الخبر .

١٠- بناء ظرف الزمان عند إضافته إلى معرب .

١١- بناء « غير » على الفتح مطلقاً .

١٢- النصب على القطع .

١٣- مجيء التمييز (التفسير) معرفة .

١٤- النصب بإضمار فعل صالح بعد « الواو » .

١٥- العطف على الضمير المرفوع المتصل .

١٦- عطف الظاهر على المضمّر المخفوض .

١٧- اجتماع الشرط والقسم .

١٨- وقوع « كم » الخبريّة في غير صدر الكلام .

وأما الفصل الثالث : فجعلته عن الأصول النحوية في مأخذ الزجّاج النحوية على الفرّاء ، وتناولت فيه ما يأتي :

أولاً : السماع :

- مصادره :

١- القرآن وقراءاته ، وفيه :

- احتجاج الفرّاء بالقراءات المتواترة .

- موقف الفرّاء من القراءات الشاذّة .

- احتجاج الزجاج بالقراءات المتواترة .

- موقف الزجاج من القراءات الشاذّة .

٢- الحديث الشريف .

٣- الشعر ، وفيه :

- احتجاج الفرّاء بالشعر .

- احتجاج الزجاج بالشعر .

- حجة الزجاج في ردّ شواهد الفرّاء .

٤- الأقوال المأثورة عن العرب ، وفيه :

- ورودها عند الفرّاء .

- ورودها عند الزجاج .

ثم رأي الباحث .

ثانياً : الإجماع :

- حجّية الإجماع .

- موقف الفرّاء من الإجماع .

- موقف الزجاج من الإجماع .

- رأي الباحث في صدق حجية الإجماع عند الزجاج .

الثأ : القياس :

- موقف الفرّاء من القياس .

- موقف الزجاج من القياس .

- رأي الباحث في صدق حجية القياس .

ولإنجاز هذا البحث واستكمال متطلباته العلميّة ، فقد عدت إلى جملة من المصادر والمراجع كالمطوّلات النحويّة ، وكتب التفسير وإعراب القرآن .

وأما الخاتمة فقد ضمّنتها أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث ، ثمّ قفوتها بعدد من الفهارس الفنديّة .

هذا وقد واجهت الباحث بعض الصعوبات أبرزها :

١- قلة مصادر النحو الكوفي .

٢- قلة المصادر التي تناولت مصطلحات النحو الكوفي .

٣- ضعف تحقيق كتاب معاني القرآن وإعرابه للزجاج بما فيه من

تصحيح وتحريف .

وفي الختام .. أتقدّم بالشكر الجزيل – بعد شكر الله عز وجل – لسعادة أستاذي الفاضل أ.د عبد الله بن ناصر القرني الذي علمني كيف أبحث ؟ فكان خير موجهٍ ، وخير موجدٍ مذكّرٍ كان مرشداً للباحث حتى تسجيل الموضوع .

ثم مشرفاً متابعاً مشجّعاً ووجّهاً ، أفدت كثيراً من حلمه وعلمه ،

وحكمته وسعة صدره . منحني ثقة كبيرة بنفسني بتشجيعه المتواصل
وتوجيهه المستمرّ وكنت سعيداً بإشرافه الكريم فجزاه الله خير الجزاء
وبارك في علمه وأهله وولده وماله .

والشكر موصولٌ إلى أستاذيّ المناقشين اللذين سيثيران البحث
بملاحظتهما .

كما لا يفوتني أن أشكر كُلاًّ أستاذ من أساتذتي ، علمني ، أو منحني
نصيحة أو توجيهاً وإلى كل من وقف معي وأزرنني خلال مسيرة البحث ،
فجزى الله الجميع خير الجزاء .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة أم القرى بمكة المكرمة التي
منحتني فرصة مواصلة الدراسات العليا على يد كوكبة من علماء العربية
وأساتذتها الفضلاء ، والشكر موصول لكلية اللغة العربية وقسم الدراسات
العليا بها .

وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

التمهيد

ويشتمل على :

- التعريف بالزجاج ، وكتابه معاني القرآن وإعرابه .
- التعريف بالفرّاء ، وكتابه معاني القرآن .

التعريف بالزجاج

اسمه ، ولقبه ، وكنيته :

هو إبراهيم بن السريّ بن سهل أبو إسحاق النحويّ الزجاج^(١) ، وقد أجمعت المصادر أنّ اسمه : إبراهيم ، وكنيته : أبو إسحاق ، ولقبه : الزجاج . ثمّ اختلفت في اسم أبيه ، فذكر ابن النديم^(٢) أنّه : إبراهيم بن محمد . وإلى هذا ذهب ابن خلكان^(٣) ، والذهبي^(٤) ، وصاحب الشذرات^(٥) .

وقال غيرهم^(٦) : هو إبراهيم بن السريّ ، وكذا جاء في مقدّمة كتبه^(٧) .

والأقربليّ : اسم أبيه محمد ، والسريّ لقبه ، أو يكون اسماً مركّباً^(٨) .

(محمد السريّ) ، ولعلّ ما وقع فيه الذهبيّ يشير إلى هذا ؛ فقد ترجم

مرّة وذكر أنّه : إبراهيم بن محمد^(٩) ، ثم ترجم له في موضع آخر ، وذكر

أ أنّه : إبراهيم بن السريّ^(١٠) وعلى هذا فالأظهر أنّ اسم الزجاج :

إبراهيم بن محمد السريّ بن سهل الزجاج .

(١) ينظر : تاريخ بغداد للخطيب البغدادي ٦ / ٨٩ ، والمنتظم في تاريخ الملوك والأمم لأبي

الفرج بن الجوزي ١٣ / ٢٢٣ ، ومعجم الأدباء لياقوت الحموي ١ / ٥١ .

(٢) ينظر : الفهرست لابن النديم ص ٨٤ .

(٣) ينظر : وفيات الأعيان لابن خلكان ١ / ٤٩ .

(٤) ينظر : سير أعلام النبلاء للذهبي ١٤ / ٣٦٠ .

(٥) ينظر : شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي ٢ / ٤٤٩ .

(٦) ينظر : الكامل في التاريخ لابن الأثير الجزري ٦ / ١٧٦ ، وتهذيب الأسماء واللغات لأبي

زكريا النووي ٢ / ١٧٠ ، والوفاي بالوفيات للصفدي ٥ / ٢٢٨ ، والبداية والنهاية لابن كثير

٧ / ١٥ ، والبلغة للفيروز آبادي ص ٤٥ .

(٧) ينظر : مقدّمة كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣ ، ومقدّمة كتابه معاني القرآن

وإعرابه ١ / ٣٩ ، ومقدّمة كتابه خلق الإنسان ص ٢٣ ، وغيرها .

(٨) ينظر : كشف الظنون لحاجي خليفة ٢ / ١٣٩١ .

(٩) ينظر : سير أعلام النبلاء ١٤ / ٣٦٠ .

(١٠) ينظر : تاريخ الإسلام للذهبي (حوادث ووفيات) ص ٤٠٧ .

مولده ، ووفاته :

لم تذكر الكتب التي ترجمت لأبي إسحاق سنة مولده ، ما عدا الأعلام^(١) للزركلي الذي جاء فيه أنه ولد سنة ٢٤١هـ في بغداد .

لكن الإشكال الذي وقع فيه الزركلي هو أن المبرّد (ت ٢٨٥هـ) دخل بغداد بعد مقتل المتوكّل سنة ٤٧هـ ، فتصدّى الزجّاج لمناقشته^(٢) ولا يُعقل أن يتصدّى له ، وعمره سبع سنوات .

لكن تاريخ مولده يمكن معرفته إذا عرفنا تاريخ وفاته ، وكم كان عمره حينها ، ومع أن سنة وفاته مختلف فيها وكذلك عمره ، لكنّ الراجح أنه

« وقد أناف على الثمانين »^(٣) فإن كان تاريخ وفاته هو : سنة ٣١١هـ^(٤) ، فإن

أبا إسحاق ولد سنة ٢٣١هـ^(٥) .

بيئته :

عاش الزجّاج في عصر كانت العراق فيه مقرّ الخلافة ، ومركز العلم والحضارة ، عاش في عاصمتها ، وكان ينزل بالجانب الغربي منها في

(١) ينظر : الأعلام لخير الدين الزركلي ١ / ٤٠ .

(٢) ينظر : إنباه الرواة للقفطي ٣ / ٢٤٩ ، ومعجم الأدباء ١ / ٥٤ .

(٣) ينظر : إنباه الرواة ١ / ١٦٣ ، ووفيات الأعيان ١ / ٥٠ .

(٤) ينظر : تاريخ بغداد ٦ / ٩٣ ، والمنتظم ١٣ / ٢٢٨ ، وتهذيب الأسماء واللغات ٢ / ١٧١ ، وينظر أيضاً : المزهرة لجلال الدين السيوطي ٢ / ٤٦٥ ، وبغية الوعاة للسيوطي أيضاً ١ / ٤١٣ ، وغيرها .

(٥) يشهد بذلك تسلسل الأحداث في حياة أبي إسحاق بدايةً من مهنته في عمل الزجّاج ، وتتلّمذه على ثعلب ومناظرته للمبرّد ، وليس انتهاءً ، بملازمته للمبرّد ، واتصاله بالوزير عبيد الله بن سليمان ، وصحبته للمعتضد .

الموضع المعروف بالدويرة^(١)، وقد بقي فيها متعلماً ومعلماً .

صفاته ، وأخلاقه :

كان أبو إسحاق جاداً في حياته منذ صباه ، لم يصبه طيش الشباب ؛ فاشتغل في طلب الرزق ، وتحصيل العلم في وقت مبكر ، بل كان من الحريصين أشدَّ الحرص على طلب العلم ، وهو لم يتجاوز السابعة عشرة من العمر ، قال للمبرِّد : «أنا أعطيك كل يوم درهماً ، وأشرط لك أن أعطيك أياه أبداً ، إلى أن يفرِّق الموت بيننا»^(٢) .

وهو من أهل الفضل والدين ، قال الخطيب : « كان أبو إسحاق من أهل الفضل والدين ، حسن الاعتقاد جميل المذهب»^(٣) .

وما جاء في قصة مسيند^(٤) ، يدلنا على رجوعه إلى الحق وورعه ، أمّا وفائوه لشيوخه فسمة ظاهرة ، وعلامة مشرقة في تاريخ أبي إسحاق المشرق ، فلم يتنكر لشيخه القديم ثعلب ، بل كان يزوره ، ويستعير منه تبا^(٥) ، ولمّا مات ثعلب بكاه أبو إسحاق^(٦) . وهكذا كان مع شيخه المبرِّد ، فلم يقطع عنه الدرهم بعد أن استغنى عن الدرس عليه إلى أن مات المبرِّد ، وكان يتفقده بحسب طاقته^(٧) . وحلمه يظهر كثيراً مع حسّاده ، والمجاهرين بعداوته ، وحسده ، وقصته مع أبي موسى الحامض^(٨) (ت : ٣٠٥ هـ) ، شاهدة بذلك^(٩) . وكان آخر ما سمع منه - رحمه الله - : «اللهم احشرنى على مذهب أحمد بن حنبل»^(١٠) .

(١) ينظر : معجم الأدباء ١ / ٦٠ .

(٢) ينظر : تاريخ بغداد ٦ / ٩٠ .

(٣) السابق ٦ / ٨٩ .

(٤) ينظر : المنتظم ١٣ / ٢٢٧ (في تاريخ بغداد ٦ / ٩٢ ، والمنتظم ١٣ / ٢٢٧ - اسمه : مسينة ، وفي بغية الوعاة ١ / ٤١٢ ، اسمه : مسيند) .

(٥) ينظر : معجم الأدباء ١ / ٦٢ .

(٦) ينظر : معجم الأدباء ١ / ٦٢ .

(٧) ينظر : المنتظم ١٣ / ٢٢٤ .

(٨) هو سليمان بن محمد بن أحمد المعروف بالحامض أحد أئمة النحو الكوفي ، أخذ عن ثعلب ، وتصدّر بعده ، وقد سُمِّي بالحامض ؛ لأنه شرس الأخلاق (الفهرست ص ١٠٦ ، و معجم الأدباء

٣ / ١٤٠١) .

(٩) ينظر : معجم الأدباء ١ / ٥٥ .

(١٠) ينظر : بغية الوعاة ١ / ٤١٢ .

- شيوخه :

إذا نظرنا في حياة أبي إسحاق العلميّة ، وثروته اللغوية ، وثقافته النحوية ، بل وما وصل إليه في التفسير والأدب ، عَلِمْنَا يقيناً أنّ ذلك لم يأت من فراغ بل جاء نتيجة حرصه الشديد على ملازمة كبار الشيوخ ، والعلماء حتّى صار عالماً في اللغة ، والنحو^(١) ، فكانت له مدرسة مستقلة صار لها تلاميذ ، وأتباع .

وكلُّ من شيوخه الذين أخذ عنهم ، وتلاميذه الذين أخذوا عنه ، لهم من الخصائص التي لم تتوفّر في غيرهم . ومن أهم شيوخه : أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة، أخذ عنه الزجاج النحو الكوفي والأدب^(٢) . وأبو العباس محمد بن يزيد المبرّد الذي انتهى إليه علم النحو بعد طبقة المازني والجرمي^(٣) . أخذ عنه الزجاج^(٤) ، وكان أقدم أصحابه قراءة عليه^(٥) .

الزجاج وسيبويه :

لسيبويه الأثر الأكبر في حياة أبي إسحاق العلميّة ، فقد قرأ الكتاب على المبرّد حتى استقلّ^(٦) فكان من يريد أن يقرأ كتاب سيبويه على المبرّد يعرض على أبي إسحاق أولاً ما يريد أن يقرأه^(٧) ، وكان دائماً ما يشيد بسيبويه وشيخه (الخليل) فنراه يقول : «إنّ الخليل وسيبويه وجميع من يوثق بعلمه»^(٨) .

أو يقول : «ولم يقل هذا إلاّ من لم يضبط النحو كضبط سيبويه والخليل»^(٩) والمتنبّع لمسائل الإعراب في كتاب أبي إسحاق «معاني القرآن ،

(١) ينظر : الأعلام ١ / ١٤٠ .

(٢) ينظر : معجم الأدباء ٢ / ٥٣٦ - ٥٤٢ .

(٣) ينظر : أخبار النحويين البصريين للسيرافي ص ٧٥ .

(٤) ينظر : مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ١١٠ .

(٥) ينظر : الفهرست ص ٨٤ .

(٦) ينظر : تاريخ بغداد ٦ / ٩٠ .

(٧) ينظر : الفهرست ص ٨٤ .

(٨) ينظر : معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج ١ / ٢٠١ .

(٩) السابق ٤ / ٢٧٦ .

وإعرابه» يدرك مدى تعظيمه لشيخ النحاة سيبويه ، وكذا إجلاله للخليل ، إلا أن تأثره بكتاب سيبويه من جهة النحو أكبر ، وإن تأثر في جانب اللغة بالخليل ، وكتابه العيزولا نبعث إذا توقعنا أن مأخذ الزجاج على الفرّاء ، التي نحن بصدد الحديث عنها في هذه الرسالة ، إنما كان أحد أهم أسبابها تطاول الفرّاء على شيخ أبي إسحاق الكبير (سيبويه) ، وهذا ما سنتأكد من صحته من خلال هذا البحث .

تلاميذه :

لقد كثر تلاميذ أبي إسحاق لغزارة علمه ، ولبذل نفسه ووقته للتدريب ، والتأسيس ، فكان مدرسة مستقلة نهل من معينها طلابه ، ولا نبعث كثيراً إذا زعمنا أن أبا إسحاق كان له الفضل الأكبر في ظهور المذهب البغدادي^(١) ؛ لمعرفة بأصول المذهبين ، واختياراته لأفضل ما فيهما ، وتلاميذه جدهم سار على منهجه في الاختيار ، ومن أبرز تلاميذه مرتبين على حروف المعجم باختصار :

- ١- إبراهيم بن عبد الله النجيري^(٢) .
- ٢- أحمد بن محمد العروضي^(٣) .
- ٣- أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس^(٤) .
- ٤- أحمد بن محمد بن الوليد «ولاد»^(٥) .
- ٥- إسماعيل بن القاسم ، أبو علي القالي^(٦) .
- ٦- الحسن بن أحمد ، أبو علي الفارسي^(١) .

(١) بل ذهبته هدى قرّاعة إلى أنه مؤسس هذا المذهب ، ينظر تحقيقها لكتاب ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٨ .

(٢) ينظر : معجم الأدباء ١ / ٨٧ ، وبغية الوعاة ١ / ٤١٤ .

(٣) ينظر : إنباه الرواة ١ / ١٧٠ ، ومعجم الأدباء ١ / ٤٧١ .

(٤) ينظر : إنباه الرواة ١ / ١٠١ - ١٠٤ ، ومعجم الأدباء ١ / ٤٦٨ .

(٥) ينظر : معجم الأدباء ١ / ٤٦٠ ، والبلغة ص ٢١٥ .

(٦) ينظر : إنباه الرواة ١ / ٢٠٤ ، ومعجم الأدباء ٢ / ٧٢٩ .

- ٧- الحسن بن بشر الأمدي^(٢) .
 ٨- عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي^(٣) .
 ٩- علي بن عيسى الرمّاني^(٤) .
 ١٠- محمد بن السّري ، أبو بكر السّرّاج^(٥) .
 وغيرهم كثير^(٦) .

مكانته العلمية :

تتجلى مكانته العلمية من خلال النظر إلى مكانة شيوخه من جهة ،
 ومكانة طلابه ، وتصدّرهم من جهة أخرى ، كما تتضح مكانته العلمية
 أيضاً من خلال ما يأتي :

أولاً : ثناء العلماء عليه :

- قال ابن خلكان : « كان من أهل العلم والأدب والدين المتين »^(٧) .
 ونعته الذهبي بأنه : « الإمام نحوي زمانه »^(٨) .
 وقال الأزهري : « متقدماً في صناعته بارعاً صدوقاً حافظاً لمذاهب
 البصريين في النحو ومقاييسه »^(٩) .

ثانياً : مكانته في النحو :

كان كثيراً ما يوصف بالنحوي^(١٠) ، أو نحوي زمانه^(١١) ، فقد استكثر

(١) ينظر : الفهرست ص ٨٨ ، وإنباه الرواة ١ / ٢٧٣ ، ومعجم الأدباء ٢ / ٨١١ .
 (٢) ينظر : معجم الأدباء ٢ / ٨٥١ ، وبغية الوعاة ١ / ٥٠٠ .
 (٣) ينظر : إنباه الرواة ٢ / ١٦٠ ، والأعلام ٣ / ٢٩٩ .
 (٤) ينظر : معجم الأدباء ٤ / ١٨٢٦ .
 (٥) ينظر : إنباه الرواة ٣ / ١٤٨ ، والبلغة ص ١٩٧ .
 (٦) كالحسن بن عبد الله (لغذة) ، ومحمد المعمرى ، والبصيري الموصلي ، والمبرمان ،
 وغيرهم .
 (٧) ينظر : وفيات الأعيان ١ / ٥٠ .
 (٨) ينظر : سير أعلام النبلاء ١٤ / ٣٦٠ .
 (٩) ينظر : تهذيب اللغة للأزهري ١ / ٢٧ .
 (١٠) ينظر : وفيات الأعيان ١ / ٤٩ ، وتاريخ الإسلام حوادث ووفيات ص ٤٠٧ ، وشذرات
 الذهب ٢ / ٤٤٩ .

من النحو الكوفي حتى وقع في نفسه أدّه لم يترك منه شيئاً^(٢) . ثم درس النحو البصري حتى صار خلفاً للمبرّد في رياسة النحو البصري^(٣) .

مذهبه في النحو :

أبو إسحاق درس المذهبين : البصريّ ، والكويّ . حتى برع فيهما ، وحصل له من العلم بهما ما لم يحصل لأكثر أقرانه غير أدّه كان يُجِلّ سيبويه كثيراً ؛ ولذلك قرّر بعض الباحثين أدّه بصريّ المذهب^(٤) . وهذا القول صحيح لكنّه ليس على إطلاقه : فأبو إسحاق خالف هذا المذهب في مسائل عدّة ، وتابع الكوفيين في مسائل . ومن الباحثين من ذهب إلى أنّ أبا إسحاق بغداديّ المذهب ، بل هو مؤسس هذا المذهب^(٥) ، الذي يقوم على اختيار أفضل ما في المذهبين ليخلص لنا مذهب تتركّز فيه الآراء المختلفة وذهب بعضهم إلى أدّه بغداديّ أدنى إلى مذهب البصريين ؛ لأنّه تلميذ المبرّد^(٦) . وكلّهم لم يجانبهم الصوّاب .

والظاهر أنّ أبا إسحاق سلك مذهب المحقّقين من العلماء في كثير من المسائل من حيث اعتماده على اختياره المدعوم بالدليل ، سواءً وافق البصريين

– وهو الغالب – أم خالفهم .

نعم إنّ أصوله في الإعراب على مذهب البصريين ، وقد صرّح بهذا

(١) ينظر : سير أعلام النبلاء ١٤ / ٣٦٠ .

(٢) ينظر : مجالس العلماء للزجاجي ص ٧٦ .

(٣) ينظر : إنباه الرواة ٣ / ٢٥٠ .

(٤) ينظر : النحو وكتب التفسير للدكتور : إبراهيم رفيده ١ / ٣٢٦ .

(٥) ينظر : هدى قراعه في تحقيقها لكتاب ما ينصرف ومالا ينصرف ص ١٨ .

(٦) ينظر : مقدّمة الدكتور عبد الجليل شلبي في تحقيقه لكتاب معاني القرآن وإعرابه ص ٢٢ .



في مواضع كثيرة من كتابه « معاني القرآن وإعرابه »^(١) .

لكنّه صاحب مذهب خاص ، وشخصية مستقلة ، فمع اعتماده الأصول البصريّة ، ومع إجلاله للخليل ، وتعظيمه لسيبويه ، وتقديره لشيخه المبرّد - وكلهم أئمة البصريين - إلا أنّه خالف سيبويه^(٢) ، واستدرك عليه^(٣) ، كما تعقّب شيخه المبرّد^(٤) . وقد وافق الكوفيين في عدد من المسائل منها :

وقوع اسم الإشارة بمعنى الاسم الموصول^(٥) ، وتثنية الاسم الموصول تثنية حقيقية^(٦) ، وغيرهما^(٧) . فيتضح مما سبق الشخصية العلميّة الفذة لأبي إسحاق ، ومذهبه في تحقيق المسألة ، واختياراته التي رأى صوابها من منطلق علمي خالص بغض النظر عن أصوله البصرية في الإعراب .

مؤلفاته :

لأبي إسحاق مصنفات كثيرة منها :

معاني القرآن وإعرابه : وهو الكتاب الذي نحن بصدده في بيان مؤاخذات الزجاج على الفرّاء ، وهو أشهر كتب أبي إسحاق ، حتى كان

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٣٨ ، ٤ / ٢١٠ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٧١ ، ١٧٢ .

(٣) السابق ١ / ١٣٦ ، ١٣٧ .

(٤) نفسه ٢ / ٣٣ .

(٥) ينظر : في هذه المسألة : الكتاب لسيبويه ٢ / ٤١٦ ، ومعاني القرآن للفرّاء ١ / ٣٨ ، ومعاني القرآن وإعرابه ١ / ١٦٧ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٣ ، والمفصل للزمخشري ص ١٤٤ ، والإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري المسألة الثالثة بعد المائة ٢ / ٥٨٩ .

(٦) هذا ظاهر كلامه في كتابه : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٧١ ، وقد ذكر ابن الأنباري أنّه حكّي عن الزجاج أنّه مبني ، وربّما كان حكاية عن بعض طلابه أو غيرهم ، ينظر الإنصاف المسألة الثالثة

١ / ٢٩ .

(٧) كعدم جواز تقديم خبر « ليس » عليها ، وأنّ الضمير من (هو ، وهي) الهاء فقط ، وغيرهما .

يُعرّف به ، فيقال : صاحب كتاب المعاني في القرآن^(١) ، وقد ألّفه في نهاية حياته ، وأمضى في تأليفه قرابه الستة عشر عاماً . والكتاب مطبوع باسم : معاني القرآن وإعرابه ، وقد حقّقه الدكتور : عبد الجليل شلبي في خمسة مجلّدات ، وهي النسخة الموجودة الآن والمتداولة^(٢) .

ومنها : كتاب فعلت وأفعلت^(٣) ، وخلق الإنسان^(٤) ، والمثلاث^(٥) ، وتفسير أسماء الله الحسنى^(٦) وهي المطبوعة ، وغير المطبوع كثير^(٧) .

وقد نُسب إلى أبي إسحاق كتاب : إعراب القرآن ، وقد حقّقه الأستاذ : إبراهيم الإبياري ، ونفى نسبته للزجاج ، بل قال في عنوان الكتاب : المنسوب للزجاج .

ولم يذكر هذا الكتاب أحد ممّن ترجم لأبي إسحاق ، وتؤكد هدى قرّاعة ما ذهب إليه محقق الكتاب من نفي نسبته إلى أبي إسحاق فتذكر^(٨) : أن من الأسباب التي تنفي هذا الكتاب عن الزجاج أن شيئاً من خصائصه التعبيرية ، ولوازمه الشخصية التي تتضح في كتبه وتميزها عن غيرها لا تبدو في

(١) ينظر : تهذيب اللغة ١ / ٢٧ ، والكامل في التاريخ ٦ / ١٧٦ ، والبداية والنهاية ١٥ / ٧ .

(٢) لا يزال الكتاب بحاجة إلى التحقيق لكثرة الملحوظات على تحقيق الدكتور : شلبي - رحمه الله - الذي خدم الكتاب بإعداده للطباعة .

(٣) ينظر : وفيات الأعيان ١ / ١٩ ، وسير أعلام النبلاء ١٤ / ٣٦٠ ، والكتاب مطبوع بتحقيق الدكتور : رمضان عبد التواب ، والدكتور : صبيح التميمي طبعة مكتبة الثقافة الدينية ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م .

(٤) ينظر : إنباه الرواة ١ / ١٦٥ ، وتاريخ الأب العربي لبروكلمان ٢ / ١٧٢ ، والكتاب مطبوع

بتحقيق : وليد أحمد الحسين .

(٥) حقّقه شيخنا الدكتور : سليمان العايد ، ونشرته مجلة جامعة أم القرى : السنة الثالثة ، العدد الرابع لعام ١٤١٧ هـ .

(٦) الكتاب مطبوع بتحقيق : أحمد يوسف الدقاق ، دار الثقافة العربية ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م .

(٧) كالأشتقاق ، والردّ على ثعلب في الفصيح ، والألفاظ ، وغيرها .

(٨) ينظر : مقدّمة تحقيق ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٦ .

هذا الكتاب .

مكانة كتاب الزجّاج العلمية :

بدأ أبو إسحاق إملاء كتاب معاني القرآن وإعرابه في صفر سنة خمس وثمانين ومائتين (٢٨٥ هـ) ، وفرغ منه في شهر ربيع الأول سنة إحدى وثلاثمئة (٣٠١ هـ)^(١) .

وقد حظي هذا الكتاب باهتمام كبير من المعاصرين لأبي إسحاق ، وممن أتى بعده من المفسرين ، واللغويين والنحاة وغيرهم . ومن الكتب التي أكثرت من النقل عنه ، والأخذ منه: تهذيب اللغة للأزهري^(٢) ، وإعراب القرآن للنحاس^(٣) ، وسر الصناعة لابن جني^(٤) ، ولسان العرب لابن منظور^(٥) ، والمغني لابن هشام^(٦) ، والمحرّر الوجيز لابن عطية^(٧) ، وغيرها^(٨) . أما كتاب الإغفال لأبي علي الفارسي فقد أفاد منه كثيراً لكنه تعقبه فيه كثيراً ، بل إن الكتاب من أوله إلى آخره مناقشة للزجاج وبيان سهوه أو خطئه .

التعريف بالفراء :

اسمه ، ولقبه ، وكنيته :

هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن محذور بن مروان الدَيْلَمي الكوفي ،

(١) ينظر : معجم الأدباء ١ / ٦٣ .

(٢) ينظر : ١ / ٢٧ ، ٧٩ ، ١٤٤ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، وغيرها .

(٣) ينظر : ١ / ١٦٦ ، ١٧١ ، ١٨٠ ، ١٨٩ ، ١٩٢ ، ٢٠٣ ، ٣٢٠ ، ٣٢٨ ، وغيرها .

(٤) ينظر : ١ / ١٠٨ ، ١٠٩ ، ٣١٣ ، ٣١٦ ، ٣٥١ ، وغيرها .

(٥) ينظر : ١ / ٢٨ ، ٦٥ ، ٦٧ ، ٧١ ، ٧٨ ، وغيرها .

(٦) ينظر : ١ / ٣٥ ، ٩١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، وغيرها .

(٧) ينظر : ١ / ٤٢ ، ٦٧ ، ١١٦ ، ٣٣ / ٢ ، ٢٠٠ ، وغيرها .

(٨) ينظر مثلاً : الحجّة لفراء السبعة لأبي علي ، والمحتسب في تبيين شواذ القراءات لابن

جني ، ومشكل إعراب القرآن لمكيّ بن أبي طالب ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري

وغیرها .

أبو زكريّا الفرّاء^(١)، وقيل له الفرّاء ؛ لأتّه كان يفري الكلام^(٢) .

مولده ، ونشأته :

ولد بالكوفة^(٣) ، وسكن بغداد^(٤) ، وكان أكثر مقامه بها ، فإذا كان آخر السنة أتى الكوفة فأقام بها أربعين يوماً يفرّق في أهله ما جمعه^(٥) .

نشأ متدبّئمتورّ عاً على تيه ، وعجب وتعظّم^(٦) ، وكان شديد طلب المعاش ، وكان لا يستريح في بيته^(٧) .

مكانته العلميّة :

أبو زكريّا الفرّاء ، كان أبرع الكوفيين وأعلمهم^(٨)، وكان ثقة إماماً^(٩) . ويمكن أن نتبيّن مكانته العلميّة من خلال تصانيفه الكثيرة ، وأهمها : كتاب معاني القرآن الذي طار صيته في الآفاق فهو المصدر الرئيس للنحو الكوفي ومصطلحاته ، كما كان الفرّاء يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة^(١٠) وكان يعتمد على حفظه ، فقد حباه الله - عز وجل - قدرة عجيبة على الحفظ ، بل رُوي أنه أملى كتبه كلها حفظاً^(١١)، ويعدّ الفرّاء المؤسس والإمام الحقيقي لمدرسة

(١) ينظر في ترجمته : الفهرست ص ٩١ ، وتاريخ بغداد ١٤ / ١٤٩ ، وإنباه الرواة ٤ / ١ ، ومعجم الأدباء ٦ / ٢٨١٢ ، وسير أعلام النبلاء ١٠ / ١١٨ ، وتاريخ الإسلام حوادث ووفيات

ص ٢٩٣ ، وبغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ ، وغيرها .

(٢) ينظر : بغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ .

(٣) ينظر : الفهرست ص ٩١ .

(٤) ينظر : تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات) ص ٢٣٩ .

(٥) ينظر : بغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ .

(٦) ينظر : مراتب النحويين ص ١١٧ .

(٧) ينظر : إنباه الرواة ٤ / ٩ .

(٨) ينظر : إنباه الرواة ٤ / ١ .

(٩) ينظر : تاريخ بغداد ١٤ / ١٤٩ ، وإنباه الرواة ٤ / ٩ ، وبغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ .

(١٠) ينظر : الفهرست ص ٩١ .

(١١) ينظر : إنباه الرواة ٤ / ١٤ .

الكوفة^(١) .

ثناء العلماء عليه :

روى الخطيب عن أبي بكر الأنباري قوله : « ولو لم يكن لأهل بغداد ، والكوفة من علماء العربية إلاّ الكسائي والفرّاء لكان بهما الافتخار على جميع الناس ؛ إذ انتهت العلوم إليهما ، وكان يُقال : النحو الفرّاء ، والفرّاء أمير المؤمنين في النحو »^(٢) .

وقد روي عن « سلمة بن عاصم إني لأعجب من الفرّاء كيف يُعظّم الكسائي ؟ وهو أعلم منه بالنحو »^(٣) . وكان المأمون قد وكّل بالفرّاء ابنَيْه يلقنهما النحو ، فأراد القيام فابتدرا نعليه ، فتنازعا أيهما يقدّمهما ، ثم اصطلحا أن يقدّم كل واحد فردة فلما بلغ ذلك المأمون استدعى الفرّاء ثمّ قال له : « ليس يكبر الرجل وإنّ كان كبيراً عن ثلاث : تواضعه لسلطانه ، ووالده ، ومعلمه »^(٤) .

وقد روي عن ثعلب أنّه « قال غير مرّة : لولا الفرّاء ما كانت عربيّة ؛ لأنّه خلّصها وضبطها ، ولولا الفرّاء لسقطت العربيّة »^(٥) .

تصانيفه :

(١) ينظر : مصطلحات النحو الكوفي لشيخي الدكتور : عبد الله الخثران ص ١٩ .

(٢) ينظر : تاريخ بغداد ١٤ / ١٥٢ .

(٣) ينظر : تاريخ الإسلام (حوادث ووفيات) ص ٢٩٤ .

(٤) ينظر : تاريخ بغداد ١٤ / ١٥٠ - ١٥١ .

(٥) إنباه الرواة ٤ / ٣ .

معاني القرآن ، وهو أعظم مؤلفاته ، وأكثرها شهرة . ومن تصانيفه أيضاً :
كتاب البهيّ ، واللغات ، والمصادر في القرآن ، وكتاب فعل وأفعل ،
وكتاب المشكل الصغير ، ومشكل اللغة الكبير ، وكتاب الواو ، وغيرها^(١)

الفراء ، وسيبويه :

ذكرتُ أن شيخه الأوّل : الكسائي ، وأدّه من أشهر أصحابه . وقد رُوي
«أنّه أخذ عن يونس ، وأهل الكوفة يدّعون أنّه استكثر عنه ، وأهل البصرة
يدفعون ذلك»^(٢) . ويمكن القول : إنّ ثالث شيوخه : سيبويه ، بل ربّما كان
ش

الأوّل ! وذلك لأنّه كما ملازماً لكتابه ، عالماً به ، مع تعمّده مخالفته ، فقد
كان زائد العصبية على سيبويه وكتابه تحت رأسه^(٣) !!

وأزعم أدّه أفاد من سيبويه كثيراً ، حدّثني إنّ ما حاوله من تغيير
لمصطلحات النحو عند سيبويه كانت من أدلّة معرفته بالكتاب ، والذي
يكون هذا حاله مع كتاب سيبويه لا بطلان يكون عالماً بالنحو . وقد أدّت
عصبية الزائدة عليه ، ومحاولته المخالفة إلى اضطراب المصطلح عنده^(٤)
، وبالتالي عن النحـو الكـوفـي
كلّه ؛ حيث إنّ منظّره الحقيقي ، وواضع مصطلحاته هو : الفراء^(٥) .

وقد ألمح إبراهيم السامراني إلى حقيقة إفادة الفراء من سيبويه ربّما
أكثر من إفادته من الكسائي ، حين ذكر أنّ تلمذته على الكسائي ليست ذات
أثر في تهيئته للوصول إلى ما وصل إليه من مكانة عظيمة ، ومنزلة عالية
، فـقـد عـكـس ف عـا لـي
« كتاب » سيبويه يقرؤه ، ووقف من خلاله على مسائل الخليل^(٦) . ثمّ أكثر
الفراء بعد ذلك من « التبديل والتغيير في المصطلحات النحوية التي

(١) ينظر : الفهرست ص ٩٢ ، وإنباه الرواة ٤ / ١٦ ، ومعجم الأدباء ٦ / ٢٨١٥ .

(٢) بغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ .

(٣) ينظر : مراتب النحويين ص ١١٧ ، وبغية الوعاة ٢ / ٣٣٣ .

(٤) ينظر : المدارس النحوية أسطورة وواقع للسامراني ص ١٢٩ .

(٥) ينظر : المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ص ١٩٨ ، ٢٠٤ ، ومراحل تطور الدرس

النحو للدكتور : عبد الله الخثران ص ١٠٥ .

(٦) ينظر : المدارس النحوية أسطورة وواقع ص ٣٨ .

وضعها الخليل : وسيبويه كما ذكر الدكتور شوقي ضيف^(١) . ومع إفادته من سيبويه إلا أن قارئ كتابه « معاني القرآن » قد يخيل إليه أنه لم يقرأ له ؛ فقد كان يقصد أن يؤسس مدرسة مستقلة في النحو ، فحاول جهده لمخالفته^(٢) .

وفاته :

مات الفراء سنة (٢٠٧ هـ) وقد بلغ ثلاثاً وستين سنة ، وقيل : إنه مات ببغداد^(٣) ، وقيل : بل مات في طريق مكة^(٤) .

كتاب « معاني القرآن » ومكانته العلمية :

يُعدّ الكتاب أهم مصدر يمكن الرجوع إليه ، فيما ذهب إليه الكوفيون^(٥)

وقد روي عن ثعلب قوله : « وكتابه هذا نحو ألف ورقة ، وهو كتاب لم يعمل مثله ، ولا يُمكن أحدٌ أن يزيد عليه »^(٦) .

والحق أن كتاب المعاني هذا كتاب عظيم النفع ، ولاسيما فيما يتعلّق بالإعراب ، والقراءات والمصطلحات الكوفية التي حشاها في هذا الكتاب ، فهو كتاب أقرب للدرس النحوي واللغوي منه إلى التفسير فكان جُلّ اهتمام الفراء أن يكون هذا الكتاب أساساً لمدرسة مستقلة في النحو من خلال وضع مصطلحات جديدة أو مغايرة لمصطلحات النحو البصري ، فكانت مصطلحات النحو الكوفي التي تُعدُّ مما يميّزه عن النحو البصري موجودة في هذا الكتاب .

(١) المدارس النحوية لشوقي ضيف ص ١٩٨ .

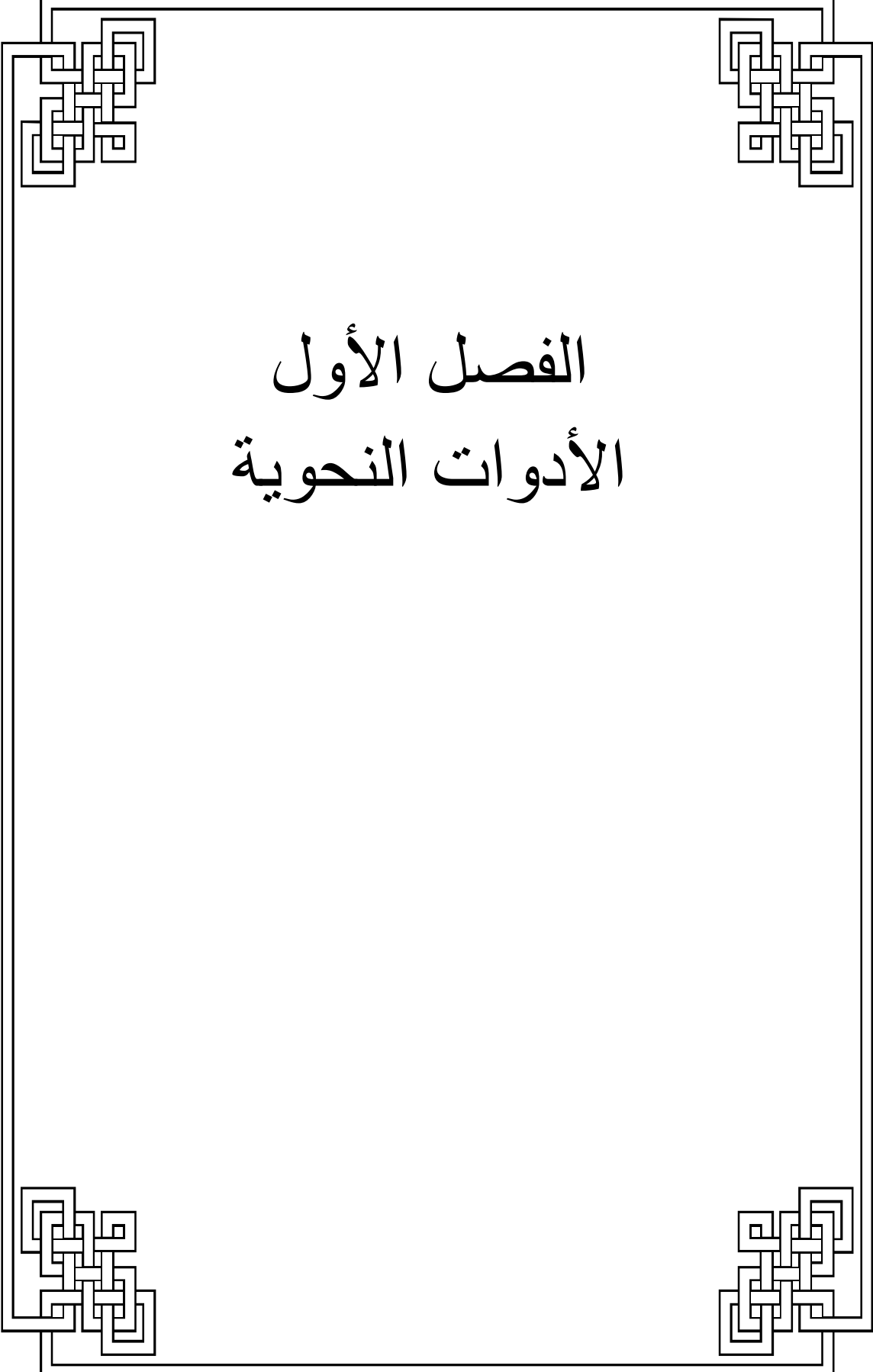
(٢) ينظر : السابق ص ٢٠٤ ، ومراحل تطور الدرس النحوي ص ١٥٤ .

(٣) ينظر : تاريخ بغداد ١٤ / ١٥٥ .

(٤) ينظر : إنباه الرواة ٤ / ٤ ، ووفيات الأعيان ٦ / ١٨١ .

(٥) ينظر : النحو الكوفي للدكتور : كاظم إبراهيم ص ٦ .

(٦) ينظر : إنباه الرواة ٤ / ٤ .



الفصل الأول الأدوات النحوية

المسألة الأولى :

كاف الخطاب في نحو « أ رأيتكم »

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : (ط) (١) :

« وقال النحويون في هذه الكاف التي في قوله : (ط) غير قول . قال

الفراء (٢) : لفظها لفظ نصب ، وتأويلها تأويل الرفع ، قال : ومثلها الكاف في قوله : دونك زيدا .

قال : الكاف في موضع خفض ، وتأويلها الرفع ؛ لأن المعنى : خذ

زيداً .

وهذا لم يقله من تقدم من النحويين ، وهو خطأ ؛ لأن قولك : أ رأيتك

زيداً ما شأنه تصير « أ رأيت » قد تعدت إلى الكاف وإلى زيد ، فيصير لـ (

أ رأيت) اسمان ، فيصير المعنى : أ رأيت نفسك زيداً ما حاله . وهذا محال

والذي ذهب إليه النحويون الموثوق بعلمهم : أن الكاف لا موضع لها ،

وإنما المعنى : أ رأيت زيداً ما حاله . وإنما الكاف زيادة في بيان الخطاب

« (٣) .

يرى أبو إسحاق أن هذه الكاف في نحو قوله (أ رأيتك) كاف خطاب

زائدة للتوكيد .

وقد رد على الفراء الذي جعل الكاف اسماً في موضع رفع على

الفاعلية .

(١) سورة الأنعام : ٤٠ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣٣ .

(٣) معاني القرآن ، وإعرابه للزجاج ٢ / ٢٤٦ .

والتاء حرف خطاب . قال : « وموضع الكاف نصب ، وتأويله رفع ، كما أنك إذا قلت للرجل : دونك زيدا ، وجدت الكاف في اللفظ خفصا ، وفي المعنى رفعا »^(١) .

وقد جعل الفراء (التاء) حرف خطاب ، فقال :

« ... وإنما تركت العرب التاء واحدة ؛ لأنهم لم يريدوا أن يكون الفعل منها واقعا على نفسها ، فاكتفوا بذكرها في الكاف »^(٢) .

وحجة الفراء : هو أن التاء مفتوحة مفردة مع كل خطاب للمفرد ، والمثنى ، والجمع ، والمذكر ، والمؤنث . والكاف تتغير بتغير المخاطب فتقول : أرأيتك ، وأرأيتكما ، وأرأيتكم ، وأرأيتكن ، فدل على أنها هي الفاعل وأن التاء حرف خطاب .

واحتج الزجاج في رده على الفراء بحجة تداولها أصحاب مذهب البصريين حيث قالوا^(٣) :

إن (رأيت) بمعنى العلم ، وأفعال العلم إنما تدخل على المبتدأ والخبر ، والأول من مفعولها هو الثاني بعينه ، والكاف في (أرأيتك زيدا) ليست المفعول الثاني .

ومسألة مجيء الكاف في نحو : أرأيتك ، اختلف فيها النحاة إلى قولين :

الأول : أن هذه الكاف زائدة للمخاطبة ، لاحظ لها من الإعراب والفاعل هو التاء .

وهذا مذهب سيبويه^(٤) ، والأخفش^(٥) ، والمبرد^(٦) ، وأبو علي^(١) .

(١) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٣٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) ينظر : المسائل الحلبية لأبي علي الفارسي ص ٧٦ ، والمسائل العسكرية لأبي علي أيضاً

ص ١٣٩ ، وسر الصناعة لابن تميّز ١ / ٣١١ ، والمحرم الوجيز لابن عطية ٢ / ٢٩١ .

(٤) ينظر : الكتاب ١ / ٢٤٥ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ص ١٧٩ .

(٦) ينظر : المقتضب ٣ / ٢١٠ .

وقال به : مكي^(٢) ، والزمخشري^(٣) ، وابن عطية^(٤) ، والكرمانى^(٥) ،
والعكبرى^(٦) ، والمالقي^(٧) ، وأبو حيان^(٨) .

ومعنى « رأيت » عند سيبويه : أخبرني ، يقول : « وتقول : رأيتك

زيداً

أبو من هو ، وأرأيتك عمراً أعندك هو أم عند فلان ، لا يحسن فيه إلا
النصب في زيد «^(٩) . وإما يجاء بها توكيداً ، كما تقول العرب :

هاء ك ، وبمنزلة قولك : حيّهل ، وحيّهلك ، وكقولهم : النجاءك . وهو
يرى أن الكاف لو كانت اسماً لكان النجاءك محالاً ، وعلل ذلك بأنه لا
يُضاف الاسم الذي فيه الألف واللام .

قال^(١٠) : ومما يدل على أنه ليس باسم قول العرب : رأيتك فلاناً ما
حاله ، فالتاء علامة المضمّر المخاطب المرفوع ، ولو لم تلحق الكاف كنت
مستغنياً كاستغنائك حين كان المخاطب مقبلاً عليك عن قولك : يا زيد ،
ولحاق الكاف كقولها : يا زيد ، لمن لو لم تقل له : يا زيد ، استغنيت .
بعدها أوضح أن الكاف في : رأيت ، والنداء ، جاء توكيداً ، وما يجيء في
الكلام توكيداً لو طرح ، كان مستغنى عنه ، كثير .

والثاني : أن هذه الكاف اسم ، ولها موضع من الإعراب ، وهو ما
عليه بعض الكوفيين كالكسائي^(١١) ، والفراء^(١) .

(١) ينظر : الحجة ٢ / ١٦٢ ، والعسكريات ص ١٣٨ .

(٢) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٢٨٩ .

(٣) ينظر : الكشف ص ٣٢٧ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز ٢ / ٢٩١ .

(٥) ينظر : غرائب التفسير وعجائب التأويل ١ / ٣٥٩ .

(٦) ينظر : التبيان في إعراب القرآن ١ / ٤٩٥ .

(٧) ينظر : رصف المباني ص ٢٠٨ .

(٨) ينظر : التذليل والتكميل ٣ / ٢٠٣ .

(٩) الكتاب ١ / ٢٣٩ .

(١٠) ينظر : الكتاب ١ / ٢٤٥ .

(١١) ينظر رأيه في : التذليل لأبي حيان ٣ / ٢٠٤ ، والجنى للمراي ص ٩٣ ، والهمع

غير أن الفراء يرى أنها في موضع رفع على الفاعلية والتاء حرف خطاب ، والكسائي يرى أنها في موضع نصب على المفعولية .

قال الفراء : « وموضع الكاف نصب ، وتأويله رفع ، كما أنك إذا قلت للرجل : دونك زيدا ، وجدت الكاف في اللفظ خفصا ، وفي المعنى رفعا »^(٣) .

ورده البصريون بأن الكاف ليست من ضمائر الرفع ، ثم إنه لا رافع لها ؛ إذ ليست فاعلاً ؛ لأن التاء : فاعل ، وقول الفراء « يؤدي إلى أن يكون فاعلان لفعل واحد ... وهذا فاسد »^(٣) .

قال ابن مالك : « وزعم الفراء أن موضعه رفع بالفاعلية ، وأن التاء حرف خطاب والقول الأول أولى »^(٤) يعني أن الكاف حرف خطاب ، وعلل ذلك بأن التاء لا يستغنى عنها ، والكاف يستغنى عنها ، ومالا يستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يستغنى ، ثم إن التاء محكوم بفاعليتها على غير هذا الفعل بإجماع والكاف بخلاف ذلك ، فلا يُعدل عما ثبت لهما دون دليل .

وأيضاً الكاف لا تكون نصبا ، وقد رد أبو البقاء^(٥) هذا الرأي وأورد عليه ثلاث حجج :

إحداها : أن هذا الفعل يتعدى إلى المفعولين ، كقولك : رأيت زيدا ما فعل ، فلو جعلت الكاف مفعولاً لكان ثالثاً .

والثانية : أنه لو كان مفعولاً لكان هو الفاعل في المعنى ؛ وليس المعنى على ذلك ؛ إذ ليس الغرض رأيت نفسك ، بل رأيت غيرك . ولذلك قلت : رأيتك زيدا . وزيد غير المخاطب ، ولا هو بدل منه .

والثالثة : أنه لو كان منصوباً على أنه مفعول لظهرت علامة التنثية والجمع والتأنيث في التاء ، فكانت تقول : رأيتما كما ، رأيتموكم ، وأرأيتكن .

(١) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٣٣ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) البيان لابن الأنباري ١ / ٣٢١ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ١ / ٢٤٧ .

(٥) ينظر : التبيان ١ / ٤٩٥ .

قال أبو علي «فأما كون الكاف حرف خطاب عارياً من مواضع الإعراب فكثير في كلامهم»^(١) وعلل ذلك بأنه إذا ثبت أن الكاف للخطاب ، فلا يجوز أن يكون في التاء معنى الخطاب حتى لا تلحق الكلمة علامتان للخطاب ، فيؤدي إلى ما لا نظير له .

والذي تبين لي مما سبق أن الزجاج وافق البصريين ، وما ذهب إليه هو مذهب الجمهور وهو : أن الكاف في نحو : «أرأيتك» زائدة للخطاب ، ولا محل لها من الإعراب وهو ما ترجح لي ؛ فالكاف مما يستغنى عنه ، وقد تبين أنها لا تصح أن تكون اسماً في موضع رفع ولا في موضع نصب ، وحجة الفراء ليست قوية ، وقد ردها البصريون .

(١) المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي ص ١٤٠ .

الواحد المذكر .

وعلى هذا المبرد^(١) ، وابن السراج^(٢) ، والنحاس^(٣) ، والأنباري^(٤) ،
وابن يعيش^(٥) ، والقرطبي^(٦) .

ووافقهم من المتأخرين : ابن مالك^(٧) ، والرضي^(٨) ، و ابن هشام^(٩) ،
والسيوطي^(١٠) .

قال ابن السراج : « واعلم أنه يجوز لك أن تجعل مخاطبة الجماعة

على
لفظ الجنس ، أو تخاطب واحداً عن الجماعة ، فيكون الكلام له والمعنى
يرجع إليهم »^(١١) .

فتأتي الكاف عندهم مفردة في التثنية والجمع على خطاب الواحد إذا
فهم المعنى . وقد جاء هذا كثيراً في القرآن الكريم ، ومن ذلك :

قوله تعالى : (ذُفِّ ثَفٌّ ذُ)^(١٢) . ولم يقل : ذلكم ، وقوله تعالى :
(يٰ ثٰنِثِ ذٰ)^(١٣) فأغنى « ذلك » عن « ذلكم » .

قال الأنباري : « وقيل : إنما أفرد ؛ لأنه أراد به الجمع ، كأنه قال :

ذلك أيها الجمع ، والجمع لفظه مفرد »^(١٤) .

(١) ينظر : المقتضب ٣ / ٢٧٦ .

(٢) ينظر : الأصول ٢ / ١٢٩ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن ١ / ٣١٦ .

(٤) ينظر : أسرار العربية ص ٣٤٠ ، والبيان ١ / ١٥٨ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ٣ / ١٣٥ .

(٦) ينظر : تفسيره الجامع لأحكام القرآن ٣ / ١٥٩ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٤٦ .

(٨) ينظر : شرح الكافية ٣ / ٢٣٣ .

(٩) ينظر : أوضح المسالك ١ / ١٣٦ .

(١٠) ينظر : الهمع ١ / ٢٥٠ .

(١١) الأصول ٢ / ١٢٩ .

(١٢) ينظر : سورة آل عمران : ١٨٢ .

(١٣) ينظر : سورة المجادلة : ١٢ .

(١٤) أسرار العربية ص ٣٤١ .

الثاني: ما ذهب إليه الكوفيون وعلى رأسهم الفراء^(١) من أن الكاف المفردة في « ذلك » لا تغني عن التثنية ، وعن الجمع في نحو « ذلكم » إلا على التمام التمام وهم لأن « ذلك » حرف قد كثر في الكلام حتى توهم بالكاف أنها من الحرف ، وليست بخطاب . فمن قال « ذلك » جعلها منصوبة ، وإن خاطب امرأة ، أو امرأتين ، أو نسوة . ومن قال : « ذلكم » أسقط التوهم .

فكأن - عندهم - « ذا » واللام والكاف اسم واحد مبني توهما .

والذي قاله الزجاج موافقاً فيه الجمهور هو ما ترجح لي ؛ لخلوه من التكلف ووضوحه ، فتأتي الكاف المفردة في « ذلك » في التثنية والجمع على خط التمام الواحد ، إذا فهم المعنى ، وأمن اللبس ، كما أن تقدير الجمع أو القبيل في معنى الجماعة واضح ، والآيات على هذا كثيرة . ولا حجة للكوفيين والفراء في قولهم بالتوهم . وما كان واضحاً وعلى سنن العرب في كلامهم فالقول به أولى من القول بالتوهم .

(١) ينظر : معاني القرآن ١ / ١٤٩ .

المسألة الثالثة :

فتح لام الأمر

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : (ت ف ث)^(١) « وحكى الفراء^(٢) أن لام الأمر قد فتحها بعض العرب في قولك : ليجلس ، فقالوا : ليجلس ففتحوا ، وهذا خطأ ، لا يجوز فتح لام الأمر لئلا تشبه لام التوكيد »^(٣) .

وقد ذكر الزجاج بعد هذا أن بعض البصريين حكى فتح لام الجر نحو قولك : المال لزيد ، تقول : المال لزيد . ثم ووصف هذه الحكاية بالشذوذ ثم أوضح أن الإجماع ، والروايات الصحيحة بكسر لام الجر ، ولام الأمر ، ولا يلتفت إلى الشذوذ .

مما سبق يتضح أن الزجاج لا يجيز فتح لام الأمر ، وهو يُخطئ ما حكاه الفراء عن بني سليم ، مع الاعتذار له بأنه صادق « إلا أن الذي سمع منهم مخطئ »^(٤) ، واحتج الزجاج على رأيه بأن لام الأمر لا يجوز أن تفتح لعلة موجبة وهي : الفرق ، قال : « لئلا تشبه لام التوكيد »^(٥) .

ولحركة بناء « لام الأمر » ثلاث حالات هي :

١- وجوب الكسر : وذلك إذا لم تُسبق بالواو ، أو الفاء . وهو مذهب

(١) سورة النساء : ١٠٢ .

(٢) ينظر معاني القرآن ١ / ٢٨٥ .

(٣) معاني القرآن ، وإعرابه ٢ / ٩٨ .

(٤) السابق ٢ / ٩٨ .

(٥) نفسه ٢ / ٩٨ .

الجمهور ، وعلى رأسهم : سيويه^(١) ، والمبرد^(٢) ، والنحاس^(٣) ، وابن جني^(٤) .

والعلة في كسرها أنها في الأفعال نظيرة حرف الجر في الأسماء .

وقد أوجب سيويه كسر « لام الجر » في حو : لِعَبْدِ اللَّهِ مَالٌ ، أو لزيد ، للفرق بينها وبين لام الابتداء ؛ لأن « اللام لو فتحوها في الإضافة لا لتبست بلام الابتداء »^(٥) .

وأظهر ابن يعيش سبباً آخر لكسر هذه اللام فقال : « وإنما وَجَبَ لها الكسر من قِبَلِ أنها حرف جاء لمعنى ، وهو على حرف واحد كهمزة الاستفهام ، وواو العطف ، وفائه . وكان حقه أن يكون مفتوحاً كما فتحن غير أنه لما كانت هذه اللام هنا من عوامل الأفعال الجازمة ، والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء . حُمِلت في الكسر على حروف الجر »^(٦) .

٢- جواز الكسر : وذلك إذا كان قبلها فاء ، أو واو ، فإنه يجوز إبقاؤها على حالها في الكسر ، ويجوز إسكانها . وهذا مذهب الجمهور أيضاً وعلى رأسهم سيويه^(٧) ، حيث يرى إسكانها تخفيفاً كما فعلوا ذلك مع : هو ، وهي .

فقالوا: هُوَ ذَاهِبٌ ، وَلَهُوَ خَيْرٌ مِنْكَ ، فَهُوَ قَائِمٌ . قالوا في « لام الأمر

(١) ينظر : الكتاب ٤ / ١٥٢ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢ / ١٣٣ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن ١ / ٤٨٥ .

(٤) ينظر : سر الصناعة ١ / ٣٨٧ .

(٥) الكتاب ٢ / ٣٧٦ .

(٦) شرح المفصل ٩ / ٢٤ .

(٧) ينظر : الكتاب ١ / ١٥١ .

« فلْيُنظَر ، ولْيُضْرَب . قال : « ومن ترك الهاء على حالها في هي ، وهو تَرَكَ الكسرة في اللام على حالها »^(١) .

ونقل هذا عن سيبويه بعض النحاة كابن جني^(٢) ، والمالقي^(٣) .

أمّا إن كُن في موضع الفاء ، والواو حرف على حرفين فصاعداً فكسر اللام هو الوجه عند البصريين؛ « لأن « ثم » حرف يقوم بنفسه، ويمكن الوقوف عليه، والابتداء بما بعده ، والواو ، والفاء لا يمكن ذلك فيهما »^(٤) .

بل حكي عن البصريين أنهم لا يجيزون غير الكسر ، ويرون غيره لحناً^(٥) ، كما في قراءة « ثم ليقضوا »^{(٦)(٧)} . والذي أسكن اللام من القراء القراء فمجازة أن : « ثم » ساكنة الأوسط فكأنه نوى الوقف على الميم الأولى ، وابتدأ : « مليقضوا » ، وقد أسكنوا ما هو أبعد من هذا ، ومنه قول امرئ القيس :

فاليوم أشرب غير مستحقب ثمّاً من الله ، ولا واغل^(٨)

وكان الأصل : فاليوم أشرب غير ، فسكن الباء على التشبيه بقولهم في عَضُدٍ بَعَضُدٍ ، وفي فَهْوٍ فَهْوٍ : فَهْوٍ ، وهي بعد ؛ لأن هذا متصل ، وذاك

(١) ينظر : الكتاب ١ / ١٥١ ، ١٥٢ .

(٢) ينظر : سر الصناعة ١ / ٣٨٧ .

(٣) ينظر : رصف المباني ص ٢٢٨ .

(٤) كتاب اللامات للزجاجي ص ٩٣ .

(٥) ينظر : المقتضب ٢ / ١٣٤ .

(٦) ينظر : سورة الحج : ٢٩ .

(٧) قرأ ابن عامر ، وأبو عمرو ، وورش ، ورويس ، وقنبل بكسر اللام ، وقرأ الباقرن بالإسكان : النشر في القراءات العشر لابن الجزري ٢ / ٢٤٨ .

(٨) البيت لامرئ القيس في ديوانه ١ / ٤٥ ، وفي شرح ديوانه ص ١٩٤ ، من شواهد سيبويه

سيبويه في الكتاب ٤ / ٢٠٤ .

منفصل وهو في الآية أسهل^(١) . وقد ذكر المالقي : أن إسكانها بعد ثم مما يستقبح^(٢) .

ووصف ابن يعيش^(٣) قراءة (ه ه ه)^(٤) بأنها ضعيفة عند أصحابه البصريين وعلل ذلك بأن (ثم) على ثلاثة فلو أسكنت ما بعده من اللام لكنت إذا وقفت عليه تبتدىء بساكن وذلك لا يجوز .

وردهم المرادي^(٥) : بأن إسكانها بعد (ثم) جائز ، وليس بضعيف ، ولا مخصوص بالضرورة -خلافاً لزاعمي ذلك - وبه قرأ الكوفيون ، وقالون ، والبزي « ثم ليقطع »^(٦) .

٣- جواز فتحها : وذلك إذا وقعت بعد الفاء أو الواو ، أو ثم على لغة بني سُلَيم التي حكاها الفراء^(٧) .

وقد ذكر بعض النحاة أن فتحها لغة كابن مالك^(٨) ، وابن هشام^(٩) . كما جاء في بعض القراءات الشاذة^(١٠) : « فليُنظر »^(١١) ، قال العكبري : « يقرأ بفتح اللام ، وفيه وجّهان : أحدهما : أنه لغة ، مثل ما جاء في لام « كي » ؛ لأن لام الأمر نظيرة لام « كي » . الثاني : أنه أتبع اللام الفاء »^(١٢) ورد ذلك البصريون ، قال النحاس^(١) : وحكى الأخفش^(٢) ، والكسائي

(١) ينظر : معاني الحروف للرماني ص ٣٥ .

(٢) ينظر : رصف المباني ص ٢٢٩ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٩ / ٢٤ .

(٤) سورة الحج : ٢٩ .

(٥) ينظر : الجنى ص ١١١ - ١١٢ .

(٦) سورة الحج : ١٥ ، في هذه الآية (ثم ليقطع) وفي قوله (ثم ليقظوا) قرأ ابن عامر وأبو عمرو وورش ورويس بكسر اللام فيهما ، وقرأ الباقر بإسكان اللام فيهما ، ينظر : النشر

٢٤٨ / ٢ .

(٧) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٨٥ .

(٨) ينظر : متن شرح التسهيل ٤ / ٥٧ .

(٩) ينظر : المغني ١ / ٢٤٩ .

(١٠) قرئت بفتح اللام ، ينظر : إعراب القراءات الشواذ للعكبري ٢ / ٥٣ .

(١١) سورة النساء : ١٥ .

(١٢) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ٢ / ٥٣ .

، والفراء أنّ لام الأمر ، ولام كي ، ولام الجحود يُفتحن ، وسيبويه يمنع من هذا لعلّة موجبة ، وهي : الفرق بين لام الجر ، ولام التوكيد .

والذي تبين لي في المسألة أن ما ذهب إليه الجمهور ، وتبعهم عليه الزجاج من وجوب كسر « لام الأمر » إذا لم يكن قبلها فاء أو واو هو : الكثير ؛ وذلك للعلّة الموجبة التي ذكرها سيبويه من جهة ، ولندرة ما جاء عن العرب بالفتح من جهة أخرى ، ويجوز قليلاً فتح لام الأمر ؛ لأنها لغة عربية لقبيلة فصيحة ، ورواها عنهم العلماء^(٣) ، ولم يردوها .

(١) ينظر : إعراب القرآن ١ / ٤٨٦ .

(٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش ص ٩٥ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٨٥ ، وشرح التسهيل ٤ / ٥٧ ، والمغني ١ / ٢٤٩ .

المسألة الرابعة :

اللام التي بمعنى «أن»

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : « (ي) ^(١) يـ يـ () : قال الكوفيون ^(٢) : معنى اللام معنى «أن» وأردت ، وأمرت تطلبان المستقبل لا يجوز أن تقول : أردت أن قمت ، ولا أمرت أن قمت . ولم يقولوا : لم لا يجوز ذلك . وهذا غلط أن تكون (لام الجر) تقوم مقام «أن» « وتؤدي معناها ؛ لأن ما كان في معنى (أن) دخلت عليه اللام ، تقول : جئت لكى تفعل كذا وكذا ، وجئت لكى تفعل كذا وكذا وكذلك اللام في قوله : (يـ يـ يـ) كاللام في كي ^(٣) .

ثم احتج الزجاج بشاهدين من الشعر ، دخلت اللام على (كي) فيهما ؛ ليؤكد أن « اللام » لو كانت بمعنى «أن» لما دخلت على « كي » والشاهدان هما :

الأول : قال الشاعر :

أردت لكيما لا ترى لي عبرة ومن ذا الذي يعطي الكمال
٢ (٤)

والثاني : قال الشاعر :

أردت لكيما يعلم الناس أنها سراويل قيس ، والوفود شهود^(٥)

فيتضح من هذا أن الزجاج يذهب إلى أن « اللام » في مثل هذا الموضوع هي : لام الجر ، والفعل المنصوب بعدها بـ «أن» مضمرة لا بها .

بخلاف الفراء الذي رأى أنها لام أن ، قال : « وإنما صلحت اللام في موضع أن في « أمرتك » وأردت ؛ لأنهما يطلبان المستقبل ، ولا يصلحان مع الماضي ؛ ألا ترى أنك تقول : أمرتك أن تقوم ، ولا يصلح أمرتك أن

(١) سورة النساء : ٢٦ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٦١ .

(٣) معاني القرآن ، وإعرابه ٢ / ٤٢ .

(٤) الشاهد لأبي ثروان العكلي ، في معاني القرآن ٢ / ٢٦٢ ، وفي الهمع ٢ / ٢٩٢ ، وخزانة

الأدب للبغدادي ٨ / ٤٨٦ ، ٥١٤ .

(٥) الشاهد لقيس بن سعد بن عبادة ، وهو في الخزانة ٨ / ٥١٤ .

قمت «^(١)» .

وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين^(٢)

وللنحاة فيها ثلاثة أقوال :

الأول : أن هذه اللام هي لام الجر ، والنصب «بأن» مضمرة ، وهو مذهب الجمهور ، وعلى رأسهم سيبويه^(٣) ، وابن السراج^(٤) ، والنحاس^(٥) ، وابن جنى^(٦) . ووافقهم ابن الخَبَّاز^(٧) ، وابن يعيش^(٨) ، والمرادي^(٩) ، وابن عقيل^(١٠) ، والشيخ : خالد الأزهرى^(١١) .

وقد علل سيبويه ذلك : بأن اللام حرف جر يعمل في الأسماء ، وليست من الحروف التي تضاف إلى الأفعال ثم أوضح أن «لأن» المضمرة مع الفعل بمنزلة اسم واحد ، فجاز دخول «لام الجر» على هذا ، قال : «لأن» «لأن» وتفعل بمنزلة اسم واحد»^(١٢) .

الثاني : أن هذه اللام : هي التي بمعنى «أن» ، وهي تعمل النصب بنفسها وهذا مذهب الفراء^(١٣) ومن وافقه كأبي الحسن الهروي^(١٤) ، والثعلبي^(١٥) .

حيث ذهب الفراء إلى أن لام «كي» في مضع «أن» في : أردت ،

(١) معاني القرآن ١ / ٢٦١ .

(٢) ينظر : الإنصاف المسألة (٧٩) ٢ / ٤٦٩ .

(٣) ينظر : الكتاب ٦ / ٣ .

(٤) ينظر : الأصول ٥٠ / ٢ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن ١ / ٤٤٨ .

(٦) ينظر : اللمع ص ٩٣ .

(٧) ينظر : توجيه اللمع ص ٣٦٨ .

(٨) ينظر : شرح المفصل ٧ / ٢٠ .

(٩) ينظر : الجنى ص ١٢٢ .

(١٠) ينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٣١٩ .

(١١) ينظر : التصريح ٤ / ٣٤٧ .

(١٢) الكتاب ٦ / ٣ .

(١٣) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٦١ .

(١٤) ينظر : كتاب اللامات لأبي الحسن الهروي النحوي ص ١٣٢ .

(١٥) ينظر : تفسير : الكشف والبيان لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي ٣ / ٢٩٠ .

وأمرت ، وما أشبهها مما يطلب المستقبل ، وإنما وضعوا لام « كي » حتى يستوثقوا لمعنى الاستقبال ؛ لأن « أن » قد تدخل مع الماضي ، أما كي ولام كي فيطلبان المستقبل وحده ، واحتج بأن العرب تجمع ثلاثتهن كقول الشاعر :

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتركها شنا ببيداء بلقع^(١)

قال : « وإنما جمعوا بينهما لاتفاقهن في المعنى ، واختلاف لفظهن »^(٢).

كما احتج الكوفيون أيضاً بأن « لام كي » لو كانت جارة لجاز أن يقال : أمرت بتكرم ، على معنى : أمرت بأن تكرم . ورد ذلك البصريون فحروف الجر لا تتساوى ؛ فاللام لها مزية على غيرها فهي تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين ، ثم هي شاملة يمكن أن يسأل بها عن كل فعل ، فيقال : لم فعلت ؟ فيقال : لكذا ، لأن لكل فاعل غرضاً في فعله وبـاللام يخبـر عنـه ، ويُسـأل عنـه ، وكي ، وحتى في ذلك المعنى . تقول : مدحت الأمير ليعطيني ، وحتى يعطيني ، وكي يعطيني ، فجاز أن تقدر بعدها « أن » وليست الباء كذلك فلا يجوز أن تقدر .

وقد أورد النحاس ما ذكره الفراء في الآية الكريمة ، ثم قال مستنكراً : « وزاد الأمر على هذا حتى سماها بعض القراء لام « أن » »^(٣).

وقد رد البصريون شاهد الفراء الذي أورده في الجمع بين (اللام ، وكي ، وأن) وكأن « اللام » هي العاملة ، و « كي » و « أن » توكيدان لها ، على ما يفهم من كلام الفراء في هذا الموضع .

ورده البصريون بأن البيت لا يُعرف قائله ، فلا يكون حجة ، وإن عرف قائله فيكون لضرورة الشعر .

(١) الشاهد أورده الفراء بلا نسبة في معاني القرآن ١ / ٢٦٢ ، وهو من شواهد الأنباري في الإنصاف

٢ / ٤٧٣ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٧ / ١٩ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٢٦٢ .

(٣) إعراب القرآن ١ / ٤٤٨ .

وشبه أخرى أوردتها الكوفيون ، وهي : أن عوامل الأسماء قد تكون من عوامل الأفعال في بعض الأحوال بدليل : مجيئ اللام جازمة في قولهم : ليقم .

والحقّ أن عوامل الأسماء لا تكون عوامل للأفعال ، ولام الجر غير لام الأمر بدليل أن لام الجر لا تقع مبتدأة ، بل لابد أن تتعلق بفعل أو معنى فعل نحو : جئتكَ لتقوم ، وما أشبه ذلك . وأما لام الأمر ، فيجوز الابتداء بها من غير أن تتعلق بشيء قبلها ، فتقول : ليقم زيد ، وليذهب عمرو فلا تتعلق اللام بفعل ، ولا معنى فعل ، قال الأنباري : « فبان الفرق بينهما »^(١) .

الثالث : جاء في هذه اللام الواردة في الآية الكريمة قولان خرجا عن قول البصريين ، والكوفيين جميعاً :

الأول - ما نسب إلى ثعلب أنه قال : إن الناصب اللام ، ولكن لنيابتها عن « أن » المحذوفة^(٢) .

الثاني - ما قاله الزمخشري^(٣) في تفسيره من أن هذه اللام مؤكدة لإرادة

التبيين ، كما زيدت في : لا أبالك لتأكيد إضافة الأب . فالأول خالف البصريين بقوله : إن الناصب اللام ، وخالف الكوفيين ؛ لأنه يرى أن اللام ناصبة بالنيابة لا بالأصالة كما يرونها هم .

والثاني خالف البصريين ؛ لأنه جعل اللام مؤكدة مقوية لتعدى يريد ، والمفعول متأخر ، كما ذكر ذلك أبو حيان^(٤) .

وخالف الكوفيين ؛ لأنهم يجعلون النصب باللام ، لا « بأن » مضمرة بعدها كما رآها الزمخشري .

من كل ما سبق يتبين لي أن الزجاج وافق الجمهور على القول بأن « لام كي » هي حرف جر ، وأن الفعل بعدها منتصب بأن مضمرة ، وهذا

(١) الإنصاف المسألة (٧٩) ٢ / ٤٧٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٧ / ٢٠ ، والتصريح ٤ / ٣٤٦ .

(٣) الكشف ص ٢٣٢ .

(٤) ينظر : البحر ٣ / ٣١٥ .

ما تطمئن إليه النفس ؛ فحجّة سيبويه في كون اللام حرف جر قوية ، وفي تقديره « أن » مضمرة رد فق منه على مَنْ أورد شبهة أن :

« لام الجر » لا تدخل إلا على الأسماء ، فكيف دخلت على الفعل ؟
فهي لم تدخل على الفعل وإنما على الاسم ؛ لأن (أَنْ تَفْعَل) بمنزلة اسم واحد ثم إن شواهد الكوفيين قليلة ، وشبههم في هذا الموضع واهية ، وردود البصريين عليها جيدة ؛ فلا مناص من القول بقولهم .

المسألة الخامسة :

دخول اللام الموطئة للقسم على اسم الشرط

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : (ك د ك گ)^(١) :
« جعل بعضهم^(٢) : « من » بمعنى الشرط ، وجعل الجواب (گ ك گ
گ گ گ) .

وهذا ليس بموضع شرط ، ولا جزاء . ولكن المعنى : ولقد علموا الذي
اشتراه ماله في الآخرة من خلاق . كما تقول : والله لقد علمت للذي جاءك
ماله من عقل^(٣) .

فالزجاج يرى أن هذه « اللام » المقترنة بـ « من » ليست هي الموطئة
للقسم كما رآها الفراء و « من » في هذا الموضع ليست شرطية ، ولكنها
موصولة بدليل معنى الآية في سياقها ؛ فالفعل « اشترى » ماض في اللفظ
والمعنى .

أما الفراء فيرى أن اللام هي الموطئة لجواب القسم و « من » شرطية
، واحتج^(٤) : بأن العرب إذا أحدثت على الجزاء هذه اللام صيروا فعله
على جهة فَعَلَّ ، ولا يكادون يجعلونه على يفعل ، كراهة أن يحدث على
الجزاء حادث وهو مجزوم ؛ ألا ترى أنهم يقولون : سل عما شئت ، وتقول
: لا آتيك ما عشت ، ولا يقولون : ما تعش ؟ لأن « ما » في تأويل جزاء
وقد وقع ما قبلها عليها ، فصرفوا الفعل إلى فعل .

فكان الفراء رأى الفعل « اشترى » ماضياً في اللفظ ، وهو مستقبل في

(١) سورة البقرة : ١٠٢ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٦٥ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٨٧ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ١ / ٦٥ - ٦٦ .

المعنى . وهو ما يخالف معنى الآية في سياقها على المعنى الذي أورده الزجاج في رده عليه .

والمسألة هنا في دخول « اللام » الموطئة على اسم الشرط .

وقد اختلف العلماء في هذه « اللام » على قولين :

الأول : أن اللام الموطئة لا تدخل على اسم الشرط وما جاء في الآية الكريمة ونحوها فالحق فيها أن اللام للابتداء ، ومن موصولة ، والفعل بعدها صلة . وهذا مذهب سيبويه^(١) ، والجمهور^(٢) .

وقال به كثير من المفسرين^(٣) ، لموافقة معنى الآية في سياقها .

واحتجوا بالقياس ؛ فالفعل الذي يلي « من » هو فعل ماض لفظاً ومعنى ، كالاشتراء في الآية الكريمة وجعله شرطاً لا يصح ؛ لأن فعل الشرط إذا كان ماضياً لفظاً ، فلا بد أن يكون مستقبلاً في المعنى كما أن علم يأتي بعدها « اللام » معلقاً لها عن العمل ، وأورد سيبويه على ذلك قول لبيد :

لقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها^(٤)

وقال : « لأنه موضع ابتداء »^(٥) .

(١) الكتاب ٣ / ١٠٧ .

(٢) ينظر : الدر المصون للسمين الحلبي ٢ / ٤٥ .

(٣) ينظر : تفسير القرطبي ٢ / ٥٦ ، وتفسير البيضاوي ١ / ٣٧٤ ، وتفسير أبي السعود ١ / ١٤٠ ، وغيرها .

(٤) البيت من قصيدة لبيد المعدودة في المعلقات والتي مطلعها :

عَفَّت الديار محلها فمقامها بمنى تأبَد غولها فرجامها

والرواية في شرح المعلقات العشر لأحمد الشنقيطي ص ٧٧ : «صادفَنَ منها غرة فأصْبِنها» وهو من شواهد الكتاب ٣ / ١١٠ ، وتحصيل عين الذهب للشنتمري ص ٤٢٦ ، والخزانة ٩ / ١٥٩ .

(٥) الكتاب ٣ / ١١٠ .

الثاني : أن اللام الموطئة تدخل على اسم الشرط ، وما جاء في الآية الكريمة ونحوها فالقول فيها : أن اللام موطئة للقسم ، ومن شرطية ، واشتراه خبر لاسم الشرط . وهذا مذهب الفراء^(١) ومن وافقه .

واحتجوا بالسماع من نحو قوله تعالى : (ك ك ك ك)^(٢) .

وقوله تعالى : (ط ط ط ط ط ط)^(٣) .

ومنع ذلك البصريون^(٤) ، وقد ذكر أبو حيان في البحر^(٥) ما يمنع ذلك في الآية الأولى وهو أن الفعل الذي يلي « من » هو فعل ماض لفظاً ومعنى ؛ لأن الاشتراء قد وقع وجعله شرطاً لا يصح ؛ لأن فعل الشرط ، لا بد أن يكون مستقبلاً في المعنى وإن كان ماضياً لفظاً .

وفي الآية الثانية كذلك حيث يرى سيبويه أن « ما » بمنزلة الذي ، فهي اسم موصول لا شرطية كما زعمها الفراء .

فيتبين مما سبق أن الزجاج وافق الجمهور في القول بأن هذه « اللام » : ابتداء لا موطئة ، والأداة بعدها موصولة ، لا شرطية .

وما ذكره الجمهور هو ما ترجح لي ؛ فقد مثّل سيبويه على ذلك بقول لبيد السابق ثم قال : « لأنه موضع ابتداء »^(٦) .

ثم إن اتصال اللام بغير « إن » أعني باسم الشرط قليل عند من زعمه ، وقد أشار المرادي^(٧) إلى هذا ، ولكنه استدل على قلة وروده بقوله تعالى : (ط ط ط ط ط ط)^(٨) حيث استشهد بالآية على دخول لام القسم على « ما » الشرطية .

وهو يخالف ما قاله سيبويه في الآية الكريمة حيث يرى أن (ما) ههنا بمنزلة الذي ، فهي اسم موصول ، لا شرطية ، فما وَرَدَ على أنه قليل لم يسلم لهم فيه فالأمر بين المنع أو القلة والندرة .

(١) ينظر : معاني القرآن ١ / ٦٥ .

(٢) سورة البقرة : ١٠٢ .

(٣) سورة آل عمران : ٨١ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣ / ١١٠ ، والتحصيل ص ٤٢٦ ، والدر ٢ / ٤٦ .

(٥) ينظر : البحر ١ / ٤٨٢ .

(٦) الكتاب ٣ / ١١٠ .

(٧) الجنى الداني ص ١٣٧ .

(٨) سورة آل عمران : ٨١ .

وكذلك فإنه قد سبق أن معنى الآية عند كثير من المفسرين يتفق وما ذكره الجمهور .

وفي توجيه أبي حيان لمنع الزجاج القول بشرطية « من » توضيح أكبر على صحته والحمل على الأكثر أولى .

المسألة السادسة :

الميم في « اللهم » عوض أم بقية من جملة محذوفة

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : (ذُذُّ ذُ ذُ) (١)

:

« فقال بعضهم (٢) : معنى الكلام يا الله أم بخير ، وهذا إقدام عظيم ؛ لأن كل ما كان من هذا الهمز الذي طرح فأكثر الكلام الإتيان به ، يُقال : ويل أمّه ، وويل أمه (٣) والأكثر إثبات الهمزة .

ولو كان كما يقول لجاز أومم ، والله أمّ ، وكان يجب أن تلزمه ياء

الذ_____داء ؛

لأن العرب تقول : يا الله اغفر لنا ، ولم يقل أحد من العرب إلا اللهم ، ولم يقل أحد يا اللهم ... فهذا القول يبطل من جهات : أحدها أن « يا » ليست في الكلام ، وأخرى أن هذا المحذوف لم يُتكلم به على أصله كما نتكلم بمثله ،

وأنه لا يقدّم أمام الدعاء هذا الذي ذكره ، وزعم أن الضمة التي في الهاء ضمة الهمزة التي كانت في أم ، وهذا محال أن يترك الضم الذي هو دليل على النداء للمفرد ، وأن يجعل في الله ضمة « أم » . هذا إلحاد في اسم الله (٤) - ع_____ز

(١) ينظر : سورة آل عمران : ٢٦ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٠٣ .

(٣) هكذا وردت في طبعة الكتاب بتحقيق : عبد الجليل شلبي - رحمه الله - ولعل المراد : ويل أمّه _____ه

- بهمزة وصل - .

(٤) نقل ابن عطية في المحرر الوجيز ١ / ٤١٧ عن القاضي أبي محمد قوله : وهذا غلو من

وجل - «^(١) .

وقد احتج الزجاج - غفر الله له - بعد ذلك بالإجماع ، فأورد حجة المخالف ، وردّها ثم قال : « وقال الخليل وسيبويه وجميع النحويين الموثوق بعلمهم : إن اللهم بمعنى : يا الله ، وإن الميم المشددة عوض من « يا » ؛ لأنهم لم يجدوا ياء مع هذه الميم في كلمة ، ووجدوا اسم الله مستعملاً بيا ، إذا لم يجدوا الميم فعلموا أن الميم من آخر الكلمة بمنزلة « يا » في أولها والضمّة التي في أولها ضمة الاسم المنادى في المفرد ، والميم مفتوحة لسكونها ، وسكون الميم التي قبلها »^(٢) .

فأبو إسحاق تبع الخليل ، وسيبويه ، والنحويين الموثوق بعلمهم - على حد قوله - في أن الميم في اللهم عوض من « يا » .

ورد ما أنشده الفراء من قول الشاعر :

وما عليك أن تقولي كلما صليت أو سبحت يا اللهم ما

أردد علينا شيخنا مسلماً^(٣)

وزعم أن قائله غير معروف ، قال^(٤) : وليس يُعارض الإجماع^(٥) ، وما أتى به كتاب الله تعالى ، ووجد في جميع ديوان العرب بقول قائل :
أنش
بعضهم ، وليس ذلك البعض بمعروف ولا بمسمى .

الزجاج .

(١) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٩٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٩٤ .

(٣) أبيات الرجز هذه غير معروفة القائل ، وقد أنشدها الفراء ولم ينسبها في معاني القرآن ١ / ٢٠٣ ، وهي من شواهد الجمل للزجاجي ص ١٦٤ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٢ / ٨٧ ، والإنصاف المسألة (٤٧) ١ / ٢٨٠ ، وفي بعض هذه المصادر اختلاف في الرواية .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٩٤ .

(٥) فقد خصوا ذلك بالنداء إجماعاً ، حتى إنهم لا يقولون : غفر اللهم لفلان ، واختصاصه به دليل أنهم أقاموا الميم مقام « يا » حتى كأنهم قد صرحوا به ، ينظر : التبيين ص ٤٥٠ ، وائتلاف النصرّة لعبد اللطيف الزبيدي ص ٤٧ .

ومسألة مجيء الميم في اللهم ، وهل هي عوض من « يا » أم بقية من جملة محذوفة ؟ من مسائل الخلاف بين النحاة البصريين ، والكوفيين^(١) ، ولهم فيها قولان :

الأول : أن هذه الميم عوض من حرف النداء ، وهذا مذهب البصريين والجمهور ، وعلى رأسهم سيبويه^(٢) ، والمبرد^(٣) ، وابن السراج^(٤) ، والزجاجي^(٥) ، والسيرافي^(٦) ، وأبو علي^(٧) ، وابن جني^(٨) ، وتبعهم : ابن الشجري^(٩) ، والأنباري^(١٠) ، والعكبري^(١١) ، وابن الخباز^(١٢) ، وابن يعيش^(١٣) ، والشلوبين^(١٤) .

واحتج أصحاب هذا القول بالسمع ، والقياس :

أما السماع : فمن القرآن الكريم : قوله تعالى : (وُ وُ وُ وُ وُ وُ وُ وُ وُ)^(١٥) .

(١) ينظر : الإنصاف المسألة (٤٧) ١ / ٢٧٩ ، والتبيين المسألة (٨٢) ص ٤٤٩ ، وائتلاف النصره المسألة (٢٦) ص ٤٧ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢ / ١٩٦ .

(٣) ينظر : المقتضب ٤ / ٢٣٩ .

(٤) ينظر : الأصول ١ / ٣٣٨ .

(٥) ينظر : الجمل ص ١٦٤ .

(٦) ينظر : شرح الكتاب ٢ / ٨٦ .

(٧) ينظر : المسائل المشكلة ص ١٥٩ .

(٨) ينظر : اللمع ص ٨٣ ، والخصائص ١ / ٢٦٥ ، وسر الصناعة ١ / ٤٣٠ ، والمحتسب ٢ / ٢٣٩ .

(٩) ينظر : الأمالي ٢ / ٣٤٠ .

(١٠) ينظر : أسرار العربية ص ٢١١ ، والإنصاف المسألة (٤٧) ١ / ٢٧٩ .

(١١) ينظر : التبيين ص ٤٤٩ .

(١٢) ينظر : توجيه اللمع ص ٣٢٩ .

(١٣) ينظر : شرح المفصل ٢ / ١٦ .

(١٤) ينظر : التوطئة ص ٢٨٩ .

(١٥) سورة الأنفال : ٣٢ .

وقوله تعالى: (وُؤُؤُ وُ وُ) (١).

ومن كلام العرب شعرها ونثرها: فأكثر ما جاء عن العرب من المسموع لم يجمع فيه بين الميم وحرف النداء إلا شذوذاً، لضرورة شعر. أما القياس: فقالوا (٢): لما كانت «يا» من حروف المد والميم فيها غنة تشبه حرف المد، وكانت كل واحدة منهما على حرفين، جاز أن ينوب أحدهما عن الآخر، ويدلّ على أنّها عوض أيضاً أنها في موضع غير المعوض عنه.

وقد خصوا «الميم» لأنها تقع زائدة في أواخر الأسماء نحو: زرقم، وستهم، ودلقم. وكذلك فإنه لا يجمع بين «يا» والميم في الاختيار، وهذه إمارة العوضية.

قال سيبويه (٣): وقال الخليل - رحمه الله - اللهم نداء، والميم هنا بدل من «يا»، فهي هاهنا فيما زعم الخليل - رحمه الله - آخر الكلمة بمنزلة «يا» في أولها، إلا أن الميم هاهنا في الكلمة، كما أن نون المسلمين في الكلمة بنيت عليها. فالميم في هذا الاسم حرفان أولهما مجزوم، والهاء مرتفعة؛ لأنه وقع عليها الإعراب.

ووافقهم من المتأخرين: ابن مالك (٤)، والرضي (٥)، والمالقي (٦)، وأبو حيّان (٧)، وغيرهم (٨).

الثاني: أن هذه الميم بقية من جملة محذوفة، وليست عوضاً من «يا»

(١) سورة الزمر: ٤٦.

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي ٢ / ٨٦، والعلل لابن الوراق ص ٢٠٤، والتبيين ص ٤٤٩، وانتلاف النصره ص ٤٧.

(٣) الكتاب ٢ / ١٩٦.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٣ / ١٣٠٧، وشرح التسهيل ٣ / ٤٠١.

(٥) ينظر: شرح الكافية ١ / ٣٨٦.

(٦) ينظر: رصف المباني ص ٣٠٥.

(٧) ينظر: الارتشاف ٣ / ١٢٦.

(٨) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٤ / ٥٤، وأوضح المسالك ٤ / ٣١، والتفسير القيم لابن ص ٢٠٢، والهمع ٢ / ٤٨.

« ، و أصل الكلمة :

يا الله أمنا بخير ، فحذف الكلام بعد المنادى تخفيفاً ، وبقي منه الميم
المشددة ، ووصلت بالاسم المنادى ، وهذا مذهب الكوفيين^(١) ، والفراء^(٢) ،
وت
أبو بكر الأنباري^(٣) .

واحتج أصحاب هذا المذهب بالسماع :

ومن ذلك قول الشاعر :

ما عليك أن تقولي كُذِّمًا صليت أو سبحت يا اللهم ما

اردد علينا شيخنا مسلماً^(٤)

وقول الآخر :

إنني إذا ما حدث ألما أقول : يا اللهم يا اللهم^(٥)

فجمع بين الميم و « يا » ولو كانت الميم عوضاً من « يا » لما جاز أن

يجمع بينهما ؛ لأن العوض والمعوض عنه لا يجتمعان .

قال الفراء^(٦) : ونرى أنهما كانت كلمة ضم إليها « أم » تريد : يا الله

(١) ينظر : الإنصاف ١ / ٢٧٩ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٠٣ .

(٣) ينظر : الزاهر ١ / ٥٢ .

(٤) سبق تخريجه ص ٥٥ .

(٥) الشاهد لا يعرف قائله . قال البغدادي في الخزانة ٢ / ٢٩٥ : « وهذا البيت أيضاً من

الأبيات

المتداولة في كتب العربية ولا يعرف قائله ولا بقيته » . وقد نسب إلى أبي خراشة الهذلي ،

وإلى

أمية بن أبي الصلت ، وهو في : المقتضب ٤ / ٢٤٢ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ٣٤٠ ،

وسر الصناعة ١ / ٤١٩ ، ٤٣٠ .

(٦) معاني القرآن ١ / ٢٠٣ .

أمن
بخير ، فكثرت في الكلام فاختلفت .

وقال أبو بكر الأنباري^(١) : والدليل على صحة قول الفراء وأبي العباس^(٢) إدخال العرب « يا » على اللهم .

وقد عللوا ذلك بأن الأصل في « اللهم » يا الله أمنا بخير . إلا أنه لما كثر في كلامهم ، وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للخفة ، والحذف في كلام العرب لطلب الخفة كثير ، ألا ترى أنهم قالوا : هلم ، وويلم^ه ، والأصل^ل فيه : هل أم ، وويل أمه . وقالوا : أيش ، والأصل : أي شيء . وقالوا : عم صباحاً ، والأصل : أنعم صباحاً ، وهذا كثير في كلامهم .

ومنع ذلك البصريون ، وأجابوا عن كلمات الكوفيين بما يأتي :
إن صح عن العرب فهو إنّما جمع بينهما لضرورة الشعر ، والدليل قول^ه :

« اللهمما » فزاد على الكلمة شيئاً آخر ، وكل ذلك ضرورة .
وهذا عند البصريين في ضرورة الشعر جائز أعني أن يجمع بين العوض والمعوض عنه ، فمن ذلك قول الفرزدق :

هما نفتا في في من فمويهما على النابح العاوي أشد^(٣) ،

فجمع بين الميم والواو ، وهي عوض منها لضرورة الشعر فكذلك هنا .
أما التعليل : فالجواب عنه من وجوه كثيرة منها^(٤) :

(١) الزاهر ١ / ٥٢ .

(٢) عنى : ثعلباً ؛ فقد نسب إليه موافقة الفراء .

(٣) الشاهد للفرزدق في ديوانه ٢ / ٢٨٠ ، ورواية الديوان : « هما تفلأ » ، وهو من شواهد الكتاب

٣ / ٣٦٥ ، والمحكم ٤ / ٤٣٣ ، والخصائص ١ / ١٧٠ ، وشرح الكتاب للسيرافي ٢ / ٨٨

(٤) ذكر الأنباري ثلاثة وجوه في الإنصاف المسألة (٤٧) ، وذكر العكبري خمسة وجوه في التبيين المسألة (٨٢) ، ونقل ابن القيم عن البصريين الرد من عشرة وجوه في جلاء الأفهام

أنه لو كان الأصل فيه « يا الله أمنا بخير » لكان ينبغي أن يجوز أن يقال : اللهمنا بخير ، وهو مجمع على امتناعه .

وكذلك أنه لو كان الأمر كما زعموا لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي عن هذا المعنى ، ولا خلاف أنه يجوز أن يقال : اللهم العنه ، اللهم اخزه ، اللهم اهلكه . وما أشبه ذلك ، وقد قال الله تعالى : « وإذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم »^(١) .

ولو كان الأمر كما زعموا لكان التقدير : أمنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم ، ولا شك أن هذا التقدير ظاهر الفساد والتناقض ؛ لأنه لا يكون أمهم بالخير ، أن يمطر عليهم حجارة من السماء أو يُؤْتُوا بعذاب أليم . وأمر آخر وهو أنه لو كانت الميم من الفعل لما افتقرت « إن » الشرطية إلى جواب في قوله : « إن كان هذا هو الحق من عندك » وكانت تسد مسد الجواب ، فلما افتقرت إلى الجواب في قوله : « فأمطر علينا » دل أنها من الفعل . وكذلك أنه لو كان الأصل « يا الله أمنا بخير » لكان ينبغي أن يقال : اللهم وارحمنا ، فلما لم يجوز أن يقال إلا : اللهم ارحمنا ، ولم يجوز : وارحمنا ، دل على فساد ما ادعوه .

وكذلك أنه لا يمتنع أن يقول الداعي : « اللهم أمنا بخير » ولو كان التقدير كما ذكر الفراء ، والكوفيون ، لم يجوز الجمع بينهما لما فيه من

الجمع بين العوض ، والمعوض .

وكذلك أنه لو كان التقدير ذلك ، لكان « اللهم » جملة تامة .

يحسن السكوت عليها ؛ لا شتما لها على الاسم المنادى وفعل الطلب ،

وذلك باطل .

كما أن تلك التقادير لا دليل عليها ، ولا يقتضيها القياس ، فلا يصار إليها بغير دليل . ثم إن الأصل عدم الحذف^(١) ، فتقدير هذه المحذوفات الكثيرة خلاف الأصل .

مع ذلك كله فإنه أيضاً لا يسوغ ولا يحسن في الدعاء أن يقول العبد : « اللهم أمني بكذا » بل هذا مستكره في اللفظ والمعنى ، فإنه لا يقال : اقصدني بكذا ، إلا لمن كان يعرض له الغلط والنسيان ، فيقول له : اقصدني بكذا وأما من لا يفعل ولا يترك إلا بإرادته ، ولا يضل ولا ينسى ، فلا يقال له : اقصد كذا .

هذا ، وقد ذكر بعضهم قولاً عده ثالثاً في هذه الميم : وهو أنها جاءت للتفخيم ، والتعظيم ، وزعم بعضهم^(٢) أن ابن القيم - رحمه الله - هو من أضاف هذا المعنى ، ووصفه بالجديد ، وأن هذا أمر لم يتعرض له النحاة ، قال : « لكنه أضاف معنى جديداً علل به سر مجيء الميم في هذا الاسم ، فالميم عنده تدل على التعظيم والتفخيم ، ومن أجل ذلك زيدت ، ولها نماذج عند العرب كقولهم : زرقم لشديد الزرقه ، وابنم ... وهذا أمر لم يتعرض له النحاة في خلافهم »^(٣) .

والحق أن ابن القيم - رحمه الله - لم ينسب هذا الرأي لنفسه بل قال : « وقيل : زيدت الميم للتعظيم ، والتفخيم ، كزيادتها في زرقم لشديد الزرقه ، وابنم في الابن ، وهذا القول صحيح »^(٤) .

(١) ينظر : الخصائص ٢ / ٢٧٣ ، ٢٨٠ .

(٢) ينظر : الإمام ابن القيم الجزية وآراؤه النحوية لأيمن الشوا بتقديم الدكتور : مازن المبارك ص ٣٩٤ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) ينظر : جلاء الأفهام ص ٢٤٢ .

ثم ذكر أن أساطين العربية كابن جني قد تحدثوا عن المناسبة بين اللفظ والمعنى ، وذكر أن ابن جني قد عقد باباً في « الخصائص » وذكره عن سيبويه ، واستدل عليه بأنواع من تناسب اللفظ والمعنى .

وما قاله ابن القيم حق ؛ وذلك أن النحاة قد سبقوه إلى هذا المعنى ، وإن كان هو قد زاد ذلك المعنى بياناً وإيضاحاً وتفصيلاً وجمالاً كعادته - رحمه الله - وممن سبقه إلى ذلك المالقي حيث قال^(١) : وإذ ما زِيدت للتعظيم في هذا الاسم خاصة لاختصاصه بأشياء أنفرد بها دون الأسماء .

كما قد أشار إلى ذلك أبو سعيد حين قال^(٢) : وخصوا الميم ؛ لأنها تقع زائدة في أواخر الأسماء نحو : زرقم ، وستهم ، ودلقم .

والنحاة لم يجعلوا أمر معنى التعظيم أو معنى الجمع في « الميم » مستقلاً في نقاشهم بل جعلوه علة لاختياره دون غيره من الحروف وجعله عوضاً عن « يا » .

ولعل الجديد الذي أضافه ابن القيم هو ذلك البعد الروحي الجميل ، والعمق الإيماني الجليل ، الذي يميز أسلوبه في تناوله لكل موضوع . أما التفخيم والتعظيم أو حتى معنى الجمع ، فكل هذا قد سبق النحاة إليه .

مما سبق يتبين أن الزجاج وافق البصريين في ذهابهم إلى أن الميم المشددة عوض عن « يا » المحذوفة ، وأن ما قاله الكوفيون والفراء محال .

وبالنظر في أدلة الفريقين ، نجد الفرق الشاسع ، والبون الواسع بين أدلة البصريين القوية ؛ لموافقتها أكثر ما جاء في ديوان العرب ، وموافقتها للقياس في كلامهم ، وبين أدلة الكوفيين المتكلفة ، والتي تم الرد عليها من وجوه كثيرة ، فتلك التقادير لا دليل عليها ، ولا يقتضيها القياس ، فلا يصار إليها بغير دليل ، كما أن الأصل عدم الحذف ، فتقدير تلك المحذوفات الكثيرة خلاف الأصل ، كما قد وضح استكراه ذلك التقدير في اللفظ والمعنى - فبان ما ترجح لي في المسألة .

(١) ينظر : رصف المباني ص ٣٠٦ .

(٢) ينظر : شرح الكتاب ٢ / ٨٦ .

المسألة السابعة :

زيادة الواو

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : (پ)
(^١) : « وَقَالَ بَعْضُ النُّحْوِيِّينَ ^(٢) إِنْ « الْوَاوِ »
مَسْقُطَةٌ . قَالَ : الْمَعْنَى : لَنْ يَقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مَلَأَ الْأَرْضَ ذَهَبًا لَوْ افْتَدَى بِهِ
. وَهَذَا غَلَطٌ ؛ لِأَنَّ الْفَائِدَةَ فِي الْوَاوِ بَيْنَةٌ ، وَلَيْسَتْ الْوَاوِ مِمَّا يُلغَى » ^(٣) .

وعند حديثه عن قوله تعالى : (چ د ي ت ت ث ث ڈ) ^(٤) قال : « جاء
عن ابن عباس أنه يرى حذف الواو .

وقال بعض النحويين ^(٥) : معناه : ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ضياء .

وعند البصريين أن « الواو » لا تزداد ، ولا تأتي إلا بمعنى العطف ^(٦) .

وقال أيضاً عند حديثه عن قوله تعالى : (وِ وُ وِ وِ وِ) ^(٧) : « اختلف
الناس في الجواب لقوله (وِ وِ وِ) .

فقال قوم ^(٨) : الواو مسقطه . المعنى : حتى إذا جاءوها فتحت أبوابها «
ثم قال : « قال أبو إسحاق : والذي قلته أنا - وهو القول إن شاء الله - أن

المعنى :
(وِ وُ وِ وِ وِ وِ وِ وِ) دخلوها . فالجواب : دخلوها ،
وحذف ؛ لأن فـفي الكـلام دلـيلاً
عليه » ^(٩) .

مما سبق يتبين أن الزجاج يرى أن « الواو » لا تزداد ، ولا تأتي إلا لمعنى
العطف ، وفائدتها بينة ، وقد خطأ الفراء فيما ذهب إليه من القول بأنها مسقطه .

(١) سورة آل عمران : ٩١ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١ / ٢٢٦ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٤١ .

(٤) سورة الأنبياء : ٤٨ .

(٥) معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٠٥ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٩٤ .

(٧) سورة الزمر : ٧٣ .

(٨) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٠ .

(٩) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٣٦٣ ، ٣٦٤ .

وزيادة الواو أو ثبوتها في مثل هذه الآيات الكريمات ونحوها من مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين^(١) وقد اختلفوا فيها على قولين :

أولاً : أن « الواو » حرف جاء لمعنى ، ولا يجوز أن يأتي زائداً وهذا مذهب البصريين وعليه المبرد^(٢) ، وابن جني^(٣) ، وابن الشجري^(٤) ، والأنباري^(٥) ، وابن يعيش^(٦) .

واحتجوا بأن « الواو » في الأصل حرف وضع لمعنى ، فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجري على أصله .

ثانياً : أن « الواو » تأتي زائدة ، وهو مذهب الكوفيين وعلى رأسهم الفراء^(٧) الفراء^(٧) ، وتبعهم الأخفش^(٨) ، وابن قتيبة^(٩) . ووافقهم من المتأخرين : ابن هشام^(١٠) .

وقد نسب الأنباري^(١١) ، وغيره^(١٢) ، إلى المبرد أنه يرى جواز ذلك موافقاً للكوفيين . وقد اجتهدت ما وسعني للعثور على رأي المبرد في كتبه فلم أظفر به والذي قاله المبرد في المقتضب بخلاف ما نسب إليه .

قال متعباً من زعم زيادة الواو : « وهو أبعد الأقاويل . أعني : زيادة الواو »^(١٣) ثم ذكر بعض الآيات الكريمات ، وبيتين من الشعر من شواهد القائلين بالزيادة . وعلق على ذلك قائلاً : « وزيادة الواو غير جائزة عند

(١) الإنصاف المسألة (٦٤) ٢ / ٣٧٤ .

(٢) المقتضب ٢ / ٨١ .

(٣) سر الصناعة ٢ / ٦٤٩ .

(٤) الأمالي ٢ / ١٢٢ .

(٥) الإنصاف المسألة (٦٤) ٢ / ٣٧٦ .

(٦) شرح المفصل ٨ / ٩٤ .

(٧) معاني القرآن للفراء ٢ / ٣٩٠ .

(٨) معاني القرآن للأخفش ص ٩٧ ، ٢٧٥ .

(٩) تأويل مشكل القرآن ص ٢٥٢ .

(١٠) المغني ٢ / ٤١٧ .

(١١) الإنصاف المسألة (٦٤) ٢ / ٣٧٤ .

(١٢) معاني الحروف للرماني ص ٣٩ .

(١٣) المقتضب ٢ / ٨٠ .

البصريين ، والله أعلم بالتأويل . فأما حذف الخبر فمعروف جيد »^(١) يعني
: حذف جواب الشرط ، كما في بعض ما جاء منها في شواهدهم . والذي
نقله الزجاج^(٢) عن شيخه المبرد يوافق ما جاء عنه في المقتضب .

وقد احتج الفراء ، وعمامة الكوفيين في إجازتهم زيادة الواو بالسماع .
فمن القرآن :

١- قال تعالى : (ي ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ك ك ك)^(٣) .

فالواو : زائدة ، والتقدير : اقترب .

٢- قال تعالى : (أ ب ب ب ب ب ب ب)^(٤) المعنى : نادينا ، والواو :
زائدة .

٣- قال تعالى : (و و و و و و)^(٥) المعنى : حتى إذا جاءوها فتحت .

٤- قال تعالى : (ي ي ي ي ي ي ن ن ن)^(٦) المعنى – عند الكوفيين غير

الفراء في هذا الموضوع خاصة – : أذنت ، والواو : زائدة ومن الشعر :

حتى إذا قلمت بطونكم ورايتم أبناءكم شـبُّوا

وقلبتم ظهر المجن لنا إن اللئيم العاجز الخـبُّ^(٧)

التقدير : قلبتم ، والواو : زائدة .

٢- قال الشاعر :

(١) المقتضب ٢ / ٨١ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٣٦٣ .

(٣) سورة الأنبياء : ٩٦ ، ٩٧ .

(٤) سورة الصافات : ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٥) سورة الزمر : ٧٣ .

(٦) سورة الانشقاق : ٢ ، ١ .

(٧) البيتان أنشدهما الفراء في كتاب : معاني القرآن ١ / ١٠٧ ، ٢ / ٥١ ، ولم ينسبهما . وهما

من

شواهد : ابن قتيبة في تأويل مشكل القرآن ص ٢٥٤ ، وثعلب في مجالسه ص ٧٤ ،

والأنباري في الإنصاف ٢ / ٣٧٥ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٨ / ٩٤ .

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحي بطن حقف ذي قفافٍ عَقَدَقَل (١)

المعنى : فلما أجزنا ساحة الحي انتحي .
٣- قال الشاعر :

فإذا وذلك يا كبيشة لم يكن إلا كلمة حالم بخيال (٢)

والمعنى : فإذا ذلك .

والبصريون يمنعون ذلك ، ويتأولون جميع ما ذكر من شواهد ، فكل ما احتج به الكوفيون على الزيادة يمكن أن يحمل فيه على أصله (٣) ؛ لأن « الواو » عندهم حرف وضع لمعنى في الأصل ، فلا يجوز أن يحكم بزيادته مهما أمكن أن يجرى على أصله ، وقد تأولوا ما جاء من شواهد في كتاب الله - تعالى - على النحو الآتي :

١- في قوله تعالى : (ي ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت ت) (٤) الواو

فيه : عاطفة ، وليست زائدة ، والجواب محذوف ، والتقدير فيه :

حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون قالوا : يا

ويلنا ، فحذف القول .

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ١ / ٣ ، وشرح ديوانه ص ١٧٠ ، والرواية فيهما : « بطن خبت » ومثلها الرواية في شرح المعلقات العشر ص ٢٨ ، وهو من شواهد الفراء في كتابه : معاني القرآن

٢ / ٥٠ ، والرضي في شرح الكافية ٦ / ١٥٨ .

(٢) البيت لتميم بن مقبل في ديوانه ص ١٨٩ ، ورواية الديوان : « إلا كلمة » ، وهو من شواهد الأخفش في كتابه معاني القرآن ص ٩٧ ، ٢٧٥ ، والمُرادي في الجنى ص ١٦٥ .

(٣) ينظر : الأمالي الشجرية ٢ / ١٢٠ ، والإنصاف المسألة (٦٤) ٢ / ٣٧٤ ، وشرح

المفصل لابن يعيش ١٠ / ٩٣ .

(٤) سورة الأنبياء : ٩٦ ، ٩٧ .

٢- ف قوله تعالى : (أ ب ب ب ب ب ب ب)^(١) .

الواو : عاطفة ، وليست زائدة ، والجواب محذوف ، والتقدير فيه : فلماً
أسلما وتله للجبين أدرك ثوابنا ، ونال المنزلة الرفيعة لدينا .

٣- في قوله تعالى : (و و و و و و)^(٢) .

الواو : عاطفة ، وليست زائدة ، والجواب محذوف ، والتقدير فيه :
صادفوا الثواب أو سعدوا أو نحو ذلك .

٤- في قوله تعالى : (ي ي ي ي ي ي ي ي)^(٣) .

الواو : عاطفة ، وليست زائدة ، والجواب محذوف تقديره : يرى
الإنسان الثواب والعقاب .

كما تأولوا ما جاء في الشعر على النحو التالي :

١- في قول الشاعر :

حتى إذا قملت بطونكم ورأيتم أبناءكم شـبوا
وقلبتم ظهر المجن لنا إن اللئيم العاجز الخب^(٤)

الواو عاطفة ، وليست زائدة ، والجواب محذوف ، وتقديره : ظهر
عجزكم عنا ، وبان غدركم ، أو تحقق منكم الغدر ، واستحققتم اللوم ، أو
نحو ذلك مما يصلح أن يكون جواباً .

٢- في قول الشاعر :

فلما أجزنا ساحة الحي وانتحي بنا بطن حقف ذي قفاف عقتل^(٥)

(١) سورة الصافات : ١٠٣ ، ١٠٤ .

(٢) سورة الزمر : ٧٣ .

(٣) سورة الانشقاق : ١ ، ٢ .

(٤) تقدم تخريجها ص ٦٩ .

(٥) تقدم تخريجه ص ٦٩ .

لعطف المفردات ، أم حتى لعطف الجمل كما في آية آل عمران () ؛ لأن الواو المصاحبة للشرط تقتضي شرطاً آخر محذوفاً ، يعطف عليه الشرط المقترنة به ، ويكون المذكور منبهاً عليه بطريق الأولى . والمعنى على هذا في الآية الكريمة : فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً لو أنفقه وتصدق به في الدنيا ولو افتدى به في الآخرة ، وهذا قول الزجاج ، وقد نقله عنه ابن عطية^(١) ، والزمخشري^(٢) ، وأبو حيان^(٣) ، والقرطبي^(٤) ، ولم يرده أحد بل إن استحسانهم له ظاهر ، قال ابن عطية : « وهذا قول حسن »^(٥) يعني قول الزجاج ، ووصف القرطبي ما قاله الزجاج بأنه قول « أهل النظر من النحويين »^(٦) .

وأخيراً فإن محاولة تفسير الفراء لزيادة « الواو » موهمة ، حتى لكأنه يرى مذهب البصريين من حيث حذف الخبر (جواب الشرط) ، فقد شبهها بالكلام المستأنف مع توهم أن ما قبله فيه جوابه يقول : « فكأنه استأنف الكلام استئنافاً ، وتوهم أن ما قبله فيه جوابه »^(٧) .

وتشبيه « الواو » الزائدة عنده بالمستأنفة ، مع جواب شرط متوهم

خبر
منه القول : إن « الواو » عطف ، والجواب مقدر . فهذا في وجهة نظري أقرب إلى لغة العرب ، وإلى الوضوح ، مع خلوه من التكلف أكثر من القول بالتشبيه والتوهم .

(١) المحرر الوجيز ١ / ٤٧٠ .

(٢) الكشاف ص ١٨٢ .

(٣) البحر ١ / ٨٢٧ .

(٤) الجامع لأحكام القرآن ٤ / ١٣١ .

(٥) المحرر الوجيز ١ / ٤٧٠ .

(٦) الجامع لأحكام القرآن ٤ / ١٣١ .

(٧) معاني القرآن للفراء ٢ / ٥٠ .

المسألة الثامنة :

إثبات واو الحال

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : (ج ج ج ج ج)^(١) قال بعض النحويين^(٢) : المعنى : وهم قائلون . و « الواو » فيما ذكر محذوفة ، وهذا لا يحتاج إلى ضمير الواو ، ولو قلت : جاءني زيد راجلاً أو وهو فارس ، أو جاءني زيد هو فارس ، لم تحتج إلى « واو » لأن الذكر قد عاد إلى الأول^(٣) .

فالزجاج يرى أن الجملة الاسمية إذا وقعت حالاً لم يلزم الإتيان « بالواو » معها متى وجد رابط آخر يربطها بصاحبها ، وهو : الضمير ، وقد رد قول الفراء من وجوب « الواو » في مثل هذه الجملة .

واحتج الفراء بعلّة موجبة وهي : الاستثقال ، قال : « فاستثقلوا نسقا على نسق »^(٤) . وهذا ما رده الزجاج لعلّة الاستغناء ؛ فوجود الضمير الرابط يغني عن الواو^(٥) .

والإتيان بواو الحال مع الجملة الاسمية الواقعة حالاً ، والمتضمنة ضميراً يعود على صاحبها ، أو حذفها ، والاستغناء بالضمير محط خلاف بين النحاة على ثلاثة أقوال :

الأول : جواز ذكر الواو وحذفها ، وهو مذهب جمهور البصريين ،

(١) سورة الأعراف : ٤ .

(٢) معاني القرآن ، ١ / ٣٧٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣١٧ .

(٤) معاني القرآن ١ / ٣٧٢ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٧٢ .

وعليه المبرد^(١) ، وابن جنى^(٢) ، وابن الشجري^(٣) ، وابن يعيش^(٤) .

واحتجوا على جواز الاستغناء عن واو الحال بالسمع :

فقد ورد ذلك كثيراً في القرآن الكريم وفي الشعر ، وفي كلام العرب :

فمن القرآن الكريم :

قال تعالى : ()^(٥) .

وقال تعالى : (ج ج ج ج ج ج ج ج)^(٦) .

وقال تعالى : (و و ي ي ي ي ي ي ي ي)^(٧) .

(٧) وغيرها من الآيات^(٨) .

ومن الشعر : قال الشاعر :

تشرب أساري القطا الكُدرُ رت قَرباً أحناؤها
 ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩

وقال امرؤ القيس :

(١) ينظر : المقتضب ٤ / ١٢٥ .

(٢) ينظر : سر الصناعة ٢ / ٦٤٢ .

(٣) الأمالي ٣ / ١٢ .

(٤) شرح المفصل ٢ / ٦٦ .

(٥) سورة الرعد : ٤١ .

(٦) سورة الزمر : ٦٠ .

(٧) سورة الفرقان : ٢٠ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٦٤ ، والمغني ٢ / ٥٨٠ .

(٩) الشاهد للشنفرى من لامية العرب في مختار الشعر الجاهلي للأعلم الشنتمري المجلد الثاني

ص ٦٠٣ ، وهو من شواهد الأشباه والنظائر ٤ / ٤٥ .

حتى تركناهم لدى مَعْرَك

أرجلهم كالخشب الشائل^(١)

وقال طرفة :

م راحوا عَبَقُ المسك بهم

فـنـون الأرض هـدّاب^(٢)

وغيرها من الأبيات^(٣) .

وقد روى سيبويه : « كلمته فوه إلى في »^(٤) ، و « رجع فلان عوده

على بدئه »^(٥) .

واحتجوا^(٦) بأن وجود الضمير في جملة الحال شرط لصحة وقوع الجملة حالا ، ويجوز الاستغناء عنه عند وجود الواو لأن الواو أغنت عنه بربطها ما بعدها بما قبلها فلم تحتج إلى ضمير مع وجودها ، فكلُّ واحدٍ من الواو والضمير يغني عن صاحبه .

ووافقهم من المتأخرين : ابن مالك^(٧) ، وأبو حيان^(٨) ، وابن هشام^(٩) ، والسيوطي^(١٠) .

الثاني : المنع من ذلك مطلقاً ، فلا تأتي جملة اسمية حالا إلا مع وجود الواو ، وهذا مذهب الفراء^(١١) ، وتبعه الزمخشري^(١٢) في أشهر قولييه ، وظاهر كلام عبد القاهر^(١٣) قريب من هذا ، حيث وصف هذه المسألة

(١) الشاهد لامرئ القيس في شرح ديوانه ص ١٩٤ .

(٢) الشاهد لطرفة في شرح ديوانه للأعلم ص ٧٣ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٦٤ - ٣٦٥ .

(٤) ينظر : الكتاب ١ / ٣٩١ .

(٥) السابق ١ / ٣٩٢ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٢ / ٦٥ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٦٤ .

(٨) ينظر : الارتشاف ٢ / ٣٦٦ ، والبحر ٤ / ٣٤٧ .

(٩) ينظر : المغني ٢ / ٥٨٠ .

(١٠) ينظر : الهمع ٢ / ٢٥٠ .

(١١) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٧٢ .

(١٢) ينظر : المفصل ص ٨٢ ، والكشاف ص ٣٥٦ .

(١٣) ينظر : دلائل الإعجاز ص ٢١٢ .

بالغموض ؛ لأن الطريق غير مسلوک والجهة التي منها تُعرف غير معروفة ، ثم ذكر أن مجيء الجملة من المبتدأ والخبر حالا بغير « الواو » خلاف الأصل والقياس بدليل : « قلته وأنه لا يجيء إلا في الشيء بعد الشيء »^(١) وذكر ابن الحاجب أن انفراد الجملة الاسمية بالضمير ضعيف^(٢) .

قال الفراء : « وقوله (ج ج چ) واو مضمرة - المعنى أهلكتناها فجاءها بأسنا بيئاتاً أو وهم قائلون ، فاستنقلوا نسقاً على نسق ، ولو قيل لكان جائزاً ، كما تقول في الكلام : أتيتني والياً أو وأنا معزول ، وإن قلت : أو أنا معزول ، فأنت مضمرة الواو »^(٣) .

وقال الزمخشري : « والجملة تقع حالا ولا تخلو من أن تكون اسمية

أو

فعلية ، فإن كانت اسمية فالواو إلا ما شذ من قولهم « كلمته فوه إلى في » وما عسى أن يعثر عليه في الندرة »^(٤) .

وقد ذكر في موضع آخر^(٥) قول الزجاج وتعقبه ، وزعم أن نحو :

جاءني زيد هو فارس خبيث . ثم تابع الفراء في نحو الآية الكريمة (ج ج

چ) بأن الواو مضمرة وإنما لم تذكر استئقلاً لاجتماع حرفي عطف .

لكنه عاد في موضع آخر^(٦) وذكر مجيء الجملة الاسمية حالا بلا واو ،

وكأنه ناقض نفسه أو « تنبه » كما قال ابن مالك^(٧) .

(١) ينظر : دلائل الإعجاز ص ٢١٩ .

(٢) ينظر : متن شرح الكافية ٢ / ٨١ .

(٣) معاني القرآن ١ / ٣٧٢ .

(٤) المفصل ص ٨٢ .

(٥) ينظر : الكشف ص ٣٥٦ .

(٦) ينظر : الكشف ص ٥٤٣ عند قوله تعالى : (والله يحكم لا معقب لحكمه) الرعد : ٤١ ، حيث إعراب جملة لا معقب لحكمه منصوبة على الحال .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٦٥ .

وقد رد النحاة ما ذهب إليه الكوفيون ومن وافقهم ، فقولهم : إن حذف « الواو » شاذ وخبيث ليس كذلك بل إن حذف الواو من الجملة الاسمية إذا كان فيها ضمير ذي الحال كثير فصيح ، وقد جاءت آيات كثيرة في القرآن الكريم على ذلك ، وفي كلام العرب .

نثرها ونظمها بل هو « أكثر من رمل يبرين ومها فلسطين »^(١) .

أما حجتهم الثانية التي ذكروها عند الآية الكريمة من استئصال نسق على نسق ، فغير مسلم لهم به^(٢) ؛ لأن « الواو » هذه ليست حرف عطف ، فتعليقها حذفها لاجتماعها مع حرف عطف آخر ليس بصحيح .

الثالث : ما نسب إلى الأخفش^(٣) من أنه يرى إذا كان خبر المبتدأ في الجملة الاسمية مشتقاً متقدماً لم يجز دخول « الواو » عليه فلا يقال : جاء زيد وحسن وجهه .

مما سبق تبين أن الزجاج وافق جمهور البصريين في القول بجواز حذف

الواو ، وإثباته ، وهذا ما ترجح لي ؛ لكثرة المسموع ، فحذف الواو ليس بشاذ

– إذن كما أن حجة الفراء التي ذكرها وهي الاستئصال غير مسلم له بها ؛ لأن

« واو الحال » ليست حرف عطف ، فلا اجتماع بين حرفي عطف ولا استئصال ، وإنما لو ذكر الواو فجائز ، ولو حذف فكذلك عند وجود الضمير .

(١) ينظر : البحر ٤ / ٣٤٧ .

(٢) ينظر : ابن منير المالكي في كتابه « الانتصاف » مع الكشف ص ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، والبحر ٤ / ٣٤٧ .

(٣) لم أقف عليه في كتابه : معاني القرآن ، ولعله ذكره في موضع آخر ، ونقله عنه أبو حيان في الارتشاف ٢ / ٣٦٦ ، والسيوطي في الهمع ٢ / ٢٥٠ .

المسألة التاسعة :

وقوع «لَنْ» نافية بمعنى « لا »

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : (ج ج ج ج ج ج ج ج ج) (١) : « قال بعض النحويين^(٢) : معنى : (أن) ههنا معنى « لا » ، وإنما المعنى : أن لا يؤتى أحد مثل ما أوتيتم أي : لأن لا تؤتى ، فحذف

« لا » لأن في الكلام دليلاً عليها ، كما قال الله - عز وجل - : (ج ج ج ج ج) (٣) أي : لئلا تضلوا .

قال أبو العباس محمد بن يزيد : « لا » ليست مما يحذف ههنا ، ولكن الإضافة ههنا معلومة فحذفت الأول ، وأقمت الثاني مقامه . المعنى : يبين الله لكم كراهة أن تضلوا . وكذلك ههنا قال : إن الهدى هدى الله كراهة أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم . أي : من خالف دين الإسلام ، لأن الله لا يهدي من هو كاذب كفار ، فهدى الله بعيد من غير المؤمنين^(٤) .

وقال عند حديثه عن قوله تعالى : (ج ج ج ج ج ج ج ج ج) (٥) : « قال بعضهم^(٦) : المعنى يبين الله لكم أن لا تضلوا ، فأضمرت « لا » وقال البصريون : إن « لا » لا تضمر ، وإن المعنى : يبين الله لكم كراهة أن تضلوا ، ولكم من حذف

(١) سورة آل عمران : ٧٣ .
(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٢٢ .
(٣) سورة النساء : ١٧٦ .
(٤) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٣١ .
(٥) سورة النساء : ١٧٦ .
(٦) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٩٧ .

« كراهة » ؛ لأن في الكلام دليلاً عليها»^(١) .

ثم علل الزجاج جواز حذف « كراهة » عند البصريين ، وقال هي على حد قوله تعالى : (كُ كُ)^(٢) . والمعنى : وأسأل أهل القرية ، فحذف الأول جائز ، ويبقى الآخر يدل عليه ، وأما حذف « لا » فلا يجوز ؛ فهي حرف جاء لمعنى النفي .

فالزجاج قال في هذه المسألة بقول شيخه المبرد ، وبقول البصريين ،
م_____ن ك_____ون
« أن » لا تقع بمعنى « لا » ، ورد قول الفراء ، وعلل ذلك .

أما الفراء فيرى أن « أن » تأتي معنى « لا » ، محتجاً بالسمع .

قال : « وصلت « أحد » لأن معنى « أن » معنى « لا » كما قال
تبارك

وتعالى : (چ چ د د)^(٣) معناه : لا تضلون ، وقال تبارك وتعالى :
ئ ء ك ك و و و و)^(٤) « أن » تصلح في موضع « لا »^(٥) .

وأذكر هنا أن « المصطلح » في عصر الفراء لم يتضح بعد ، فهو
رى أن

المعنى : « ألا » في آية النساء قال : « معناه : ألا تضلوا »^(٦) ، فكأنه يرى
هنا أن

« لا » محذوفة ، و « أن » على هذا ليست بمعنى « لا » فقد تكون
المص_____درية ،

و « لا » حذفت بعدها – وهذا أيضاً يمنع البصريون – ثم قال : « هذه
محنة

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٣٦ .

(٢) سورة يوسف : ٨٢ .

(٣) سورة النساء : ١٧٦ .

(٤) سورة الشعراء : ٢٠٠ ، ٢٠١ .

(٥) معاني القرآن ١ / ٢٢٣ .

(٦) معاني القرآن ١ / ٢٢٣ .

« أن » إذا صلحت في موضعها « لئلا » و « كيلا » صلحت « لا »^(١) .
فيصلح في موضعها « لئلا » ، وإذا صلح هذا في موضعها صلح
« لا » ! بل إنه عند آية الشعراء « كذلك سلكناه ... » قال : وقوله :
« كـ ذلك سـ لـكنا هـ »
يقول : سلكناه في قلوب المجرمين « لا » يؤمنوا به (حتى يروا العذاب
الأليم) وإن كان في موقع « كي » في مثل هذا « لا » و « أن » جميعا
صلح الجزم في « لا » والرفع^(٢) .

وإنما أوردت أقوال الفراء تلك في مطلع المسألة ؛ لأن بعض النحاة^(٣)
فرق بين من ذهب إلى القول بأن « أن » بمعنى « لا » ، وبين من قال أن
« أن » بمعنى لئلا . فرأيت توضيح أن ظاهر مذهب الفراء أنه يرى أن «
أن » التي يصلح في موضعها لئلا ، والتي بمعنى « لا » هي هي .

ومجيء « أن » بمعنى النفي محط خلاف بين النحاة على قولين :

الأول : ما ذهب إليه البصريون^(٤) ، و على رأسهم سيبويه^(٥) ،
والمبرد^(٦) من منع مجيء « أن » بمعنى النفي ، وهي تأتي عند هم
مصدرية ومفسرة ، وزائدة ، ومخففة من الثقيلة ، وليس من أقسامها عندهم
أن تكون نافية . وعللوا ذلك :

بأن مجيء « أن » مصدرية في نحو الآية الكريمة مع تقدير مضاف
محذوف شائع كثير في كلامهم ، أما جعلها بمعنى النفي فلا دليل عليه .

ووافقهم من المتأخرين : أبو حيان^(٧) ، والمرادي^(٨) ، والسمين^(٩) ،

(١) المصدر السابق ١ / ٢٩٧ .

(٢) السابق ٢ / ٢٨٣ .

(٣) ينظر مثلاً : المغني ١ / ٤٥ ، ٤٦ ، والجنى ص ٢٢٤ .

(٤) ينظر : المغني ١ / ٤٦ .

(٥) ينظر : الكتاب ٣ / ١٥١ ، ١٥٢ .

(٦) ينظر : المقتضب ١ / ٤٨ ، ٤٩ ، ٣ / ٢١٥ .

(٧) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٣٥ .

(٨) ينظر : الجنى ص ٢٢٤ .

(٩) ينظر : الدر المصون ٣ / ٢٥٦ .

التقدير : كراهة أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم . وفي آية النساء التقدير عند البصريين : كراهة أن تضلوا .

قال ابن هشام : « الصواب أنها مصدرية ، والأصل كراهة أن تضلوا »^(١) .

ثم وصف قول من قال بتقدير لئلا بأن فيه تعسفاً^(٢) .

وقال السمين متعباً ما ذهب إليه الفراء : « وهذا قول ساقط إذ لم يثبت ذلك من لسان العرب »^(٣) .

أما في البيت فهي أيضاً مصدرية ، والتقدير : مخافة أن تباع ، بتقدير مضاف . وكذا تقدير ما سمع عن العرب : مخافة أن تلومني .

مما سبق يتضح أن الزجاج سار في ركب جمهور البصريين ، في كون « أن » لا تقع بمعنى « لا » وهذا ما ترجّح لي ؛ لأنّ تقدير مضافٍ مناسب للسياق شائع كثير ، فتقدير (كراهة) أو (مخافة) أولى من تأويل (أن) بلا النافية ، فالتقدير مثلاً في قوله تعالى : (چ چ د ي) كراهة ضلالكم ، لأنّ « أن » والفعل بعدها مصدر مؤول وهو مضاف إليه ، وكراهة مضاف ، وفي البيت الشعري « فلينا عليها أن تباعا » التقدير : (مخافة بيعها) والذي احتجّ به الكوفيون من السماع متأول على ما ذهب إليه البصريون .

(١) المغني ١ / ٤٦ .

(٢) ينظر : المغني ١ / ٤٦ .

(٣) الدر ٣ / ٢٥٦ .

المسألة العاشرة :

وقوع « أن » شرطية

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : (كَيْبَكْ كَيْبَكْ كَيْبَكْ)^(١) : « ومن قرأ : « أن تضل فتذكر » ، وهي قراءة أكثر الناس ، فزعم بعض أهل اللغة^(٢) فيها أن الجزاء مقدم أصله التأخير .

وقال : المعنى استشهدوا امرأتين مكان الرجل ° ذكر الذاكرة الناسية إن نسيت فلما تقدم الجزاء ، اتصل بأول الكلام ، وفُجِدَ ° « أن » وصار جوابه مردوداً عليه . ومثله إني ليعجبني أن يسأل السائل فيُعطَى . قال : والمعنى : إنما يعجبه الإعطاء إن سأل السائل . وزعم أن هذا قول بين .

ولست أعرف لم صار الجزاء إذا تقدم ، وهو في مكانه أو في غير مكانه وجب أن يفتح « أن » معه^(٣) .

اختلف القراء في الهمزة ، وفتحها في قوله : « أن تضل » : « فقرأ حمزة وحده : « إن تضل » بكسر الألف ... وقرأ الباقيون : « أن تضل » بفتح الألف^(٤) وعلى هذه القراءة - بفتح الهمزة - جاء اختلاف الزجاج والفراء ، ف_____راء ، الأول رأى أن « أن » مصدرية ، ولا تكون أداة شرط ، محتجا بما ذكره سيبويه والخليل وجميع النحويين الموثوق بعلمهم - على حد قوله - قال : « وذكر سيبويه والخليل وجميع النحويين الموثوق بعلمهم أن المعنى : استشهدوا امرأتين

(١) سورة البقرة : ٢٨٢ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ١٨٤ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٦٤ .

(٤) السبعة لابن مجاهد ص ١٩٣ .

لأن تذكر إحداهما الأخرى ومن أجل أن تذكر إحداهما الأخرى»^(١) .
والثاني رأى أنها أداة شرط ، بحجة أن في المسألة تقديماً وتأخيراً .
قال :
«ومن فتحها فهو أيضاً على سبيل الجزاء إلا أنه نوى أن يكون فيه تقديم
وتأخير . فصار الجزاء وجوابه كالكلمة الواحدة . ومعناه – والله أعلم – :
استشهدوا امرأتين مكان الرجل كيما تذكر الذاكرة الناسية إن نسيت ؛ فلما
تقدم الجزاء اتصل بما قبله ، وصار جوابه مردوداً عليه»^(٢) .
وهو ما رده الزجاج .

ومسألة وقوع « أن » مفتوحة الألف شرطية ، اختلف فيها النحاة على
قولين :

الأول : ما ذهب إليه البصريون^(٣) ، وعلى رأسهم سيبويه^(٤) ، والنحاس^(٥) ،
والنحاس^(٥) ، وأبو علي^(٦) ، وابن يعيـش^(٧) . من كون « أن » مصدرية .
مصدرية . ووافقهم كثير من المفسرين عند حديثهم عن هذه الآية
الكريمة^(٨) .

وقد علل سيبويه ذلك فقال :

« وقال عز وجل : « أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى » فتنصب ؛
لأنه أمر بالإشهاد ؛ لأن تذكر إحداهما الأخرى ، ومن أجل أن تذكر»^(٩) .
ثم شرح ذلك ، وأورد تساؤلاً مفترضاً حول سبب جعل ضلال إحداهما

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٦٤ .

(٢) معاني القرآن ١ / ١٨٤ .

(٣) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٢٥ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣ / ٥٣ .

(٥) ينظر : إعراب القرآن ١ / ٣٤٦ .

(٦) ينظر : الحجة ١ / ٤٩١ .

(٧) ينظر : شرح المفصل ٢ / ٩٩ .

(٨) ينظر : المحرر الوجيز ١ / ٣٨٢ ، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي ١ / ٥٧٩ ،

، وروح المعاني ٣ / ٥٨ ، وغيرها .

(٩) ينظر : الكتاب ٣ / ٥٣ .

علة لتطلب الإشهاد ، وأجاب بأن الضلال لما كان سبباً للإذكار ، والإذكار مسبباً عنه ، وقد ينزل كل واحد منهما منزلة الآخر ، كانت إرادة الضلال المسبب عنه الإذكار إرادة للإذكار . قال : « فإنما ذكر « أن تضل » لأنه سبب الإذكار ، كما يقول الرجل : أعدته أن يميل الحائط ، فأدعمه وهو لا يطلب بإعداد ذلك ميلان الحائط ، ولكنه أخبر بعلة الدعم ، وسببه » .

الثاني : ما ذهب إليه الكوفيون^(١) ، والفراء^(٢) ، ونسب لثعلب^(٣) .

من جواز وقوع « أن » شرطية . وقد وافقهم من المتأخرين الرضي^(٤) ، وابن هشام^(٥) . وحجتهم في ذلك السماع :

فمن القرآن الكريم : قوله تعالى : (كَيْ جَيْ جَيْ)^(٦) وقد قرئ بفتح « أن » وكسرهما ، فتوارد المفتوحة والمكسورة على المحل الواحد دل على جواز أن تكون بمعنى واحد .

ومن الشعر : قول الفرزدق :

غضب إن أذنا قتيبة حُزَّتَا جهاراً ، ولم تغضب لقتل ابن

وقد روي البيت بفتح « أن » وكسرهما .

ومن ذلك قول الشاعر :

با خُرانة أمّا أنت ذا نفر فإن قومي لم تأكلهم الضبع^(٨)

(١) ينظر : المغني ١ / ٤٤ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ١٨٤ .

(٣) ينظر : الجنى ص ٥٢٣ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ٢ / ٢٠٦ .

(٥) ينظر : المغني ١ / ٤٤ .

(٦) سورة البقرة : ٢٨٢ .

(٧) الشاهد للفرزدق في ديوانه ٢ / ٣٨٢ ، ورواية الديوان : « ليوم ابن خازم » من شواهد الكتاب

٣ / ١٦١ ، والطبري ٢٥ / ٥٠ ، وتحصيل عين الذهب ص ٤٤٣ .

(٨) البيت لعباس بن مرداس ، من شواهد الكتاب ١ / ٢٩٣ ، والخصائص ٢ / ٣٨١ ، والإنصاف

فمجيء الفاء بعدها دل على أنها شرطية .

ومن قول الشاعر :

أَقْمَتَ وَأَمَّا أَنْتَ مُرْتَحِلًا فإلله يكلاً ما تأتي وما تذر^(١)

فعطف « أما » الثانية مفتوحة الهمزة على « إن » المكسورة فدل على
أَنَّ

بمعناها .

ومن النثر ما سمع عن بعض العرب من قولهم : أما أنت منطلقاً
انطلقت^(٢) .

وقد منع البصريون ذلك « وتأولوا هذه الشواهد على أنها المصدرية
«^(٣) فأما احتجاجهم بالآية الكريمة فلا حجة لهم في ذلك قال النحاس : «
وهذا القول خطأ عند البصريين ؛ لأن « إن » المجازاة لو فتحت انقلب
المعنى^(٤) .

وقال أبو علي في رده من زعم شرطية « أن » في هذه الآية الكريمة :
« فإن هذه دعوى لا دلالة عليها »^(٥) . ثم احتج عليهم بالقياس على ما هم
عليه ، فهم يرون أن الحرف العامل إذا تغيرت حركته لم يوجب ذلك تغييراً
في عمله ، ولا معناه ، وذلك فيمن فتح اللام الجارة مع المظهر – وقد تبين
سابقاً من خلال هذه الرسالة في مبحث « فتح لام الأمر » - أن الفراء ،
والأخفش نقلوا فتح هذه اللام عن العرب ، وأنشدوا في ذلك أبياتاً ، قال أبو
علي^(٦) : فكما أن هذه اللام لما فتحت لما يتغير من عملها ومعناها شيء ،
عما كان عليه في الكسر ، كذلك « إن » الجزاء لو فتحت لم يجب على
قياس اللام أن يتغير له معنى ولا عمل .

٦٠ / ١

(١) ينظر : البيت غير معروف القائل ، وهو غير منسوب في المفصل ص ٩٣ ، وتهذيب اللغة
٤٥١ / ١٥ ، واللسان ٤٧ / ١٤ ، والمغني ٤٥ / ١ ، وقال عنه صاحب الخزانة ٢١ / ٤ :

البيت مع استفاضته في كتب النحو لم أظفر بقائله ولا بتمتته .

(٢) ينظر : الكتاب ٢٩٣ / ١ ، والخصائص ٣٨٠ / ٢ .

(٣) ينظر : الجنى ص ٢٢٤ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن ٣٤٥ / ١ .

(٥) ينظر : الحجة ٤٩٨ / ١ .

(٦) المصدر نفسه .

وأما قول الشاعر :

أتغضب إن أذنا قتيبة حزتا جهاراً ولم تغضب لقتل ابن
(١)

فمن رواه بكسر «إن» فهي شرطية ، وقد سأل سيبويه الخليل عند ذلك فأجاب : « لأنه قبيح أن تفصل بين « أن » والفعل ، كما قبح أن تفصل بين كي والفعل »^(٢) فهي « إن » بالكسر وحده عند سيبويه في هذا البيت ، ولو روي بالفتح ، فلا تكون إلا مصدرية عند سيبويه والخليل وإن كان فيه قبح . وقد نُقِلَ عن المبرد أنه يرى أنها «أن» المخففة من الثقيلة لا «أن» المصدرية ، وخطأ سيبويه في ذهابه إلى أنها «إن» الشرطية ، وألزم الفتح^(٣) . واحتج بأن « إن » الشرطية لما لم يقع ، والشعر قيل بعد قتل قتيبة . وقد رده ابن ولاد بتفصيل في كتابه الانتصار^(٤) .

كما أن ابن هشام – غفر الله له – احتج بهذا البيت على ترجيحه مجيء « أن » شرطية موافقاً للكوفيين^(٥) ، ثم رجع ليؤكد أن الصواب في هذا البيت هو أن
« أن » مصدرية وقبلها لام العلة مقدره^(٦) . فبان ألا حجة لهم في هذا البيت .
وأما قول الشاعر :

(١) سب تخريجه ص ٩٠ .

(٢) الكتاب ٣ / ١٦١ .

(٣) ينظر : تحصيل عين الذهب ص ٤٤٤ .

(٤) ينظر : الانتصار لسيبويه على المبرد ص ١٩٤ .

(٥) ينظر : المغني ١ / ٤٤ .

(٦) ينظر : المغني ١ / ٤٥ .

أبا خراشة أما أنت ذا نفر فلّ قومي لم تأكلهم الضبع^(١)
فلا حجة لهم فيه ؛ لأن « أما » مركبة من « أن » المصدرية و « ما »
الزائدة للتوكيد ، والتقدير فيه : لأن كنت .
ومثله قول الشاعر :

إما أقمت وأما أنت مرتحلا فإله يكلاً ما تأتي وما تذر^(٢)
« فأما » الثانية مركبة من « أن » المصدرية و « ما » الزائدة للتوكيد
، والتقدير « لأن كنت »^(٣) .

وأما ما سمع من قولهم : أما أنت منطلقاً انطلقت .
فقد اتفق البصريون والكوفيون على التركيب هنا أيضاً ، غير أن
البصريين يذهبون إلى أنها مركبة من « أن » المصدرية ، و « ما »
الزائدة للتوكيد ، والكوفيون يزعمون « أن » شرطية .

قال سيبويه : « فإنما هي » « أن » ضمت إليها « ما » ، وهي « ما »
التوكيد ، ولزمت ؛ كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضاً من ذهاب الفعل
كما كانت الهاء ، والألف عوضاً في الزنادقة واليماني من الياء^(٤) .
ووافق سيبويه في هذا القول كثير من النحاة^(٥) .

مما سبق يتبين أن الزجاج وافق سيبويه والجمهور ، فيما ذهبوا إليه من

ك

(١) سبق تخريجه ص ٩٠ .
(٢) سبق تخريجه ص ٩٠ .
(٣) شرح التسهيل ١ / ٣٦٥ .
(٤) الكتاب ١ / ٢٩٣ - ٢٩٤ .
(٥) ينظر : الخصائص ٢ / ٣٨٠ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٤٩ ، ٣ / ١٣٤ ، وشرح شواهد
الإيضاح لابن بري ص ٤٧٩ ، ورفص المباني ص ٩٩ .

« أن » مصدرية ، وعدم جواز وقوعها شرطية ، وهذا – إن شاء الله – هو القول ؛ فشواهد الكوفيين ، ومن تبعهم قليلة ، وبعضها مجهول القائل ، وقد تأولها البصريون . وحجة البصريين في القياس قوية – كما تبين – ، بل إن حجتهم من خلال القياس على أصول الكوفيين نفسها ترد ما زعمه الفراء بينا وقد سبق بيان ذلك في رد أبي علي عليهم .

وأخيراً فإن المعنى على قول سيبويه أبلغ ، وقد نقل ابن عطية في هذا كلاماً جميلاً ، قال : « وهذا من أنواع أبرع الفصاحة ، إذ لو قال رجل : أعددت هذه الخشبة أن أدعم بها الحائط . لقال السامع : ولم تدعم حائطاً قائماً ؟ فيجب ذكر السبب ، فيقال : إذا مال . فجاء في كلامهم تقديم السبب أخصر من هذه المحاورة »^(١) .

وقال صاحب روح المعاني : « والنكتة في إيثار « أن تضل » إلخ . على : أن تذكر إن ضلت . الإيماء إلى شدة الاهتمام بشأن الإذكار بحيث صار ما هو مكروه ، كأنه مطوب لأجله ؛ من حيث كونه مفضياً إليه »^(٢) فيتضح من خلال القولين السابقين بلاغة ما ذهب إليه القوم .

(١) المحرر الوجيز ١ / ٣٨٢ .
(٢) ينظر : روح المعاني ٣ / ٥٨ .

المسألة الحادية عشرة :

الخفض بلات

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : (ت ت ت)^(١) :

« وقد أجازوا الخفض فقالوا^(٢) : لات أو ان ، وأنشدوا لأبي زبيد :

طلبوا صلحنا ولات أو ان فأجبنا أن ليس حين بقاء^(٣) »^(٤)
١ (٣) (٤)

ثم فصل الحديث عن النصب والرفع، ثم قال: « والكسر شاذ شبيه بالخطأ عند البصريين، ولم يرو سيويوه والخليل الكسر ، والذي عليه العمل النصب والرفع »^(٥) .

وذكر الزجاج في تخريجه الشاهد السابق على رواية الكسر أن : أو ان مبنية مكسورة للالتقاء الساكنين كما قالوا : لَك ، فبنوه على الكسر ، والمعنى عنده : ليس حين مناصدنا ، وحين منجانا ، فلما قال ولات أو ان ، جعله على معنى : ليس حين أو اننا ، فلما حُف المضافُ بني على الوقف ثم كُرر للالتقاء الساكنين .

والذي يتضح مما سبق أن الزجاج رأى عدم جواز أن تعمل « لات »
الخفض بل وصف ذلك بالشذوذ ، والفراء رأى أنها تعمل الخفض ، وقد
احتج ببيد
أبي زبيد السابق . ومسألة عمل « لات » للخفض أو لغيره ، محط خلاف
بين النحاة على أربعة أقوال :

الأول : أنها لا تعمل إلا النصب والرفع ، شبهوها بـ « ليس » ، وإن لم
تمكن تمكئها ، فيضم معها الاسم غالباً ، ولا يأتي بعدها إلا الحين ، وعلى
هذا : سيويوه^(٦) ، والأخفش^(٧) ، والسيرافي^(٨) ، وأبو علي^(٩) ،

(١) سورة ص : ٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٣٩٨ .

(٣) البيت من قصيدة لأبي زبيد الطائي النصراني من شواهد سر الصناعة ٢ / ٥٠٩ ،
والخصائص

٢ / ٣٧٧ ، والإنصاف ١ / ٩٠ ، والخزانة ٤ / ١٨٣ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٣٢٠ .

(٥) السابق ٤ / ٣٢١ .

(٦) ينظر : الكتاب ١ / ٥٧ .

(٧) ينظر : معاني القرآن ص ٢٧٣ .

(٨) ينظر : شرح كتاب سيويوه للسيرافي ٣ / ٢٠ ، ٢١ .

(٩) ينظر : المسائل المنثورة ص ١١٢ .

والمخشري^(١) .

واحتجوا بالقياس :

قال سيبويه : « وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناه كمعناها ، كما شبهوا بها « لات » في بعض المواضع ، وذلك مع الحين خاصة ، لا تكون لا مع الحين ، وتتنصب الحين ؛ لأنه مفعول به^(٢) » وقالوا: « لَا يُجَاوَزُ بها هذا الحين رفعتَ أو نصبتَ »^(٣) .

والأخفش يشترط لفظ « حين »^(٤) وظاهر كلام سيبويه أنه لا يشترط لفظ

« حين » وإنما اشترط ما يدل على مطلق الزمن . ونسب أبو^(٥) حيان إلى الفراء اشتراطه لفظ « حين » وقال : « وهو ظاهر كلام سيبويه »^(٦) .

وسيبويه قد أوردت نصّه من أن « لات » لا تكون إلا مع الحين ، ولم يصرح أن المراد لفظ « حين » خاصة . أما الفراء فظاهر كلامه غير ما تُسَدَّب إليه فقد أورد شواهد تدل على عدم اشتراطه لفظ « حين » وإنما الأزمان كساعة وأوان^(٧) .

قال ابن مالك : « ولم تستعمل « لات » إلا في الحين أو مرادفه مُقْتَصِرًا بها على الحين كله »^(٨) .

وقد وافق البصريين من المتأخرين : ابن مالك^(٩) ، وابن^(١٠) ، والرضي^(١١) ، وابن هشام^(١٢) . أما الخفض بـ « لات » فلا يجيزه

(١) ينظر : الكشاف ص ٩١٨ .

(٢) الكتاب ١ / ٥٧ .

(٣) السابق ١ / ٥٨ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ص ٢٧٣ .

(٥) ينظر : الارتشاف ٢ / ١١١ .

(٦) السابق ٢ / ١١١ .

(٧) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

(٨) شرح التسهيل ١ / ٣٧٧ .

(٩) المصدر السابق ١ / ٣٧٧ .

(١٠) ينظر : شرح الألفية ص ١٥١ .

(١١) ينظر : شرح الكافية ٢ / ٢٥٩ .

(١٢) ينظر : المغني ١ / ٢٨٢ .

البصريون ومن وافقهم ، ويتأولون ما جاء منه .
قال أبو حيان^(١) : وقرئ شاذاً «ولات حين مناص»^(٢) بالخفض ، ولا يعرف ذلك بصريون .

الثاني : ما نسب إلى الأخفش من أن «لات» لا تعمل شيئاً^(٣) .

قال السيرافي : «قال الأخفش : «لات» لا تعمل شيئاً في القياس ؛ لأنها ليست بفعل»^(٤) . ف «لات» عنده حرف غير عامل ، فإذا كان ما بعدها مرفوعاً فبالابتداء ، وإن كان منصوباً فبإضمار فعل .

واختاره أبو حيان في أحد قوليه ، وهو قوله في التذييل عند توجيه قوله
تعالى :

(ت ت ت)^(٥) بعد رفضه أن يكون النصب على إضمار الفعل قال : «
وإنما نقول إن الحين إذا كان منصوباً كان في موضع خبر مبتدأ محذوف ؛
إذ الأولى عندي أن «لات» لا تعمل شيئاً ، وإن كان معناها معنى «لا»
؛ لأنها كما ذكرنا لا يُحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين»^(٦) ثم قال : «
وهذا الذي اخترناه من أن «لات» لا تعمل شيئاً هو مـ . وِيّ عن الأخفش
«^(٧) ؛ ولم يصرّح بهذا في البحر^(٨) ، ولا في الارتشاف^(٩) .

وقد ضعف ذلك الرضي^(١٠) ؛ لأن وجوب حذف الفعل الناصب ، له
مواضع معينة ، وكذلك خبر المبتدأ .

الثالث : ما نسب إلى الأخفش أيضاً من أن «لات» تعمل عمل «إن

-
- (١) الارتشاف ٢ / ١١٢ .
(٢) ينظر : إعراب القراءات الشواذ للعكيري ٢ / ١٩٢ .
(٣) نسبه إليه السيرافي في شرح الكتاب ٣ / ٢٢ ، والرضي في شرح الكافية ٢ / ٢٦٠ ، وابن
النحاس في تعليقه على المقرب ١ / ٤٣٣ ، وابن هشام في المغني ١ / ٢٨٢ .
(٤) شرح الكتاب ٣ / ٢٢ .
(٥) ينظر : سورة ص : ٣ .
(٦) التذييل والتكميل ٤ / ٢٩٣ .
(٧) المصدر السابق ٤ / ٢٩٤ .
(٨) ينظر : ٧ / ٥١٠ .
(٩) ينظر : ٢ / ١١١ .
(١٠) ينظر : شرح الكافية ٢ / ٢٦٠ .

« فتنصب الاسم ، وترفع الخبر^(١) ، مثل « لا » النافية للجنس . وهذه دَوْى لا تمتنع عند الرضي^(٢) ، بل يقويه عنده لزوم تكثير ما أضيف » حين « إليه .

والذي قاله الأخفش في كتابه « معاني القرآن » بخلاف ما نُسب إليه في القولين السابقين . قال : « وقال « ولات حين مناص » فشبهوا « لات » بـ « ليس » وأضمروا فيها اسم الفاعل ، ولا تكون (لات) إلا مع (حين) ورفع بعضهم : « ولات حين مناص » فجعله في قوله مثل « ليس » كأنه قال : ليس أحدٌ ، وأضمر الخبر^(٣) .

الرابع : أنها تعمل عمل « ليس » ويجوز الخفض بها ، وهذا مذهب الفراء^(٤) ، وابن قتيبة^(٥) ، وحثهما في ذلك السماع :

فمن القرآن الكريم . ما جاء في القراءة الشاذة لعيسى بن عمر^(٦) : « ولات حين مناص »^(٧) بكسر التاء من لات والنون من حين .

ومن الشعر : ما أنشده الفراء من قول الشاعر :

ولات ساعة مندم^(٨)

....

وقال : ولا أحفظ صدره .

(١) نسبه إليه الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٣٢١ ، وابن هشام في المغني ١ / ٢٨٢ ، وأبو حيان في التذييل ٤ / ٢٩٣ .

(٢) ينظر : شرح الكافية ٢ / ٢٦٠ .

(٣) معاني القرآن ص ٢٧٣ - ٢٧٤ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

(٥) ينظر : تأويل مشكل القرآن ص ٥٢٩ .

(٦) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ٢ / ١٩٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٥ / ١٤٨ ، والبحر والبحر

٥١٠ / ٧ .

(٧) ينظر : سورة ص : ٣ .

(٨) الشاهد بلا نسبة في معاني القرآن ٢ / ٣٩٧ ، ولعل البيت بتمامه هو :

ولتعدن من ولات ساعة مندم

هكذا جاء في كتاب الأضداد لابن السكيت ص ١٧٣ ، وهو في القرطبي ١٥ / ١٤٧ ،

والخزانة

وقول أبي زبيد :

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ أجبأأُ ليس حين بقاء^(١)

ولم يرد ذلك ابن جني^(٢) وعدة لغة شاذة . ووافقهما في ذلك المالقي^(٣) ،
المالقي^(٣) ، والمرادي^(٤) ، والبغدادى^(٥) .

قال البغدادي: «وهذا حقٌّ لا شبهةً فيه ، فالوجه كون لات حرف
جر»^(٦) . ومنع ذلك أكثر البصريين ، قال الرضوي بعد أن ذكر أن
لات
«
عند الكوفيين حرف جر: «وليس بشيء؛ إذ لو كان لجر غير «أوان» ،
واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ، ولم يسمعَ لَات حين مناص ،
بجـ ر «حـ ين» إلا
شاذاً»^(٧) .

وقدْ تأولوا شواهد الكوفيين . ففي قوله تعالى : (ت ت ث)^(٨) في
قراءة من قرأها بالكسر ، فالأصل : مناصم^(٩) ، فحذف المضاف إليه من
من
«مناص» والمضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، فنزول قطع
المضاف إليه من «مناص» منزلة قطعه من حين . أو أنه على إضمار
مـ الاستغراقية كأنه قال : لات مـ حين مناص ولات مـ «أوان»
صلح ، في البيت السابق .

كما جروا بها في نحو قولهم على كم جزع بينك ؟

(١) سبق تخريجه ص ٩٥ .

(٢) ينظر : سر الصناعة ٢ / ٥١١ ، والخصائص ٢ / ٣٧٧ .

(٣) ينظر : رصف المباني ص ٢٦٢ .

(٤) ينظر : الجني ص ٤٩٠ .

(٥) ينظر : الخزانة ٤ / ١٨٧ .

(٦) السابق ٤ / ١٨٧ .

(٧) شرح الكافية ٢ / ٢٦١ .

(٨) ينظر : سورة ص : ٣ .

(٩) ينظر : الكشف ص ٩١٨ .

قال أبو حيان^(١) أبي من جذع في أصح القولين .
وكقول الشاعر :

رجلٍ جزاه الله خيراً دُلُّ على محصّلةٍ تبيت^(٢)
فيمن رواه بجر «رجلٍ» . وهذا رأي لابن هشام^(٣) ، وأبي حيان^(٤) ،
، وغيرهما^(٥) .

وقيل : إن «ولات أوان» في البيت السابق أصلها : وولات حين أوان
، فحذف المضاف (حين) وأبقى المضاف إليه على حاله ، فكأنه نوى
المضاف لأن
«لات» لا تكون إلا مع الحين . وهذا رأي للأخفش^(٦) .

وقيل : بل التقدير : وولات أوان صلح . فقطع «أواناً» عن
الإضافة ، ونواها وبنى أواناً على الكسر تشبيهاً بفعال . وهذا رأي لابن
مالك^(٧) وابنه^(٨) .

وقريب من هذا ما ذهب إليه الزمخشري^(٩) من تشبيهه «أوان» بـ «
إذ»

في قوله : وأنت إذٌ صحيح . في أنه زمان قطع منه المضاف إليه وعوض
؛ لأن الأصل : وولات أوان صلح .

والذي تبين لي مما سبق أن الزجاج وافق الجمهور في أن «لات»
تعمل

عمل ليس ، ولا يجوز الخفض بها ، وهذا ما ترجح لي ؛ لأن القائلين
بالخفض خصوه بالأوان ، واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ،

(١) ينظر : البحر ٥١٠ / ٧ .

(٢) الشاهد لعمر بن قعاس المرادي كما في الخزانة ٣ / ٥٢ ، وهو من شواهد الكتاب ٢ /
٣٠٨ ، وروايته فيه : «ألا رجلاً» وابن يعيش ٢ / ١٠١ .

(٣) ينظر : المغني ١ / ٢٨٣ .

(٤) ينظر : البحر ٥١٠ / ٧ .

(٥) ينظر : روح المعاني ٢٣ / ١٦٤ .

(٦) ينظر : معاني القرآن ص ٢٧٤ .

(٧) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٣٧٨ .

(٨) ينظر : شرح الألفية ص ١٥٢ .

(٩) ينظر : الكشاف ص ٩١٨ .

ومع قلة الشواهد في ذلك فبعضها لا يعرف قائله ، وهي متأولة ، والقراءة بالخفض أيضاً مع كونها شاذة ، قد تأولها المانعون .

المسألة الثانية عشرة :

إلا بمعنى الواو

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : (كَغَّ كَغَّ كَغَّ) (١) :

« وقال بعضهم (٢) : يجوز أن تكون « ما » في موضع رفع على أنه يذهب إلى أنه يجوز : جاء إخوتك إلا زيد . وهذا عند البصريين باطل ؛ لأن المعنى عند هذا القائل : جاء إخوتك وزيد . كأنه يعطف بها كما يعطف بلا (٣) يذهب الزجاج إلى عدم جواز أن تأتي « إلا » بمعنى الواو ، ووصف ما جوزه الفراء من ذلك بأنه باطل عند أصحابه البصريين .

وقد احتج الفراء على مذهبه بالسماع من نحو قول الشاعر :

ما بالمدينة دارٌ غير واحدةٍ رُ الخليفة إلا دارٌ مرواناً (٤)

قال : « أراد بما بالمدينة دارٌ إلا دارٌ الخليفة ودارٌ مروان (٥) .

ومسألة مجيء « إلا » بمعنى « الواو » من مسائل الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة (٦) ، ولهم فيها قولان :

الأول : ذهب البصريون إلى عدم جواز مجيء « إلا » بمعنى الواو
البيت _____

« إلا » حرف وضع لمعنى الاستثناء فلا يكون للعطف ، وعلى هذا سيبويه (٧) ، والمبرد (١) ، وابن السراج (٢) ، وابن جني (٣) .

(١) سورة المائدة : ١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٩٨ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٤١ .

(٤) البيت من شواهد الكتاب ٢ / ٣٤٠ ، وروايته فيه بكسر نون « مروان » ،

ونسبه إلى الفرزدق ، ولم أفق عليه في ديوانه ، وهو من شواهد الأصول ١ / ٣٠٣ .

(٥) معاني القرآن ١ / ٩٠ .

(٦) ينظر : الإنصاف المسألة (٣٥) ١ / ٢١٦ .

(٧) ينظر : الكتاب ٢ / ٣١٩ ، ٣٢٥ .

ووافقهم الكرمانى^(٤) ، والأنبارى^(٥) ، والعكبىرى^(٦) ، وابن الخباز^(٧) .
وحجتهم فى ذلك :

أن « إلا » حرف وضع لمعنى الاستثناء يقتضى إخراج الثانى من حكم الأول ، والواو تفيد الجمع ، والجمع يقتضى إدخال الثانى فى حكم الأول ، فكيف يكون أحدهما بمعنى الآخر !؟

ووافقهم من المتأخرين : ابن مالك^(٨) ، والمالقي^(٩) ، وأبو حيان^(١٠) ، والمرادى^(١١) ، والسمين^(١٢) ، وابن هشام^(١٣) .

ثانياً : ذهب الكوفيون ، وعلى رأسهم الفراء^(١٤) ، إلى جواز أن تأتي « إلا » بمعنى الواو . ووافقهم : أبو عبيدة^(١٥) ، وابن فارس^(١٦) ، وهو قول الأخفش من البصريين^(١٧) .

وكان الفراء قد اشترط مرة لجواز ذلك شرطاً قال^(١٨) : « إنما تكون

(١) ينظر : المقتضب ٤ / ٤١٢ .

(٢) ينظر : الأصول ١ / ٢٩١ .

(٣) ينظر : اللمع ص ٥٥ .

(٤) ينظر : الغرائب والعجائب ١ / ١٨٥ .

(٥) ينظر : الإنصاف المسألة (٣٥) ١ / ٢١٦ .

(٦) ينظر : التبيان ١ / ١٢٨ .

(٧) ينظر : توجيه اللمع ص ٢١٨ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٤٥ .

(٩) ينظر : رصف المباني ص ٩٢ .

(١٠) ينظر : البحر ١ / ٦٣٠ ، ٣ / ٥٨١ .

(١١) ينظر : الجنى ص ٥١٩ .

(١٢) ينظر : الدر ٢ / ١٧٩ ، ٤ / ١٧٧ .

(١٣) ينظر : المغني ١ / ٨٦ .

(١٤) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٩٨ .

(١٥) ينظر : مجاز القرآن ١ / ٦٠ .

(١٦) ينظر : الصاحبى ص ١٨٥ .

(١٧) ينظر : معاني القرآن للأخفش ص ١١٣ .

(١٨) ينظر : معاني القرآن ١ / ٨٩ .



قال الشاعر :

رقت فيها أصيلاً أسائلها
لا الأيّ لآي ما أبينها
يَتْ جواباً وما بالربع من
أوي كالدَوْضِ بالمظلومة^(١)

أراد : والأواري .

وقال الآخر :

وبلدة ليس بها أنيسُ
إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ^(٢)

أي : والعيس .

وقال الشاعر :

وكلُّ أخٍ مفارقه أخوه
مرو أبيك إلا الفرقدان^(٣)

أي : والفرقدان .

وقد تأوّل البصريون كل هذه الشواهد . قال المرادي : « ولا حجة فيما
استدلوا به ، وتأويله ظاهر »^(٤) .

أما قوله تعالى : (ءَءَهُ هَءَءَهُ هَءَهُ هَءَهُ)^(٥) .

ف « إلا » استثناء منقطع ، والمعنى لكن الذين ظلموا يحتجون عليكم
بغير حجة .

قال سيبويه في باب ما يكون « إلا » على معنى ولكن : « وهذا

(١) البيتان للنابغة الذبياني من معلقته المشهورة في ديوانه ص ١٥ ، ١٤ . وفي شرح المعلقات
المعلقة _____ ات العشر _____

ص ١٥٨ . من شواهد الكتاب ٢ / ٣٢١ .

(٢) الشاهد لجران العود النميري في ديوانه برواية أبي سعيد السكري ص ٥٢ ، وهو من
شواهد الكتاب ١ / ٢٦٣ ، ٢ / ٣٢٢ .

(٣) الشاهد لعمر بن معدى كرب كما نسبه إليه سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٣٤ ، والطبري في
تفسيره _____

٥ / ١٦١ ، أو لحضرمي بن عامر بن مجمع بن همام الأسدي كما نسبه إليه صاحب
الحماسة البصرية ٢ / ٤١٨ .

(٤) الجني ص ٥١٩ .

(٥) سورة البقرة : ١٥٠ .

الضرب في القرآن كثير»^(١) .

وأما ما أنشده الفراء :

ما بالمدينة دارٌ غير واحدةٍ دارُ الخلافة إلا دارُ مروان^(٢)
^(٢)

قال سيبويه : « جعلوا » غير « صفة بمنزلة مثل »^(٣) .

فالشاهد عند البصريين^(٤) : إجراء (غير) على الدار نعتاً لها فلذلك
رفع ما بعد « إلا » والمعنى : ما بالمدينة دارٌ هي غير واحدة ، وهي دارُ
الخلافة إلا دارُ مروان ، وما بعد « إلا » بدل من « دار » الأولى .

وأما ما أنشده الأخفش من قول الشاعر :

أرى لها داراً بأغدره السـ ان لم يدرس لها رسـم

لا رماداً هامداً دفعت نه الرياح خوالد سحم^(٥)

فتأوله جمهور البصريين على الاستثناء المنقطع ، والمعنى لکن رماداً
هامداً .

وأما قول الشاعر :

رقت فيها أصيلاً أسائلها بت جواباً وما بالربع من أحد

إلا الأواري لأياماً أبينها الذئوي كالحوض بالمظلومة^(٦)
^(٦)

فالنصبُ عند أهل الحجاز على الاستثناء المنقطع ، وبنو تميم يرفعون
على الاستثناء المفرغ ، فيُعربون حسب موقع ما بعد « إلا » من الجملة
فيكون بدلاً من الموضع .

وكذلك قول الشاعر :

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٢٥ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٠٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٤١ .

(٤) ينظر : تحصيل عين الذهب ص ٣٧١ .

(٥) سبق تخريجها ص ١٠٧ .

(٦) سبق تخريجها ص ١٠٧ .

وبلدةٍ ليس بها أنيسٌ إلا اليعافير وإلا العيس^(١)

فتأولوه على الاستثناء المنقطع . وبعضهم^(٢) تأول بعض تلك الشواهد الشواهد بغير ذلك ، وجعلها من قبيل الاستثناء المتصل فكأن المستثنى من جنس المستثنى منه توسعاً . ففي هذا البيت قال سيوييه : « جعلها أنيسها »^(٣) . يعني : اليعافير جعلها من جنس المستثنى منه (أنيس) لمعنى فيه عنده . ومع اختلافهم في تأويل الاستثناء بين المنقطع أو المتصل في بعض تلك الشواهد إلا أنه لا يمكن أن يكون عطفاً عند البصريين .

قال ابن عطية معلقاً على إجازة الكوفيين وقوع « إلا » عاطفة :

« وذلك لا يجوز عند البصريين »^(٤) . وقال أبو حيان : « وأما العطف العطف فلا يجيزه بصري البتة »^(٥) . كما أن أبا حيان ذكر الشاهد الأخير الأخير الذي أوردناه للكوفيين من شواهدهم وهو قول الشاعر :

وكل أخٍ مفارقه أخوه سمرو أبيك إلا الفرقدان^(٦)

على تقدير : والفرقدان عند الكوفيين . وقال : « وإثبات « إلا » بمعنى الواو لا يقوم عليه دليل »^(٧) .

فهو على الاستثناء المنقطع ، والتقدير : لكن « الفرقدان » فإنهما لا يفترقان .

وممّا سبق يتبين أن الزجاج سار في ركب البصريين في القول بعدم جواز أن تكون « إلا » بمعنى الواو ، وهذا ما ترجح لي ؛ لأن أصل وضع « إلا »

و « الواو » متناقض ، فالإلا في الأصل حرف استثناء ، والاستثناء في الواقع يقتضي إخراج الثاني من حكم الأول ، أما « الواو » فللجمع ، والجمع يقتضي إدخال الثاني في حكم الأول ، فلا يكون أحدهما بمعنى

(١) سبق تخريجه ص ١٠٨ .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز ٢ / ١٤٥ ، والتبيان ١ / ٤١٥ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٢٢ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز ٢ / ١٤٥ .

(٥) ينظر : البحر ٣ / ٥٨١ .

(٦) سبق تخريجه ص ١٠٨ .

(٧) ينظر : البحر ١ / ٦٣٠ .



الآخر ، كما أن تأويل شواهد الكوفيين على الاستثناء ظاهر .

المسألة الثالثة عشرة :

وقوع لما بمعنى إلا

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : (چ چ چ چ) : « وأما التشديد في «لما» فزعم بعض النحويين^(١) أن معناه : «من ما» ثم انقلبت النون ميماً فاجتمع ثلاث ميقات فحذفت إحداها - وهي الوسطى - فبقيت : لَمَّا . وهذا القول ليس بشيء ؛ لأن «مَـ» لا يجوز حذفها ؛ لأنها اسم على حرفين ، ولكن التشديد فيه قولان : أحدهما يروى عن المازني . زعم المازني أن أصلها : «لَمَـ» ثم شُدِّدَت الميم . وهذا القول ليس بشيء أيضاً ؛ لأن الحروف نحو «رُبَّ» وما أشدَّ بهما فَفَّ ، ولسنا نَقِي ما كان على حرفين فهذا مُنْتَقِض وقال بعضهم^(٢) قولاً لا يجوز غيره - والله أعلم - أن «لَمَّا» في معنى «إلا» كما تقول : سألتك لما فعلت كذا وكذا ، وإلا فعلت كذا وكذا ومثله : « إن كل نفس لما عليها حافظ »^(٤) معناه : إلا ، وتأويل اللام مع « إن » الخفيفة إنما هو تأويل الجحد والتحقيق^(٥) .

لهذه الآية الكريمة قراءات كثيرة ، وتخريجات متعددة ، « فقرأ ابن

كثير

(١) سورة هود : ١١١ .
(٢) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢ / ٢٩ ، والفراء في هذا الموضع كأنه أراد « من » الجارة في « لم ما » ، ثم في موضع آخر صرح أن المراد في هذه الآية « من » الموصولة في « لمن ما » كما في كتابه معاني القرآن ١ / ٢٧٦ ، وقد نقل رأيه الأخير عنه أبو علي في المسائل المشكلة ص ٣٨٣ ، ورده بتفصيل واسع ، كما نسبه إليه القرطبي في تفسيره ٩ / ١٠٥ ، فكأنه يرى صحة الأمرين ، وكلاهما مردود عند أكثر البصريين .
(٣) نسبه الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٨٢ ، إلى سيبويه ، وينظر : الكتاب ٣ / ١٠٥ .
(٤) سورة الطارق : ٤ .
(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٨١ .

ونافع : (وإن) مخففة . (كلاً لمَّ) مخففة . وقرأ عاصم في رواية أبي بكر : (وإن لاً) خفيفة (لمّا) مشددة . وقرأ حمزة والكسائي : (وإن) مشددة النون ، واختلفا في الميم من « لما » فشدها حمزة . وخففها الكسائي . وقرأ ابن عامر ، وحفص : (وإن) مشددة النون و (لما) مشددة مثل حمزة «^(١)» .

والمسألة التي نحن بصدد الحديث عنها ومناقشتها في هذه الآية الكريمة هي في « مّا » في قراءة من قرأ بـ « لما » مشددة .

و « لما » لها ثلاثة معان عند الجمهور^(٢) :

الأول : « لما » النافية الجازمة أخت (لم) .

الثاني : « لمّا » بمعنى إلاّ خلافاً للفرء والكوفيين – كما سيأتي – .

الثالث : « لما » التعليلية ، على خلاف بين كونها حرفاً أو ظرفاً بمعنى حين ، وقد جمع ابن مالك بين الرأيين عند تعريفه لها بقوله : « ظرف بمعنى « إذ » فيه معنى الشرط أو حرف يقتضي فيما مضى وجوباً لوجوب »^(٣) .

غير أن « لما » في هذه الآية الكريمة اختلف كثير من النحاة في إعرابها ، وتجليه معناها ، مع حقيقة مبناها ، حتى زعم النحاس^(٤) أن القراءه بتشديد

(١) السبعة ص ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

(٢) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٦٩٣ ، والجنى ص ٥٩٢ .

(٣) ينظر : متن شرح التسهيل ٤ / ١٠١ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن ٢ / ٣٠٥ .

« إن » و « لما » لحن عند أكثر النحويين ، مع أنها من القراءات المتواترة^(١) . وقد عدها أبو علي من المسائل المشكّلة^(٢) .

وهي مما تكلم الناس فيها قديماً وحديثاً وقد عسر على أكثرهم تلخيصها قراءة وتخريجاً كما ذكر ذلك السمين^(٣) .

وسأستعين بالله - تعالى - محاولاً إيجازها ، فأقول : إن الفراء أنكر

مجـ
« لما » بمعنى « إلا » فقال :

« وأما من جعل « لما » بمنزلة « إلا » فإنه وجه لا نعرفه »^(٤) .

بل قال عند قوله تعالى : (ث ن ذ)^(٥) : « وقرأها العوام « لما » »^(٦) .

يعني بالتشديد ، ثم قال : « الكسائي كان يخففها ولا نعرف جهة التثقيل »^(٧) .

أما الزجاج فيرى أنه لا يجوز إلا أن تكون « لما » بمعنى إلا .
ومسألة : وقوع « لما » بمعنى « إلا » ، ولاسيما في هذه الآية الكريمة في تركيبها المعجز ، محط خلاف كبير بين النحاة على أقوال أهمها :

١- أن « لمّا » بمعنى « إلا » لما في « إن » المشددة ، و « إن » المخففة منها من معنى النفي ، كما ذهب إليه الزجاج^(٨) ، أو بتقدير فعل ينتصب بعده « كلاً » كما قال المالقي^(٩) ، والتقدير وإن ترى كلاً ، وشبهه .

ومجيء « لما » بمعنى « إلا » هو مذهب سيبويه ، ومن وافقه .

(١) ينظر : السبعة ص ٣٣٩ ، والنشر ٢ / ٢٢٢ .

(٢) ينظر : المسائل المشكّلة ص ٣٨١ .

(٣) ينظر : الدر ٦ / ٣٩٧ .

(٤) معاني القرآن ٢ / ٢٩ .

(٥) سورة الطارق : ٤ .

(٦) معاني القرآن ٣ / ٢٥٤ .

(٧) المصدر نفسه .

(٨) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٨١ .

(٩) ينظر : رصف المباني ص ٢٨٢ .

قال سيبويه^(١) : وسألت الخليل عن قولهم قَسَمْتُ عليك إلا فعلت ، ولما فعلت ، لمزج هذا في هذا الموضع ، وإنما أَقَسَمْتُ هاهنا كقولك : والله ؟ فقال : وجه الكلام لِنَفْعَلَنَّ هاهنا ، ولكنهم إنما أجازوا هذا ؛ لأنهم شـ بهوه بنشـ دتاك
الله ، إذ كان فيه معنى الطلب .

ووافق سيبويه في مجيء « لما » بمعنى « إلا » - إذا كانت في موضع نفي أو طلب - كثير من النحاة كأبي علي^(٢) ، ومكي^(٣) ، وابن الناظم^(٤) ، والرضي^(٥) ، وابن هشام^(٦) ، وأبو حيان^(٧) ، والمرادي^(٨) .

ونسب أبو حيان^(٩) إلى أبي علي أنه يرى أن « لما » بمعنى « إلا » لا تفارق القسم ، ولعل أبا علي قال هذا في موضع لم أطلع عليه أمّا ما وجدته عن أبي علي فإنه يرى أنها تأتي في موضع النفي أيضاً ، فهو بخلاف ما نسب إليه ، حيث يرى أنها تأتي في موضع النفي أيضاً ، قال بعد أن ذكر الآيات الكريّمات التي جاءت فيها « لما » بعد « إن » النافية :
« من أن معنى «لما» كإلا على أن تكون «إن» فيها هي النافية ، لا يمتنع ذلك في شيء منها »^(١٠) .

لكن الذي قال : إنها لا تفارق القسم هو الأنباري في أحد قوليّه ، وهو قوله في كتابه الإنصاف : « وإنما جاءت «ما» بمعنى «إلا» في الأيمان خاصة »^(١١)

(١) ينظر : الكتاب ٣ / ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٢) ينظر : الحجة ٢ / ٤٢٤ .

(٣) ينظر : المشكل ١ / ٤١٠ .

(٤) ينظر : شرح الألفية ص ٦٩٣ .

(٥) ينظر : شرح الكافية ٣ / ١٩٦ .

(٦) ينظر : المغني ١ / ٣١٠ .

(٧) ينظر : الارتشاف ٢ / ٣٣٢ ، والبحر ٥ / ٣٤٨ .

(٨) ينظر : الجني ص ٥٩٣ .

(٩) ينظر : البحر ٥ / ٣٤٨ .

(١٠) ينظر : المسائل المشكّلة ص ٣٨٣ .

(١١) الإنصاف ١ / ١٦٠ .

وخالف ذلك في كتابه البيان ، حيث أجاز مجيئها بعد النفي^(١) .

وهنا أذكر ما استشكله البعض على الزجاج ، وهو أن : «إنَّ» و «و»
«إنَّ» المخففة منها موجبة لا نافية ، ومؤكدة للإثبات ولا نفي فيها ، وكان
شيخه المبرد^(٢) عند حديثه عن «إنَّ» المخففة من الثقيلة يشدد على لزوم
دخول اللام عليها ، في حال جاء بعدها الاسم مرفوعاً ليعلم أنها الموجبة لا
النافية .

فكأنه لا يرى أن فيها معنى النفي الذي يراه الزجاج ، مع أن حديثه
يشير إلى أن «أنَّ» المخففة تشعر بالنفي أو توحى به .

وقد ردَّ أبو علي^(٣) تأويل الزجاج في هذه الآية ؛ وذلك أنه كما لا يجوز
يجوز أن تقول: القومَ إلاَّ لِيُكْرَمَنَّهُمْ ، وإنَّ زِيداً إلاَّ لَمُنْطَلِق ، لا يجوز
تأويل الزجاج في هذه الآية ولا يسوغ .

ومثله ما قاله أبو حيان ، حين أبطل هذا القول ، ووجَّه بطلانه عنده أنه
ليس موضع دخول «إلاَّ» فلو قلت : إنَّ زِيداً إلاَّ ضربته «لم يكن تركيباً
عربياً»^(٤) وأبو إسحاق - رحمه الله - كأنه كان متوقفاً لهذا الاستشكال .

فأوضح وجهة نظره بطريقة فلسفية جميلة ، ربما لم يُقَبَّلْها بعض من
جاء بعده واستشكَّل عليه - حيث يرى الزجاج أن نحو قولنا إنَّ زِيداً لعالم
«إنَّ» هاهنا هي «ما» ولكن اللام دخلت عليها ليعرف أن المقصود «و»
«إنَّ» المخففة

الثقيلة ، وحتى لا يشبه المنفي المثبت . وذلك أن «إنَّ» المخففة الأكثر
عندهم أنها لا تنصب^(٥) ، لكن لما دخلت عليها اللام أشبهت «إنَّ»
الناصبة نَصَباً . وكما جاز أن تدخل «اللام» على «إنَّ» غير الناصبة
فدبت كـ «إنَّ» الناصبة ، فكذلك دخلت عليها «لَمَّا» ودخلت عليها «و»
«إلاَّ» قبل أن تكون ناصبة ، وهذا بإجماع الجمهور^(٦) نحو قوله تعالى : (ي

(١) ينظر : البيان ٢ / ٣٠ .

(٢) ينظر : المقتضب ١ / ٥٠ ، ٢ / ٣٦٣ .

(٣) ينظر : المسائل المشكَّلة ص ٣٨٣ .

(٤) البحر ٥ / ٣٤٨ .

(٥) ينظر : الكتاب ٢ / ١٤٠ ، والمقتضب ١ / ٥٠ .

(٦) ينظر : المغني ١ / ٣١٠ ، والارتشاف ٢ / ٣٣٢ .

ث ن ذ (١)

فلما نصبت لم يتغير ذلك ؛ فمعنى النفي على هذا ظاهر ، فتقول :

«إِنَّ كَلَّمَهُمْ لَمَّا يَحْبَنِي . معناه : ما كلهم إلا يحبني . فجاءت «لَمَّا» و «إِلا» لتثبيت الحب ، كما دخلت اللام على خبر «إِنَّ» للتأكيد والإثبات ، كما أنها مع هذْنَفَتْ غيرَه فصار تأويل الجملة تأويل المنفي والمحقق .

بمعنى : أنها نفت غير المذكور وأثبتت المذكور بعدها . وقد قال

الرضي :
«و«لَمَّا» فِي الاستثناء لا تجيء إلا بعد النفي ظاهراً أو مقدرأً» (٢)
فلعل ما قاله الزجاج قريب من هذا .

قال الإمام الشوكاني (٣) بعد سرده لأقوال العلماء في هذه المسألة :
وأحسن هذه الأقوال : أنها بمعنى «إِلا» الاستثنائية ، وقد روي ذلك عن الخليل وسيبويه وجميع البصريين ، ورجحه الزجاج ويؤيده أن في حرف أُبِّي «وإن كلا إلا ليوفينهم» (٤) .

٢- أن «لما» أصلها «لَمَنَ» ما «أو لَمِنَ» ما ، والأول هو قول للفراء (٥) ، ومكي (٦) ، ومنسوب إلى المهدي (٧) ، ف«مَنَ» هي الموصولة و «ما» بعدها زائدة ، واللام هي الداخلة في خبر إن .

والثاني : هو ظاهر قول للفراء (٨) حيث دخلت «مَنَ» الجارة على «ما» كما في قول الشاعر :

وإني لمما أصدر الأمر وجهه إذا هو أعيابا بالسبيل (٩)

قال أبو حيان : «وهذان الوجهان ضعيفان جداً ؛ لم يعهد حذف نون «مَنَ» ، ولا حذف «مَنَ» إلا في الشعر ... وهذه كلها تخريجات

(١) ينظر : سورة الطارق : ٤ .

(٢) ينظر : شرح الكافية ٢ / ١٩٧ .

(٣) ينظر : فتح القدير ٢ / ٧٣٨ .

(٤) سورة هود : ١١١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٧٦ .

(٦) ينظر : المشكل ١ / ٤١٠ .

(٧) ينظر : البحر ٥ / ٣٤٨ ، والدر ٦ / ٤٠١ .

(٨) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٢٩ .

(٩) الشاهد بلا نسبة في معاني القرآن ٢ / ٢٩ ، والطبري ١٢ / ١٢٣ .

ضعيفة جداً ينزّه القرآن عنها»^(١) كما رد أبو علي على من قال :

إن أصلها «مَنْ ما» ، وقال : هو قول الفراء ، وفصل الرد عليه ثم قال :
« فقول الفراء في هذا فاسد في المعنى »^(٢) وقد بين جهة فساده في المعنى
واللفظ^(٣) .

قال ابن هشام : « وهذا القول ضعيف ؛ لأن حذف مثل هذه الميم
اسـ تنقلاً
لم يثبت »^(٤) .

٣- أن « ما » هي « مَ » ضُمَّت إليها « ما » فصارا جميعاً استثناء ،
وخرجتا من معنى النفي ، وهو قول ثالث للفراء^(٥) أيضاً ، وجعله مثل «
إلا » التي يعتقد أن أصلها « إن » النافية ضمت إليها « لا » فخرجها من
معنى النفي . وقال أبو علي مثل هذا القول ، وزعم أنه لا يعلم أحداً تقدمه
فيه^(٦) .

قال الفراء : « كأنها » ضُمَّت إليها « ما » فصارا جميعاً استثناء ،
وخرجتا من حد الجحد ونُزِيَتْ قول العرب : « إلا » ، إنَّما جمعوا بين
« إن » التي تكون جحداً وضمّوا إليها « لا » فصارا جميعاً حرفاً واحداً
وخرجتا من حد الجحد إذ جمعنا فصارا حرفاً واحداً ، وكذلك لما^(٧) .

وقال أبو علي^(٨) : « لم » النافية دخلت عليها « ما » فهيأتها للدخول
على ما كان يُمنع دخولها عليه قبل لحاق « ما » لها .

ثم شَبَّهَهَا برَبِّمَا فـ « ما » هيأت الحرف للدخول على الفعل ، وكذلك « لعلّ ما »

وهذا قول جميل ، لكن قد يُدخل عليه من جهة كونه رأياً لا دليل عليه ؛

(١) ينظر : البحر ٥ / ٣٤٨ ، ٣٤٩ .

(٢) المسائل المشكّلة ص ٣٨٨ .

(٣) للاستزادة ينظر المسائل المشكّلة ص ٣٨٤ ، ٣٨٨ .

(٤) المغني ١ / ٣١٠ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٣٧٧ .

(٦) ينظر : المسائل المشكّلة ص ٣٨٨ .

(٧) معاني القرآن ٢ / ٣٧٧ .

(٨) المسائل المشكّلة ص ٣٨٨ ، ٣٨٩ .

لأن القول بالتركيب لا يصار إليه إلا بدليل ، فأما قياسهم «لمّا» على «إلا» وأنها المركبة من «إن» و «لا» ، فيضعفه أن الأصل المقيس عليه هو «إلا» عند من يرى أنها مركبة من (إن) و (لا) ، وهو قول مختلف فيه ولم يسلم لقائله ، ثم جعل الفراء هذا الرأي المحتمل أصلاً مقيساً عليه ، فبان ضعفه .

وأما القياس على «لعلّما» ونحوها ، فمن المعلوم أنّ «لعلّ» حرف مختص بالدخول على الأسماء في أصل وضعه ، و «لعمّ» مختص بالدخول على الأفعال في أصل وضعه ، فقد يكون هذا قياساً مع الفارق فلا حجة لهم فيه .

٤- أن «لمّلهي وزن فعلى ، كدعوى ، وقتوى ، وشروى ، وهذا قول للكرماني^(١) ، ولجامع العلوم النحوي^(٢) ، والأنباري^(٣) ، وزعموا أن «ما» هنا ليست بمعنى الزمان ولا بمعنى «إلا» ولا بمعنى لم .

ورد هذا القول غير واحد من النحاة^(٤) حيث إنه لا يُعرف بناء فعلى من

الم ، ومن قرأ بالإمالة كان يلزمه أن يميلها ، ولم يملها أحد بالإجماع ، كما يلزم كتابتها بالياء ، ولم تكتب بها .

٥- أن أصلها : لهما « بالتثوين ، كما في قراءة الزهري : لهما ليوفينهم^(٥) أ جري الوصل مجرى الوقف .

وهو قول للكرماني^(٦) ، ولجامع العلوم النحوي^(٧) . وقد استبعده مكي^(٨) ، وضعفه الأنباري^(٩) ، وابن هشام^(١٠) . قال ابن هشام : « لأن

(١) ينظر : الغرائب والعجائب ١ / ٥٢٢ .

(٢) ينظر : الكشف والإيضاح ١ / ٥٤١ .

(٣) ينظر : البيان ٢ / ٢٩٠ .

(٤) ينظر : المغني ١ / ٣١١ ، والبحر ٥ / ٣٤٨ .

(٥) ينظر : المحتسب ١ / ٣٢٨ .

(٦) ينظر : الغرائب والعجائب ١ / ٥٢٢ .

(٧) ينظر : الكشف والإيضاح ١ / ٥٤١ .

(٨) ينظر : المشكل ١ / ٤١٠ .

(٩) ينظر / البيان ٢ / ٣٠ .

(١٠) ينظر : المغني ١ / ٣١١ .

استعمال لما في هذا المعنى بعيد ، وحذف التنوين من المنصرف في الوصل أبعد»^(١) .

٦- أن أصلها : «مأ» بالتخفيف ، ثم شُدِّدت ، ونسب إلى أبي عثمان المازني^(٢) وقد رده الزجاج^(٣) ، وزعم أن هذا القول ليس بشيء ؛ فلغة العرب تخفف ما كان مثقلاً لا العكس . كما رده أبو علي بمثل هذا فقال :

«وقول المازني أيضاً ليس بالجيد ؛ لأن الحروف يخفف مضاعفها كـ «إن»

و «أن» و «رب» ونحو ذلك ، ولا تثقل»^(٤) .

قال السمين : «فهو وجضعيف جداً»^(٥) .

٧- أن وجه التثقيل في «لما» غير معروف ، وهو قول الكسائي^(٦) ، ووافق الفراء^(٧) . قال أبو علي : «ولم يُبعد في ما قال»^(٨) . يعني ما حُكي حُكي عن الكسائي ، وقد تمنى أبو حيان^(٩) أن يسكت من يزعم من النحويين أن تشديد «لمّا» لحن ، وأن يقول كما قال الكسائي : ما أدري ما وجه هذه القراءة .

٨- أن «لمّا» هذه هي الجازمة ، حُذِفَ فعلُها المجزوم لدلالة المعنى عليه ، وهذا قول ابن الحاجب^(١٠) ، وأبو حيان^(١١) . وكان يعتقد أبو حيان أنه سبق إلى هذا التخريج الذي وصفه بالسائغ العاري من التكلف حتى ذَكَرَ

(١) المغني ١ / ٣١١ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٨١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٨١ .

(٤) المسائل المشكّلة ص ٣٨٨ .

(٥) الدر ٦ / ٤٠٦ .

(٦) ينظر رأيه في : معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٥٤ ، وإعراب القرآن للنحاس ٢ / ٣٠٥ ،
والحج

٢ / ٤٢٥ .

(٧) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٢٩ ، ٣ / ٢٥٤ .

(٨) ينظر : الحجة ٢ / ٤٢٥ .

(٩) ينظر : البحر ٥ / ٣٤٨ .

(١٠) ينظر : الأمالي النحوية لابن الحاجب ١ / ٦٨ .

(١١) ينظر : البحر ٥ / ٣٤٩ .

له بعضٌ من يقرأ عليه أن ابن الحاجب قد سبق إلى هذا . وتقدير الكلام :
وإن كلاً لما يُهمَلوا أو يُذركوا ؛ لما تقدّم من الدلالة عليه من تفصيل
المجموعين بقوله : (وُؤُ وُ)^(١) .

ثم أوضح أنه لا يعرف وجهاً أشدّ به من هذا ، وإن كانت النفوس تستبعده
من جهة أن مثله لم يقع في القرآن .

وقال بهذا القول ابن هشام حيث يرى أن « لما » هي الجازمة ، لكنه لم
يقبل تقدير ابن الحاجب ، قال : « وفي تقديره نظر ، والأولى عندي أن
يُقدّر لِمَا يُؤَفِّقُوا أعمالهم . أي : أنهم لم يوفوها ، وسيوفونها »^(٢) . ثم علل
رجحان تقديره بمجيء « ليوفينهم » بعده ، وهو دليل أن التوفية لم تقع بعد
، وأنها ستقع ، وكذلك فإن منفي « لما » متوقع الثبوت ، والإهمال غير
متوقع الثبوت .

قال المرادي^(٣) : الفعل بعد « لما » يجوز حذفه اختياريّاً ، وهو أحسن
ما يخرج عليه قراءة « وإن كلاً لما ليوفينهم ربك أعمالهم »^(٤) .

ووافقهم السمين ، فقال : « قلت : وقد نص النحويون على أن « لما »
يحذف مجزوماً باطراد »^(٥) .

وقد منع ذلك جامع العلوم النحوي^(٦) ، والأنباري^(٧) ، وزعم
العكبري^(٨) أن القول بأن « لما » جازمة يفسد المعنى . ولم يوضحوا سبب
سبب المنع ، ولا جهة الفساد .

والذي تبين لي من كل ما سبق أن القولين : الأول والأخير قريبان من
الصحة .

أما الأول ؛ فلأن الزجاج علل بتعليل جيد يصعب - في وجهة نظري

(١) سورة هود : ١٠٥ .

(٢) المغني ١ / ٣١١ .

(٣) الجني ص ٢٦٨ .

(٤) سورة هود : ١١١ .

(٥) الدر ٦ / ٤١٠ ، ٤١١ .

(٦) ينظر : الكشف والإيضاح ١ / ٥٤٠ .

(٧) ينظر : البيان ٢ / ٢٩ .

(٨) ينظر : التبيان ٢ / ٧١٧ .

رده ، وهو أن :

«إنّ» و «إنّ» المخفّفة منها – كذلك حين تكون مُوجِبَةً لشيء ، فإنها تكون نافية لغيره ، فهي تُدْمَلُ ضمناً معنى النفي . وقد ذكرت قول الرضي^(١) في م يء «لمّا» بمعنى «إلا» بعد النفي ظاهراً أو مقدراً ، وتقدير النفي على قول الزجاج بين .. ولم أجد من وقف عند كلام الزجاج وناقشه وحكم له بالصحة أو الفساد إلا ما كان من النحاس^(٢) فإنه ذكر قول قول الزجاج وأشار إلى تعليقه مستدلاً بما حكاه عن الخليل وسيبويه ، ولم يرده . وقد اكتفى بعضهم برد قول الزجاج بحجة أن : «إنّ» موجبة ، ولا يأتي بعدها «إلا» ، ولم يتعرض لتعليل الزجاج . وقد رأيت الفراء يذكر أن «لما» بمعنى «إلا» وجهاً لا يعرفه^(٣) ثم رجع في موضع آخر ليذكر ليذكر أن هناك وجه لتثقيله «لمّا» وجعلها بمنزلة «إلا» وذلك إذا كانت مع «إنّ» خاصة ثم ذكر أن «لمّا» هذه لعلها هي لم التي ضمت إليها «ما» .

فكان الفراء تراجع قليلاً عن قوله بعدم معرفته بـ «لما» المثقلة التي

بمعنى
«إلا» .

أما الثاني : فلأن حذف الفعل بعد «لمّا» الجازمة قد جاء عن العرب ، كما حذفوه في نحو قولهم : قاربت المدينة ولما . يريدون : ولما أدخلها^(٤) أدخلها^(٤) وكقول الشاعر :

جئت قبورهم بـدداً ولّما اديت القبور فلم يجبنّه^(٥)

ف «لما» يجوز حذف الفعل بعدها اختياراً .

(١) ينظر : شرح الكافية ٢ / ١٩٧ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن ٢ / ٣٠٦ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٢٩ .

(٤؟) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٣٧٧ .

(٤) ينظر : البحر ٥ / ٣٤٩ ، والهمع ٢ / ٤٤٨ .

(٥) الشاهد بلا نسبة في الصحابي ص ٢١٩ ، ومغني اللبيب ١ / ٣٠٩ ، والأشباه والنظائر ٢ /

٢ / ٢١٨ ، والهمع ٢ / ٤٤٨ .

والثاني أحبّها إلى لوضوحه ، وهو سائغ في العربية ، وخال من
التكلف . وقول الكسائي : لا أدري . جيد .

المسألة الرابعة عشرة :

هل (الآن) فعل دخلت عليه (أل) أم اسم زمان ؟

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : (^(١)) :
« فزعم الفراء ^(٢) : أن « الآن » إنما هو : « أن كذا وكذا » ^(٣) وأن الألف
واللام دخلت على جهة الحكاية . وما كان على جهة الحكاية نحو قولك :
قام ، إذا سميت به فجعلته مبنياً على الفتح لم تدخله الألف واللام » ^(٤) .

والآن : هو الوقت الذي أنت فيه ، وهو حد الزمانين : حدُّ الماضي من
آخره ، وحد الزمان المستقبل من أوله ^(٥) .

والآن : عند الزجاج اسم زمان ، ورأى أنه بني لتضمنه معنى الإشارة
، والمعنى : نحن من هذا الوقت ، قال : « فلما تضمنت معنى هذا ، وجب
أن تكون موقوفة » ^(٦) . ورد على الفراء زعمه أن بناءها كان على جهة
الحكاية ؛ لأنها
فعل ، حيث يرى الفراء أن « الآن » من : أن ، قال : « أصلها من قولك :
آنك أن تفعل ، أدخلت عليها الألف واللام ، ثم تركتها على مذهب فَعَلْ
فأتاها النصبُ من نصب فَعَلْ . وهو وجه جيد » ^(٧) .

واحتج بالسمع من نحو ما جاء في الحديث ^(٨) : نهى رسول الله -

(١) سورة يونس : ٥١ .

(٢) في معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٢٤ : « الفراء » بالقاف ، وهو تحريف ، والصحيح ما أثبتته
، ينظر : معاني القرآن ١ / ٤٦٨ .

(٣) في معاني القرآن وإعرابه (أن كذا وكذا) وفي الإنصاف المسألة (٧١) : (الوقت الذي
آن كـ

كذا) وهذا أقرب للصواب . ولعل ما في معاني الزجاج تحريف وتصحيف معاً . والله أعلم

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٢٤ .

(٥) ينظر : تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٥٢٣ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٢٥ .

(٧) معاني القرآن ١ / ٤٦٧ ، ٤٦٨ .

(٨) أخرجه البخاري في الرقاق : ٢٢ ، والزكاة : ٥٣ ، والاعتصام : ٣ ، والأدب : ٢٦ ،
ومسلم في الأفضية : ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ١٤ .

- عن قيل وقال ، وكثرة السؤال . قال : فكانتا كالاسمين فهما منصوبتان .
وهي مسألة من مسائل الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة^(١) ، ولهم
فيها قولان :

الأول : ما ذهب إليه البصريون من أن « الآن » اسم زمان ، وبُني
لتضمنه معنى الإشارة ، أو لأنه خالف نظائره وأخواته من حيث وقوعه
في أول أحواله معرفة بالألف واللام ، وكدُمُ الأسماء أن تكون منكورةً
شائعة في الجنس ثم يدخل عليها ما يعرفها من إضافة ، وألف ولام ، فلما
خالفت أخواتها من الأسماء بوقوعها معرفة في أول أحوالها ، ولزمت
موضعاً واحداً بُنيت لذلك ؛ لأن لزومها بهذا الموضع ألحقها بشبه الحروف
، وذلك لأن الحروف لازمة لموضعها التي وُضعت لها غير زائلة عنها .
والأول - أعني تضمن معنى الإشارة - هو مذهب الزجاج^(٢) ،
والأنباري^(٣) ، وابن مالك^(٤) .

وقد نسبه بعضهم^(٥) إلى : سيبويه والأخفش ، وأبي عمر الجرمي ، والمازني
والمازني .

والثاني : وهو مخالفته لنظائره وأخواته ، عليه كثير من البصريين^(٦) ،
وهو ظاهر كلام سيبويه حيث قال عند حديثه عن ضمة بناء « أي » :
«جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسة عشر ، وبمنزلة الفتحة

ف
(الآنَ) حين قالوا مِن الآنَ إلى غدٍ ، ففعلوا ذلك بـ « أيهم » حين جاء
مجيباً لم تجئ أخواته عليه إلا قليلاً »^(٧) .

(١) ينظر : الإنصاف المسألة (٧١) ٢ / ٤٢٤ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٢٥ .

(٣) ينظر : الإنصاف ٢ / ٤٢٤ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٢١٩ .

(٥) ينظر : أمالي ابن الشجري ٢ / ٥٩٧ .

(٦) ينظر : كتاب اللامات للزجاجي ص ٥٥ ، واللباب في علل البناء والإعراب ٢ / ٨٩ ،

والهم

١٣٦ / ٢ .

(٧) الكتاب ٢ / ٤٠٠ .

وإلى هذا أيضاً ذهب ابن سيده^(١) ، والزمخشري^(٢) ، وابن الحاجب^(٣) .
الحاجب^(٣) .

وبعضهم قال في علة البناء بغير ما سبق^(٤) .
وجميعهم رد قول من زعم أن « الآن » فعل ، وأصلها من أن يئبن^(٥) .

والثاني : ما ذهب إليه الكوفيون كالفرء^(٦) ، ومن وافقهم كابن قتيبة^(٧)
قتيبة^(٧) من أن : الآن مبني ؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماض من
قولهم : أن يئبن ، فبقي الفعل على فتحته على جهة الحكاية .

قالوا : لأن الألف واللام في « الآن » بمعنى الذي ، ألا ترى أنك إذا
قلت : الآن كان كذا ، كان المعنى : الوقت الذي أن كان كذا ، وقد تقام
الألف واللام مقام الذي لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف . واحتجوا بالسمع
من نحو قول الفرزدق :

مَا أَنْتَ بِالْحَكْمِ التَّرْضِيِّ وَلَا الْبَلِيغِ وَلَا ذِي الرَّأْيِ
أراد : الذي ترضى .

(١) ينظر : المخصص ١٤ / ٨٤ .

(٢) ينظر : المفصل ص ٢٠٩ .

(٣) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥١٦ .

(٤) ينظر : الإغفال ١ / ٢٨٠ ، حيث زعم أبو علي أن علة بناء الآن تضمنه لام التعريف ،
وعده ابن الشجري أبعد الأقوال ، الأمالي ٢ / ٥٩٧ .

(٥) ينظر : الإنصاف المسألة (٧١) ٢ / ٤٢٤ ، واللباب للعكبري ٢ / ٨٨ ، وشرح المفصل

المفصل

٤ / ١٠٣ ، وشرح التسهيل ٢ / ٢٢٠ ، وشرح الكافية ٤ / ١٧٧ .

(٦) ينظر : معاني القرآن ١ / ٤٦٨ .

(٧) ينظر : تأويل مشكل القرآن ص ٥٢٤ .

(٨) البيت للفرزدق ، وليس في ديوانه ، من شواهد الإنصاف ٢ / ٤٢٤ ، والنجوم الزاهرة ١ /

١ / ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، وأوضح المسالك ١ / ٢٠ ، والخزانة ١ / ٣٢ .

وقول الآخر :

بل القومُ الرسولُ الله فيهم هم أهل الحكومة من قصي^(١)

أراد : من القوم الذين رسول الله منهم .

وقول الآخر :

ول الخنا ، وأنس العُجم ناطقاً
ستخرج اليربوع من نافقائه
بي ربنا صوت الحمار
مِن جحره بالشدايحة^(٢)

أراد :الذي يُجدّع ، والذي يُتَقَصِّع .

قالوا : اليجدع واليتقصع مثل « الآن » فإنها كانت منصوبة قبل أن

تدخل عليها الألف واللام ، ثم أدخلتها فلم يغيراها .

وكما جاء في الحديث^(٣) : نهى رسول الله - عن قيل وقال ،

وكثرة السؤال . فكانتا كالاسمين فهما منصوبتان .

قال أبو زكريا : « ولو خفضتا على أنهما أخرجتا عن نية الفعل كان

صواباً ، سمعت العرب تقول من شَبَّ إلى دَبٍّ بلحقت ومن شُدِّبَ إلى دُبٍّ

، يقول : مذ كان صغيراً إلى أن دب ، وهو فعل^(٤) .

ورده البصريون ، وأجابوا عن كلماتهم بما يأتي :

(١) الشاهد لا يُعرف قائله ، وفي شرح ابن عقيل والمغني بيت يشبهه هو :
من القوم الرسول الله منهم لهم دانن رقاب بني معد

ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ٥٠ ، والمغني ١ / ٦٠ .

(٢) البيتان لذي الخرق الطهوي كما في الخزانة ٥ / ٤٨٢ ، من شواهد ابن يعيش ٣ / ١٤٤ ،
والإنصاف ١ / ١٢٢ ، والمغني ١ / ٦١ .

(٣) سبق تخريجه ص ١٢٨ .

(٤) معاني القرآن ١ / ٤٦٩ .

أما قولهم إن الألف واللام فيه بمعنى الذي ، فهذا فاسد^(١) ؛ لأن الألف واللام إنما يدخلان على الفعل ، وهما بمعنى الذي في ضرورة الشعر كما أنشده من الأبيات لا في اختيار الكلام ، فلا يكون فيه حجة .
فالشواهد عند جمهور البصريين – ما خلا ابن مالك في الشاهدين الأول والأخير^(٢) – هي من ضرورة الشعر .

قال أبو علي : « ومن الشاذ في القياس والاستعمال قولهم : اليُجدع ، وإدخالهم لام التعريف فيه على الفعل فهذا شاذ عن القياس ؛ لأن موضوع الفعل على خلاف التخصيص ، وشاذ في الاستعمال أيضاً »^(٣) .

وقال العكبري : « ولا عبرة باليُجدع ، واليتقصع لشذوذهما »^(٤) .
وقال ابن عقيل : « وقد شذَّ وصل الألف واللام بالفعل المضارع »^(٥) .

ث
قال : « وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر »^(٦) .

وأما ما شبهوه به من نهيه عن قيلَ وقالَ ، فرده البصريون أيضاً ، قالوا^(٧) : ليس بمشبه له ؛ لأنه حكاية ، والحكايات تدخل عليها العوامل فتحكى ، ولا تدخل عليها الألف واللام ؛ لأن العوامل لا تغير معاني ما تدخل عليه كتغيير الألف واللام .

وأما جعله نظير قول العرب أبعيتني من شبَّ إلى دبَّ – بالفتح أو بالجر والتنوين – .

كما حكاها الفراء بالوجَّهَيْن فهذا حجّة عليه لا له^(٨) ؛ لأنه لو كان « الآن » مثل هذه لم تدخل عليه الألف واللام كما لا يدخلان عليهما ، ولاشتهر الإعراب ، والبناء كما اشتهرا فيهما فإنه يقال من شُبَّ إلى دُبَّ ، وعن

(١) ينظر : الإغفال ٢ / ٣٢٤ ، والإنصاف المسألة (٧١) ٢ / ٤٢٤ .
(٢) ابن مالك في شرح التسهيل ١ / ٢٠٢ ، لا يرى وصل الألف واللام بالفعل ضرورة بل يراه في اختيار الكلام .
(٣) المسائل العسكرية ص ١٥٣ .
(٤) الباب ٢ / ٨٨ .
(٥) شرح ابن عقيل ١ / ١٤٩ ، ١٥٠ .
(٦) ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ١٤٩ ، ١٥٠ .
(٧) ينظر : الإنصاف المسألة (٧١) ٢ / ٤٢٦ ، وشرح المفصل ٤ / ١٠٣ .
(٨) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٢٢٠ .

قيل وقال .

مما سبق يتبين أن الزجاج وافق الجمهور في منع أن تكون الآن منقولة
من
آن .

ووافق جمهور البصريين في القول بأنها اسم زمان .

وهو يتبع من قال منهم ببنائها لمشابتها اسم الإشارة ، وغيره يرى
أنها بنيت لمخالفتها أخواتها بوقوعها بالألف واللام من أول أحوالها ،
ولزومها موضعاً واحداً حتى لحقت بشبه الحروف^(١) . وقال غيرهم غير
ذلك^(٢) .

والذي ترجح لي في المسألة أن (الآن) اسم زمان وبنيت لمخالفتها
نظائرها بوقوعها معرفة من أول أحوالها ، ولزومها لموضع واحد حتى
لحقت بشبه الحروف ؛ وذلك لأن الحروف لازمة لمواضعها التي وضعت
لها غير زائلة عنها ، كما أن ما احتج به الكوفيون والفراء من شواهد ، لا
حجة لهم فيها ، وقد ردها البصريون ، وبعضها تبين شذوذه .

(١) بعضهم جعل مخالفتها لأخواتها غير شبهها بالحروف ، والحق أن ابتعادها عن شبه أخواتها
قربها من شبه غيرهن ، أعني من شبه الحروف ، وهذا رأي ابن يعيش ، وهو ظاهر ، ينظر
: ش _____ رح المفصل

الفصل الثاني التراكيب

المسألة الأولى :

وقوع ضمير الفصل (العماد) بين نكرتين

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : (ءِ ءِ كْ كْ كْ كْ)
و (١) : « وزعم الفراء (٢) : أن موضع « أربى » نصب ، و « هي » عماد .
وهذا خطأ ، « هي » لا تدخل عماداً ، ولا فصلاً مع النكرات ، وشبهه
بقوله تعالى : (كْ كْ س س ن ن ن ن) (٣) ، و « تجدوه » الهاء فيه
معرفة ، وأمة نكرة (٤) .

فالزجاج يشترط لضمير الفصل - وهو : الضمير الذي يقع بين المبتدأ
والخبر ، أو ما أصلهما مبتدأ وخبر - أن يقع بين معرفتين ، وهذا الضمير
هو الذي يسميه الكوفيون « العماد » . وقد سمي بضمير الفصل ؛ لأنه
يفصل بين الخبر والصفة ، وذلك إذا قلت : زيد هو القائم ، فلو لم تأت بـ «
هو » لاحتمل أن يكون القائم صفة لزيد ، وأن يكون خبراً عنه ، قال ابن
عقيل : « فلم أتيت _____
بـ « هو » تعين أن يكون القائم خبراً عن زيد » (٥) .

قال ابن يعيش : « الفصل من عبارات البصريين ؛ كأنه فصل الاسم
الأول عما بعده ، وأذن بتمامه ... والعماد من عبارات الكوفيين كأنه عمد
الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده » (٦) .

ولهذا نجد الزجاج عبر بكلا التعبيرين عند رده على الفراء في إجازته
وقوع ضمير الفصل بعد نكرة .

قال شيخه المبرد : « وإنما يكون هو ، وهما ، وهم ، وما أشبه ذلك
زوائد بين المعرفتين ، أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات ، نحو :

(١) سورة النحل : ٩٢ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ٢ / ١١٣ .

(٣) سورة المزمل : ٢٠ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٢١٨ .

(٥) شرح ابن عقيل ١ / ٣٤١ .

(٦) شرح المفصل ٣ / ١١٠ .

خير منه ، وما أشبهه مما لا تدخله الألف واللام»^(١) .

وهذه المسألة فيها للبصريين والكوفيين قولان :

الأول : أنه لا يقع إلا بين معرفتين أو ما ضارعهما ، وهذا مذهب البصريين ، وعلى رأسهم سيبويه^(٢) ، والمبرد^(٣) ، والصيمري^(٤) ، وابن يعيش^(٥) ، وابن مالك^(٦) ، والرضي^(٧) .

قال سيبويه^(٨) : واعلم أن « هو » لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة ، مما طال ولم تدخله الألف واللام ، فضارع زيداً وعمراً ، نحو : خير منك ، ومثلك ، وأفضل منك ، وشر منك ، كما أنها لا تكون في الفصل إلا وقبلها معرفة أو ما ضارعها .

وحجتهم في ذلك القياس :

قالوا^(٩) : وإنما وجب أن يكون بعد معرفة ؛ لأن فيه ضرباً من التأكيد ، ولفظه لفظ المعرفة فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة كما أن التأكيد كذلك . كما يجب أن يكون ما بعده معرفة أيضاً ؛ لأنه لا يكون ما بعده إلا ما يجوز أن يكون نعتاً لما قبله ، ونعت المعرفة معرفة ، فلذلك وجب أن يكون بـ أن يكـون بـون بـون معرفتين .

ووافقهم من المتأخرين أيضاً : المالقي^(١٠) ، وابن هشام^(١١) ، وأبو

(١) المقتضب ٤ / ١٠٣ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٩٢ .

(٣) ينظر : المقتضب ٤ / ١٠٣ .

(٤) ينظر : التبصرة والتذكرة ص ٣٣٤ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ٣ / ١١٠ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ١ / ١٦٧ .

(٧) ينظر : شرح الكافية ٣ / ٢٠٦ .

(٨) الكتاب ٢ / ٣٩٢ .

(٩) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٩٥ ، وشرح المفصل ٣ / ١١١ .

(١٠) ينظر : رصف المباني ص ١٢٨ .

(١١) ينظر : المغني ٢ / ٥٦٨ .

حيان^(١) ، والدمايني^(٢) ، والسيوطي^(٣) ، والخضري^(٤) .

الثاني : أنه يجوز أن يكون بين نكرتين ، وإلى هذا ذهب الفراء^(٥) ، وهشام^(٦) ومن وافقهما من الكوفيين^(٧) . وحملوا عليه « أن تكون أمة هي أربي من أمة »^(٨) .

وأنكره البصريون ، وقد ذكر سيبويه في باب ترجمته « هذا باب لا

تكون

« هو » وأخواتها فيه فصلاً^(٩) « لا نزع ذلك ، قال : لم يجعلوه فصلاً وقبله نكرة ، كما أنه لا يكون وصفاً ولا بدلاً للنكرة ، فاستقبحوا أن يجعلوها فصلاً في النكرة كما جعلوها في المعرفة ؛ لأنها معرفة ، فلم تصر فصلاً إلا لمعرفة ، كما لم تكن وصفاً ولا بدلاً إلا لمعرفة .

قال الرضي^(١٠) : ولم يثبت إلا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام ، أو بين معرفة ونكرة هي أفعال التفضيل كما ذكر سيبويه .

والحاصل أن الجمهور – كما سبق في صدر المسألة – يمنع دخول

(١) ينظر : الارتشاف ١ / ٤٨٩ .

(٢) ينظر : تعليق الفرائد ٢ / ١٣٠ .

(٣) ينظر : الهمع ١ / ٢٢٨ .

(٤) ينظر : حاشية الخضري ١ / ١٩٧ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ٢ / ١١٣ .

(٦) ينظر : رأيه في : المغني ٢ / ٥٦٨ ، والارتشاف ١ / ٤٩٠ ، وهشام : هو هشام بن معاوية معاوية الضرير النحوي الكوفي أحد أعيان أصحاب الكسائي ، توفي سنة تسع ومائتين . بغية الوعاة ٢ / ٣٢٨ .

(٧) ينظر : المغني ٢ / ٥٦٨ .

(٨) سورة النحل : ٩٢ .

(٩) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٩٥ ، ٣٩٦ .

(١٠) شرح الكافية ٣ / ٢٠٦ .

ضمير الفصل بين نكرتين ، ولم يُنقل جواز ذلك إلا عن الفراء وهشام ومن
تابعهما من الكوفيين ، ولم أجد لهم حجة فيما ذهبوا إليه .

وما ترجَّح لي هو ما ارتضاه الجمهور ، ووافقهم فيه الزجاج ، فضمير
الفصل فيه ضرب من التأكيد ، ولفظه لفظ المعرفة ، فوجب أن يكون الاسم
الجاري عليه معرفة ، كما أنه يجب أن يكون ما بعده معرفة ؛ لأنه لا يجوز
أن يأتي بعده إلا ما يجوز أن يكون نعتا لما قبله ، ونعت المعرفة معرفة ،
فوجب أن يكون ضمير الفصل بين معرفتين ، أو ما ضارعهما .

المسألة الثانية :

مجيء اسم الإشارة للتقريب

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى: (تَنْ تَنْ تَنْ)^(١): « قال بعض النحويين^(٢) : العرب إذا جاءت إلى اسم مكني قد وُصف بـ « هذا » ، جعلته بين « ها » و « ذا » فيقول القائل : أين أنت ؟ فيقول المجيب : هأنذا . قال : وذلك إذا أراد جهة التقريب . قال : وإنما فعلوا ذلك ليفصلوا بين التقريب وغيره . ومعنى التقريب عنده : أنك لا تقصد الخبر عن هذا الاسم فتقول : هذا زيد . والقول عندنا أن الاستعمال في المضمرة أكثر فقط ، أعني أن يُفصل بين « ها » و « ذا » ؛ لأن التنبيه أن يلي المضمرة أبين ، فإن قال قائل : ها زيد ذا ، وهذا زيد جاز ، لا اختلاف بين الناس في ذلك »^(٣) . ثم أكد أن هذا عنده لا يكون إلا على ضربين : إما أن يكون « أولاء » « في م نى : الذين .

كأنه قيل : ها أنتم الذين تحبونهم ولا يحبونكم ، أو يكون « تحبونهم » منصوبة على الحال ، و « أنتم » ابتداء ، و « أولاء » خبر .
وقال أيضاً عند حديثه عن قوله تعالى : (عِ عِ عِ)^(٤) :

« وليس يجيز أحد من البصريين وأصحابهم نصب أظهر ، ويجيزها غيرهم^(٥) . والذين يجيزونها يجعلون « هن » في « هذا » بمنزلتها في « كان » فإذا قالوا : هؤلاء بناتي أظهر لكم ، أجازوا : هن أظهر لكم ، كما يجيزون : كان زيدٌ هو أظهر من عمرو . و « هذا » ليس بمنزلة « كان » ... وباب « هذا » يتم الكلام بخبره ، إذا قلت : هذا زيد فهو كلام تام »^(٦) .

وحديث أبي إسحاق في الآية الأولى كان حول قراءة عاصم ، وابن

(١) سورة آل عمران : ١١٩ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٣١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٦٢ .

(٤) سورة هود : ٧٨ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٣١ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٦٨ .



عامر وحمزة والكسائي^(١) : (هأنتم) ممدوداً مهموزاً .

وفي الآية الأخرى حول قراءة محمد بن مروان ، وعيسى الثقفي ، وابن أبي إسحاق^(٢) : «هن أظهرَ لكم» بالنصب .

والمسألة فيهما : عن مجيء اسم الإشارة للتقريب ، فالفراء يرى أنه إنما يكون الاسم المكني فاصلاً بين «ها» و «ذا» في جهة التقريب لا في غيرها ، ويعني بالتقريب - كما يشرحه هو - : «أن يكون ما بعد «هذا» واحداً لا نظير له ، فالفعل حينئذ منصوب . وإنما نصبت الفعل ؛ لأن «هذا» ليست بصفة ، وإنما دخلت تقريباً»^(٣) . فجعل «هذا» و «هذه» ، وما في بابهما مثل : كان ، في الاحتياج إلى مرفوع ، ومنصوب ، وذلك إذا قصد بها التقريب .

والزجاج لا يرى هذا ، ف «هذا» عنده ليست بمنزلة «كان» كما يذهب الفراء ، وقد شرح معنى التقريب عند الفراء : بأنك لا تقصد الخبر عن هذا الاسم فتقول : هذا زيد ، فالكلام ليس بتام هنا ؛ لأن اسم الإشارة يحتجج إليّ خبيراً فينصبه . والزجاج يرى أن باب «هذا» يتم الكلام بخبره ، فإذا قلت : هذا زيدٌ ، فهو كلام تام . أما الفصل بين «ها» و «ذا» فيرى أنه بالمضمر أكثر ، ولو فصل بغيره جاز .

ومسألة مجيء اسم الإشارة للتقريب أي : يعمل عمل كان من مسائل

(١) ينظر : السبعة ص ٢٠٧ ، ومعاني القراءات لأبي منصور الأزهري ١ / ٢٥٩ .

(٢) ذكر هذه القراءة سيبويه ، وحكى عن يونس ما يضعفها ، الكتاب ٢ / ٣٩٧ ، وينظر :

المحتسب

١ / ٣٢٥ ، وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ١ / ٣٥١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ١ / ١٢ .

الخلاف بين نحاة البصرة ، والكوفة ، ولهم فيها قولان :

الأول : أن اسم الإشارة يتم الكلام بخبره ، ولا يكون بمنزلة « كان »
ولا يعمل عمله ، فإذا قلت : هذا زيد ، فهو كلام تام . كما أن الفصل بين «
هـ _____»

و « ذا » بالمضمر كثير ، وبغيره جائز ، ويعرب الاسم المنصوب بعدها
حالا نحوها هو ذا قائماً ، وها أنذا جالساً ، وها أنت ظالماً . قالوا : لأن
باب الحال أوسع في اللغة ، ولأن « هذا » يتم الكلام بخبره ، فلا حاجة
لإنزالها منزلة كان ، وهذا مذهب البصريين ، وعلى رأسهم سيبويه^(١) ،
والمبرد^(٢) ، وابن السراج^(٣) ، والرماني^(٤) ، ومكي^(٥) .

وأخذ به ابن عطية^(٦) ، وجامع العلوم النحوي^(٧) ، والأنباري^(٨) ،
والسهيلي^(٩) .

قال سيبويه في إعراب نحو : هذا عبد الله منطلقاً : « فكأنك قلت :
انظر إليه منطلقاً ، فمنطلق حال »^(١٠) . وقال : « وقد تكون « ها » في ها
أنت ذا ، غير مقدمة ولكنها تكون للتنبيه بمنزلتها في هذا »^(١١) .
ووافقهم من المتأخرين : ابن مالك^(١٢) ، وأبو حيان^(١) ، والمرادي^(٢) ،

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ٧٨ ، ٣٥٤ .

(٢) ينظر : المقتضب ٤ / ١٦٨ .

(٣) ينظر : الأصول ١ / ١٥٢ .

(٤) ينظر : معاني الحروف ص ٦٩ .

(٥) ينظر : المشكل ١ / ١٤٢ ، ٢١٠ .

(٦) ينظر : المحرر الوجيز ١ / ٤٥٠ .

(٧) ينظر : الكشف والإيضاح ١ / ٢١٠ .

(٨) ينظر : البيان ١ / ١٠٣ .

(٩) ينظر : نتائج الفكر ص ٢٣٠ ، وأمالي السهيلي ص ١٠٤ .

(١٠) ينظر : الكتاب ٢ / ٧٨ .

(١١) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٥٤ .

(١٢) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٤٤ .

، والسيوطي^(٣) .

الثاني : أن اسم الإشارة يحتاج إلى اسم وخبر ، مثل « كان » ، وهو ما يُعرف بالتقريب عند الكوفيين ، كما أن فصل « ها » إنما يكون بالاسم المكني في جهة التقريب لا في غيرها . وهذا مذهب الكوفيين وعلى رأسهم الفراء^(٤) ،
وثعلب^(٥) .

قال الفراء : «العرب إذا جاءت إلى اسم مكني قد وُصف بـ « هذا » ، وهاذان وهؤلاء ، فرقوا بين « ها » وبين « ذا » ، وجعلوا المكني بينهما وذلك في جهة التقريب لا في غيرها»^(٦) .

وقال ثعلب : « وقال سيويوه : هذا زيدٌ منطلقاً ، فأراد أن يخبر عن « هذا » بالانطلاق ، ولا يخبر عن زيد ، ولكنه ذكر زيداً ليعلم لمن الفعل .
قال أبو _____
العباس : و « هذا » لا يكون إلا تقريباً ، وهو لا يعرف التقريب والتقريب مثل : « كان »^(٧) . وقال عن أصحابه الكوفيين : « وهم يسمون هذا زيد القائم ، تقريباً ، أي : قرب الفعل به »^(٨) .

ورد ذلك البصريون ، قال ابن السراج^(٩) : وقال قوم : إن كلام العرب أن يجعلوا هذه الأسماء المكنية بين « ها » و « ذا » ، وينصبون أخبارها على الحال ، فيقولون بها هو ذا قائماً ، وها أنذا جالساً ، وها أنت ذا ظالماً ، وهذا الوجه يسميه الكوفيون : التقريب ، وهو إذا كان الاسم ظاهراً جاء بعد « هذا » مرفوعاً ، ونصبوا الخبر معرفة كان أو نكرة ، فأما البصريون فلا ينصبون إلا الحال .

(١) ينظر : البحر ١ / ٤٢١ .

(٢) ينظر : الجنى ص ٣٤٧ .

(٣) ينظر : الهمع ١ / ٢٤٩ ، ٢ / ٢٤٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ١ / ١٢ ، ٢٣١ .

(٥) ينظر : مجال ثعلب ١ / ٤٣ ، ٢ / ٣٥٩ .

(٦) معاني القرآن ١ / ٢٣١ .

(٧) مجال ثعلب ١ / ٤٣ .

(٨) السابق ٢ / ٣٥٩ .

(٩) الأصول ١ / ١٥٢ .

وقول ابن السراج هذا يؤكد معرفة البصريين بالمسألة ، وأن مجيء الاسم المنصوب بعد اسم الإشارة إنما يكون حالا ، بخلاف ما زعمه الكوفيون من أن اسم الإشارة مثل : كان ، والاسم المنصوب إنما يكون على التقريب .

فالبصريون حملوا الاسم المنصوب بعد اسم الإشارة على باب أوسع في اللغة هو « الحال » ، ولم يروا حاجة إلى مثل هذا المصطلح ، يقول ش_____رخنا ال_____دكتور :

عبد الله الخثران : « وأما البصريون فإننا لا نجد عندهم مقابلا لمصطلح « التقريب » ، الذي وضعه الكوفيون ، فكأنهم لا يرونه حقيقة أو ظاهرة جديرة بأن يعبر عنها بتسمية خاصة ، كما أنهم حملوا المنصوبات الواقعة بعد أسماء الإشارة على أنها أحوال^(١) . ويرى أن الكوفيين ربما أرادوا التنبيه إلى معنى يتمثل في استعمال أسماء الإشارة بطرائق معينة تؤدي إلى ظهور أسماء منصوبة بعدها قال : « وهو لم يحظ بعناية البصريين الذين حملوا هذه التعبيرات على باب أوسع في اللغة هو « الحال »^(٢) .

مما سبق يتبين أن مصطلح « التقريب » مصطلح كوفي ، ليس له ما يقابله عند البصريين ؟ لأن « هذا » عند البصريين لا يكون من أخوات « كان » ، كما أنهم حملوا الاسم المنصوب بعد اسم الإشارة على « الحال » ، والفصل _____ين « ه_____ا » و « ذا » جاء بالمضمر ، وبغيره ، وليس على جهة التقريب . وهذا ما وافقهم فيه الزجاج ، وهو ما تطمئن إليه النفس ؛ ليُسره ، وخلوه من تكلف ابتداع فعل ناقص جديد ، لا دليل عليه ، فاسم الإشارة ليس بفعل ناقص ، وإنما هو من أنواع المعارف ، ويتم الكلام بخبره ، كما أن ما مثل به الكوفيون _____ون _____ن حمل _____ه _____ى « الحال » .

(١) ينظر : مصطلحات النحو الكوفي ص ٩٨ .

(٢) المصدر نفسه .

المسألة الثالثة :

حذف الموصول الاسمي ، وإقامة الصلة مقامه

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : (يٰٓرَبِّ نَارِ نَذِثَ)^(١) : « وقال بعض النحويين^(٢) : المعنى : من الذين هادوا مَن يحرفونه . فجعل يحرفون صلة «مَـ°» . وهذا لا يجوز ؛ لأنه لا يحذف الموصول ، وتبقى صلته »^(٣) .

وقال عند حديثه عن قوله تعالى : (وَوَيْيَ بِي بِي)^(٤) : « وزعم بعض النحويين^(٥) : أن « مَـ° » بعد إلا محذوفة . كأن المعنى عنده : إلا مَـ° ليأكلون الطعام . وهذا خطأ بين ؛ لأن «مَـ°» صلتها : « إنهم ليأكلون » فلا يجوز حذف الموصول

وتبقيّة الصلة »^(٦) . وقال أيضاً عند حديثه عن قوله تعالى : (يٰٓرَبِّ بِي بِي)^(٧) : « وقيل^(٨) : المعنى : وإذا رأيت مائمه رأيت نعيماً . وهذا غلط ؛ لأن « ما » موصولة بقوله : « ثم » على هذا التفسير ، ولا يجوز إسقاط الموصول وترك الصلة »^(٩) مما سبق يتبين أن الزجاج يرى وجوب ذكر الموصول مع صلته ، ويمنع حذفه وتبقيّة الصلة ، ورد على الفراء في ذهابه إلى جواز حذف الموصول وترك الصلة^(١٠) .

وهذه مسألة اختلف فيها النحاة على قولين ، ولكل شواهد ، وحجج .

فالبصريون يمنعون حذف الموصول وتبقيّة الصلة ، والكوفيون يجيزونه ، وقد تابعهم بعض المتأخرين في ذلك ، ولهم شواهد وحجج من

(١) سورة النساء : ٤٦ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٧١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٥٨ .

(٤) سورة الفرقان : ٢٠ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٢٦٤ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٦٢ .

(٧) سورة الإنسان : ٢٠ .

(٨) ينظر : معاني القرآن ٣ / ٢١٨ .

(٩) ينظر : معاني القرآن وإعرابه / ٢٦١ .

(١٠) ينظر أيضاً : معاني القرآن للفراء ١ / ١٠٣ ، ٢ / ٣١٥ .

السماع والقياس ويمكن تخليص المسألة ، وإيضاحها على النحو التالي :
أولاً : ما ذهب إليه البصريون من وجوب ذكر الموصول والصلة ،
ومنح حذف الموصول وترك الصلة ، وحجتهم في ذلك القياس :

قالوا^(١) : الموصول مع الصلة كالكلمة الواحدة ، وهو معها كجزء اسم
أو جزء كلمة ، وكذلك فإن الموصول مبهم ، والصلة إنما أتت لتخليص
الموصول وإيضاحه ، فكيف يحذف الموضّح ، ويبقى إيضاحه .

وعلى هذا سيبويه^(٢) ، والمبرد^(٣) ، والنحاس^(٤) ،
وأبو علي^(٥) ، وابن الشجري^(٦) .

قال سيبويه : «هذا بابٌ ما يكون الاسم فيه بمنزلة الذي في المعرفة :
إذا بُني على ما قبله ، وبمنزلته في الاحتياج إلى الحشو»^(٧) . وهو يعني
بالحشو : الصلة ، ثم قال : «كذلك مَن وما ، إنما يذكران لحشوهما ،
ولوصفهما ، ولم يُردّ بهما خِلاؤَيْن شيء ، فلزمه الوصفُ ، كما لزمه الحشو
، وليس لهما بغير حشو ، ولا وصف معنى»^(٨) .

كما قاسوه أيضاً على المؤكّدات المعنوية . قال أبو علي^(٩) : ونظير
ذلك :

«أجمعون» في التأكيد ، لا يجوز أن تذكره ، وتحذف المؤكّد .
ووافقهم : الصيمري^(١٠) ، والزمخشري^(١) ، والأنباري^(٢) ،

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ١٠٦ ، والمقتضب ٣ / ١٩٧ ، وشرح المفصل ٣ / ١٣٩ ، وأسرار العربية
ص ٣٢٦ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢ / ١٠٥ ، ٣٤٥ .

(٣) ينظر : المقتضب ٢ / ١٣٧ .

(٤) ينظر : إعراب القرآن ٥ / ١٠٣ .

(٥) ينظر : الأبيات المشكّلة ص ٤٦٦ - ٤٦٧ .

(٦) ينظر : الأمالي ٣ / ١٠٠ .

(٧) ينظر : الكتاب ٢ / ١٠٥ .

(٨) ينظر : الكتاب ٢ / ١٠٦ .

(٩) ينظر : الأبيات المشكّلة ص ٤٦٧ .

(١٠) ينظر : التبصرة والتذكرة ص ٣٤٤ .



والعكبري^(٣) ، وابن يعيش^(٤) ، وأبو حيان^(٥) ، والسمين^(٦) .

قال الرمخشري^(٧) : ولا يجوز إسقاط الموصول وترك الصلة .

وقال الأنباري^(٨) في جوابه عن سؤال حول سبب تسمية الأسماء الموصولة بأسماء الصلات : لأنها تفتقر إلى صلوات توضحها وتبينها ؛ لأنه لا فهم معناها بأنفسها .

ثانياً : ما ذهب إليه الكوفيون^(٩) وعلى رأسهم الفراء^(١٠) ، وثعلب^(١١) من أنه يجوز حذف الموصول الاسمي ، مع بقاء صلته .

وهو مذهب الأخفش من البصريين^(١٢) ، ونُسب إلى البغداديين^(١٣) ، ووافقهم ابن مالك^(١٤) لكنه اشترط في شرح الكافية الشافية^(١٥) أن يُعطف على موصول قبله .

ولم يرَ الرضي^(١٦) مانعاً من هذا من جهة القياس . وقد احتجوا بالسمع والقياس :

-
- (١) ينظر : المفصل ص ١٧٣ ، والكشاف ص ٢٣٩ ، ٧٤٢ ، ١١٦٦ .
- (٢) ينظر : أسرار العربية ص ٣٢٦ ، والبيان ٢ / ٤٨٣ .
- (٣) ينظر : التبيان ١ / ٤٦٣ .
- (٤) ينظر : شرح المفصل ٣ / ١٥٠ .
- (٥) ينظر : البحر ٣ / ٣٧٢ ، ٦ / ٥٩٢ ، ٨ / ٥٥٦ .
- (٦) ينظر : الدر ٣ / ٦٩٥ ، ٨ / ٤٦٩ .
- (٧) الكشاف ص ١١٦٦ .
- (٨) أسرار العربية ص ٣٢٦ .
- (٩) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ ، والمغني ٢ / ٧١٧ ، والمساعد ١ / ١٧٨ .
- (١٠) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٧١ .
- (١١) ينظر : مجال ثعلب ١ / ٧٨ ، ٢ / ٣٩٧ .
- (١٢) ينظر : معاني القرآن للأخفش ص ١٦٣ ، وينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ ، والمغني ٢ / ٧١٧ .
- (١٣) ينظر : الارتشاف ١ / ٥٥٤ ، والمساعد ١ / ١٧٨ .
- (١٤) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ .
- (١٥) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣١٣ .
- (١٦) ينظر : شرح الكافية ٣ / ٣١٤ .

أما السماع : فمن القرآن الكريم :

قوله تعالى : (ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن)^(١) . التقدير : إلا مَ لِيُؤْمِنَنَّ .

وقوله تعالى : (ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن)^(٢) .

أي : وبالذي أنزل إليكم .

وقوله تعالى : (ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن)^(٣) . أي : بما له . وغيرها

من الآيات^(٤) .

ومن الشعر : قول حسان - رضي الله عنه - :

نَّ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سِوَاءُ^(٥)

(١) سورة النساء : ١٥٩ .

(٢) سورة العنكبوت : ٤٦ .

(٣) سورة الصافات : ١٦٤ .

(٤) ينظر : معاني القرآن للفراء ١ / ٣٧١ ، ٢ / ٢٦٤ ، ٢ / ٣١٥ ، ٢ / ٢١٨ ، وشرح
التيسر هيل

٢٣٥ / ١ .

(٥) البيت لحسان بن ثابت في شرح ديوانه ص ٦٤ ، وروايته فيه « فمن » ، وهو من شواهد
المقتض

١٣٧ / ٢ .

أي وَمَنْ يمدحه ، وينصره ، فحذف الموصول « مَنْ » وأقيمت
الصلة مقامه .

وقوله أيضاً :

والله ما نزلناكم ولا نزل منكم نذل وفوق ولا متقارب^(١)

أراد : ما الذي نلتم .

وقول الشاعر :

لذي دأبُه احتياطٌ وحزمٌ وهواه أطاع يستويان^(٢)

أراد : والذي هواه أطاع .

وأما القياس :

فقد قاسوا الموصول الاسمي على « أَنْ » الموصولة من حيث أنه
يُكَتَفَى بصلتها عند حذفها ، فكذلك الاسم الموصول يُكَتَفَى بصلته عند حذفه

قال ابن مالك : « فالقياس على « أَنْ » فإن حذفها مُكَتَفَى بصلتها جائز
بإجماع ، مع أن دلالة صلتها عليها أضعف من دلالة صلة الموصول من
الأسماء عليه »^(٣) .

ثم أوضح أن صلة الاسم مشتملة على عائد يعود إليه ، وفي ذلك مزيدٌ
على ما يحصل بالصلة ، وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها
فكان الموصول الاسم أولى بجواز الحذف من الموصول الحرفي .

(١) البيت منسوب إلى حسان في شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ ، وليس في ديوانه ، ولا في شرح

ديوانه للبرقوقي ، وقد نُسب لعبد الله بن رواحة في الدرر اللوامع ١ / ٢٩٦ .

(٢) البيت لم أقف على قائله وقد نُسب لبعض الطائيين كما في شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ ، وهو

وهو من شواهد المغني ٢ / ٧١٨ .

(٣) شرح التسهيل ١ / ٢٣٥ .

كما قاسوا حذف الموصول وترك الصلة على حذف بعض حروف
الكلمة .

قال الرضي : « ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس ؛ إذ
قد يُحذف بعض حروف الكلمة ، وإن كانت فاء ، أو عيناً ، كشية ، وسه ،
وليس الموصول بألزق منها »^(١) .

وقد قاسوه أيضاً على حذف المضاف ؛ حيث جعلوا الموصول
كالمضاف ، وصلته كالمضاف إليه ، وحذف المضاف إذا علم جائز ،
فكذلك ما أشبهه .

ومنع ذلك البصريون ، وتأولوا شواهد المجيزين على أن المحذوف
موصوف وليس اسماً موصولاً ، قال سيبويه : « وسمعنا بعض العرب
الموثوق بهم يقول : ما منهم مات حتى رأيت في حال كذا وكذا ، وإنما يريد
ما منهم واحدٌ مات »^(٢) . وجعل من ذلك قوله تعالى : (ث ث ث ث ه ه
ه ه)^(٣) ، والتقدير : إلا واحد .

فالمحذوف هو : الاسم الموصوف لدلالة الصفة عليه ، ولعلم المخاطب
به كما ردّ المبرّد بيتَ حسان الأول فقال : « وليس الأمر عند أهل النظر
كذلك »^(٤) ثم جعل التقدير : وواحد يمدحه وينصره ، لا على تقدير
الكوفيين السابق ومَنْ يمدحه وينصره .

قال ابن عقيل : « ومذهب البصريين المنع ، وما ورد مخصوص
بالشعر ، والآية ظاهرة التأويل »^(٥) يعني : آية العنكبوت التي احتج بها
الكوفيون في دليلهم من السماع .

أما قياس الكوفيين فلم أجد رداً شافياً عليه .

مما سبق يتبين أن الزجاج وافق البصريين على منع حذف الموصول
الاسمي ، وتبقيّة الصلة . والذي ترجح لي في المسألة خلاف ما وافقهم
عليه ؛ فبالنظر إلى أدلة الكوفيين من جهة القياس سواء في قياسهم على «
أنْ » الموصولة ، أو على حذف حرف من الكلمة ، أو على حذف

(١) شرح الكافية ٣ / ٣١٤ ، ٣١٥ .

(٢) الكتاب ٢ / ٣٤٥ .

(٣) سورة النساء : ١٥٩ .

(٤) ينظر : المقتضب ٢ / ١٣٧ .

(٥) ينظر : المساعد ١ / ١٧٨ .

المضاف إذا علم ، نجده قياساً قوياً ؛ فهو مبني على الأوجه المتفق عليها عند الفريقين .

ومع ذلك فمن الممكن أن يُدخل على قياسهم الأول على «أَنْ» بأنه حرف ، وحذف الحرف أسهل ، كما قد يكون هذا قياساً مع الفارق ؛ لأن «أَنْ» : حرف ، والموصول الاسمي : اسم ، فيضعف هذا القياس . ويمكن أن يدخل على قياسهم على حذف حرف من الكلمة في نحو : شية ، وعدة ، وسه ، بنحو ذلك الرد ؛ فالمحذوف حرف ، وحذف الحرف أسهل ، كما أن في شية ، وعدة تعويضاً ، وليس في حذف الموصول الاسمي تعويض .

ومهما يكن من تعلق برد على أوجه القياس التي احتج بها الفراء والكوفيين ومن وافقهم ، فإن القياس على حذف المضاف حجة قوية ؛ لأن حذف المضاف أوسع ، وأفشى ، وأعم ، وأوفى كما نص على ذلك ابن جني^(١) .

وحذف الموصول الاسمي مع تبقية الصلة على ما اشترطه ابن مالك^(٢) من عطفه على موصول قبله جوازه أكثر وضوحاً ، ومنعه أكثر صعوبة لما سبق بيانه .

(١) ينظر : الخصائص ٢ / ٢٨٤ .

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣١٣ .

المسألة الرابعة :

الاستغناء بصفة الموصول عن صلته

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : (ك ي ك ك ك ك ك ك ك) :
(^١) : «فأما الفتح فعلى أنّ «أحسنَ» فعل ماض مبني على الفتح .
وأجاز الكوفيون أنّ يكون في موضع جر ، وأن يكون صفة الذي . وهذا
عند البصريين خطأ فاحش . زعم البصريون أنهم لا يعرفون «الذي» إلا
موصولة ، ولا توصف إلا بعد تمام صلتها ، وقد أجمع الكوفيون معهم
على أنّ الوجّه _____
صلتها ، فيحتاجون أنّ يثبتوا أنها وقعت موصولة ولا صلة لها» (^٢) .

الزجاج في حديثه السابق يمنع أن يُستغنى بوصف الموصول عن
صلته ، ورد ما ذهب إليه الفراء والكوفيون من جواز ذلك (^٣) .

ومسألة الاستغناء بوصف الموصول عن صلته ، مسألة خلاف بين

نحاة البصرة والكوفة ، ولهم فيها قولان :

الأول : أنه لا يجوز الاستغناء بوصف الموصول عن صلته ،
بل لا بدّ لكل موصول من صلة توضحه وتبين معناه ، فإن كان
وصفاً فبعد تمامها ، وهذا مذهب البصريين ، وسيبويه^(٤) ، والمبرد^(٥) ،

(١) سورة الأنعام : ١٥٤ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٦٥ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٠٥ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢ / ١٠٦ ، ١٠٨ .

(٥) ينظر : المقتضب ٢ / ١٩٣ .

والنحاس^(١) ، وابن جني^(٢) . وعللوا ذلك :

بأن الموصول والصلة في حكم الكلمة الواحدة ، والصفة ونحوها لا تجيء إلا بعد تمام الكلمة . وقد حكى سيبويه عن الخليل : « أنه سمع من العرب رجلاً يقول بما أنا بالذي قائل لك سوءاً »^(٣) . أي : الذي هو قائل ، وجعل منه قراءة الرفع : «تماماً على الذي أحسنُ»^(٤) . ومن نصب فعلى أنه فعل ماض داخل في الصلة . قال النحاس^(٥) : وهذا قول البصريين .

ووافقهم : الصيمري^(٦) ، والأنباري^(٧) ، والعكبري^(٨) ، وابن يعيش^(٩) يعيش^(٩) ، والشلوبين^(١٠) ، وابن عصفور^(١١) .

قال العكبري^(١٢) : وقال قوم : أحسنَ - بفتح النون - في موضع جر صفة للذي ، وليس بشيء ؛ لأن الموصول لا بد له من صلة .

وقال الشلوبين^(١٣) : ولا يخبر عن الموصول ، ولا يستثنى منه ، ولا يتبع إلا بعد استيفائه ما يطلب منه .

وقد وافقهم من المتأخرين : الرضي^(١٤) ، وابن النحاس^(١٥) ، وأبو حيان^(١٦) ، وابن عقيل^(١٧) .

(١) ينظر : إعراب القرآن ٢ / ١٠٨ .

(٢) ينظر : سر الصناعة ١ / ٣٦٥ .

(٣) الكتاب ٢ / ١٠٨ .

(٤) سورة الأنعام : ١٥٤ .

(٥) إعراب القرآن ٢ / ١٠٨ .

(٦) ينظر : التبصرة والتذكرة ص ٣٣٧ .

(٧) ينظر : البيان ١ / ٣٥٠ .

(٨) ينظر : التبيان ١ / ٥٥٠ .

(٩) ينظر : شرح المفصل ٣ / ١٥٣ - ١٥٤ .

(١٠) ينظر : التوطئة ص ١٧٠ .

(١١) ينظر : مثل المقرب ص ١٢٣ .

(١٢) ينظر : التبيان ١ / ٥٥٠ .

(١٣) التوطئة ص ١٧٠ .

(١٤) ينظر : شرح الكافية ٣ / ٣١١ .

(١٥) ينظر : التعليقة ١ / ٢٢١ .

(١٦) ينظر : الارتشاف ١ / ٥٥١ ، والبحر ٤ / ٣٢٩ .

(١٧) ينظر : المساعد ١ / ١٧٦ .

الثاني : أنه يجوز الاستغناء بوصف الموصول عن صلته .

وهذا مذهب الكوفيين^(١) ، والفراء^(٢) . فالموصول عندهم متى وُصف
وُصف بمعرفة نحو مَرَرْتُ بِالَّذِي خَيْرٌ مِنْكَ ، وبالذي أحسن منك جاز ذلك واستغنى به عن
صلته ، واحتجوا في ذلك بالسمع ، من نحو قول الشاعر :

زَبَّيْرِي الَّذِي مِثْلَ الْحَلَمِ عِي بِأَسْلَابِكَ فِي أَهْلِ الْعَلَمِ^(٣)
^{(٣)°}

فجاء بمثل : صفة للذي ، واستغنى عن صلته .

وقول الآخر :

عِي إِذَا كَانَا هُمَا اللَّذَيْنِ ، الْجَدِيلَيْنِ الْمُحْدَمَلَجَيْنِ^(٤)

ووافقهم من المتأخرين : ابنُ مالك^(٥) في شرح التسهيل حيث أجاز
مجيء الذي موصوفة مستغنية بالصفة عن الصلة .

وظاهر ما جاء في الألفية من منظومه خلاف ذلك حيث قال :

وكلها يلزم بعده صلته على ضمير لائق مشتملة

ومثله ما جاء في شرح الكافية الشافية^(٦) . ومنع ذلك البصريون ،
وتأولوا ما جاء في شواهدهم على أنه مما حُذفت فيه الصلة ، وأبقي
معمولها .

فالتقدير في الشاهد الأول جاد مثل الحَلَمِ ، وفي الشاهد الثاني : عادا
مثل الجدليين . قال ابن جني^(٧) في تعليقه على هذا الشاهد :

فإنه إنما شبه الذي بمن ، وما ، فحذف صلتها ، ووصفها كما يفعل
من وما .

(١) ينظر : البحر ٤ / ٣٢٩ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٦٥ .

(٣) الشاهد أنشده الفراء عن الكسائي . من شواهد معاني القرآن ١ / ٣٦٥ ، وشرح المفصل
١٥٤ / ٣ .

(٤) الشاهد بلا نسبة في سر الصناعة ١ / ٣٦٥ ، وشرح المفصل ٣ / ٥ ، والهمع ١ / ٢٨١ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل ١ / ٢١٩ .

(٦) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٣٠٧ - ٣٠٨ .

(٧) ينظر : سر الصناعة ١ / ٣٦٥ .

قال ابن يعيش : « فأما على أصل الكوفيين فإنهم يجعلون الذي هنا
موصولة على بابها »^(١) . وهذا سائغ على مذهب الكوفيين في الكلام كما
قال صاحب البحر^(٢) ، وهو خطأ عند البصريين .

مما سبق يتبين أن الزجاج وافق البصريين في القول بأنه لا يجوز
الاستغناء بوصف الموصول عن صلته ، وهذا ما ترجح لي ؛ لأن
الموصول والصلة جزءا كلمة ، والوصف إنما يأتي بعد تمام الكلمة .

كما أن شواهد الكوفيين القليلة ، قد تأولها البصريون . ولو لم يتأولوها
، فقد تكون مخصوصة بالشعر ، وبعض هذا الشعر مجهول القائل ، ولو
فرض

— دلاً صدّ ثهلان القلّة لا تقدر في القاعدة المطّردة .

(١) شرح المفصل ٣ / ١٥٤ .

(٢) ينظر: البحر ٤ / ٣٢ .

المسألة الخامسة :

الاستغناء بخبر المبتدأ الثاني عن الإخبار عن المبتدأ الأول

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : (أ ب ب ب ب ب ب ب ب) (١) : « وقال الكوفيون ، وهذا القول قول الفراء (٢) ، وهو مذهبه : إنَّ الأسماء إذا كانت مضافة إلى شيء ، وكان الاعتماد في الخبر الثاني ، أخبر عن الثاني ، وثرِك الإخبارُ عن الأول ، وأغنى الإخبار عن الثاني عن الإخبار عن الأول . قالوا : فالمعنى وأزواج الذين يتوقفون يتربصن . وأنشد الفراء :

بِنْ مَالَتْ بِي الرِّيحُ مَيَّةً علي ابن أبي ذبيان أن يتقدما (٣)

المعنى لعلَّ ابنَ أبي ذبيان أن يتقدّم إلى مالت بي الريحُ ميلاً عليه . وهذا القول غير جائز « (٤) . ثم أبطل ما ذهب إليه الفراء من وجهين :

الأول أنه لا يجوز أن يبدَأ اسمٌ ولا يُدَدِّث عنه ؛ لأن الكلام إنما وضع للفائدة فما لا يفيد فليس بصحيح .

والثاني : أن الكوفيين والفراء يذهبون إلى أن الاسم إنما يرفعه اسم إذا ابتدئ مثله ، أو ذُكر عائِدٌ عليه فهذا على قولهم باطل ؛ لأنه لم يأت اسم يرفعه ولا ذكر عائِدٌ عليه .

مما سبق يتبين أن الزجاج يمنع مجيء مبتدأ بلا خبر ، ويُبطل ما ذهب إليه الكوفيون والفراء من جواز ذلك .

ومسألة الاستغناء بخبر المبتدأ الثاني عن خبر المبتدأ الأول ، اختلف فيها النحاة على قولين :

الأول : ما ذهب إليه البصريون من منع ذلك ، فلا بد أن يكونَ للمبتدأ خبرٌ ظاهرٌ كان أو مقدرًا ، ويمنعون مجيء المبتدأ بلا خبر ، وحجتهم في ذلك :

أنه لا فائدة في ذكر اسم يعرفه المُخاطب إذا لا يخبر عنه بشيء ، كما

(١) سورة البقرة : ٢٣٤ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ١٥٠ .

(٣) الشاهد غير منسوب في معاني القرآن ١ / ١٥٠ ، والطبري ٢ / ٥١١ ، والصاحب ص

٣٥٩ ، ونسبه بعضهم لثابت بن كعب العنكي كما في المخصص ١٣ / ١٧٥ ، والمشهور

في رواية البيت : أن يتندما .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣١٤ - ٣١٥ .

أن المبتدأ بلا خبر ليس كلاماً ، ولا يصير كلاماً إلا مع الخبر ، وعلى هذا سيبويه^(١) ، وابن السراج^(٢) ، والمبرد^(٣) ، والنحاس^(٤) ، وأبو علي^(٥) ، علي^(٥) ، وابن جني^(٦) ، والصيمري^(٧) ، وعبد القاهر^(٨) ، والزمخشري^(٩) ، وجامع العلوم النحوي^(١٠) .

قال سيبويه عند حديثه عن المسند والمسند إليه : «وهما لا يُغني واحدٌ منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدأً . فمن ذلك المبتدأ والمبني عليه»^(١١) .

وقال : «فلا بدّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم لأوّل بدّ من الآخر في الابتداء»^(١٢) .

ووافقهم : ابن الخباز^(١٣) ، وابن يعيش^(١٤) ، وابن أبي الربيع^(١٥) ، والهرمي^(١٦) ، وأبو حيان^(١٧) ، والأشموني^(١٨) .

الثاني : ما ذهب إليه الكوفيون كالكسائي^(١٩) ، والفراء^(٢٠) ، من جواز ذلك .

-
- (١) ينظر : الكتاب ١ / ٢٣ .
 - (٢) ينظر : الأصول ١ / ٥٨ ، ٦٢ .
 - (٣) ينظر : المقتضب ٤ / ١٢٦ .
 - (٤) ينظر : إعراب القرآن ١ / ٣١٨ .
 - (٥) ينظر : الإغفال ٢ / ٩٠ .
 - (٦) ينظر : اللمع ص ٢٩ .
 - (٧) ينظر : التبصرة والتذکر ص ٣٢ .
 - (٨) ينظر : المقتصد ١ / ٢١٤ .
 - (٩) ينظر : المفصل ص ٣٦ .
 - (١٠) ينظر : الكشف والإيضاح ١ / ٢٨٨ .
 - (١١) الكتاب ١ / ٢٣ .
 - (١٢) ينظر : الكتاب ١ / ٢٣ .
 - (١٣) ينظر : توجيه اللمع ص ١٠٤ - ١٠٥ .
 - (١٤) ينظر : شرح المفصل ١ / ٨٤ .
 - (١٥) ينظر : البسيط ١ / ٥٥٣ .
 - (١٦) ينظر : المحرر ٢ / ٥٢٩ .
 - (١٧) ينظر : الارتشاف ٢ / ٢٤ ، والبحر ٢ / ٣٥٤ .
 - (١٨) ينظر : شرح الأشموني بحاشية الصبان ١ / ٢٧٥ .
 - (١٩) ينظر : التبيان ١ / ١٨٧ ، والبحر ٢ / ٣٥٤ ، والدر ٢ / ٤٧٧ .
 - (٢٠) ينظر : معاني القرآن ١ / ١٥٠ .

: وهذا قول سيبويه^(١) .

الثاني : أن يكون خبره «يتربّصُ» لعائد محذوف تقديره يَعْدَهُم أو بعد موتهم . وهذا قول الأخفش^(٢) .

الثالث : أن يكون التقدير : فأزواجهم يتربّصُن ، فحذف المبتدأ . قال الأنباري : « وحذف المبتدأ كثير في كلامهم »^(٣) . ويتربّصُن خبره ، وجملة المبتدأ والخبر « أزواجهم يتربصن » في موضع رفع لأنه خبر الذين .

الرابع : أن يكون الخبر يتربصن ، على أن يكون التقدير : وأزواج الذين يتوفّون منكم يتربصن . فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ،

فصار
« الذين » مبتدأ ، و « يتربصن » خبراً عن الأزواج اللائي قام « الذين » مقامهن ، وهذا قول الزمخشري^(٤) . وتأولوا ما جاء من الشعر على نحو ذلك .

أما ما جاء في الشاهد الثاني خاصة ، فليس من هذا الضرب ، ولا حجة لهم فيه^(٥) ؛ لأن اسم المتكلم قد عاد عليه ذكر من قوله « إن مالت بي بي الريح » فجملة الشرط مع ما يتصل به في موضع خبر لعل .

أما تقدير الكوفيين فهو في المعنى فاسد مرذول^(٦) . مما سبق يتبين أن

(١) ينظر : الكتاب ١ / ١٤٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ص ١٢٧ .

(٣) البيان ١ / ١٦١ .

(٤) ينظر : الكشاف ص ١٣٧ .

(٥) ينظر : الإغفال ٢ / ٩٦ ، والبحر ٢ / ٣٥٤ .

(٦) ينظر : الإغفال ٢ / ٩٥ .

الزجاج تبع البصريين في أنه لا يجوز الاستغناء بخبر المبتدأ الثاني عن خبر المبتدأ الأول وقولهم أرجح ؛ لأن رفض الخبر خلاف الغرض الذي يُقصد به وهو إفادة المخاطب ، والمبتدأ بلا خبر لا يكون كلاماً ، كما أن رد البصريين على الكوفيين من خلال مذهبهم في « الترافع » يبطل ما ذهبوا إليه فالمبتدأ على مذهب الكوفيين والفراء يرفعه الخبر ، فإذا لم يكن له خبر لم يكن له رافع ، وإذا لم يكن له رافع وجب ألا يرتفع ، فارتفاعه بظهور الرفع فيه يُبطل قولهم .

المسألة السادسة :

« مال » في نحو : مالك ومالي وماله ، فعل ناقص

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى: (ت ت ت ت ت ت ...)^(١) :
« وقال غيره^(٢) : إن «قائماً» ههنا منصوب على جهة فعل «مال»
ويجيز :

مالك قائماً ، ومالك القائم يا هذا . ومالك القائم خطأ ؛ لأن القائم معرفة
فلا يجوز أن تقع حالاً ، و « ما » حرف من حروف الاستفهام لا تعمل
عمل
« كان وهو جاز مالك القائم يا هذا ، جاز أن يقول : ما عندك القائم ،
ومابك القائم ، وبالإجماع أن ما عندك القائم خطأ ، فمالك القائم مثله لا
ف
رق ف
ذلك »^(٣) .

يتضح من حديث الزجاج السابق أنه يمنع أن تعمل « ما » عمل كان ؛
فهي من حروف الاستفهام ثم ذكر أنها لا تعمل حتى لو اتصلت بلام الجر
في نحو : مالك ؛ لأنها لا تعمل في نحو : ما عندك القائم ، بالإجماع ،
فكذلك مالك القائم لا ينبغي أن تعمل فيه عمل كان إذ لا فرق بينهما .

وهو يُعرب الاسم المنصوب بعد « مالك » حالاً . إذا كان نكرة ، أما
إذا كان معرفة فلا يجوز أن يكون حالاً – كما هو مذهب البصريين – .

(١) سورة النساء : ٨٨ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٢٨١ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٨٨ .

والمسألة هنا عَنْ مجيء « ما » للاستفهامية مركّبة مع « لام الجر » متصلة بالضمير متكلّماً كان أو مخاطباً أو غائباً نحو : مالي ، ومالك ، وماله ، وجعلها بذلك التركيب من أخوات كان ، وهي من المسائل التي حار فيها النحاة^(١) ، فالتمسوا فيها التأويل والتقدير ، وذلك أنهم وجدوا معمولاً لا ذكّر في الكلام للعامل فيه ولا أثر . والمسألة من مسائل الخلاف بين نحاة البلدين : البصرة والكوفة^(٢) ، وهم فيها على قولين :

الأوّل : أن « ما » في مثل هذا الأسلوب استفهامية ، والنصب ، بعدها على الحال والعامل فيه هو العامل في صاحبه أو الظرف إن وُجد ، أو بتقدير فعل مناسب تضمّن الحال معناه ، أو بتقدير : استقرّ ، ونحوه . ولا يصحّ تعريف ما بعد « ما » : لأنه حال ، والحال لا تكون إلا نكرة^(٣) ، وهذا مذهب البصريين^(٤) ، وعليه سيبويه^(٥) ، والأخفش^(٦) ، والمبرد^(٧) .

قال سيبويه : هذا باب ما ينتصب لأنّه حالٌ صار فيها المسؤول ، والمسؤول عنه ، وذلك قولك بما شأنك قائماً ، وما شأن زيد قائماً ، وما لأخيك قائماً .

فهذا حالٌ قد صار فيه ، وانتصب بقولك : ما شأنك ، كما ينتصب قائماً في قولك : هذا عبد الله قائماً ، بما قبله ... وفيه معنى لِمَ قمتَ في : ما أنك ، ومالك . قال الله تعالى : (پ پ پ پ پ)^(٨) «^(٩) .

(١) ينظر : ظاهرة التأويل النحوي للدكتور : عبد الله الخثران ص ٥٠ .

(٢) ينظر : انتلاف النصره المسألة (١١١) ص ٩٧ .

(٣) يدبّق بيان هذامفصلاً في مسألة النصب على القطع في هذا البحث .

(٤) ينظر : البحر ٣ / ٤٤ ، والدرّ ٤ / ٦٠ .

(٥) الكتاب ٢ / ٦١ .

(٦) معاني القرآن ص ١٦٢ .

(٧) المقتضب ٣ / ٢٧٣ .

(٨) سورة المدثر : ٤٩ .

(٩) الكتاب ٢ / ٦٠ - ٦١ .

وقال الأخفش^(١) : وقال : (ث ت ث ت ث ف)^(٢) فنصب على الحال ، كما تقول : « الك قائماً » أي : « الَ في حال القيام » .
قال المبرّد^(٣) : ومثل هذا : مالك قائماً ؟ والتقدير : أيُّ شيء لك في حال قيامك ؟ والمعنى بلمَ مت ؟
واحتجّوا على ذلك بالقياس ، فقالوا^(٤) :

فكما أنك تقول : غفر الله لزيد ، واللفظ لفظ الإخبار ، والمعنى معنى الدعاء ، وقولك يعلمُ الله لأقومن . اللفظ لفظ : يذهب زيد ، والمعنى : القسم .

فكذلك الأمر هنا ، وأيضاً فإن الحال لا تكون إلا نكرة كما هو المذهب ، وخبر « كان » يكون معرفة ، ونكرة ، فلما لم يكن هذا إلا نكرة عُلِمَ أنه حال .

ووافقهم : مكّي^(٥) ، والكرماني^(٦) ، والزمخشري^(٧) ، والأنباري^(٨) ،
والعكبري^(٩) ، والقرطبي^(١٠) ، وغيرهم^(١١) .

الثاني : أن « ما » للمركّبة مع لام الجر ، في هذا الأسلوب فعل ناقص ، وينتصب ما بعده على أنه خبره . والتعريف والتنكير فيه سيان ، فيجوز :
مالك قائماً ، ومالك القائم . وهذا مذهب الكوفيين^(١٢) ، والفراء^(١٣) .

قال الفراء : « فنصب « فئتین » بالفعل ، تقول : مالك قائماً ، كما قال

-
- (١) معاني القرآن ص ١٦٢ .
(٢) سورة النساء : ٨٨ .
(٣) المقتضب ١ / ٢٧٣ .
(٤) ينظر : المقتضب ٣ / ٢٧٣ ، والتبصرة والتذكرة ص ١٨٢ .
(٥) المُشکل ١ / ٢٤١ .
(٦) الغرائب والعجائب ١ / ٣٠٢ .
(٧) الكشف ص ٢٥١ .
(٨) البيان ١ / ٢٦٠ ، ٢٦٢ .
(٩) التبيان ١ / ٣٧٨ .
(١٠) تفسير القرطبي ٥ / ٣٠٧ .
(١١) ينظر مثلاً : البحر ٣ / ٤٤٤ ، وتفسير النَّسْفِي ١ / ٢٣٨ .
(١٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٧٨ .
(١٣) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٨١ .

الله تبارك وتعالى : (ي ي ي) (١) فلا تبال أكان المنصوب المنصوب معرفة أو نكرة ، يجوز في الكلام أن تقول : مالك الناظر في أمرنا ؛ لأنه كالفعل الذي ينصب بكان ، وأظن ، وما أشبههما . وكل موضع صدحتْ ففعل ويفعل من المنصوب جاز نصب المعرفة منه والنكرة ، كما تنصب كان وأظن ؟ لأنهن نواقص في المعنى ، وإن ظننت أنهن تامات . ومثل « مال » : ما بالك ، وما شأنك والعمل في هذه الأحرف بما ذكرت لك سهل كثير » (٢) .

وحدّتهم في ذلك : كثرة الاستعمال ؛ لأن « مالي » ، و « مالك » و « ماله » كثرت في الكلام ، وتداولها الناس فصارت أفعالاً .

وقد ذكر بعض المدّثين (٣) كلاماً فيه استحسان لهذا القول ، حيث زعم زعم أن في ذهاب الفراء إلى أن « مالك » و « مالي » أفعال : تم مع ما هو سائغ في العربية حيث صنع فيها التداول وطول المراس ، وكثرة التصرف ، فأحالت أفعالاً إلى حروف مثل : ليس ، وخلا ، وعدا ، وحاشا ، ومزج الاسم بالفعل فأخرج من ذلك فعلاً كحبذا ، ممّا عجزت قواعد النحو القديم أن تجد له تفسيراً .

وقد فهم بعضهم (٤) أن قول الفراء عن « مال » في هذه الآية الكريمة إذما يعني النصب بعدها على إضمار فعل ناقص تقديره : كان ، ومنهم (٥) من زعم أن « فئتين » منصوب على خبر صار المحذوفة .
وظاهر كلام الفراء خلاف ذلك ، وهو ما فهمه غير هؤلاء (٦) .

وقد منع البصريون ما ذهب إليه الكوفيون والفراء ؛ « فما » استفهامية ، ولا تتركب مع ما بعدها والمنصوب بعدها على الحال . وهذا ما ترجّح لي ؛ لأن قياسهم في المسألة أظهر ؛ فتقدير فعل تضمن الحال معناه سهل

(١) سورة المعارج : ٣٦ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٢٨١ .

(٣) ينظر : ظاهرة التأويل ص ١ ، نقلًا عن كتاب « نحو القرآن » لأحمد عبد الستار الجواري الجواري .

(٤) ينظر : البحر ٣ / ٤٤٤ .

(٥) ينظر : تفسير الثعلبي الكشف والبيان ٣ / ٣٥٦ ، تفسير السمرقندي المسمّى بحر العلوم ١ / ٣٥٠ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٨٨ ، وإعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٧٨ ، والقرطبي ٥ / ٣٠٧ .

واضح ، وموافق لما عليه كلامهم ، فمالك قائماً ؟ في تأويل بيمَ قمت ؟
ومالك جالساً ؟ في تأويل
لمَ جست ؟

حتى تقدير : استقر - في وجهة نظري - أسهل من محاولة تركيب
كلمتين لاختراع فعل جديد ، ثم إن باب الحال أوسع في اللغة . وما استدلّ
به الكوفيون من كثرة الاستعمال والتداول يصلح لأن يكون حجّة للتوسّع
في الأمر وهو على أصله لا تغيير أصله بلا دليل .

المسألة السابعة :

ضعف عمل «إن» المؤكدة

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : (وَوَوُّوْ وُوْ وُوْ وُوْ وُوْ وُوْ وُوْ)^(١) .

« فقال بعضهم^(٢) : نَصَبُ «إن» ضَدُّ فُفْ فَذُقْ ب «الصابئون» على «الذين» ؛ لأن الأصل فيهم الرفع .. وذلك أنهم زعموا أن نَصَبُ «إن» ضعيف ؛ لأنها إنما تغير الاسم ، ولا تغير الخبر .

وهذا غلط ؛ لأن «إن» عملت عمليتين النصب ، والرفع ، وليس في العربية ناصب ليس معه مرفوع ؛ لأن كل منصوب مشدّد بالمفعول ، والمفعول لا يكون بغير فاعل إلا فيما لم يُفَاعله ، وكيف يكون نَصْبُ «إن» ضعيفاً ، وهي تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها نحو قوله : (وَوُوْ وُوْ)^(٣) ؟ ونَصَبُ «إن» من أقوى المنصوبات^(٤) .

يتضح مما سبق أن الزجاج رد قول من زعم ضعف عمل «إن» المؤكدة فبين أنه ليس في العربية ناصب ليس له مرفوع ، كما أن «إن» تتخطى الظروف فتنصب ما بعدها ؛ لذلك فإن «إن» من أقوى المنصوبات .

ومسألة عمل «إن» المؤكدة ، وضعفه أو قوّته ، من مسائل الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة^(٥) ، ولهم فيها قولان :

الأول : قوّة عمل «إن» – وإن كانت أدنى من الفعل ؛ كونها فرعاً

عنه – فتنصب الاسم ، وترفع الخبر ، والحجة في ذلك القياس :

وذلك لشبهها بـ «كان» الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر ، والاستغناء بهما ، فعملت عملها معكوساً ، ليكون المبتدأ ، والخبر معها كمفعول قُدّم ، وفاعل أُخّر ، تنبيهاً على الفرعية .

(١) سورة المائدة : ٦٩ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣١٠ – ٣١١ .

(٣) سورة : سورة المائدة : ٢٢ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٩٢ – ١٩٣ .

(٥) ينظر : الإنصاف المسألة (٢٢) ١ / ١٤٤ .

وهذا مذهب البصريين ، وعليه سيبويه^(١) ، والمبرد^(٢) ، وابن السراج^(٣) .

قال سيبويه^(٤) : وزعم الخليل أنها عملت عملين : الرفع ، والنصب ، كما ملت « كان » الرفع ، والنصب حين قلت : كان أخاك زيد . إلا أنه ليس لك أن تقول : كأنّ أخوك عبد الله ، تريد كأن عبد الله أخوك ؛ لأنها لا صرفَ الأفعال ، ولا يضمّر فيها المرفوع كما يضمّر في كان .

وقيل أيضاً^(٥) : إن عمل «إنّ» قوي لمشابهتها الفعل المتعدّي ، بل وقوة شبهها به لفظاً ومعنى ، وذلك من خمسة أوجه : الأول : أنها على وزن الفعل ، والثاني : أنها مبنية على الفتح كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح ، والثالث : أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم ، والرابع : أنها تدخلها نون الوقاية نحو : إنني ، كما تدخل على الفعل نحو أعطاني ، وأكرمني ، والخامس : أن فيها معنى الفعل ، فمعنى «إنّ» : حققت .

فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه و جَبَّ أَنْ تعمل عمل الفعل ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ، فكذلك هذه الأحرف «إنّ» وأخواتها ، ينبغي أن يكون لها مرفوع ومنصوب .

ووافق البصريين في ذلك : الزجاجي^(٦) ، وابن الوراق^(٧) ، والرماني^(٨) ، وأبو علي^(٩) ، وابن جني^(١) ، وعبد القاهر^(٢) ، والأنباري^(٣)

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ١٣١ .

(٢) ينظر : المقتضب ٤ / ١٠٩ .

(٣) ينظر : الأصول ١ / ٢٣٠ .

(٤) الكتاب ٢ / ١٣١ .

(٥) ينظر : الإيضاح في علل النحو ص ٦٤ ، والعلل في النحو ص ١١٠ ، وأسرار العربية ص ١٤٣ ، وشرح المفصل ٨ / ٥٤ .

(٦) ينظر : الإيضاح ص ٦٤ .

(٧) ينظر : العلل في النحو ص ١١٠ .

(٨) ينظر : معاني القرآن ص ١٢٣ .

(٩) ينظر : المسائل المنثورة ص ٧٨ .

والأنباري^(٣) ، وابن يعيش^(٤) ، وابن عصفور^(٥) . قال ابن جني^(٦) في باب « إن » وأخواتها : فهذه الحروف كلها تدخل على المبتدأ والخبر ، فتنصب المبتدأ ويصير اسمها ، وترفع الخبر ، ويصير خبرها ، واسمها مشبّه بالمفعول ، وخبرها مشبّه بالفاعل .

قال الزجاجي^(٧) : فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله ، نحو : ضرب أخاك محمدٌ ، وما أشبه ذلك .

وقد وافقهم من المتأخرين : ابن مالك^(٨) ، وابنُه^(٩) ، وابن أبي الربيع^(١٠) ، والنيلي^(١١) ، والمالقي^(١٢) ، والهرمي^(١٣) ، والمرادي^(١٤) ، وابن هشام^(١٥) ، وابن عقيل^(١٦) ، وابن كمال باشا^(١٧) .

الثاني جَدَعْفُ عمل «إن» «فلا تعمل في الخبر شيئاً ، بل إنها لا تعمل في الاسم شيئاً إذا تباعدت . وحجتهم في ذلك القياس :

فإن وأخواتها الأصل فيها أنّها لا تنصبُ الاسمَ ، وإنما نصبتّه ؛ لأنها أشبهت الفعل ، فهي فرع عليه ، وإذا كانت فرعا عليه فهي أضعف منه ؛

(١) ينظر : اللمع ص ٤٠ .

(٢) ينظر : المقتصد ١ / ٤٤٣ .

(٣) ينظر : أسرار العربية ص ١٤٣ ، والإنصاف المسألة (٢٢) ١ / ١٤٤ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٨ / ٥٤ .

(٥) ينظر : شرح الجمل ١ / ٢١٨ .

(٦) اللمع ص ٤٠ .

(٧) الإيضاح ص ٦٤ .

(٨) ينظر : شرح الكافية الشافية ١ / ٤٧١ ، وشرح التسهيل ٢ / ٨ ، ٤٩ .

(٩) ينظر : شرح الألفية ص ١٦٢ .

(١٠) ينظر : البسيط ٢ / ٧٦٩ .

(١١) ينظر : الصفوة الصفية ٢ / ٥٦ .

(١٢) ينظر : رصف المباني ص ١١٨ .

(١٣) ينظر : المحرر في النحو ٢ / ٥٩٩ .

(١٤) ينظر : الجني ص ٣٩٣ .

(١٥) ينظر : المغني ١ / ٤٦ ، وأوضح المسالك ١ / ٣٢٦ .

(١٦) ينظر : شرح ابن عقيل ١ / ٣١٨ .

(١٧) ينظر : أسرار النحو ص ١١٥ .

لأن الفرع أبداً يكون أضعف من الأصل ، فينبغي أن لا يعمل في الخبر ،
جريباً على القياس في حط الفروع عن الأصول ؛ لأننا لو أعملناه عمله لأدى
ذلك إلى التسوية بينهما ، وذلك لا يجوز ، فوجب أن يكون باقياً على رفعه
قبل دخولها .

وهذا مذهب الكوفيين ، وعليه الفراء^(١) ، وحكاه ثعلب^(٢) عن الكسائي والفراء.

والفراء.

ورددهم البصريون ، وأجابوا عن كلماتهم بما يأتي :

أما قولهم : إنَّ هذه الأحرف إنما نصبت لشبه الفعل ، فينبغي ألا تعمل في
الخبر ؛ لئلا يؤدي إلى التسوية بين الأصل والفرع . فإن هذا القول يبطل باسم
الفاعل ؛ فإنه إنما عمل لشبه الفعل ، ومع هذا يعمل عمله ، ويكون له مرفوع ،
ومنصوب كالفعل ، تقول زيدٌ ضاربٌ أبوه عمراً ، كما تقول : يضرب أبوه
عمراً .

والذي يدل على فساد دعواهم من ضعف عملها : أنها تتخطى
الظروف وحروف الجر^(٣) ، نحو قوله تعالى : (كُذِّبَتْ)^(٤) . و (وُؤِؤُؤُؤُ
و (^(٥) قال ابن مالك^(٦) : ولقوة شبهها بالأفعال لم يبطل عملها بالفصل في
في حو : إن فيك زيدا راغب ، وبتقديم المسند في نحو : إن عندك زيدا ،

(١) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣١١ .

(٢) ينظر : مجال ثعلب ١ / ٦٥ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٩٣ ، وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٦٢ .

(٤) سورة المزمل : ١٢ .

(٥) سورة المائدة : ٢٢ .

(٦) شرح التسهيل ٢ / ٤٩ .

ولا بالحذف مع دليل كقراءة حمزة والكسائي^(١) : (وفي خلقكم وما يبث من دابة آياتٍ)^(٢) بنصب «آياتٍ» .

قال الأنباري^(٣) : على أنا قد عملنا بمقضى كونها فرعاً فألزمناها طريقة واحدة ، وأوجبنا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ، ولم نجوز الوجهين كما جوزنا مع الفعل .

قال سيبويه^(٤) : إلا أنه ليس لك أن تقول بكأن أخوك عبد الله ، تريد كأن عبد الله أخوك ؛ لأنها لا تصرفُ تصرفَ الأفعال .

أما قولهم : إن الخبر يكون باقياً على رفعه قبل دخولها ، ففاسد^(٥) ؛ وذلك لأن الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ ، كما أن المبتدأ مرفوع به ، فهما يترافعان ولا خلاف أن الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف على المبتدأ ، ونصبها إياه ، فلو قلنا : إنه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها مع زواله ، لكان ذلك يؤدي إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل ، وذلك مُحال .

قال عبد القاهر : « وقال الكوفيون : إنه باق على رفعه ، وذلك فاسد ؛ لأجل أنه لو جاز أن يكون الخبر باقياً على سننه لكان الهم المبتدأ أو لى بذلك ، فلصِيبُ المبتدأ بأنَّ وجب أن يكون رفع الخبر أيضاً ، وليس في كلام العرب شيء يعمل النصب في الأسماء ولا يعمل الرفع . ومن المحال ترك القياس ومخالفة الأصول بغير فائدة »^(٦) .

مما سبق تبين أن الزجاج وافق البصريين في القول بقوة عمل «إنَّ» فهي الناصبة للاسم ، كما أنها الرافعة للخبر ، وهذا ما ترجح لي ؛ لقوة قياسهم ؛ فليس في العربية ناصب ليس معه مرفوع ، ولقوة شبهها بالفعل من خمسة الأوجه التي ذكرت سابقاً ، كما أن رد قياس الكوفيين كان صريحاً ، كما تبين .

(١) ينظر : السبعة ص ٥٩٤ ، والإعراب والعلل لابن خالويه ٢ / ٣١١ ، والتيسير لأبي عمر

الداني ص ١٩٨ .

(٢) سورة الجاثية : ٤ .

(٣) الإنصاف ١ / ١٤٦ .

(٤) الكتاب ٢ / ١٣١ .

(٥) ينظر : الأصول ١ / ٢٣٠ .

(٦) ينظر : المقتصد ١ / ٤٤٥ .

المسألة الثامنة :

فتح همزة « أن » بعد عاطف على اسم إشارة

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : (عِ كُ كُ وَ)^(١) «
وذكر بعضهم^(٢) أن تكون في موضع نصب على إضمار واعلموا أن
للكافرين عذاب النار ويلزم على هذا أن يقال زيّد منطلقاً وعمراً قائماً ،
على عني واعلم عمراً قائماً ، بل يلزمه أن يقول بعمراً منطلقاً ؛ لأن
المُذْخِرَ مُعْلِمٌ ، ولكنّه لم يجر إضمار « اعلم » ههنا ؛ لأى كل كلام يُذْخِرُ به
أو يستخبر فيه فأنت مُعْلِمٌ بعد فاستغنى عن إظهار العلم أو إضماره . وهذا
لم يقله أحدٌ من النحويين »^(٣) .

وقد ذكر الزجاج في بداية حديثه عن هذه الآية أنه يعرب « ذلكم »
خبر لمبتدأ محذوف تقديره : الأمر ذلكم ، ولذلك جاء قوله « وأنّ للكافرين
«بفتح أنّ بالعطف على ذلكم ، والمعنى : «الأمر ذلكم وأنّ » أو « الأمر
ذلكم والأمر أنّ » لأنها شركت « ذلكم » فيما حُمِلت عليه . وقد ردّ
الزجاج قول الفرّاء بإضمار فعل تقديره : واعلموا ، محتجاً بالسمع من
نحو قول الشاعر :

تسمع للأحشاء منه لغطاً والليدين جُسدَةً وبَدَدَا^(٤)

حيث زعم أنّ ما جاء في الآية الكريمة كهذا حيث أضمر في البيت :

(١) سورة الأنفال : ١٤ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٤٠٥ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٠٨ .

(٤) الشاهد بلا نسبة في معاني القرآن ١ / ٤٠٥ ، ٣ / ١٢٣ ، والطبري ٢٧ / ١٧٧ ،
والخصائص

٢ / ٤٣٢ ، والزاهر ١ / ٥٢ ، وزاد المسير ٤ / ٤٣٤ .

وترى لليدين ، فكذلك قال^(١) : « ذلكم فذوقوه » واعلموا « أن للكافرين ذاب النار » .

وقد ألزمه الزجاج أن يقول بعمراً منطلقاً بتقدير : اعلم ، ولكته لم يجز إضمار « اعلم » هنا؛ لأن كل كلام يُخبر به أو يستخبر فيه ، فأنت معلم به ، فاستغني عن إظهار العلم أو إضماره .

وقد اختلف النحاة في إعراب « ذلكم » في هذه الآية الكريمة . فمنهم^(٢) من أعربها خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : الأمر ذلكم ، ومنهم^(٣) من أعربها مبتدأ والخبر محذوف تقديره : ذلكم الأمر ، أو ذلكم واقع أو مستحق .

ومنهم^(٤) أعربها مبتدأ والخبر قوله « فذوقوه » ، وهذا يخالف ما عليه سيبويه ، وأصحابه^(٥) ؛ لأنهم يمنعون دخول الفاء في خبر المبتدأ لشبه المبتدأ بالشرط ، وشبه الخبر بالجواب ، فكما لا يعمل الجواب في الشرط ، فكذلك ما أشبههما .

ومنهم^(٦) من أعربها على الاشتغال بتقدير فعل يفسده ما بعده والتقدير : نوقوا ذلكم فذوقوه ، ومنهم^(٧) من قدر الفعل : باشروا ذلكم فذوقوه .

وإنما ذكرت ذلك لأهميته في توضيح المسألة وهي : فتح همزة « أن

»

بعد العاطف المسبوق بنحو : « ذلك » كقوله تعالى : (ءِئِثْ كِئِثْ كِئِثْ)^(٨) ، وكقوله تعالى : (ثَ ثَ ثَ ثَ ثَ)^(٩) ،

(١) معاني القرآن ٤٠٥ / ١ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٢٥ / ٣ ، والإغفال ٤٢٩ / ٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش ص ٢٠٣ ، والتبيان ٦١٩ / ٢ .

(٤) سبب هذا القول إلى الأخفش في الدرّ المصون ٥٨١ / ٥ ، والمغني ١ / ١٨٨ ، ولم أقف عليه في كتابه المعاني .

(٥) ينظر : الكتاب ١٢٥ / ٣ ، وأوضح المسالك ١٥٦ / ٢ .

(٦) ينظر : البحر ٥٩٧ / ٤ ، وإرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم لأبي السعود ٤ /

٢١١ ، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٧ / ٣٧٩ .

(٧) ينظر : التبيان ٦١٩ / ٢ .

(٨) سورة الأنفال : ١٤ .

(٩) سورة الأنفال : ١٨ ، وهذه قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم ساكنة

وكقولهم^(١) : ذلك وأنّ لك عندي ما أحببت .

وهي مسألة اختلف فيها النحاة على أربعة أقوال :

أولها : أن تكون «أنّ» وما في حيزها في محل رفع . ثم بالنظر إلى « ذلكم فإنّ أ عربخبراً لمبتدأ محذوف فإنّ وما في حيزها في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره الأمر أنّ أو الحتم أنّ ، أو الواجب أنّ وإنّ أ عرب « ذلكم » مبتدأ ، وخبره محذوف ، فإنّ وما في حيزها في محل رفع على الابتداء ، والخبر محذوف تقديره : واقع أو مستقر أو حتم . وهذا ما عليه سيبويه^(٢) ، والأخفش^(٣) ، والنحاس^(٤) ، وأبو علي^(٥) .

قال سيبويه معللاً ذلك : « وذلك ؛ لأنها شركت « ذلك » فيما حُمِل عليه ، كأثمه قال : الأمر ذلك ؛ وأن الله . ولو جاءت مبتدأة لجازت »^(٦) .

ووافقهم : مكي^(٧) ، والكرماني^(٨) ، والزمخشري في أظهر أقواله^(٩) ، وجامع العلوم النحوي^(١٠) ، وابن عطية^(١١) ، والأنباري^(١٢) ، والعكبري^(١٣) والعكبري^(١٣) ، وأبو حيان^(١) ، والثعالبي^(٢) .

الواو
منونة ، وهي في الكتاب ٣ / ١٢٥ ، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو «وَهَنَّ» بفتح الواو
وتشديد الهاء منونة ، وقرأ حفص عن عاصم «مُوهُ كِيد» بتخفيف الهاء والإضافة ،
ينظُر : الس

ص ٣٠٤ ، ومعاني القراءات للأزهري ١ / ٤٣٧ ، والحجة ٢ / ٢٩١ .

(١) الكتاب ٣ / ١٢٥ .

(٢) الكتاب ٣ / ١٢٥ .

(٣) معاني القرآن ص ٢٠٣ .

(٤) إعراب القرآن ٢ / ١٨١ .

(٥) الإغفال ٢ / ٤٢٩ .

(٦) الكتاب ٣ / ١٢٥ .

(٧) المُشكِل ١ / ٣٤٩ .

(٨) الغرائب والعجائب ١ / ٤٣٦ .

(٩) الكشف ص ٤٠٦ .

(١٠) الكشف والإيضاح ١ / ٤٩٠ .

(١١) المعذّر الوجيز ٢ / ٥٠٩ .

(١٢) البيان ١ / ٣٨٥ .

(١٣) التبيان ٢ / ٦١٩ .

ثانيها: أن تكون «أنّ» مسبوقة بحرف جر مقدّر ، والمعنى على هذا : وذلك بأن للكافرين عذاب النار ، وعلى هذا الفرء في أحد قوليه^(٣) ، وهو قولٌ لسيبويه في غير هذه الآية ، وفي غير هذا التركيب ، قال سيبويه : « تقول : جنّتك أنك تريد المعروف ، وإنما أراد جنّتك لأنك تريد المعروف ، ولكنك حذفت اللام ههنا»^(٤) وقال^(٥) : وسألت الخليل عن قوله جل ذكره : (عَ لَى ع لَى ع لَى ع لَى) فقال : إنما هو على حذف اللام ، كأذّاه قال : ولأنّ هذه أمّتكم أمّة واحدة وأنا ربكم فاتقون .

وبمثل قول سيبويه في هذا الموضع قال المبرّد^(٧) ، وابن السراج^(٨) .

ثالثها: أن تكون «أنّ» في موضع نصب على المعية ، والمعنى : ذوقوا هذا العذاب العاجل مع الأجل الذي لكم في الآخرة . وهذا قول للزمخشري^(٩) ، ووافقه أبو السعود في تفسيره^(١٠) .

رابعها: أن تكون «أنّ» في محل نصب بإضمار فعل ، والتقدير : ذلكم فذوقوه واعلموا أنّ للكافرين عذاب النار .

وهذا قول للفرء^(١١) ، وجعله مثل قول الشاعر :

تسمع للأحشاء منه لغطاً لِيذَيْن جُؤْسَاءً وَبِدَا^(١٢)

(١) البحر ٤ / ٥٩٦ .

(٢) الجواهر الحسان في تفسير القرآن ٢ / ٨٨ .

(٣) معاني القرآن ١ / ٤٠٥ .

(٤) الكتاب ٣ / ١٢٦ .

(٥) السابق ٣ / ١٢٦ .

(٦) سورة المؤمنون : ٥٢ ، وهذه قراءة ابن كثير ، ونافع ، وأبي عمرو ، ويعقوب ، وقرأ ابن عامر :

و «أنّ» بفتح الألف أيضاً وتخفيف النون ، وقرأها عاصم وحمزة والكسائي وخلف : و «إنّ» بكسر الألف وتشديد النون ، ينظر : السبعة ص ٤٤٦ ، ومعاني القراءات ٢ / ١٩١ ،

والبدور الزاهرة ٢ / ١٠٧ .

(٧) المقتضب ٢ / ٣٤٢ .

(٨) الأصول ١ / ٢٧١ .

(٩) الكشف ص ٤٠٧ .

(١٠) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ٤ / ١١ .

(١١) معاني القرآن ١ / ٤٠٥ .

(١٢) سبق تخريجه ص ١٨١ .

أضمر : و « ترى » لليدين كذلك .

مما سبق يتبيّن أنّ الزجاج سار في ركب سيوييه ومن وافقه في أنّ « أن » شركت « ذلكم » فيما حُمّل عليه ، وهو القول الأوّل .

أمّا القول الثاني : بتقدير حرف جر ، فهو قول جيّد : لأنّ موضع التعليل من المواضع التي يجوز فيها فتح همزة « إن »^(١) ولكنّ التركيب الذي في الآية الكريمة ، والسّياق التي فيه يضعف ذلك ، فلم يأت قوله تعالى : (كَذُوْ كَذُوْ) ليفيد التعليل خاصّة أو للسببية فقط – سواء بحرف اللام ، أو الباء – وإنما جاءت الآية الكريمة شهادة عليهم بالكفر أيضاً ، وإخباراً أكيداً بمصيرهم في الآخرة ، فتقدير غير حرف الجر في هذا السّياق أولى .

وأما القول الثالث : وهو النصب على المعية ، فإنّ الناصب هو ما سبقه من فعل أو شبهه على الأرجح^(٢) . قال ابن مالك :

ما من الفعل وشبهه سَدَبَقْ ذا النصب لا بالواو ، في القول

فلو كان التقدير بإضمار « ذوقوا » وهو سبق الواو ، فإنّ الذّوق قد يصدّق على العذاب الذي لقيه المنافقون لله ورسوله في الدنيا^(٣) ، ليعرف به حال الطعم الكثير في الآخرة ، لا على العذاب الأكبر في الآخرة . والذّوق « أصله فيما يقل تناوله دون ما يكثر ، فإنّ ما يكثر يقال له الأكل »^(٤) . قال ابن فارس^(٥) : الذال والواو والقاف أصل واحد ، وهو اختبار الشيء من جهة تطعم .

ولهذا قال أبو حيّان : « فلما كان عذاب الدنيا بالنسبة إلى عذاب الآخرة يسيراً سمّي ما أصابهم منه ذبّوقاً ؛ لأنّ الذوق يعرف به الطعم ، وهو يسير ، يُعرف به حال الطعم الكثير »^(٦) . فإنزلاً عم أدّه قدر فعلاً آخر غير

(١) ينظر : أوضح المسالك ١ / ٣٤٠ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ١ / ٣٤٠ .

(٣) ينظر : زاد المسير لابن الجوزي ٣ / ٣٣٠ ، وتيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المذّان

المذّان لابن سعدي ص ٣١٧ .

(٤) ينظر : المفردات في غريب القرآن ١ / ١٨٢ .

(٥) مقاييس اللغة ص ٣٧٠ .

(٦) البحر ٤ / ٥٩٦ .

غير ما سبق الواو ، فيكون حينئذ مفعولاً به^(١) ، ولا معية . وعلى هذا فلعل
فلعل الأولى غير هذا .

وأما القول الرابع وهو النصب بإضمار فعل ، قدره الفراء : واعلموا
، فقد رده الزجاج^(٢) ، وغيره^(٣) . قال الكرّماني : « الغريب : نصب
بإضمار فعل أي : واعلموا أن للكافرين عذاب النار ، وفيه ضعف »^(٤) .
لكنّ تقدير : واعلموا ، واردٌ في معنى هذه الآية الكريمة ، فقد ذكر ذلك ابن
كثير في معنى الآية حيث قال : « أي ذوقوا هذا العذاب والنكال في الدنيا ،
واعلموا أيضاً أن للكافرين عذاب النار في الآخرة »^(٥) .

وقد عرفنا أن الآية أتت شهادة عليهم بالكفر ، ومنبهة على العلة ،
ومؤكدة على استحقاقهم العذاب في الآخرة ، ولإعلامهم بمصير من كفر
بالله تعالى ، وليست للإعلام وحده .

وأما ما أنشده الفراء من قول الشاعر :

تسمع للأحشاء منه لغطاً وللبيدّين جُساءةً وبدواد^(٦)

فيمكن تأويله على الحمل على المعنى ، وليس بالضرورة أن تكون
الآية الكريمة مشابهة لما في البيت من شاهد ، وإن كان المعنى يحتمله
والذي ترجّح لي في المسألة هو ما ذهب إليه الزجاج موافقاً فيه سيبويه ،
لأنّ تقدير : الأمر أن للكافرين عذاب النار ، مثل تقدير : الأمر ذلكم ، فيه
تعظيم لما بعد الأمر ، وتفضيم له ، وفيه تناسب بين التقديرين ، وكلمة (
الأمر) أو الواجب أو الحتم أو المستقر – في وجهة نظري – شالّة كل ما
تحمله الآية من معنى التنبيه أو الشهادة بالكفر ، أو الإعلام بالمصير ، مع
وضوح التقدير وسهولته وتناسبه مع ما قبله .

(١) ينظر : أوضح المسالك ٢ / ٢٤٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٠٨ .

(٣) ينظر : إعراب القرآن ٢ / ١٨١ ، وتفسير القرطبي ٧ / ٣٧٩ .

(٤) الغرائب والعجائب ١ / ٤٣٦ .

(٥) ينظر : تفسير القرآن العظيم لابن كثير ٢ / ٣٠٥ .

(٦) سبق تخريجه ص ١٨١ .

ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان فجعل سيبويه هذا غلطاً»^(١) .
من حديث الزجاج السابق يتضح أنه يمنع العطف على الاسم « إن »
بالرفع قبل تمام الخبر ، سواء كان ذلك مطلقاً - كما هو رأي الكسائي - أو
مشروطاً بكون اسم « إن » مخفي الإعراب كأن يكون ضميراً أو اسماً
موصولاً كالذي ، وهذا مذهب الفراء . بل إنه يرى أن هذا القول إقدام
عظيم على كتاب الله - عز وجل - .

ثم ذكر رأي سيبويه والخليل والبصريين الذي يرتضيه .
ومسألة العطف على اسم « إن » بالرفع قبل تمام الخبر من مسائل
الخلافة^(٢) بين النحاة البصريين والكوفيين ، ويمكن بيانها فيما يأتي :
أولاً : ذهب البصريون وعلى رأسهم سيبويه^(٣) : إلى منع العطف على

اسم
« إن » بالرفع قبل تمام الخبر مطلقاً ، وقال بهذا أيضاً : المبرد^(٤) ، وابن
السراج^(٥) ، والنحاس^(٦) ، وابن جني^(٧) ، وعبد القاهر^(٨) ، والكرماني^(٩) ،
والكرماني^(٩) ، والزمخشري^(١٠) ، وابن الشجري^(١١) ، وجامع العلوم
النحوي^(١٢) .

قال سيبويه : «واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون : إنهم
أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيدٌ ذاهبان ، وذلك أن معناه معنى الابتداء»^(١٣)

-
- (١) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٩٣ .
(٢) ينظر : الإنصاف المسألة (٢٣) ١ / ١٥١ ، والتبيين المسألة (٥٢) ص ٣٤١ ، وائتلاف
النصرة المسألة (٤٧) ص ١٦٧ .
(٣) ينظر : الكتاب ٢ / ١٥٥ .
(٤) ينظر : المقتضب ٤ / ١١١ .
(٥) ينظر : الأصول ١ / ٢٥٣ .
(٦) ينظر : إعراب القرآن ٢ / ٣١ .
(٧) ينظر : المشكل ١ / ٢٧٠ .
(٨) ينظر : المحتسب ١ / ٢١٧ .
(٩) ينظر : المقتصد ١ / ٤٤٩ .
(١٠) ينظر : المفصل ص ٣٥٢ ، والكشاف ص ٣٠١ .
(١١) ينظر : الأمالي ٣ / ١٧٧ .
(١٢) ينظر : الكشف والإيضاح ١ / ٤١٢ .
(١٣) ينظر : الكتاب ٢ / ١٥٥ .

قالوا^(١) بلأنك لو عَطَفْتَ على الموضع قبل تمام الخبر لاستحال ؛ إذ الخبر يكون خبراً عن منصوب «اسم إن» وخبراً عن مرفوع «المبتدأ» فعمل فيه عاملان مختلفان وذلك كقولك :

إنك وزيدٌ قائمان ، وجب أن يكون «زيدٌ» مرفوعاً بالابتداء ووجب أن يكون عاملاً في خبر «زيد» وتكون «إن» عاملة في خبر الكاف ، وقد اجتمعا في لفظ واحد ، فلو قلنا : إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر ؛ لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان ، وذلك محال .

ووافقهم : ابن عطية^(٢) ، والأنباري^(٣) ، والعكبري^(٤) ، وتلميذه العفيف العففي

علي بن عدلان الموصلي النحوي^(٥) ، وابن يعيش^(٦) .

أما ما جاء في الآية الكريمة فجعلوه على التقديم والتأخير ، كأنه ابتداء على قوله «والصابئون» بعدما مضى الخبر . وتقديره عندهم على ما ذكر الزجاج . وقد جعل سيبويه هذا مثل بيت بشر بن أبي خازم :

وإلا فاعملوا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاق^(٧)

قال^(٨) : كأنه قال : بغاة ما بقينا وأنتم .

ووافقهم من المتأخرين : ابن مالك^(٩) ، والنيلي^(١) ، وابن هشام^(٢) ،

(١) ينظر : المقتصد ١ / ٤٤٩ ، والإنصاف المسألة (٢٣) ١ / ١٥٢ ، وشرح المفصل ٨ / ٦٩ .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز ٢ / ٢١٩ .

(٣) ينظر : أسرار العربية ص ١٤٦ ، والبيان ١ / ٢٩٩ .

(٤) ينظر : التبيان ١ / ٤٥١ ، والتبيين ص ٣٤١ .

(٥) ينظر : الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب ١ / ٦١ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٨ / ٦٩ .

(٧) سبق تخريجه ص ١٩٠ .

(٨) ينظر : الكتاب ٢ / ١٥٦ .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٥١ .

هشام^(٢) ، والزبيدي^(٣) ، والمكودي^(٤) ، والشيخ خالد الأزهري^(٥) .

الثاني : ذهب الكوفيون وعلى رأسهم الفراء^(٦) ، إلى جواز العطف على اسم
« إن » بالرفع قبل تمام الخبر ، واشترط الفراء كون اسم « إن » لا يتبين فيه الإعراب ، نحو : هذا ، والذي ، فيجيز إن هذا وزيدٌ قائمان ، وإن الذي عندك وزيدٌ قائمان . وحجتهم في ذلك السماع والقياس :

أما السماع : فاحتجوا بظواهر قوله تعالى : (وَوُوؤُؤُ)^(٧) . حيث عطف « الصابئون » على موضع « إن » قبل تمام الخبر وهو قوله (وَوُوؤُؤُؤُ)^(٨) .

وبما جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات : إنك وزيدٌ ذاهبان . وقد ذكره سيبويه^(٩) . واحتجوا بقول الشاعر :

ياليتني وأنت يالميسُ في بلدةٍ ليس بها أنيسُ^(١٠)

وقول الآخر :

وإلا فاعلموا أنا وأنتم باءٌ ما بقينا في شقاقٍ^(١١)

(١) ينظر : الصفوة الصفية ٢ / ٩٩ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ١ / ٣٦٢ .

(٣) ينظر : اتتلاف النصره ص ١٦٨ .

(٤) ينظر : شرح المكودي ص ٦٠ .

(٥) ينظر : التصريح ٢ / ٧٤ .

(٦) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣١٠ .

(٧) سورة المائدة : ٦٩ .

(٨) سورة المائدة : ٦٩ .

(٩) ينظر : الكتاب ٢ / ١٥٥ .

(١٠) هذان بيتان من مشطور الرجز يشبهان ما مرَّ معنا من أبيات جاءت في ديوان جرّان العود ،

ينظر ،

ص ١٠٨ من هذه الرسالة .

(١١) سبق تخريجه ص ١٩٠ .

وقول الآخر :

فمن يك أمسى بالمدينة رحمةً إنِّي وقيَّارٌ بها لغريبٌ^(١)

وأما القياس : فكما أن المعطوف على اسم « لا » يجوز فيه الرفع قبل تمام الخبر بإجماع ، فكذلك جاز العطف على اسم « إن » بالرفع قبل تمام الخبر ، والجامع بينهما أن كل واحد منهما له اسم وخبر . وكما أن « لا » تعملي فلي الاسم م دون الخبر ، فكذلك « إن » عندنا ضعيفة ، فلا ترفع الخبر ، وإنما كانت المسألة تفسد لو قلنا : إن « إن » هي العاملة في الخبر ، فيجتمع عاملان فيكون محالاً ، ونحن لا نذهب إلى ذلك ، فصح ما ذهبنا إليه .

ورد ذلك البصريون ، وأجابوا عن كلماتهم بما يأتي :

أما احتجاجهم بالآية الكريمة ، فلا حجة لهم فيه من وجهين :

أحدهما : أن في الآية تقديمً وتأخيراً ، والتقدير : إن الذين آمنوا والذين هادوا مَن آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، والصابئون والنصارى كذلك .

والثاني : أن تجعل قوله تعالى : (وَوَوُوؤُ)^(٢) خبراً للصابئين ، والنصارى ، وتضمّر للذين آمنوا والذين هادوا خبراً مثل الذي أظْهَرت للصابئين والنصارى .

(١) الشاهد لضابئ بن الحارث البرجمي ، من شواهد الكتاب ١ / ٥٧ ، والبيت في الحماسة البصرية

١٨٤ / ١ ، والأصمعيات ١ / ٥٦ .

(٢) سورة المائدة : ٦٩ .

وأما قول بعض العرب : إنك وزيدٌ ذاهبان ، فقد ذكر سيبويه أنه غلط منهم^(١) وعده ابن السراج شاذاً ، وعلق على قول الفراء في إجازته ذلك بالقياس على قول بعض العرب هذا : «وهو وأصحابه كثيراً ما يقيسون على الأشياء الشاذة»^(٢) .

قال الأنباري : « وهذا لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه »^(٣) . ولعل ذلك ليس كذلك ، فقد لا يكون ما ما ظاهره أن العرب غلطت فيه غلطاً ، وإنما هو من باب الحمل على المعنى وهو باب واسع في اللغة جداً^(٤) .

وقد جعل البصريون قول العرب ذلك كقول زهير :

لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا لَا سَابِقَ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئاً^(٥)
٥١

فعطف « ابقِ » بال ر على « مدرك » على توهم الباء .

وجعله ابن جني من باب الحمل على المعنى فقال : « لأن هذا موضع يحسن فيه لست بمدركٍ ما مضى »^(٦) .

قالوا : فكأنهم جعلوا : إنهم أجمعون : هم أجمعون ، وإنك وزيدٌ ذاهبان أنت وزيدٌ ذاهبان . قال سيبويه : « فيرى أنه قال : هم »^(٧) . ويمكن تخريجه^(٨) على أن أصله : إنهم هم أجمعون ذاهبون ، وإنك أنت وزيد

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ١٥٥ .

(٢) الأصول ١ / ٢٥٧ .

(٣) الإنصاف ١ / ١٥٥ .

(٤) ينظر : الخصائص ٢ / ٤١١ ، وما بعدها .

(٥) لزهير بن أبي سلمى في شرح ديوانه لأبي العباس ثعلب ص ٢٨٧ ، وهو من شواهد الكتاب
الكتاب

١ / ١٦٥ ، ٢ / ١٥٥ .

(٦) الخصائص ٢ / ٤١١ ، ٤٢٤ .

(٧) الكتاب ٢ / ١٥٥ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٥١ .

ذاهبان .

فيكون الضمير المنفصل : مبتدأ ، وأجمعون : توكيد ، وذاهبون : خبر
المبتدأ ، والخبر في محل رفع خبر « إن » في الأول . وفي الثاني :
الضمير المنفصل : مبتدأ ، وزيد : معطوف ، وذاهبان : خبر المبتدأ ،
والجملة خبر « إن » .

والأبيات تولها البصريون على نحو ذلك ، فلا حجة لهم فيها .

وفي الشاهد الأول : التقدير : ياليتني وأنت معي يا لميس ، فحذف « مع
» وهو خبر أنت ، والجملة الحالية واقعة بين اسم ليت وخبرها ، فالواو :
حالية لا عاطفة . وفي الشاهد الثاني : التقدير فيه : أنا بغاة وأنتم بغاة فيمكن
عل « بغاة » جراً للثاني ، وإضمار خبر للأول . ويمكن جعل « بغاة »
خبراً للأول ، وإضمار خبر للثاني مثل الذي ظهر .

وكذا الشاهد الثالث : التقدير فيه إني لغريب ، وقيارٌ كذلك .

وأما احتجاج الكوفيين بالقياس على المعطوف على اسم « لا » فجوابه
من وجهين^(١) : أحدهما : أن « لا » تعمل في الاسم دون الخبر ، فيكون
المعطوف كالمستأنف بخلاف « إن » .

وثانيهما : أن « لا » اسمها رُكْباً فَجْعَلاً كالشيء الواحد فهما في
موضع رفع فكأنه لم يجتمع في الخبر عاملان ، وأما « إن » فإنها لا
تُرَكَّبُ مع الاسم بعدها ، فيجتمع في الخبر عاملان ، وذلك لا يجوز .

وأما قولهم : إن « إن » لا تعمل في الخبر لضعفها ، فقد تبين فساد ذلك
مستوفى في هذه الرسالة^(٢) .

يتبين مما سبق أن الزجاج نحاً في هذه المسألة نحو البصريين ، في
منع العطف على اسم « إن » بالرفع قبل تمام الخبر ، وقولهم أرجح ؛ لأن
قياسهم في المسألة أظهر ؛ فلو قلنا : إنك وزيدٌ قائمان ، لكان للخبر «
قائمــــــــــــــــان » عــــــــــــــــاملان همــــــــــــــــا : الناســــــــــــــــخ
« إن » ، والمبتدأ المعطوف « زيد » فيجتمع على الخبر الواحد عاملان ،
وذلك ممتنع ، كما أن حجة الكوفيين في القياس تبين فسادها ، وما جاء من

(١) ينظر : الإنصاف المسألة (٢٣) ١ / ١٥٧ ، والتبيين المسألة (٥٢) ص ٣٤٦ .

(٢) ينظر : مسألة ضد عمل « إن » المؤكدة في هذه الرسالة .

السماع تأوله البصريون^(١) .

(١) الملاحظ على شواهد البصريين والكوفيين في هذه المسألة أنها هي غير أن البصريين اعتمدوا على التأويل ، والكوفيين اعتمدوا على الظاهر .

المسألة العاشرة :

بناء ظرف الزمان عند إضافته إلى معرب

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : (ي ي ي

(^١) : « وزعم بعضهم^(٢) : أن «يومَ» منصوب ؛ لأنه مضاف إلى الفعل ، وهو في موضع رفع بمنزلة «يومئذ» مبني على الفتح في كل حال . وهذا عند البصريين خطأ ، لا يُجيزون هذا يومَ آتيك ، يريدون : هذا يومُ إتيانك لأنَّ آتيك فعل مضارع ، فالإضافة إليه لا تزيل الإعراب عن جهته . _____ . ولك _____ . _____ .
يجيزون ذلك يومَ نَقَعَ زيداً صدقَه ؛ لأن الفعل الماضي غير مضارع ، فهي إضافة إلى غير متمكن ، وإلى غير ما مضارع المتمكّن »^(٣) .

فالزجاج في حديثه السابق يمنع بناء ظرف الزمان «يوم» عند إضافته إلى فعل مضارع ، ويجيزه عند إضافته إلى فعل ماضٍ ؛ لأن الأخير مبني ، وإذّما يكتسي المضافُ البناء من المضاف إليه ، إذا كان مبنياً .

وفي الآية الكريمة القراءة برفع «يوم» وهي «القراءة البيّنة الجيّدة»^(٤) ، وقرأ نافع وحده^(٥) بنصب «يوم» وحملها الزجاج على النصب

(١) سورة المائدة : ١١٩ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٣٢٦ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢٢٤ ، ٢٢٥ .

(٤) ينظر : معاني القراءات للأزهري ١ / ٣٤٤ ، والقرطبي ٦ / ٣٧٩ .

(٥) ينظر : السبعة ص ٢٥٠ ، ومعاني القراءات للأزهري ١ / ٣٤٤ ، والنشر ٢ / ١٩٦ .

على الظرف ، والمعنى : قال الله هذا لعيسى في يوم ينفع الصادقين صدقهم ، أي : قال الله هذا في يوم القيامة .

ويجوز - عنده - أن يكون التقدير : قال الله هذه الأشياء ، وهذا الذي ذكرناه يقع في يوم ينفع الصادقين صدقهم .

فإذا تقرر^(١) أن ظروف الزمان أقوى من ظروف المكان ؛ لأن الفعل يدل بصيغته على الزمان فهو كما قال سيبويه : «بُني لما مضى ، ولما لم يمضِ ، ففيه بيان متى وقع»^(٢) .

وظروف المكان لا يدل عليها الفعل من لفظه ، ولها جثة ، وليست بمصادر .

فإذا تقرر ذلك فإن الزمان بالفعل أولى .

ولهذا كانت إضافة ظروف الزمان إلى الأفعال بمنزلة إضافة البعض إلى الكل مثل : خاتم حديد .

ومع كل ذلك فإن إضافة ظرف الزمان إلى الفعل إنما صدّت ، لملاحظة المعنى فيه^(٣) ، وهو المصدر ، ولكثرته في كلامهم^(٤) ، وإلا فقياس الفعل ألا يُضَافَ إليه والمراد بالفعل : الجملة الفعلية المصدّرة بالفعل ، لا الفعل مفرداً^(٥) .

والمسألة في بناء ظرف الزمان عند إضافته إلى معرب سواء

(١) ينظر : الكتاب ١ / ٣٦ ، والمقتضب ٣ / ١٧٦ ، والعلل لابن الوراق ص ٢٨٥ .

(٢) الكتاب ١ / ٣٦ .

(٣) ينظر : لأشباه والنظائر ١ / ٢٠١ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣ / ١١٧ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ٣ / ١٧ .

كان المعرب جملة فعلية مصدرية بمضارع معرب – كما في الآية الكريمة

أو جملة اسمية وهي من مسائل الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة ، ولهم فيها قولان :

الأول ما ذهبَ إليه البصريون^(١) من أن ظرف الزمان إذا أُضيف إلى إلى معرب فالواجب فيه أن يُعرب ، ولا يجوز بناؤه .

واحتجوا بالقياس :

قالوا^(٢) : لأنه إنما يكتسي الإعراب أو البناء من المضاف إليه ، فإذا كان الفعل مضارعاً لم يصح بناؤه ، فليس المضارع كالماضي ، وقد جاز بناؤه
ظرف الزمان المضاف إلى الفعل الماضي ؛ لأنه مبني ، ولم يصح في الأول ؛ لأنه معرب .

فحجّتهم إذن علاقة التناسب أي : المشاكلة بين الزمن وما أُضيف إليه . فإذا أضفت اسم الزمان إلى مبنيّ أعداه داؤه ، وقد عدّ الزمخشري في المفصل^(٣) من أصناف الاسم المبني : ما أُضيف إلى مبني .

وظاهر كلام سيبويه على هذا ، فقد ذكر ما يُضاف إلى الأفعال وقال^(٤) :

يُضاف إليها أسماء الدهر . وذلك قولك : هذا يومٌ يقومُ زيدٌ ، وأتيتك يومَ يقولُ ذلك ، وقال الله – عز وجل – : (ن ن ن ن ن)^(٥) ، و (ي ي

(٦)

وقد أنشد في موضع آخر قول النابغة :

(١) ينظر : المُشكل ١ / ٢٨٢ ، والبحر ٤ / ٨٤ .

(٢) ينظر : الحجّة ٢ / ١٤٩ ، والأُمالي الشجرية ٢ / ٦٠١ ، والتصريح ٣ / ١٦٢ .

(٣) ينظر : ص ١٥٣ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣ / ١١٧ .

(٥) سورة المرسلات : ٣٥ .

(٦) سورة المائدة : ١١٩ .

علي حين عاتبت المشيبَ علي قَلتُ : سا تصحُ ، والشيبُ
٢ ١ (١)

والشاهد فيه^(٢) : إضافة « حين » إلى الفعل وبنائها على الفتح ؛
لأنها أضيفت إلى غير متمكن . وعلى هذا المبرد^(٣) ، وابن السراج^(٤) ،
النحاس^(٥) ، وأبو علي^(٦) ، وابن جنبي^(٧) ، والزمخشري^(٨) ،
وابن الشجري^(٩) ، وجامع العلوم^(١٠) ، والأنباري^(١١) ، والعكبري^(١٢) .
كما وافقهم من المتأخرين : ابن الناظم^(١٣) ، والرضي^(١٤) ، وابن أبي
الربيع^(١٥) .

وسار كثير من المفسرين في ركبهم كالسمرقندي^(١٦) ، والثعلبي^(١٧) ،
والبغوي^(١٨) ، وابن عطية^(١٩) ، والبيضاوي^(٢٠) ، والألوسي^(١) ،

(١) البيت للناطقة الذبياني في ديوانه ص ٣٢ وروايته فيه : «ألمًا أصحح» ، من شواهد الكتاب

٢ / ٣٣٠ ، والأصول ١ / ٢٧٦ ، وأمالي ابن الشجري ١ / ٦٨ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٣٠ .

(٣) المقتضب ٢ / ٥٤ ، ٤ / ٣٤٧ - ٣٤٨ .

(٤) الأصول ١ / ٣٧٥ .

(٥) إعراب القرآن ٢ / ٥٣ .

(٦) الحجة ٢ / ١٤٩ .

(٧) سر الصناعة ٢ / ٥٠٧ .

(٨) الكشف ص ٣١٧ .

(٩) أماليه ١ / ٦٦ - ٢ / ٦٠١ .

(١٠) الكشف والإيضاح ١ / ٤٢٢ .

(١١) البيان ١ / ٣١١ .

(١٢) التبيان ١ / ٤٧٧ .

(١٣) شرح الألفية ص ٣٩٤ .

(١٤) شرح الكافية ٤ / ١٢٢ .

(١٥) البسيط ١ / ٤٩٨ .

(١٦) تفسير السمرقندي ١ / ٤٥٣ .

(١٧) الكشف والبيان ٤ / ١٣٠ .

(١٨) تفسير البغوي ٢ / ٨٢ .

(١٩) المحرر الوجيز ٢ / ٢٦٤ .

(٢٠) تفسير البيضاوي ٢ / ٣٨٥ .

وغيرهم^(٢) .

الثاني : ما ذهب إليه الكوفيون^(٣) ، والفرّاء^(٤) ، ومن وافقهم كابن خالويه^(٥) ، وبعض البصريين^(٦) من جواز بناء ظرف الزمان عند إضافته إلى معرب ، وإن كان الإعراب أرجح .

ووافقهم : ابن الورّاق^(٧) ، والأعلم^(٨) . ونُسب إلى أبي علي القول بذلك^(٩) ، والذي قاله في كتابه الحجّة^(١٠) بخلاف ما نُسب إليه .

ووافق الكوفيين من المتأخرين : ابن مالك^(١١) ، والهرمي^(١٢) ، وابن هشام^(١٣) ، والزبيدي^(١٤) ، والسيوطي^(١٥) . وعلى هذا قال ابن مالك :

وقبل فعلى معرّبٍ ، أو مبتداً ومَنْ بَنَى فلن يفتّداً

واحتجوا بالسماع والقياس : أمّا السماع :

فمن القرآن الكريم : قوله تعالى : (ي ي)^(١٦) على قراءة نافع^(١٧) بفتح «يومَ» ، فيوم : مبني لإضافته إلى الجملة الفعلية .

-
- (١) روح المعاني ٧ / ٧٢ .
 - (٢) ينظر : التسهيل لعلوم التنزيل للغرناطي ١ / ١٩٥ ، وتفسير القرآن للسماعي ٢ / ٨٤ ، وزاد المسير ٢ / ٤٦٦ .
 - (٣) ينظر : إعراب القرآن ٢ / ٥٣ ، والدّر ٤ / ٥٢٠ .
 - (٤) معاني القرآن ١ / ٣٢٦ .
 - (٥) ينظر : إعراب القراءات ببيع وعللها ١ / ١٥١ .
 - (٦) ينظر : شرح الكافية ٤ / ١٢٢ .
 - (٧) العِلل ص ٢٨٥ .
 - (٨) ينظر : التحصيل ص ٣٦٦ .
 - (٩) ينظر : شرح الألفية لابن الناظم ص ٣٩٤ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٥٧ ، والتصريح ٣ / ١٦٥ .
 - (١٠) ينظر : الحجّة ٢ / ١٤٩ ، ولعل ما نُسب إليه في كتاب آخر له .
 - (١١) ينظر : شرح الكافية الشافية ٢ / ٩٤٢ ، وشرح التسهيل ٣ / ٢٥٥ .
 - (١٢) المحرر في النحو ٢ / ٨١٨ .
 - (١٣) أوضح المسالك ٣ / ١٣٣ ، والمغني ٢ / ٥٩٥ .
 - (١٤) انتلاف النصره ص ٧٢ .
 - (١٥) الهمع ٢ / ١٧٠ .
 - (١٦) سورة المائدة : ١١٩ .
 - (١٧) السبعة ص ٢٥٠ .

« فعلى قولهم تتحد القراءتان في المعنى »^(١) ثم إن المشار إليه اليوم اليوم لاتفاق الستة على الرفع . فلو جُعِلت الفتححة إعراب لامتنع أن يكون المُشَار إليهِ اليوم^(٢) ، واستلزم ذلك اتحاد الظرف والمظروف، وكان يجب أن يكون يكون التقدير مبيناً للتقدير في القراءة الأخرى ، مع أن الوقت واحد ، والمعنى واحد ، إلا أن المراد حكاية المقول في ذلك اليوم فلا بد من كونها ما يقتضي اتحاد المعنى دون تعدده .

وقد صرَّح الشيخ خالد الأزهرى في التصريح^(٣) بأن الفتح في قراءة « قراءة » نافع « على البناء لا على الإعراب ؛ لأن الإشارة إلى « اليوم » كما في قراءة الرفع ، فلا يكون ظرفاً ، والتوفيق بين القراءتين أليق .

ومن الشعر :

قول أبي صخر الهذلي :

ذا قلتُ : هذا حينَ أسلو يهيجني ييمُ الصبا من حيث يطَّلع^(٤)

فحين : مبني مع أنه أضيف إلى جملة فعلية مصدرية بمضارع معرب .
أمّا شواهد البناء أيضاً لكنّ قبل الجملة الاسمية فهي متعددة^(٥) ومن ذلك ذلك قول الشاعر :

ذكّر ما تذكّر من سُلَيْمَى على حينَ التواصلِ غيرُ دان^(٦)

فحين يجوز عندهم أن تكون مبنية في رواية الفتح ، والكسر على

(١) البحر ٤ / ٨٤ .

(٢) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٥٥ .

(٣) ينظر : التصريح ٣ / ١٦١ - ١٦٢ .

(٤) الشاهد لأبي صخر الهذلي وقيل : لنصيب ، ينظر : الأغاني ٢٤ / ١٠٧ ، وتاج العروس الع

٢١ / ٤٥٦ ، وأساس البلاغة ١ / ٣٩٤ .

(٥) شرح التسهيل ٣ / ٢٥٦ ، والهمع ٢ / ١٧١ .

(٦) الشاهد بلا نسبة في شرح التسهيل ٣ / ٢٥٦ ، وأوضح المسالك ٣ / ١٣٦ ، والهمع ٢ / ١٧١ ، والتصريح ٣ / ١٦٤ ، على اختلاف في الرواية .

الإعراب أرجح .

وقول الآخر :

تَعَلَّمِي يَا عَمْرُوكَ اللهُ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكِرَامِ قَلِيلٌ^(١)

فحين : مبني مع أدته أضيف إلى الجملة الاسمية .

وأما القياس : فقالوا^(٢) : إن ظروف الزمان قد خالفت جميع الأسماء

بإضافتها إلى الأفعال والجمل ، وخروج الشيء عن نظائره نقص له ؛

ولهذا جاز بناؤه مع المُعرب .

وقد ردّوا حجّة البصريين وهي التناسب (المشاكلة) من وجهين^(٣) :

أحدهما : أن البناء قد ثبت مع تصدير الجملة المُضاف إليها باسم

معرب ، ولا مشاكلة ، فامتنع أن يكون البناء لقصدها .

الثاني : أن المضاف إلى جملة مصدرية بفعل مبني لو كان سببه قصد

المشاكلة لكان بناءً ما أضيف إلى اسم مبني أو لى ؛ لأنّ الأخيرَ الإضافة

إليه في اللفظ والمعنى ، أما الأوّل فالإضافة إلى الجملة إضافة إليها في

اللفظ ، وإلى المصدر في التقدير .

وتأثير ما يخالف لفظه معناه أضعف من تأثير ما لا تخالف فيه ، ولا

خلاف في انتفاء سبب الأقوى ، فانتفاء سبب الأضعف أو لى .

ومنع البصريّون ما قلّه الكوفيون ، وردّوا أدلتهم ، ففي الآية الكريمة

(١) الشاهد لمبشر بن هذيل الشمخي كما في ديوان المعاني ١ / ٨٩ ، وبلا نسبة في الأمالي في

لغة العرب ١ / ٤٠ ، والبيان والتبيين ١ / ٥٠٣ ، وشرح التسهيل ٣ / ٢٥٦ ، والهمع ٢ /

١٧١ .

(٢) ينظر : العلل لابن الوراق ص ٢٧٦ ، وتحصيل عين الذهب ص ٣٦٦ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٥٧ .

على قراءة نافع «يومَ ليس مبنياً ولكِنَّه منصوب إمّا على أنّه ظرف لقال ، والمعنى قال الله هذا القصصَ أو الخبر يوم ، أي : في يوم ، ونقل ابن عطية عن القاضي أبي محمد : أن هذا التقدير بعيد يزيل رصف الآية ، وبهاء اللفظ والمعنى^(١) .

وإمّا أن يكون «يومَ» ظرفاً خبرَ «هذا» ، و «هذا» مرفوع على الابتداء ، والتقدير : هذا الذي ذكرناه من كلام عيسى واقع يوم ينفع ، ويكون «هذا يوم ينفع» جملة محكية بقال وأما بيت أبي صخر الهذلي فشاذ ولا يقاس عليه .

وكذلك البيت الذي بعده مع شذوذه ، فهو لا يُعرف قائله ، وليس ببعيد عنهما البيت الثالث .

قال الرضي^(٢) : ولا حجة فيما ثبت في السبعة من فتح قوله تعالى : (هذا يومَ ينفع الصادقين صدقهم) لاحتمال كونه ظرفاً .

ورد قول الرضي هذا غير واحد^(٣) ، قال الصبان^(٤) : وأورد عليه أنّه يلزم مخالفة هذه القراءة حينئذ لقراءة الرفع ، والأصل عدمها .

قال صاحب أضواء البيان موافقاً الكوفيين^(٥) : بناء ما قبل الفعل الماضي أجود من إعرابه ، وإعراب ما قبل المضارع ، والجملة الاسمية أجود من بنائه .

مما سبق يتبيّن أن الزجاج وافق البصريين في القول بعدم جواز بناء ظرف الزمان عند إضافته لمعرب والذي ترجّح لي في المسألة خلاف ما وافقهم فيه ؛ لظهور حجّة الكوفيين ، فالقراءة سنّة متبعة لا يصح أن تخالف^(٦) ، وقراءة الفتح ثابتة في السبعة ، وهي قراءة نافع ، واحتمال

(١) ينظر : المحرر الوجيز ٢ / ٢٦٤ .

(٢) ينظر : شرح الكافية ٤ / ١٢٢ .

(٣) ينظر : التصريح ٣ / ١٦١ - ١٦٢ ، وحاشية الصبان ٢ / ٤٠٢ .

(٤) ينظر : حاشية الصبان ٢ / ٤٠٢ .

(٥) ينظر : أضواء البيان ٣ / ٣٨٢ .

(٦) ينظر : الكتاب ١ / ١٤٨ ، وإعراب ثلاثين سورة ص ٢٤ ، والحجّة ١ / ٤٩ ، وشرح قطر

نصبها على الظرفية - كما تأولّه البصريّون - ضعيف ؛ لأنّ الآية الكريمة على هذا تختلف في المعنى بين قراءة الرفع ، وقراءة النصب ، أمّا على قول الكوفيين فتتحد القراءتان في المعنى ، والتوفيق بين القراءتين أليق . كما أنّ شواهد الكوفيين من الشعر متنوعة فقد سُمع ما جاء فيه ظرف الزمان مبنياً وهو مضاف إلى مضارعٍ مُعرب ، وإلى جملة اسمية . وإنّ جاز حمل أكثر من ستة شواهد^(١) على الشذوذ ، فكيف تُحمل قراءة سبعيةٍ عليه ؟

كما أنّ قصد المشاكلة الذي احتج به البصريّون مُراعياً فيما ذهب إليه الفرّاء والكوفيّون ومن وافقهم من حيث ذهابهم إلى أنّ الأجدود والأرجح هو ما اقتضته تلك المشاكلة ، أما كون « المشاكلة » ملزمة للبناء أو للإعراب بحسب ما يُضاف إليه ، فقد سبق ردّ هذا . فتبين أنّ ظرف الزمان إذا وقع قبل مضارعٍ معرب ، أو جملة اسميةٍ فالأجدود وإعرابه ، وبنائوه جائز .

الندى ص ٢٤٥ ، والنشر ١ / ٢٠ .
(١) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٢٥٦ ، والهمع ٢ / ١٧١ .

المسألة الحادية عشر :

بناء « غير » على الفتح مطلقاً

قال الزجاج : عند حديثه عن قوله تعالى : (ق ف ق ق ج)^(١) :

« وأجاز الفراء^(٢) : ما جاءني غيرك بنصب غير . وهذا خطأ بيّن ،
إنّما أنشد الخليل وسيبويه بيتاً أجازا فيه نصب غير ، فاستشهد هو بذلك
البيت ، واستهواه اللفظ في قولهما إنّ الموضع موضع رفع . وإنّما
أضيفت غير في البيت إلى شيء غير متمكن فنبيت على الفتح كما يبنى يوم
إذا أضيفَ إلى إذْ على الفتح . والبيت قول الشاعر :

م يمنع الشرب منها غيرَ أنْ امةٌ في عُصُونِ ذاتِ
٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

وأكثرهم ينشده غيرُ أنْ نطقت ، فلمّا أضاف « غير » إلى « أن » فتح
غير ، ولو قلت : ما جاء غيرك لم يجز . ولو جاز هذا لجاز : ما جاءني
زيداً^(٤) .

الزجاج في حديثه السابق منع أن تأتي « غير » مبنية على الفتح مطلقاً
، وردّ ما أجازته الفراء من ذلك ، وزعم أنّ الفراء لم يفهم ما أراده القوم من
الشاهد الذي أنشده ، فإن الأكثر أنشده مرفوعاً ، ومن أنشده على النصب
، فإنما أراد بناءه لإضافته إلى مبني .

والمسألة حول حكم « غير » في الاستثناء هل يجوز بناؤها على الفتح
مطلقاً ؟ وهي من مسائل الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة^(٥) ، ولهم فيها
فيها قولان :

الأول : ذهب البصريون وعلى رأسهم سيبويه^(٦) ، والمبرد^(٧) ، وابن

(١) سورة الأعراف : ٥٩ .

(٢) معاني القرآن ١ / ٣٨٢ ، وينظر أي ٦ / ٢٦٦ .

(٣) البيت لأبي قيس بن الأسلت كما في الخزانة ٣ / ٤٠٨ ، وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٣٢٩ ،

٣٢٩ ، وقد عزاه سيبويه إلى الكناني ، وقال الأعم في التحصيل ص ٣٦٥ : لرجل من

كنانة ، وهو في شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ١٤٧ ، والبغداديات ص ٣٣٧ ، وأمالي ابن

الشجري ١ / ٦٩ ، والمغنا

١ / ١٨١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٤٨ .

(٥) ينظر : الإنصاف المسألة (٣٨) ١ / ٣٣ ، والتبيين المسألة (٧٠) ٤١٦ .

(٦) الكتاب : ٢ / ٣٣٠ ، ٣٤٤ .

ولبن السرّاج^(٢) إلى أن « غير » تُعرب إعراب الاسم الواقع بعد إلا ، ولا يجوز بناؤها إلا إذا أضيفت إلى غير متمكن . وقد حكى سيبويه عن العرب الموثوق بهم من ينشد البيت التالي رفعا ، قال الشاعر :

يمنع الشربَ منها غيرُ أنْ مائة في غصونٍ ذاتِ
٣١٠ ٢١٠

ثم قال : « رزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع رفع ، فقال الخليل رحمه الله هذا كنصب بعضهم يوماً في كل موضع ، فكذاك : غير أن نطقاً^(٤) .

قال الأعم^(٥) : الشاهد فيه بناء « غير » على الفتح لإضافتها إلى غير متمكن ، وإن كانت في موضع رفع .

واحتجَّوا^(٦) : بأن « غير » اسم معرب ، فتبقى على إعرابها ، كبقية الأسماء المعربة فلو أضيفت إلى متمكن لم يجز بناؤها ، بخلاف ما إذا أضيفت إلى غير متمكن ، فإنه يجوز فيها الإعراب والبناء ؛ لأن المضاف يكتسي كثيراً من أحكام المضاف إليه ، فلمّا كان المضاف إليه مبني ، جاز أن يتعدّى البناء إلى المضاف ؛ فما يلاقيه المضاف من المضاف إليه يجعله كأتمّ المضاف إليه .

ووافقهم : أبو علي^(٧) ، وابن جني^(٨) ، والشنتمري^(١) ، والزمخشري^(٢)

(١) المقتضب ٣ / ٢٨١ ، ٤ / ٤٢٢ .

(٢) الأصول ١ / ٢٧٥ - ٢٧٦ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢١٠ .

(٤) الكتاب ٢ / ٣٣٠ .

(٥) تحصيل عين الذهب ص ٣٦٦ .

(٦) ينظر : المسائل المشكلة المعروفة بالبيدايات ص ٣٣٨ ، وتحصيل عين الذهب ص ٣٦٦ .

، والإنصاف ١ / ٢٣٤ ، والتبيين ص ٤١٦ .

(٧) ينظر المسائل المشكلة ص ٣٣٨ .

(٨) ينظر سر الصناعة ٢ / ٥٠٧ .

والزمخشري (٢) ،
وابن الشجري (٣) ، والأنباري (٤) ، والعكبري (٥) ، وابن
يعيش (٦) ، والشلوبين (٧) .

وقد وافقهم من المتأخرين : القرافي (٨) ، والرضي (٩) ، وأبو حيان (١٠) ، والشيخ
خالد الأزهري (١١) وإلى ذلك ذهب ابن مالك (١٢) بتفصيل أكثر ، حيث أجاز بناء «
غير » إذا أضيفت إلى مبني صلح موضعها « لا » أم لم يصلح ، لكن بناءها إذا
أضيفت إلى مبني وصلح موضعها « لا » أقوى من بنائها إذا أضيفت إلى مبني
ولم يصلح موضعها « لا » ومثل للأول بقول الشاعر :

لم يمنع الشرب منها غير أن لامة في غصون ذات أو
١٢٠ ١١ (١٣)

والثاني بقول الشاعر :

لذ بقيس حين يأبى غيره ه بداراً مفيضاً خيره (١٤)

- (١) ينظر التحصيل التحصيل ص ٣٦٦ .
- (٢) لمفصل ص ١٥٣ .
- (٣) الأمالي ٢ / ٦٠٣ .
- (٤) الإنصاف ١ / ٢٣٣ .
- (٥) التبيين ص ٤١٦ .
- (٦) شرح المفصل ٢ / ٢٨٨ ، ٨ / ١٣٦ .
- (٧) التوطئة ص ٣٠٩ .
- (٨) الاستغناء في الاستثناء ص ٦١ .
- (٩) شرح الكافية ص ١٨١ .
- (١٠) الارتشاف ٢ / ٣٢٢ .
- (١١) التصريح ٢ / ٥٧٨ .
- (١٢) شرح التسهيل ٢ / ٣١٢ - ٣١٣ .
- (١٣) سبق تخريجه ص ١١٠ .

(١٤) لم أقف على قائله ، وهو في شرح التسهيل ٢ / ٣١٣ ، والمغني ١ / ١٨١ ، والخزانة ٣ /

وبهذا التفصيل أيضاً قال ابن هشام^(١) .

الثاني : ذهب الكوفيون^(٢) وعلى رأسهم الفرّاء^(٣) إلى جواز بناء « غير » طلقاً .

قالوا^(٤) : لأن « غير » هنا وقعت موقع « إلا » ، و « إلا » حرف استثناء ، والأسماء إذا وقعت موقع الحروف وَجَبَ أَنْ تُبْنَى ، وهذا لا يختلف باختلاف ما يُضَافُ إليه من اسم متمكن أو غير متمكن ، وسواء كان الكلام قبل « غير » تاماً أو ناقصاً وأنشدوا على ذلك قول الشاعر :

يَمْنَعُ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْ
فَبُنِيَ « غير » لأنه قام مقام الحرف « إلا » ، والكلام ناقص قبله .

وقول الآخر :

لَا عَيْبَ فِيهِ غَيْرَ شَهْلَةَ عَيْنِهَا ذَاكَ عِتَاقُ الطَّيْرِ شُدْهَلًا
(٦)

فبني « غير » لأنه قام مقام « إلا » والكلام تام .

فإذا قلت : ما جاءني غيرك ، وما أتاني أحدٌ غيرك ، جاز ذلك .

ورد ذلك البصريون . قال الرضي « وفعه البصريون ؛ لأن ذلك عارضٌ غير لازم ، فلا اعتبار به »^(٧) .

وأجابوا من كلمات الكوفيين^(٨) :

أما قولهم : إنها في معنى « إلا » فينبغي أن تبني ، فهذا فاسد ؛ وذلك أنه لو جاز أن يُقال ذلك لجاز أن يُقال : زيدٌ مثل عمرو ، فيبني (مثل)

(١) المغني ١ / ١٨٠ .

(٢) الإنصاف ١ / ٢٣٣ ، والتبيين ص ٤١٦ .

(٣) معاني القرآن ١ / ٣٨٢ ، ٢ / ٣٦٦ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٨٢ ، والإنصاف المسألة (٣٨) ، والتبيين المسألة (٧٠) .

(٥) سبق تخريجه ص ١١٠ .

(٦) لم أقف على قائله ، وهو بلا نسبة في معاني القرآن ١ / ٣٨٣ ، والزاهر ١ / ٥٥ .

(٧) ينظر : شرح الكافية ٢ / ١٨١ .

(٨) ينظر : المصادر السابقة .

على الفتح لقيامه مقام الكاف ؛ لأن قولك زيدٌ مثلٌ عمرو في معنى : زيدٌ كعمرو ، ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك دلّ على فساد قولهم . وجوابٌ آخر : هو أنّ المضاف إلى غير المتمكن يجوز بناؤه وليس معناه « إلا » كقولهم : (پ پ پ) (١) .
و (گ گ گ) (٢) فيمن قرأ بفتح الميم (٣) . فبطل التعليل بوقوعه موقع موقع
« إلا » .

أما قوله : « غير أن نطقت » فلم يكن بناؤها لما ذكروا ، بل لإضافتها إلى غير متمكن ؛ فالمضاف يكتسي من المضاف إليه أحكاماً كثيرة ، وقد تبين ذلك .

وأما قول الآخر : « غير شهلة عينها » فليس بمعروف القائل ، ولو عرف فهو شاذ ولا يقاس عليه .

والذي ظهر لي من خلال نقاش المسألة أن الفراء في أكثر كلامه قريب مما ذهب إليه البصريون ولم ينفرد بما أنشده ، وإنّما سبقه إلى هذا سيبويه نقلاً عن الخليل ، قال سيبويه : « وزعموا أن ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع ، فقال الخليل رحمه الله : هذا كنصب بعضهم يومئذ في كل موضع ، فكذلك :
« غير أن نطقت » (٤) .

ثمّ إنّ ما زعمه الزجاج خطأ بيناً حين قال : وأجاز الفراء : ما جاءني غيرك ، بنصب غير ، وهذا خطأ بين (٥) فليس ببيّن ؛ وذلك لأن المضاف المضاف إليه هنا هو « الكاف » مبني ، فأضيفت « غير إليه ، فبنيت ، وهذا موافق لما عليه البصريون وحتى في الشاهد الأوّل الذي أنشده الفراء ، وافق ما عليه القوم

(١) سورة المعارج : ١١ .

(٢) سورة هود : ٦٦ .

(٣) قرأ الكسائي بفتح الميم في الآيتين السابقتين ، وقرأ نافع بالفتح أيضاً على الرواية الأشهر ، الأشهر ، ينظر : السبعة ص ٣٣٦ .

(٤) ينظر : الكتاب : ٢ / ٣٣٠ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٤٨ .

أعني : سيبويه وأصحابه . قال الرضي : « وأما إذا أضيفت إلى « أن » فلا خلاف في جواز بنائه »^(١) .

كما أنّ الفرّاء جعل الرفع هو الوجه ، وهو الأكثر في الآيات الكريّيات التي تحدث عنها عن « غير » قال^(٢) : والرفع أكثر ؛ لأنّ « إلا » تصلح في موضعها .

ولعلّ ما عدّه الزجّاج خطأً بيناً قصد به الشاهد الآخر الذي أنشده الفرّاء وهو قول الشاعر :

ولا عيب فيها غير شهلة ذاك عتاق الطير شدّهلاً^(٣)

وفي هذا الشاهد خاصة يتضح منهج الفرّاء ، حيث إنّّه لم يجرّز بناء « غير » إذا أضيفت إلى متمكن إلا اعتماداً على سماعه هذا البيت ، ومع ذلك فإنه عدّ ذلك قليلاً ، والأكثر إعرابه^(٤) .

مما سبق تبين أنّ الزجّاج منع مجيء « غير » مبنية على الفتح مطلقاً ، بل رأى جواز ذلك إن أضيفت إلى غير متمكن ، ومنعه إن أضيفت إلى متمكن ، موقفاً البصريين في ذلك ، وهو ما ترجّح لي ؛ لأنّ « غير » اسم معرب ، فإذا أضيفت إلى متمكن بقيت على إعرابها ، كبقية الأسماء المعربة ، بخلاف ما إذا أضيفت إلى غير متمكن فإنها تكتسب منه البناء . كما أنّ حجّة الفرّاء والكوفيين ، قد ردّها ، البصريون ، وتألّوا شواهدهم ، فالشاهد الأوّل – كما سبق بيانه – إنّما بنيت فيه « غير » لأنها أضيفت إلى مبني ، والشاهد الثاني شاذ لا يُقاس عليه ، حتى إنّ الفرّاء نفسه – وهو من أورده – عدّه قليلاً والأكثر خلافه .

(١) شرح الكافية ٢ / ١٨١ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٣٦٦ .

(٣) سبق تخريجه ص ٢١٤ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٣٦٦ .

المسألة الثانية عشرة :

النصب على القطع

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : (

(^(١)) :

ي ي ي

« وقال بعض النحويين^(٢) : منصوب على القطع من عيسى وقَطْعُ - ههنا - كلمة محال ؛ لأنه إنما بُشِّرَ به في هذه الحال ، أي في حال فضله ، فكيف يكون قطعها منه ، ولم يقل : نُصِبَ هذا القطع ؟ »^(٣) .

فالزجاج يمنع النصب على القطع في كلمة «وجيهاً» ، ويعربها حالاً . بل إنه عدَّ النصب على القطع من المحال ، ورد قول الفراء ، وحاول دحض حجته في ذلك ؛ بأن القطع إن كان هو «معنى» ، فليس ذلك المعنى موجوداً في اللفظ ، وإن كان القطع هو العامل فما بين ما هو ؟ وإن كان أراد الألف واللام قطعاً منه فهذا محال أيضاً ؛ لأن جميع الأحوال نكرات ، والألف واللام لمعهود ، فكيف يقطع من الشيء ما لم يكن فيه قط .

ومصطلح النصب على القطع مصطلح كوفي ، ولعله غير واضح ولا محدّد ، فالفراء رأسهم مرّة يطلقه ويريد به - كما يظهر - الحال^(٤) قال عند حديثه عن قوله تعالى : (ب ب ب ب ب ب ب ب)^(٥) : « وإن شئت نصبت

« هدى » على القطع من الهاء التي فيه »^(٦) . ومرّة يطلقه ويريد به النصب بفعل محذوف^(٧) قال عند قوله تعالى : (^(٨)) : « ومن ومن قال « مطويات » رفع السموات بالباء التي في يمينه ، كأنه قال : والسموات في يمينه . وينصب المطويات على الحال ، أو على القطع ،

(١) سورة آل عمران : ٤٥ .

(٢) ينظر معاني القرآن ١ / ٢١٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤١٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ١ / ٧ ، ١٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠٧ .

(٥) سورة البقرة : ٢ .

(٦) معاني القرآن ١ / ١٢ .

(٧) ينظر : معاني القرآن ١ / ١٩٣ ، ٢ / ٤٢٥ .

(٨) سورة الزمر : ٦٧ .

والحال أجود»^(١) .

ويريد بالقطع هنا : أنه منصوب بفعل محذوف تقديره : أعني السموات .
ومرّة لا يعبر بالقطع ، وإنما بالخروج من الكلام^(٢) ويجعله مرادفاً
للقطع ، قال عند حديثه عن قوله تعالى : (وُؤ)^(٣) : «منصوب خارجاً
من
القَرِ ؛ لأنه نكرة ، والقَر معرفة ، وإن شئت كان خارجاً من قوله «
متعوهن «متاعاً ومتعة»^(٤) .

ومرّة يسمّيه «فعالاً»^(٥) قال عند حديثه عن قوله تعالى : (أ ب ب
ب ب ب ب ب ب ب)^(٦) : « إن شئت رفعت «المصدّق» ، ونويت أن يكون
نعياً للكتاب لأنه نكرة ، ولو نصبته على أن تجعل «المصدّق» فعلاً لكان
صواباً»^(٧) .

ومرّة يصف المنصوب بغير مصطلح فيقول عند قوله تعالى : (ج ج
ج)^(٨) : «خيراً منصوب باتصاله بالأمر ، لأنه من صفة الأمر»^(٩) .
قال الدكتور : رفيده معلقاً على قول الفراء السابق : «وحقاً أن الفراء
غير واضح في توجيه النصب فيما تقدم ، وفي كثير من مصطلحاته - كما
سبق أن لاحظت -»^(١٠) .

قال الدكتور : السامرائي : « إن المصطلح الكوفي لا يفى بالقيمة
الاصطلاحية فهو واسع يتردد في كلمات عدة»^(١١) . من كل ما سبق يتبين
أن مصطلح القطع عند الكوفيين والفراء لا يقابله بالضرورة الحال عند

-
- (١) معاني القرآن : ٤٢٥ / ٢ .
(٢) ينظر : معاني القرآن / ١ / ١٥٤ ، ١٧١ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ .
(٣) سورة البقرة : ٢٣٦ .
(٤) معاني القرآن / ١ / ١٥٤ .
(٥) ينظر : معاني القرآن / ١ / ٥٥ ، ٣ / ٨٨٨ .
(٦) سورة البقرة : ٨٩ .
(٧) معاني القرآن / ١ / ٥٥ .
(٨) سورة النساء : ١٧٠ . وقد ذكرها سيبويه في الكتاب / ١ / ٢٨٢ ، وجعل خيراً : مما ينتصب
ينتصب على إضمار فعل .
(٩) معاني القرآن / ١ / ٢٩٥ .
(١٠) ينظر : النحو وكتب التفسير / ١ / ٣١٣ .
(١١) ينظر : المدارس النحوية ص ١٣٥ .

البصريين
- وإن زعم بعض الدارسين ذلك^(١) - وفي وجهة نظري أن ذلك الزعم صحيح لكنه ليس على إطلاقه ، فبعض ما كان منصوباً على القطع أو على مرادفه الخروج عند الكوفيين كان بإضمار فعل عند البصريين^(٢)، كما أنّ النصب على القطع في بعض المواضع عند الكوفيين ولاسيما في نعت المعرفة المتصل بالألف واللام ، فإنّه إذا حذفت منه الألف واللام ، صاراً نعتاً مقطوعاً منصوباً عندهم ، وهو ما ردّه الزجاج^(٣) ، وزعم أنه لا يقابل الحال ؛ فالحال عند البصريين لا يكون إلا نكرة^(٤) .

ولعل من زعم أن النصب على القطع يقابل الحال جعل ذلك من باب المسامحة ، فكأنّ شرط التنكير غير موجود ، والحال إنما هو وصف ، والقطع وصف ، والذي ظهر لي قبل نقاش هذه المسألة^(٥) أن الفراء أراد بالقطع في هذه الآية الكريمة - التي نحن بصدد الحديث عنها - النعت المتصل بالألف واللام ، ثم لما حذفت الألف واللام منه صاراً منصوباً على القطع - المقابـل للحال - المسامحة - فالمسألة هنا حول النصب على القطع - بهذا المعنى الذي أوضحته - وإعراب كلمة «وجيهاً» على ذلك ، وللنحاة في ذلك قولان :

الأول: أن الحال وإن كان وصفاً إلا أنه نكرة ، ولا يمكن أن تدخله الألف واللام ، ولا نصب على قطعٍ هنا وعلى هذا فإن إعراب «وجيهاً» في الآية : حال منصوبة .

(١) ينظر : مصطلحات النحو الكوفي للدكتور : الخثران ص ٥٧ .
(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٢٨٢ .
(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤١٢ .
(٤) ينظر : الكتاب ١ / ٣٧٧ ، ٢ / ١١٤ .
(٥) إنما فصلت قبل نقاشها ليتبين حقيقة ما أراده الفراء بهذا المصطلح ولاسيما في هذه الآية الكريمة .

وهذا مذهب البصريين وعلى رأسهم سيبويه^(١) ، والأخفش^(٢) ،
والنحاس^(٣) .

قال سيبويه : «واعلم أنّ ما كان صفة للمعرفة لا يكون حالاً ينتصب
انتصاب النكرة»^(٤) .

وقال : «ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً كما تكون النكرة فتلتبس
بالنكرة ، ولو جاز ذلك لقلت بهذا أخوك عبد الله ، إذا كان عبدُ الله اسمَه
الذي يُعرَفُ به . وهذا كلام خبيث يوضع في غير موضعه»^(٥) . وقال^(٦) : فإذا كان
الاسم حالاً يكون فيه الأمر لم تدخله الألف واللام ، ولم يُضَفْ .

وحجّتهم في ذلك القياس^(٧) : فالحال لا تكون إلا نكرة ، لأنها زيادة في
الفائدة والفائدة في الخبر - الذي يكون حالاً - لا تتحقق إلا إذا كان نكرة ؛
لأنه لو كان معرفة لم يستفده المخاطبُ ، ألا ترى أنك لو أخبرت الإنسان
بما يعلمه لم تكن فيه فائدة ، وإنما الفائدة أن تخبره بما لا يعلم .

ثم اختلفوا : فقال بعضهم كمكي^(٨) ، والأنباري^(٩) : إن «وجيهاً» حال
حال من «عيسى» .

ومنع ذلك العكبري^(١٠) ؛ لأن «عيسى» ، «خبر» والعامل فيه
الابتداء أو المبتدأ ، أو هما ، وليس شيءٌ من ذلك يعمل في الحال .

وذهب بعضهم كالزمخشري^(١١) ، وجامع العلوم النحوي^(١) ،

(١) ينظر : الكتاب ١ / ٣٧٧ ، ٢ / ١١٢ .

(٢) معاني القرآن ص ١٤١ .

(٣) إعراب القرآن ١ / ٣٧٧ .

(٤) الكتاب ٢ / ١١٣ .

(٥) السابق ٢ / ١١٤ .

(٦) نفسه ١ / ٣٧٧ .

(٧) ينظر : التبصرة والتذكرة ص ١٧٨ .

(٨) المُشكَل ١ / ١٩٨ .

(٩) البيان ١ / ٢٠٤ .

(١٠) التبيان ١ / ٢٦٠ .

(١١) الكشاف ص ١٧٢ .

وابن عطية^(٢) ، والعكبري^(٣) ، والقرطبي^(٤) ، وأبي حيان^(٥) ، والسمين^(٦) إلى أنه حال من « كلمة » ؛ لأن معناها :

مكوّن أو مخلوق ، وهو المسيح^(٧) عيسى بن مريم ، والذي أجاز ذلك مع كونها نكرة تخصّصها بالوصف^(٨) .

ووافقهم : الزركشي^(٩) ، وأبو السعود^(١٠) ، والشوكاني^(١١) ، والألوسي^(١٢) .

الثاني: أنّ النصب على « القطع » ، تكون فيه الكلمة في الأصل معرفة متصلة بالألف واللام ، فإذا حذفت هذه « الألف واللام » من الكلمة انتصبت ، وعلى هذا فإن إعراب « وجيهاً » في الآية الكريمة : منصوبة على القطع .

وهذا مذهب الكوفيين والفرّاء^(١٣) ، ولا دليل لهم على ذلك . قال الفرّاء :

« وجيهاً قطعاً من عيسى ، ولو خُفِضت على أن تكون نعتاً للكلمة ؛ لأنها هي : عيسى كان صواباً »^(١٤) .

وقد نقل السمين^(١٥) عن الواحدي أن الفرّاء يُسمى هذا قطعاً ، كأثّه قال : عيسى بن مريم الوجيه ، فُطِع منه التعريف ، فكأن الوجيه : كان صفة

(١) الكشف والإيضاح ١ / ٣٣١ .

(٢) لمحرّر الوجيز ١ / ٤٣٦ .

(٣) التبيان ١ / ٢٦٠ .

(٤) القرطبي ٤ / ٩٠ .

(٥) البحر ٢ / ٧٣٧ ، ٧٣٩ .

(٦) الدر ٣ / ١٧٧ .

(٧) ينظر : مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٠ / ٤٩٣ .

(٨) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٣١ .

(٩) ينظر : البرهان في علوم القرآن ٢ / ٤٤٣ .

(١٠) ينظر : تفسير أبي السعود ٢ / ٣٧ .

(١١) ينظر : فتح القدير ١ / ٣٤١ .

(١٢) ينظر : روح المعاني ٣ / ١٦٢ .

(١٣) ينظر : معاني القرآن ١ / ١٩٣ ، ٢٠٠ ، ٢١٣ .

(١٤) السابق ١ / ٢١٣ .

(١٥) الدر المصون ٣ / ١٧٧ .

لعيسى ، ثم لمّا حُدفت الألف واللام عادت حالاً ؛ لأن الحال وصف .
وهذا عينه ما منعه سيبويه^(١)، وما ردّه أبو إسحاق بأبلغ ردّ ؛ فإن
جميع الأحوال نكرات ، والألف واللام لمعهود^(٢) ، فكيف يُقطع من الشيء
ما لم يكن فيه قط .

ممّا سبق يتبيّن أن الزجّاج وافق البصريين في وجوب كون الحال نكرة
، وأعرّب «وجيهاً» على هذا حالاً ، وردّ زعم من قال بالنصب على
القطع .

والذي ترجّح لي في المسألة هو : ما عليه البصريون والزجّاج ؛ لأن
الحال لا تكون إلا نكرة ؛ لأنها تأتي لبيان هيئة لا يعرفها المخاطب ،
وليست شيئاً بعينه قد عرفه . وأمّا ما قاله الفراء ومن وافقه فلا حجة لهم
فيه .

(١) الكتاب ١ / ٣٧٧ ، ٢ / ١١٤ .

(٢) لأن الحال عند البصريين قد يدخل عليها الألف واللام لغير معهود كقولك : ادخلوا الأوّل
فالأوّل ينظر : المقتضب ٣ / ٢٧١ .

قول من زعم جواز تعريفه ، وخرَّج ما جاء في الآية الكريمة على غير التمييز .

ومسألة مجيء التفسير (التمييز) معرفة محطّ خلاف بين نحاة البصرة والكوفة^(١) ، ولهم فيها قولان :

الأوّل : ذهب البصريّون ، وعلى رأسهم إمامهم سيبويه^(٢) ، إلى وجوب مجيء التمييز نكرة ، ومنع مجيئه معرفة ، وقال به : الأخفش^(٣) ، والمبرد^(٤) ، وابن السراج^(٥) ، والنحاس^(٦) ، والزجاجي^(٧) ، والسيرافي^(٨) والسيرافي^(٨) ، وابن جني^(٩) ، وابن بابشاذ^(١٠) ، والصيمري^(١١) ، وعبد القاهر^(١٢) ، والزمخشري^(١٣) ، وعمر الكوفي^(١٤) .

قال سيبويه : « ذلك قولك : امتلأت ماءً وتفقت أنتشاحمًا ، ولا تقول : امتلأته ولا تفقتأته ، ولا يعمل في غيره من المعارف »^(١٥) .

قال أبو سعيد^(١٦) : وإنما لم يجزأن تقول : تفقتأته ؛ لأن الضمير معرفة ، وقد قدّمنا أنه لا يعمل في الضمائر ، ولا في غيرها من المعارف ، وهي ما فيه الألف واللام ، أو كان مضافاً إلى معرفة .
وقد احتج أصحاب هذا المذهب بالقياس ، فقالوا^(١٧) :

- (١) ينظر : ائتلاف النصره المسألة (٢٢) ص ٤٤ .
- (٢) الكتاب ١ / ٢٥ ، ٢ / ١١٢ .
- (٣) معاني القرآن ص ١١١ .
- (٤) المقتضب ٣ / ٣٢ .
- (٥) الأصول ٢ / ٢٢٩ - ٢٣٠ .
- (٦) إعراب القرآن ١ / ٢٦٣ .
- (٧) الجمل ص ٢٤٢ .
- (٨) شرح الكتاب ٤ / ١٣٩ .
- (٩) اللمع ص ٥٣ .
- (١٠) المفيد في النحو لابن بابشاذ ص ٨٦ .
- (١١) التبصرة والتذكرة ص ١٩١ .
- (١٢) المقتصد ٢ / ٦٩٢ .
- (١٣) الكشاف ص ٩٧ .
- (١٤) البيان في شرح اللمع ص ٢٢٥ .
- (١٥) الكتاب ١ / ٢٠٤ - ٢٠٥ .
- (١٦) شرح الكتاب ٤ / ٤٤٣ .
- (١٧) ينظر : التبصرة والتذكرة ص ١٩١ ، وشرح المفصل ٢ / ٧٠ ، والبسيط ٢ / ١٠٨٣ ،

إنّ التمييز يبيّن ما قبله ، كما أنّ الحال تبيّن ما قبلها ، وكلاهما يأتي بعد تمام الكلام ، فلمّا أشبه الحال وجب أن يكون نكرة ، كما أنّ الحال نكرة .

وأيضاً فإن الغرض من التمييز التفسير ، وبيان المبهم ، وهذا يحصل بالنكرة ، فلا فائدة - إذن - من التعريف . كما أنّ النكرة أعمّ فكانت أولى . ووافقهم : ابن الشجري^(١) ، وجامع العلوم النحوي^(٢) ، والأنباري^(٣) ، والعكبري^(٤) ، وابن الخبّاز^(٥) ، وابن يعيش^(٦) ، وابن عصفور^(٧) ، وابن مال^(٨) ، والصنعاني^(٩) ، وابن أبي الربيع^(١٠) ، وابن هشام^(١١) ، وغيرهم^(١٢) .

الثاني : ذهب الكوفيون وعلى رأسهم الفرّاء^(١٣) ، إلى جواز مجيء التمييز معرفة ، قال الفرّاء^(١٤) : العرب توقع سفه على « نفسه » وهي معرفة ذلك

وانتلاف النصرة ص ٤٤ .

(١) الأمالي ٣ / ١٠٥ .

(٢) الكشف والإيضاح ١ / ٢٣٥ .

(٣) أسرار العربية ص ١٨٣ ، والبيان ١ / ١٢٣ .

(٤) التبيان ١ / ١١٧ .

(٥) توجيه اللمع ص ٢٠٩ .

(٦) شرح المفصل ٢ / ٧٠ .

(٧) مدّئل المقرب ص ١٩٨ .

(٨) شرح التسهيل ٢ / ٣٧٩ .

(٩) التهذيب الوسيط في النحو ص ٢٢٧ .

(١٠) البسيط ٢ / ١٠٨٣ .

(١١) شرح جمل الزجاجي لابن هشام ص ٣٢١ .

(١٢) ينظر : روح المعاني ١ / ٣٨٧ ، وأسرار النحو ص ١٤١ ، وإرشاد العقل السليم إلى

مزايا القرآن الكريم ١ / ١٦٢ ، وفتح القدير ١ / ١٤٤ .

(١٣) ينظر : معاني القرآن ١ / ٧٩ ، ٢ / ٣٠٨ .

(١٤) معاني القرآن ١ / ٧٩ .

(ٴ ٴ) (١) وقال : « بٲرتها :كفرتٲها ، وٲسوتها ، ونصٲك المعيشة من من جهة قوله « إلا من سفه نفسه » ، إنما المعنى - والله أعلم - أبٲرتٲها معيشٲها ، كما تقول بإٲرك مالٲك ، وبٲرتٲه ، وأسٲفٲك رأيٲك فسفهٲه فذٲكرت المعيشة ؛لأن الفعل كان لها في الأصل فحولٲ إلى ما أضيفت إليه . وكأنَّ نصٲبـه كـنصٲب قولـه : (ب ه ه ه ه ه ه ه) (٢) لا ترى أن الطيب كان للنفس ، فلمـ حولته إلى صاحب النفس خرجت النفس منصوبةً لتفسر معنى الطيب ، وكذلك ضقنا به ذرعاً إنما كان المعنى : ضاق به ذرعنا » (٣) .

وقد نسب ابن السكيت إلى الكسائي القول بهذا ، ووافقه عليه (٤) .

كما وافق الكوفيين على ذلك ابن الطراوة (٥) .

واحتج أصحاب هذا المذهب بالسماع :

فمن القرآن الكريم : قوله تعالى : (ٴ ٴ ٴ ك) (٦) . فنفسه : معرفة وقد جاءت تمييزاً .

وقوله تعالى : (و و و و ٴ ٴ) (٧) فمعيشتها : معرفة ، وقت تمييزاً تمييزاً .

ومن منثور العرب : قولهم (٨) : ما فعلت الخمسة العشر الدرهم .

وقولهم (٩) بسفه زيد نفسه ، وغبن رأيه ، ووجع ظهره .

(١) سورة القصص : ٥٨ .

(٢) سورة النساء : ٤ .

(٣) معاني القرآن ٢ / ٣٠٨ .

(٤) تهذيب إصلاح المنطق ص ٥٠٥ .

(٥) ينظر : المساعد ٢ / ٦٦ ، والهمع ٢ / ٢٦٩ ، وابن الطراوة النحوي ص ١٤٠ - ١٤٢ .

١٤٢ .

(٦) سورة البقرة : ١٣٠ .

(٧) سورة القصص : ٥٨ .

(٨) معاني القرآن ٢ / ٣٣ .

(٩) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي ٤ / ١٤١ ، والأصول ٢ / ٢٣٠ .

ف « نفسه » ، و « رأيه » ، و « ظهره » معارف ، وقد وقعت تمييزاً

أمّا من الشعر :

قول راشد اليشكري :

أَكَ لِمَا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا . دَدْتُ وَطَبْتُ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ (١)

فالنفس : معرفة ، وقد وقعت تمييزاً .

وقول الآخر :

مُلِدَّتِ الرَّعْبَ ، وَالْحَرْبُ لَمْ أَهْمَا ، وَلَمْ تُسْجَعْ عَمَلُ الْبَرِّ بِيضُ (٢)

فالرعب : معرفة ، ووقعت تمييزاً .

وقول الخنق :

النّازلين بكلّ معترك والطيبون معاقد الأزر (٣) .

ف « معاقد » معرفة بالإضافة ، وقعت تمييزاً .

ومنع ذلك البصريون ، وردوا أدلة الكوفيين بما يأتي :

أما قوله تعالى : (دُثُّ دُثُّ دُثُّ دُثُّ دُثُّ دُثُّ دُثُّ دُثُّ دُثُّ دُثُّ) (٤) فلا شاهد فيه ؛ لأن « نفسه » ليس منصوباً على التمييز ، وإنما على نزع الخافض ، والتقدير : « في نفسه » وهذا رأي الأخفش (٥) ، ومن وافقه (٦) .

(١) ينظر : المفضليات ٣١ / ١ ، والشاهد في شرح التسهيل ٣٨٦ / ٢ ، وابن عقيل ١٧١ / ١ .

(٢) لم أقف على قائله ، وهو في شرح التسهيل ٣٨٦ / ٢ ، والهمع ٢٦٩ / ٢ ، مع بعض الاختلاف في روايته .

(٣) الشاهد في الكتاب ٢٠٢ / ١ ، ٥٨ / ٢ ، ٦٤ ، وشرح أبيات الكتاب النحاس ص ١١٦ ، والمحتسب ١٩٨ / ٢ ، وأمالى ابن الشجري ١٠٢ / ٢ ، ٧٧ / ٣ ، والخزانة ٤١ / ٥ .

(٤) سورة البقرة : ١٣٠ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ص ١١١ .

(٦) ينظر : إعراب القرآن ٢٦٣ / ١ ، وشرح الكتاب للسيرافي ١٤٢ / ٤ ، والكشف والإيضاح والإيضاح

أو لأنه مفعول به تعدّى إليه « سفه » لأنه بالكسر متعدّد^(١) - وهذا رأي نقل
عن المبرد وثلعب^(٢) ، واختاره أبو حيان^(٣) . أو على التشبيه بالمفعول به
حيث ضُمّن^(٤) « سفه » معنى « أهلك »^(٥) أو « جهل » وارتضاه
الزجاج^(٦) ، ووافقه الفارابي في ديوان الأدب^(٧) ، والأزهري في
التهذيب^(٨) ، والعكبري في التبيان^(٩) .

قال الأزهري : « ومما قويّ قول الزجاج الحديث الثابت المرفوع
حين سئل النبي عن الكبر فقال^(١٠) إلكبر أن تسفه الحقّ ، وتغمط الناس .
فجعل سفه واقعا معناه : « أن تجهل »^(١١) . وبمثله قال الزمخشري^(١٢)
غير أنه ذكر أن سفه ضُمّن معنى « امتهن » و « استخف » ، واختاره

١ / ٢٣٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١ / ١٢٣ .

(١) ينظر : تهذيب إصلاح المنطق ص ٥٠٥ .

(٢) ينظر : روح المعاني ١ / ٣٨٧ ، وتفسير أبي السعود ١ / ١٦٢ .

(٣) ينظر : البحر ١ / ٥٦٤ .

(٤) لتضمين باب معروف عند البصريين فقد يجيء الفعل مضمناً معنى فعل آخر فيتعدى
بحرف لا يتعدى به الأول ؛ لأنه في معنى الثاني . ينظر : الخصائص ٢ / ٣٠٨ ، ٤٣٥ .

(٥) نقل عن أبي عبيدة أنه حكى أن سفه بمعنى أهلك . ينظر : غريب القرآن للسجستاني ١ /
٢٥٩ ، وشرح مشكل الآثار ١٢ / ٣٤٤ ، وتفسير السمعي ١ / ١٤١ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢١١ .

(٧) ينظر : ٢ / ٢٥٤ .

(٨) ينظر : ٦ / ٨١ .

(٩) ينظر : ١ / ١١٧ .

(١٠) الحديث بنصه هذا أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٢ / ٦٩ ، والبزار في مسنده ٦ /

وعبد بن حميد في مسنده ١ / ٣٨٤ ، وفي كنز العمال ٣ / ٢٣٢ ، وأخرجه البخاري في
الأدب المفرد ، وصحّحه الألباني وروايته : سدّفة الحقّ ، وغمط الناس - ينظر : صحيح
الأدب المفرد - ردب - باب الكبر

ص ٢٠٦ ، والسلسلة الصحيحة برقم ١٣٤ ، ١ / ٢٠٨ .

(١١) التهذيب ٦ / ٨١ .

(١٢) الكشف ص ٩٧ .

شيخنا الدكتور : عياد الثبيني - حفظه الله حيث رأى أنّ سفه ضمّن معنى « جهل » فيتعدّى بنفسه^(١) .

وأما قوله تعالى : (وَ وُ وُ وُ وُ)^(٢) . فلا حجة لهم فيه ؛ لأن « معيشتها » ليست منصوبة على التمييز ، وإنما على نزع الخافض ، والتقدير : بطرت في معيشتها . أو على التشبيه بالمفعول به ، حديث ضُمّن « بطر » معنى : خسِر . أو على الظرفية^(٣) . والتقدير : بطرت مدة معيشتها ، ثم حُذِف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب على الظرفية .

وأما قول العرب : ما فعلت الخمسة عشر الدرهم ، فلا شاهد فيه ، لأن « أل » زائدة .

وأما قولهم فيه زيد نفسه ، وغُبن رأيه ، ووجع ظهره . فلا شاهد فيها . قال السيرافي : « هذه أحرف شاذة عملت على معانيها »^(٤) .

ويمكن تأويلها على أنها منصوبة على نزع الخافض ، والتقدير فيها : سفه في نفسه ، وغُبن في رأيه ، ووجع في ظهره .

أو تكون منصوبة على التشبيه بالمفعول به حيث ضُمّنت الأفعال ، سفه ، وغُبن ، ووجع معنى أفعال متعدية كأنه قيل^(٥) : جهل نفسه ، وجهل رأيه رأيه ، وشكا ظهره . وقد ضعّف ابن مالك^(٦) النصب على التشبيه بالمفعول بالمفعول به ، وجعله شاذاً في الأفعال مطّرداً في الصفات .

وأما قول راشد اليشكري :

أيتك لما أنْ عرفت وجوهنا دَدَتَ وطبتَ النفس يا قيس عن
(٧) .

فلا شاهد فيه ؛ لأن النفس ليست تمييزاً ، وإنما هي مفعول به لـ «

(١) ينظر : محاضرات الدكتور : عياد الثبيني لطلبة الماجستير عام ١٤٢٦ - ١٤٢٧ هـ .

(٢) سورة القصص : ٥٨ .

(٣) شرح التسهيل ٢ / ٣٨٨ .

(٤) شرح الكتاب ٤ / ١٤٢ .

(٥) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي ٤ / ١٤٢ ، وشرح التسهيل ٢ / ٣٨٧ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٣٨٧ .

(٧) سبق تخريجه ص ٢٣١ .

والتمييز أو التفسير إنما يأتي لبيان المبهم ، وهذا يحصل بالنكرة ، ثم إنها مشابهة للحال فوجب تنكيرها مثله ، كما أن التمييز لم يوضع ليخبر عنه أصلاً ، والتعريف إنما يدخل الاسم من حيث تحصل الفائدة بالإخبار عنه ، فما لا يخبر عنه لا حاجة لتعريفه . وكذلك فإن آية البقرة السابقة التي استدلت بها الكوفيون قد تبين أنها تخرج على أن « سفه » فيها يتعدى بنفسه

وأمّا بقية شواهد الكوفيين فقد تأولها البصريون على ما بيّنت ، وقد تكون من الشاذّ الذي يحفظ ، ولكن لا يقاس عليه^(١) .

(١) ينظر : شرح الكتاب للسيرافي ٤ / ١٤٢ .

المسألة الرابعة عشرة :

النصب بإضمار فعل صالح بعد الواو

قال الزجاج عن حديثه عن قوله تعالى : (ت ت ت)^(١) .

« زعم الفراء^(٢) : أن معناه : فأجمعوا أمركم وادعوا شركاءكم . وهذا غلط ؛ لأن الكلام لا فائدة فيه ؛ لأنهم إن كانوا يدعون شركاءهم لأن يجمعوا أمرهم ، فالمعنى : فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، كما تقول : لو تركزت الناقة وفصيلها لرضعها^(٣) .

في قراءة « فأجمعوا » بالقطع وهي قراءة سائر القراء^(٤) ، منع الزجاج نصد

« شركاءكم » بفعل مضمر تقديره : وادعوا ، حيث يرى أن الكلام لا فائدة فيه ؛ لأن المعنى : أجمعوا أمركم مع شركائكم ، فلا حاجة إلى تقدير هذا الفعل المضمر ، وإنما النصب على المعية . أما على قراءة « فأجمعوا »^(٥) يوصل الهمزة فليس فيها إشكال ؛ لأنه يجوز عطف « شركاءكم » على « أمركم » بدون إضمار^(٦) .

أما على القراءة الأولى فلا يجوز ذلك ؛ لأن أجمع لا ينصب إلا المعاني كالأمر ، والكيد^(٧) .

وقد اختلف النحاة في إعراب ما بعد هذه « الواو » في نحو هذه الآية الكريمة على أربعة أقوال :

الأول : أن ما بعد هذه الواو - وهو « شركاء » في هذه الآية الكريمة - مفعول معه ، والتقدير فيه : أجمعوا أنتم مع شركائكم أمركم . وهذا قول

(١) سورة يونس : ٧١ .

(٢) انظر : معاني القرآن ١ / ٤٧٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٢٧ .

(٤) ينظر : السبعة ص ٣٢٨ .

(٥) رويت هذه القراءة عن نافع ، وبعضهم رواها عن الأعرج ، وأبي رجاء ، وعاصم الجحدري ، والزهري ، والأعمش وينظر : السبعة ص ٣٢٨ ، والمحتسب ١ / ٣١٤ .

(٦) ينظر : شرح شذور الذهب ١ / ٣٠٨ .

(٧) ينظر : لسان العرب ٨ / ٥٧ ، ومقاييس اللغة ص ٢٠٨ ، ومجمل اللغة ص ٣٩ ، ودرّة الغن

١ / ٨٠ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٥٤١ .

البصريين^(١) ، وظاهر كلام سيبويه في نحو هذه المسألة على هذا^(٢) ،
، وكذلك ابن السراج^(٣) .

قال سيبويه : « وذلك قولك ما صنعتَ وأباك ، ولو تُركت الناقاة
وفصيلاً لرضعها ، إنّما أردتَ ما صنعتَ مع أبيك ، ولو تُركت الناقاة مع
فصيلاً ، فالفصيل مفعول معه ، والأبُ كذلك ، والواو لم تغيّر المعنى ،
ولكنّها تُعمل في الاسم ما قبلها »^(٤) فسيبويه يرى النصب على المعية لا
على تقدير فعل مضمر .

وقال بذلك : أبو علي^(٥) ، والزمخشري^(٦) ، وابن يعيش^(٧) ، وابن هشام^(٨) .

هشام^(٨) .

قال أبو علي في حديثه عن « الواو » : « وضوبٌ تجيء فيه بمعنى
الاجتماع معرّى من العطف كقولهم ما صنعتَ وأباك ، وكقوله - عز
وج - ل - :

(ت ت ت)^(٩) ، وما أنشده سيبويه من قوله :

فكونوا أنتم وبني أبيكم مـكـان الكليتين مـن
١١ (١٠) . (١١)

قال أبو جعفر في شرح الأبيات^(١٢) : « أراد كونوا مع بني أبيكم فحذف
فـحـ

« مع » وعمل الفعل النصب » . وعلى هذا نصّ الزمخشري في

(١) ينظر : إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه ١ / ٢٧١ .

(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٢٩٧ .

(٣) ينظر : الأصول ١ / ٢١٠ .

(٤) الكتاب ١ / ٢٩٧ - ٢٩٨ .

(٥) ينظر : الإغفال ١ / ٢٤٦ .

(٦) ينظر : المفصل ص ٧٣ ، والكشاف ص ٤٩٦ .

(٧) ينظر : شرح المفصل ٢ / ٥٠ .

(٨) ينظر : المغني ٢ / ٤١٥ .

(٩) سورة يونس : ٧١ .

(١٠) الشاهد أنشده سيبويه بلا نسبة في كتابه ١ / ٢٩٨ ، وهو في تحصيل عين الذهب ص

١٩٨ ، ومجالس ثعلب ١ / ١٠٣ ، والهمع ٢ / ١٨٢ .

(١١) ينظر : الإغفال ١ / ٢٤٦ .

(١٢) شرح أبيات سيبويه للنحاس ص ٩٧ .



المفصل^(١)، واكتفى في الكشاف^(٢) بتوجيه النصب عليه .

قال أبو حيان : « ولم يذكر الزمخشري في نصب « شركاءكم » غير
قـ
أبي علي أنه منصوب بواو « مع »^(٣) .

وقد روي^(٤) عن ابن بابشاذ قوله : وليس في القرآن مفعول معه أكشف
أكشف من هذه الآية .

وعللوا ذلك^(٥) : بأن « أجمع » لا يقع على الشركاء إلا قليلاً ، ولهذا
امتنع العطف عند الجمهور ، وجازا النصب على المعية ، لأن « الواو »
مؤدّية عن معنى « مع » ولم تغير المعنى ، ولكتّها تُعمل في الاسم ما قبلها
، ولهذا فالنصب على المعية يبيّن مراد المتكلم والعطف لا يبيّنه .

وممن قال بهذا وإنّ جوّز غيره - : النحاس^(٦)، ومكّي^(٧) ،
والكرمانى^(٨) ، والأنباري^(٩) ، والعكبري^(١٠) ، وأبو حيان^(١١) ،
والسمين^(١٢) ، وابن عقيل^(١٣) ، والسيوطي^(١) ، وغيرهم^(٢) .

(١) المفصل ص ٧٣ - ٧٤ .

(٢) الكشاف ص ٤٦٩ .

(٣) البحر ٥ / ٢٣٢ .

(٤) ينظر : الفصول المفيدة في الواو المزيدة ١ / ٢٠٣ .

(٥) ينظر : تحصيل عين الذهب ص ١٩٩ ، ودرّة الغواص ١ / ٨٠ ، والبحر ٥ / ٢٣٢ ، وابن

وابـ
عقيل

١ / ٥٤١ ، والهمع ٢ / ١٨٢ .

(٦) إعراب القرآن ٢ / ٢٦٢ .

(٧) المُشكل ١ / ٣٨٥ .

(٨) الغرائب والعجائب ١ / ٤٩ .

(٩) البيان ١ / ٤١٧ .

(١٠) التبيان ٢ / ٦٨١ .

(١١) البحر ٥ / ٢٣٢ .

(١٢) الدر المصون ٦ / ٢٤١ .

(١٣) شرح ابن عقيل ١ / ٥٤١ .

والثاني: أن « شركاء » منصوب بفعل محذوف تقديره : وادعوا ،
وهو _____
ما ذهب إليه الفرّاء^(٣) في هذه الآية الكريمة ، واحتجّ بما جاء في مصحف
عبد الله بن مسعود^(٤) ، وفي قراءة أبي : « وادعوا شركاءكم »^(٥) . وبما
أنشده من قول الشاعر :

ورأيت زوجك في الوغى تقلّ داءً سيفاً ومحاً^(٦)

فأضمر ، والتقدير جاملاً رمحاً أو معتقلاً رمحاً ووافقه ابن قتيبة^(٧) ،
وأبو هلال العسكري^(٨) ، وقد أورد هذا القول في هذه الآية الكريمة :
مكي^(٩) ، والكرماني^(١٠) ، والأنباري^(١١) ، والعكبري^(١٢) ، وغيرهم^(١٣) .

قال ابن قتيبة في باب الحذف والاختصار^(١٤) ومن ذلك أن توقع الفعل
على شيئين ، وهو لأحدهما ، وتضمر للآخر فعله .

ومثّل بهذه الآية الكريمة ، وجعل التقدير : وادعوا شركاءكم .

ومثّل ذلك أيضاً قول الشاعر :

(١) الإتيان ١ / ٥٢٤ ، والهمع ٢ / ١٨٢ .
(٢) ينظر : التفسير الكبير ١٧ / ١١١ ، والبرهان في علوم القرآن ٣ / ٢٠٤ ، والقرطبي ٨ /
٣٦٣ ، وفتح القدير ٢ / ٤٦٣ .
(٣) معاني القرآن ١ / ٤٧٣ .
(٤) ينظر : معاني القرآن ١ / ٤٧٣ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٢١٣ ، والبرهان ٣ / ٢٠٤ .
(٥) ينظر : المحتسب ١ / ٣١٤ ، والمشكل ١ / ٣٨٥ .
(٦) الشاهد بلا نسبة في معاني القرآن ١ / ١٢١ ، ٤٧٣ ، وهو في المقتضب ٢ / ٥١ ، وأمالى
ابن الشجري ٣ / ٨٢ ، وشرح المفصل ٢ / ٥٠ ، والطبري ١١ / ١٤٢ ، ومعاني القرآن
للأخف

ص ١٦٨ ، والمخصّص ٤ / ١٣٦ ، ١٤ / ٢٣٢ .

(٧) تأويل مشكل القرآن ص ٢١٣ .

(٨) الصناعتين ١ / ١٨١ .

(٩) المشكل ١ / ٣٨٥ .

(١٠) الغرائب والعجائب ١ / ٤٩٠ .

(١١) البيان ١ / ٤١٧ .

(١٢) التبيان ٢ / ٦٨١ .

(١٣) ينظر : المحرر الوجيز ٣ / ١٣٢ ، والبحر ٥ / ٢٣٢ .

(١٤) تأويل المشكل ص ٢١٢ .

سراه كأن الله يجدع أنفه^(١) ، إن مَوْلَاهُ ثَابَ له وفر^(١)

أي : يجدع أنفه ، ويفقأ عينيه .
ومثله قول الآخر :

تَهَاتَبْنَا ومَاءً بارداً^(٢) سى شَتَّتْ هَمَّالَةً عيناها

أي وأسقيتها ماءً بارداً .
ومن ذلك قول الشاعر :

إنا ما الغايات برزن يوماً^(٣) وزجَّجْنَ الحواجب والعيونا

أي وزجَّجْنَ الحواجب ، وكحلَّان العيون .

قال ابن الشجري^(٤) إنَّ هذا الفن متَّسع في كلام العرب ، يقدرُّون
للثاني ما يصلح حملة عليه ، ولا يخرج عن المراد الأوَّل .

ومثَّل لذلك بقوله تعالى : (پ پ)^(٥) فالمعنى : وأحبُّوا الإيمان ،
، وبعضهم قدَّر : واعتقدوا الإيمان^(٦) .

(١) الشاهد نسبه الجاحظ في الحيوان ٦ / ٣٩ إلى خالد بن الطيفان ، وقيل لعقمة الفحل من
شواهد الخصائص ٢ / ٤٣١ ، والصناعتين ١ / ١٨١ .

(٢) الشاهد لا يُعرف قائله ، وقد ردَّ البغدادي في الخزانة ٣ / ١٤٠ على من نسبه إلى ذي الرمة
الرمة ، وهو في الخصائص ٢ / ٤٣١ ، وتأويل مشكل القرآن ص ٢١٣ ، وتذكرة النحاة
ص ٦١٧ .

(٣) الشاهد للراعي النميري في ديوانه ص ٢٦٩ ، ورواية الديوان : «هَزَّزَ سَوْقَمَن حَيِّ

صَدَّقَ يَزَجَّجْنَ» وقد أشار المحقِّق «رايذهرت فايبرت» في الحاشية إلى الرواية الثانية

التي يستشهد بها النحاة ، ومنهم الفراء في كتابه المعاني ٣ / ١٢٣ ، ١٩١ وهي :

إنا ما الغايات برزن يوماً جَدَّجْنَ الحواجب والعيونا

(٤) الأمالي ٣ / ٨٣ .

(٥) سورة الحشر : ٩ .

(٦) ينظر : الدر ٦ / ٢٤١ ، والهمع ٢ / ١٨٢ .

والثالث : نصب « شركاء » على العطف على المعنى ، قال مكي : « وهو قول المبرّد »^(١) وهذا حق ؛ لأن المبرد قال : « إذا اختلط المذكوران جرى على أحدهما ما هو للآخر إذا كان في معناه ، لأن المتكلم يبين به ما في الآخر وإن كان لفظه مخالفاً »^(٢) وقريب من هذا ما ذكره ابن جني^(٣) في فصل « في الحمل على المعنى » .

وقال به ابن بري ، فقد شرح شاهد الإيضاح : «تقلداً سيفاً ورمحاً » ، ثم قال : «يجوز حمله على المعنى ؛ لأنّ متقلداً في معنى حامل ، فكأنّه قال جاملاً سيفاً ورمحاً »^(٤) .

ثم نقل عن أبي عمر الجرمي قوله : يجوز في العطف ما لا يجوز في غيره ، نحو : أكلت خبزاً ولبناً .

وقد ذكر بعضهم^(٥) أنه وإن كان الرمح لا يتقلد وإنما يعتقل لاشتراكهما لاشتراكهما في أصل الحمل . وكذلك في قوله علفتها تبناً وماءً بارداً ، والماء لا يعلف وإنما لاشتراكهما في أصل التناول . فهو عطف على المعنى ، وليست الواو للمعية ولا حاجة لإضمار فعل .

والرابع : أن « شركاء » معطوف على « أمركم » بتقدير حذف مضاف أي أجمعوا أمركم وأمر شركائكم ، فأقام المضاف إليه مقام المضاف ، وأجـاز هذا العكبري^(٦) ، والسمين^(٧) . قال السمين : أي وأمر شركائكم كقوله :

(١) المشكل ١ / ٣٨٥ .

(٢) المقتضب ٢ / ٥١ .

(٣) الخصائص ٢ / ٤٣١ .

(٤) شرح شواهد للإيضاح ص ١٨٣ .

(٥) ينظر : الإحكام للآمدي ٣ / ٦٩ .

(٦) التبيين ٢ / ٦٨١ .

(٧) الدر المصون ٦ / ٢٤٠ .



(گ گ) ^(١) ، ودليل ذلك ما قدّمته من أن « أجمع » للمعاني .
يعني أن « أجمع » لا تقع إلا على نحو : الأمر ، والكيد ، ولا تقع على
الشركاء ، فلذلك قدّر محذوفاً مناسباً وهو « أمر » .
مما سبق يتبين أنّ الزجّاج نحاً نَدُو القول المنسوب إلى البصريين ^(٢) ،
وهو القول الأظْهر في هذه الآية الكريمة ، لأن معنى الآية الكريمة يستقيم
مع تقدير النصب على المعية ، وهو أجدّ معوا أنتم مع شركائكم أمرَكم ،
ولأنّ « أجمع » لا ينصب إلا المعاني كالأمر ، والكيد ، فلا يصحّ أن يكون
قوله : « شركاءكم » معطوفاً على قوله : « أمرَكم » .
أما تغليب الزجّاج لقول الفرّاء ، فلا أتفق معه عليه ؛ لأنّ إضمار فعل
صالح يجوز في نحو هذه الآية الكريمة ، وهو رأي غير منكور ^(٣) ، بل
سبقه إليه كثير من العلماء ، وشواهد مثل هذا كثيرة ، وقد سبق بيان ذلك .

(١) سورة يوسف : ٨٢ .

(٢) ينظر : إعراب القراءات السبع ١ / ٢٧١ .

(٣) ينظر : النحو وكتب التفسير ١ / ٣٣٨ .

المسألة الخامسة عشرة :

العطف على الضمير المرفوع المتصل

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : (فُؤَقِفْ فُؤَقِفْ)^(١) : « قال
قال بعض أهل اللغة^(٢) : « هو » ههنا يعني به النبي عليه السلام ، المعنى
المعنى : فاستوى جبريل والنبي بالأفق الأعلى .

وهذا عند أهل اللغة لا يجوز مثله إلا في الشعر إلا أن يكون مثل قولك
: استويت أنا وزيدٌ ، ويستقبحون : استويتُ وزيدٌ^(٣) .

ثم ذكر أن المعنى : استوى جبريل وهو بالأفق الأعلى على صورته الحقيقية

مما سبق يتبين أن الزجاج يرى أنه لا يجوز العطف على الضمير
المرفوع المتصل إلا بعد توكيده أمّا الفرّاء فأجاز العطف على الضمير
المرفوع المتصل
في الاختيار بلا ضعف ولا قبح إلا أنه حكم عليه بالقلّة في كلام
العرب^(٤) .

قال : «وأكثر كلام العرب أن يقولوا : استوى هو وأبوه ، ولا يكادون
يقولون : استوى وأبوه ، وهو جائز^(٥) .

ثم احتج بالسماع من نحو قول الشاعر :

مُ تر أنّ النّبْعُ يُخَلِّقُ عودُه
يسـتوي والخرورُ وعُ

فـعطف « الخروع » على الضمير المرفوع في « يستوي » دون فاصل .

وردّ قوله الزجاج وذكر أن هذا عند أهل اللغة لا يجوز مثله إلا في الشعر أو
بوجود فاصل كضمير الفصل في قولك : استويتُ أنا وزيد .

(١) سورة النجم : ٦ ، ٧ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ٣ / ٩٥ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٧٠ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ٣ / ٩٥ .

(٥) السابق- ٣ / ٩٥ .

(٦) الشاهد لجريير في شرح ديوانه ص ٣٧٩ ، ورواية الديوان : «يصلبُ عودُه » ، من شواهد

شواهد معاني القرآن ٣ / ٩٥ ، والمحرّر الوجيز ٥ / ١٩٧ ، والقرطبي ١٧ / ٨٥ .

ومسألة العطف على الضمير المرفوع المتصل من مسائل الخلاف بين نحاة
البصرة والكوفة^(١)، ولهم فيها قولان :

الأوّل :أنّه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان
أو مستتراً إلا بعد توكيده بضمير فصل أو وجود فاصل ، ويجوز في
الشعر على قبج ، وهذا مذهب سيبويه^(٢)، وعامة البصريين^(٣)، وقال به :
النحاس^(٤)، وابن جنّي^(٥)، والصيمري^(٦)، وعبد القاهر^(٧)،
والزمخشري^(٨)، والأنبـاري^(٩)،
وابن يعيش^(١٠)، وابن عصفور^(١١)، والرضي^(١٢)، وغيرهم^(١٣).

قال سيبويه : «لا يُعطف على المرفوع المُضمر إلا في الشدّعر ،
وذلك
قبیح» ^(١٤).

وقال في موضع آخر : «أمّا ما يقبح أن يشركه المظهر فهو المضمّر
في الفعل المرفوع ، وذلك قولك فعلتُ وعبد الله ، وأفعلُ وعبد الله» ^(١٥)

-
- (١) ينظر : الإِنصاف المسألة (٦٦) .
(٢) ينظر : الكتاب ١ / ٤٦ ، ٢٤٧ ، ٢٧٨ ، ٢ / ٣٧٨ .
(٣) غير المبرّد فظاهر كلامه أنّه يراه جليزاً في الاختيار على قبج ، ينظر : المقتضب ٣ /
٢١٠ ، ٢٧٩ .
(٤) ينظر : إعراب القرآن ٤ / ٢٦٦ .
(٥) ينظر : اللمع ص ٧٣ .
(٦) ينظر : التبصرة والتذكرة ص ٦٠ .
(٧) ينظر : المقتصد ٢ / ٩٥٧ .
(٨) ينظر : المفصل ص ١٥١ .
(٩) ينظر : البيان ٢ / ٣٩٧ ، والإِنصاف المسألة (٦٦) .
(١٠) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٧٦ .
(١١) ينظر : شرح الجمل ١ / ١٠٢ .
(١٢) ينظر : شرح الكافية ٣ / ٦٣ .
(١٣) ينظر بالمُشكل لمكّي ٢ / ٢٣٤ ، وتوجيه اللمع ص ٩٣ ، والتبيان ٢ / ١١٨٦ ، وأوضح
المسالك

- ٣ / ٣٩ ، وشرح ابن عقيل ٢ / ٢١٧ ، وتفسير القرطبي ١ / ٣٠ .
(١٤) الكتاب ١ / ٢٧٨ .
(١٥) السابق ٢ / ٣٧٨ .

واحتجوا بالقياس ، فقالوا^(١) : إنّما قلنا إنّّه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل ؛ لأنّه لا يخلو إمباً أنّ يكون مقدّراً في الفعل أو ملفوظاً به ، فإنّ كان مقدّراً فيه نحو : قام وزيد فكأنّه قد عطف اسماً على فعل ، وإن كان ملفوظاً به نحو قمتُ وزيدُ ، فالتاء تُنزلُ بمنزلة الجزء من الفعل ، فلو جوّزنا العطفَ عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل ، وذلك لا يجوز .

الثاني : أنّه يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان أو مستتوراً في الاختيار بلا ضعف ، ولا قبح^(٢) ، وهذا مذهب الفرّاء^(٣) ، الفرّاء^(٣) ، والكوفيين^(٤) ، وعليه ثعلب^(٥) ، ووافقهم الطبري^(٦) .

وحجتهم في ذلك السماع ، والقياس :

أمّا السماع : فمن القرآن الكريم : قال الله تعالى : (ف ف ف ف ف ف ف ف ف ف)^(٧) .

فعطف « هو » على الضمير للمرفوع المستكنّ في « استوى » والمعنى : فاستوى جبريل ومحمد بالأفق ، وهو مطلع الشمس^(٨) .

ومن الحديث الشريف ، والأثر :

قول علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - : كنت أسمع رسول الله يقول : «كنتُ وأبو بكر وعمر ، وفعلت وأبو بكر وعمر ، وانطلقت وأبو بكر وعمر» .

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٨٧ ، والمقتصد ٢ / ٩٥٨ ، والإنصاف المسألة (٦٦) ٢ / ٣٩٠ ، ٣٩٠ ، وشرح الكافية ٣ / ٦٣ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٠٣ .

(٢) من البصريين من ظاهر كلامه أنّه يجيز ذلك في الاختيار لكن على قبح ينظر : المقتضب ٣ / ٢٧٩ ، ٢١٠ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ٣ / ٩٥ .

(٤) ينظر : البيان ٢ / ٣٩٧ ، والدر ١٠ / ٨٥ .

(٥) ينظر : مجال ثعلب ١ / ١٤٦ .

(٦) ينظر : تفسير الطبري ٢٧ / ٤٣ .

(٧) سورة النجم : ٦ ، ٧ .

(٨) ينظر : الإنصاف المسألة (٦٦) ، والبحر ٦ / ٢٢٣ .

بكر وعمر»^(١) .

وقول عمر رضي الله عنه : «كنت وجاراً لي من الأنصار»^(٢) .
وقد علّق ابن مالك على هذين الأثرين بأنها «أحسن ما استشهد به
على هذا»^(٣) .

ومن كلام العرب : قول بعضهم بررت برجلٍ سواءٌ والعدم^(٤) . حيث رفع
رفع
«العدم» عطفاً على الضمير المستتر في «سواء» دون فصل ولا ضرورة .

ومن الشعر :

قول جرير :

جَا الأُخَيْطَلُ مِنْ سَفَاهَةٍ مَالِمٌ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْنَالَا^(٥)
فَعُطِفَ «وَأَبٌ» عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ فِي «يَكُنْ» وَ «هَذَا فِعْلٌ مُخْتَارٌ
غَيْرٌ مُضْطَرٌ ، لَتَمَكَّنَ قَائِلُهُ مِنْ نَصْبِ «أَبٍ» عَلَى أَنْ يَكُونَ مَفْعُولًا مَعَهُ»^(٦) .

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

إِذْ أَقْبَلَتْ وَزُهُرٌ تَهَادَى سَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفُنْ رَمَالَا^(٧)

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب فضائل الصحابة في باب قول النبي : «لو كنت

كنت متخذاً خليلاً» رقم الباب : ٥ ، ورقم الحديث ٣٤٧٤ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب المظالم ، في باب الغرفة والعلاية المشرفة في السطوح
السطوح وغيرها ، رقم الحديث ٢٣٣٦ .

(٣) شرح التسهيل ٣ / ٣٧٤ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢ / ٣١ ، والأصول ٢ / ٢٨ ، واللسان ١٤ / ٤١٢ .

(٥) الشاهد لجرير في شرح ديوانه ص ٤٥١ ، وهو في الجمهرة ١ / ٢٦٩ ، والإنصاف ٢ /

٢ / ٣٩٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٠٣ .

(٦) شرح التسهيل ٣ / ٣٧٤ .

(٧) الشاهد في شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة في القسم الثالث في الشعر المنسوب إلى عمر

عمر بن أبي ربيعة ص ٤٩٨ ، من شواهد الكتاب ٢ / ٣٧٩ والخصائص ٢ / ٣٨٦ ، وابن

يعيش ٣ / ٧٤ .

فعطف « زهر » على الضمير المرفوع في « أقبلت » دون فاصل .

وقول الآخر :

م تر أنّ النبعَ يُخلَقَ عودُهُ لا يسْتوي والخرُوعُ
(١)

فعطف « الخروج » على الضمير المرفوع في « يستوي » .

وأما القياس : فقد حملوا الضمير المرفوع على المنصوب ، فكما جاز العطف على الضمير المنصوب المتصل دون فاصل ، فإنه يجوز العطف على الضمير المرفوع دون فاصل كذلك .

ومنع ذلك البصريّون ، وردّوا على أدلة الكوفيين بعدّة ردود منها^(٢) :

أنّ الواو في آية النجم السابقة ليست واو العطف ، وإدّما هي واو الحال ، والمُرَاد به جبريل وحده ، والمعنى : أنّ جبريل وحده استوى في حال كونه

بالأفق ، وقيل : فاستوى على صورته التي خُلِقَ عليها في حال كونه بالأفق ، وكان قبل ذلك يأتي النبيّ في صورة رجل .

ورُدّت الآثار السقّلة بأدّها محتمّلة للرواية بالمعنى ، فليست دليلاً عندنّـي

كما ردّوا الشواهد الشعريّة السابقة وما أشبهها بأنها من الشاذ الذي لا يؤخذ به ، ولا يُقاس عليه ؛ فهي من باب الضرورة .

والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر جائز عند البصريين ، فليس في هذه لأبيات حجّة لمن أجاز العطف في الاختيار دون فاصل أمّا حمل الضمير المرفوع على المنصوب فلا وجه له بحال ؛ لأنّ

(١) سبق تخريجه ص ٢٤٧ .

(٢) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٧٩ ، والمقتصد ٢ / ٩٥٨ - ٩٥٩ ، والإنصاف المسألة (٦٦) ٢ / ٣٩٠ ، وشرح المفصل ٣ / ٨٦ ، وشرح الجمل ١ / ١٠٣ .

الضمير المنصوب المتصل وإن كان في اللفظ في صورة الاتصال فهو في النية في تقدير الانفصال ، بخلاف الضمير المرفوع المتصل ؛ لأنه في اللفظ والتقدير بصفة الاتصال .

مما سبق يتبين أنّ الزجّاج وافق البصريين القائلين بأنه لا يجوز عطف الاسم الظاهر على المضمرة المرفوعة المتصلة دون فاصل ، والذي ترجّح لي من خلال ما تمّ نقاشه من أدلة وردود في هذه المسألة : أنّ عطف الاسم الظاهر على المضمرة المرفوعة المتصلة جائز قليلاً ، إذ الأكثر أنّه لا يُعطف على هذا المضمرة إلا بتوكيده ، أو بوجود فاصل ؛ وذلك لكثرة الشواهد التي جاء فيها هذا العطف ، وبخاصة في النظم ، قال ابن مالك في ألفيته :

فلا فصدل يرد في النظم فاشيا وضعفه اعتقد

قال ابن هشام^(١) : وهو فاش في الشعر .

وكذلك فإنّ حجة البصريين بأنّه لا يجوز عطف الاسم على الفعل ، والفعل على الاسم ، أمرٌ فيه نظر ؛ لأنّ هذا ليس على إطلاقه فقد يجوز عطف الاسم على الفعل ، والفعل على الاسم بشروط معينة^(٢) .

وقد رأيت كثيراً من البصريين^(٣) لا يتشدّدون في المنع بل نصّوا على أنّه لا يحسن عطف الظاهر على المضمرة المرفوعة المتصلة بدون فاصل أو أنّه يقبح في الاختيار ، ويجوز في الشعر ، حتى إنّ المبرد^(٤) نصّ على جوازها في الاختيار على قبح ، فكأنّهم استسهلوا المنع ، ولعلّ هذا لكثرة الشواهد المسموعة ، وقد ظهر تكلف ردّها .

(١) أوضح المسالك ٣ / ٣٩٠ .

(٢) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٠٧ ، والارتشاف ٢ / ٦٦٤ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٧٨ ، والأصول ٢ / ٢٨ ، واللمع ص ٧٣ ، والتبصرة والتذكرة ص ٦٠ ، وأوضح المسالك ٣ / ٣٩٠ .

(٤) ينظر : المقتضب ٣ / ٢١٠ ، ٢٧٩ .

المسألة السادسة عشرة :

عطف الظاهر على المضمرة المخفوض

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : (ءِ كُ كُ كُ وُ وُ وُ وُ)^(١) :

« ويجوز أن يكون « ما » في موضع جر^(٢) وهو بعيد جداً ؛ لأنّ الظاهر لا يُعطف على المضمرة^(٣) .

وقال عند حديثه عن قوله تعالى : (ي)^(٤) :

« وقال بعضهم^(٥) : « المقيمين » عطف على الهاء والميم ، المعنى : لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة يؤمنون بما أنزل إليك . وهذا عند النحويين رديء ، أعني : العطف على الهاء والميم ؛ لأنّه لا يُعطف بالظاهر المجرور على المضمرة المجرور إلا في شعر^(٦) .

تبيّن مما سبق أنّ الزجاج منع عطف الظاهر على المضمرة المخفوض بدون إعادة الخافض إلا في ضرورة الشعر أما الفراء فأجازه وإن كان قد استقبّحه في بعض المواضع^(٧) إلا أنّّه يجيزه مع قبّحه^(٨) .

وقد خرّج الفراء آيات على ذلك منها آية سورة النساء السابقة حيث قال^(٩) : « وإن شئت جعلت « ما » في وضع فض .

ومن ذلك قوله عند حديثه عن قوله تعالى : (بَ جَ جَ جَ جَ جَ جَ جَ)^(١٠) : « وقد يُقال : إنَّ « نَ » في موضع خفض يُراد : جعلنا لكم فيها معاش ولين^(١١) ، ثم عدّ هذا من القليل .

(١) سورة النساء : ١٢٧ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٩٠ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ٢ / ١١٤ .

(٤) سورة النساء : ١٦٢ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ١ / ١٠٧ ، وينظر أيضاً : ١ / ٢٥٢ ، ٢٩٠ ، ٢ / ٨٦ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٣٠ - ١٣١ .

(٧) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٥٢ .

(٨) ينظر : مجالس العلماء ص ٢٤٦ .

(٩) معاني القرآن ١ / ٢٩٠ .

(١٠) سورة الحجر : ٢٠ .

(١١) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٨٦ .

والمسألة في عطف الظاهر على المضمرة المخفوض ، وهي من مسائل الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة^(١) ، وللنحاة فيها ثلاثة أقوال :

الأوّل : ما ذهب إليه جمهور البصريين^(٢) ، وعلى رأسهم إمام النحاة سيبويه^(٣) من أنه لا يجوز عطف الظاهر على المضمرة المجرور إلا بإعادة بإعادة الجار ، ويجوز من غير إعادة الجار في ضرورة الشعر .

وعلى هذا كثير من النحاة كالأخفش^(٤) ، والمبرد^(٥) ، وابن السراج^(٦) ، السراج^(٦) ، والزرّاجي^(٧) ، وابن جدّي^(٨) ، وعبد القاهر^(٩) ، والزمخشري^(١٠) ، وابن الشجري^(١١) .

وقد عدّ أبو علي^(١٢) عطف الظاهر على المضمرة المجرور من غير إعادة الجار ضعيفاً في القياس ، وقليلاً في الاستعمال ، ورأى أنّ ما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن .

وحدّتهم في ذلك القياس^(١٣) :

فالجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد ، فإذا عطفت على الضمير المجرور ، فكأنّك عطفتَ الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على

(١) ينظر : الإنصاف المسألة (٦٥) ٢ / ٣٧٨ ، وائتلاف النصرة المسألة (٤٩) ص ٦٢ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٢ / ٣٧٨ ، والبحر ٣ / ٢٢٣ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٨١ - ٣٨٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ص ١٥١ .

(٥) ينظر : المقتضب ٤ / ١٥٢ .

(٦) ينظر : الأصول ٢ / ١١٩ .

(٧) ينظر : مجالس العلماء ص ٢٤٥ .

(٨) ينظر : اللمع ص ٧٤ .

(٩) ينظر : المقتصد ٢ / ٩٥٩ .

(١٠) ينظر : المفصل ص ١٥٢ ، والكشاف ص ٢١٥ .

(١١) ينظر : الأمالي ٢ / ١٠٣ .

(١٢) ينظر : الحجّة ٢ / ٦٢ .

(١٣) ينظر : المصادر السابقة .

الحرف لا يجوز وأيضاً لأنّ الضمير قد صار عوضاً عن التنوين ، فينبغي
أن لا يجوز العطف
عليه ، كما لا يجوز العطف على التنوين .

قال سيكريهوا «أنّ يشدرك المظهر مُضْمَرًا داخلاً فيه ؛ لأنّ هذه
العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنّها لا يتكلم بها إلاّ معتمدة على ما قبلها ،
وأنّها بدل من اللفظ بالتنوين ، فصارت عندهم بمنزلة التنوين»^(١) .

وأيضاً كما أنّه لا يجوز عطف المضمّر المجرور على المظهر
المجرور ، فلا يجوز أن يُقاله بررت بزيد وك ، فكذلك ينبغي ألاّ يجوز
عطف المظهر المجرور على المضمّر المجرور ، لأنّ الأسماء مشتركة
في العطف ، فما لا يجوز أن يكون معطوفاً لا يكون معطوفاً عليه^(٢) .

ووافقهم في ذلك أيضاً : الأنباري^(٣) ، والعكبري^(٤) ، وابن الخباز^(٥) ،
وابن يعيش^(٦) ، وابن عصفور^(٧) ، وغيرهم^(٨) .

الثاني : ما نُسب إلى الجرّمي^(٩) ، والزيادي^(١٠) من القول بجواز
عطف الظاهر على المضمّر المخفوض من غير إعادة الخافض بشرط
تأكيد الضمير المخفوض بالضمير المنفصل المرفوع نحو مَرَرْتُ بِكَ

(١) الكتاب ٢ / ٣٨١ .

(٢) هذا الاحتجاج الأخير منسوب إلى المازني كما في إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٣١ ،
والتبصرة والتذكرة ص ٦١ ، وأمالى ابن الشجري ٢ / ١٠٣ ، وشرح المفصل ٣ / ٧٨ .

(٣) ينظر : البيان ١ / ٢٤٠ ، والإنصاف ٢ / ٣٨٢ .

(٤) ينظر : التبيان ١ / ٤٠٨ .

(٥) ينظر : توجيه اللمع ص ٢٩٤ .

(٦) ينظر : شرح المفصل ٣ / ٧٨ .

(٧) ينظر : شرح الجمل ١ / ١٠٣ .

(٨) ينظر : المحرر الوجيز ٢ / ٤ ، والغرائب والعجائب ١ / ٣١٢ .

(٩) ينظر : شرح شرح الكافية ٣ / ٦٧ ، والدر ٢ / ٣٩٤ .

(١٠) ينظر : الارتشاف ٢ / ٦٥٨ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٣ / ١٨٠ .

أنت وزيدٍ ، وقد ردّ هذا سيبويه^(١) ، وغيره^(٢) .

قال سيبويه ولم «يجز أيضاً أن يُتبعوها إياه وإنْ وصفوا ، لا يدسُنْ أنْ تقولَ رَرْتُ بك أنت وزيدٍ ، كما جاز لك فيما أضمرتَ في الفعل ن و قمتَ أنت وزيدٌ ، لأنّ ذلك وإنْ كان قد أُنزل منزلة آخر الفعل ، فليس من الفعل ولا من تمامه ... وهذا يكون من تمام الاسم ، وهو بدلٌ من الزيادة التي في الاسم ، وحال الاسم إذا أُضيف إليه مثل حاله منفرداً»^(٣) .

وقد نعت الرضي^(٤) قول الجرمي بأنّه ليس بشيءٍ ، ثمّ علّل ذلك بأنه لم

يُسمع ، وكذلك فإنّ توكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس ، وإعادة الجار أقرب وأخف .

الثالث : ما ذهب إليه الكوفيون^(٥) ، والكسائي^(٦) ، والفرّاء^(٧) ، وابن خالويه^(٨) من جواز عطف الظاهر على المضمّر المخفوض من غير إعادة الخافض وقد نسبه بعضهم^(٩) إلى يونس والأخفش من البصريين ، وظاهر كلام الأخير في كتابه المعاني المنع^(١٠) .
ووافقهم من المتأخرين : ابن مالك^(١١) ، وأبو حيّان^(١٢) ، والسمين^(١٣) ، وابن هشام^(١٤) ، وعبد اللطيف الزبيدي^(١) ، وابن عقيل^(٢) .

(١) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٨١ .

(٢) ينظر : شرح الكافية ٣ / ٦٧ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢ / ٣٨١ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ٣ / ٦٧ .

(٥) ينظر : إعراب القراءات الشواذ ١ / ١٨٣ ، والإنصاف المسألة (٦٥) ، وحاشية

الخصري

١٠٥ / ٢ .

(٦) ينظر رأيه في : معاني القرآن ١ / ١٠٧ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٠٣ .

(٧) ينظر : معاني القرآن ١ / ١٠٧ ، ٢٥٢ ، ٢٩٠ ، ٨٦ / ٢ .

(٨) ينظر : إعراب القراءات السمع ١ / ١٢٨ .

(٩) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٧٥ ، والبحر ٢ / ٢٣٨ ، والدرّ ٢ / ٣٩٤ ، والهمع ٣ / ١٨٩ .

(١٠) ينظر : معاني القرآن ص ٥١ ، ولعلّ ما تُسرب إليه موجود في كتاب آخر له .

(١١) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٧٥ .

(١٢) ينظر : الارتشاف ٢ / ٦٥٨ ، والبحر ٢ / ٢٣٩ ، ٢٢٣ / ٣ ، ٥١٢ .

(١٣) ينظر : الدرّ ٢ / ٣٩٤ ، ٣ / ٥٥٥ .

(١٤) ينظر : أوضح المسالك ٣ / ٣٩٢ .

وحجتهم في ذلك السماع :

فمن القرآن الكريم :

قوله تعالى : (ت ت ت ت ت)^(٣) بالخفض ، وهي قراءة أحد القراء السبعة^(٤) ، وهو : حمزة الزيات ، وقراءة إبراهيم النخعي ، وقتادة ، والأعمش^(٥) .

وقوله تعالى : (ء ك ك ك ك و و و و و)^(٦) فما في موضع خفض ؛ لأنه عطف على الضمير المخفوض في « فيهن » .

وقوله تعالى : (ي ي ي ي ي)^(٧) .

فالمقيمون : في موضع خفض بالعطف على الكاف في « إليك » والتقدير فيه : يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمون الصلاة يعنني من الأنبياء عليهم السلام ، ويجوز أيضاً أن يكون عطفاً على الكاف في « قبلك » والتقدير فيه ومن قبلك المقيمون الصلاة ، يعني أمّتك .

وقوله تعالى : (ج ج ج ج ج)^(٨) .

فعطف « المسجد الحرام » على الهاء في « به » .

وقوله تعالى : (ج ج ج ج ج)^(٩) .

فمن : في موضع خفض بالعطف على الضمير المخفوض في « لكم »

ومن منثور العرب : ما نُسب إلى قطرب^(١) من حكايته لقول بعضهم :

(١) ينظر : انتلاف النصره ص ٦٣٠ .

(٢) ينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٢٢٠ .

(٣) سورة النساء : ١ .

(٤) ينظر : السبعة ص ٢٢٦ ، والنشر ٢ / ١٨٩ ، والبدور الزاهرة ١ / ٢٦١ .

(٥) ينظر : البحر ٣ / ٢٢١ .

(٦) سورة النساء : ١٢٧ .

(٧) سورة النساء : ١٦٢ .

(٨) سورة البقرة : ٢١٧ .

(٩) سورة الحجر : ٢٠ .

« ما فيها غيرُهُ وفرسه بيجرّ فرسِهِ عطفاً على الهاء في غيره .

ومن الشعر : قول الشاعر :

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من
(٢)

فالأيام : خفض بالعطف على « الكاف » في بك .

وقول الشاعر :

أَيُّهُ بِيَّ أَوْ مُصَدَّرٍ . الْجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَرٍ (٣)

فمصدّر : مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في « بي » .

وما أنشد الفرّاء من قول الشاعر :

طَلَّقَ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفُنَا سَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوْطٌ نَائِفٌ (٤)

فالكعب : مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في « بينها » .

وما أنشده أيضاً من قول الآخر :

لَا سَأَلْتَ بَدِي الْجَمَاجِمِ عَنْهُمْ ، تُعَعِّمُ ذِي اللِّوَاءِ الْمَحْرُوقِ (٥)

فأبي تُعَعِّمُ : خفض بالعطف على الضمير المخفوض في « عنّهم » .

وقول الآخر :

دُرٌّ عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَا أَبَالِي حَتْفِي كَانَ فِيهَا أَمْ سِوَاهَا (٦)

(١) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٧٦ ، وانتلاف النصره ص ٦٣ .

(٢) لم أهدئ إلى قائله ، وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٣٨٣ ، والأصول ٢ / ١١٩ ، واللمع ص ٧٤ ، وشرح المفصل ٣ / ٧٩ ، وقد عدّه البغدادي في الخزانة ٥ / ١٢٣ من أبيات سيبيويه الخمسين التي لا يُعرف لها قائل .

(٣) لم أفق على قائله ، وهو من شواهد الكتاب ٢ / ٣٨٢ ، والدّر ٢ / ٣٩٦ .

(٤) الشاهد لمسكين الدارمي كما في معجم مقاييس اللغة ص ٩٦٣ ، وهو من شواهد معاني القرآن .

(٥) والطبري ٤ / ٢٢٦ ، والمحرّر الوجيز ٢ / ٤ ، والخزانة ٥ / ١٢٥ .

(٦) الشاهد غير منسوب في معاني القرآن ٢ / ٨٦ ، والإنصاف ٢ / ٣٨١ ، والبحر ٢ / ٢٣٨ .

(٦) الشاهد لعباس بن مرداس كما في الخزانة ٢ / ٤٣٨ ، من شواهد الإنصاف ٢ / ٣٨٠ ، والدر

فعطف « سواها » على الضمير المخفوض في « فيها » .

وقول الآخر :

أبداً لا غيرِنا تُذركِ المُنَى نَدَفُ غَمَّاءُ الخُطوبِ
(١)

فعطف «غيرنا» على الضمير المخفوض في « بنا » .

وقول الآخر :

إذا أوقرا ناراً لحربِ عدوِّهم د خاب مَن يصدُّلى بها
(٢)

فعطف « سعيرها » على الضمير المخفوض في « بها » .

والشواهد على ذلك كثيرة^(٣) . قال الأشموني^(٤) : وهو كثير في الشعر .

ومنع ذلك جمهور البصريين ، وأجابوا^(٥) على ما احتجَّ به الفراء

والكوفيون ومن وافقهم بما يأتي :

أمَّا احتجاجهم بقوله تعالى : (ت ت ت ت ت)^(٦) باخفص في

قراءة حمزة ، فلا حجَّة لهم فيه من وجوه :

(١) لم أهد إلى قائله وهو في شرح التسهيل ٣ / ٣٧٧ منسوب لرجلٍ من طيء ، من شواهد
البحر

٢٣٨ / ٢ .

(٢) الشاهد غير منسوب في شرح التسهيل ٣ / ٣٧٧ ، والبحر ٢ / ٢٣٨ ، والدر ٢ / ٣٩٥ .

(٣) ينظر : الإنصاف المسألة (٦٥) ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٧٦ ، وما بعدها ، والبحر ٢ / ٢٣٨ -

٢٣٩ .

(٤) ينظر : شرح الأشموني بحاشية الصبان ٣ / ١٧٩ .

(٥) ينظر : الخصائص ١ / ٢٨٥ ، والكشاف ص ٢١٥ ، وأمالي ابن الشجري ٢ / ١٠٣ ،

والإنصاف المسألة (٦٥) ، وشرح المفصل ٣ / ٧٨ ، ٧٩ ، وشرح جمل الزجاجي ١ /

١٠٤ .

(٦) سورة النساء : ١ .

الوجه الأول : أن قوله : « والأرحام » ليس مجروراً بالعطف على الضمير المجرور ، وإنما هو مجرورٌ بالقسم ، وجواب القسم قوله : (ف ف ف ف) (١) .

الوجه الثاني : أن قوله : « والأرحام » مجرور بباء مقدرة غير المفوظ بها ، والتقدير : وبالأرحام ، فحذفت لدلالة الأولى عليها .

الوجه الثالث أن هذه قراءة ضعيفة ، بل تُسب إلى بعض البصريين ردّها وعدّها لحناً لا تحل القراءة به (٢) . وكان المبرّد لا يجيزها (٣) .

قال الرضي : « والظاهر أن حمزة جوز ذلك بناءً على مذهب الكوفيين ؛ لأنه كوفي ، ولا يُسلم تواتر القراءات السبع » (٤) .

وأما قوله تعالى : (ع ك ك ك و و و و) (٥) فلا حجة لهم فيه أيضاً ، وذلك من جهين :

أحدهما : أن « ما » ليست في موضع جر ، بل في موضع رفع بالعطف على لفظ الجلالة (الله) ، والتقدير الله يفتيكم فيهنّ ويفتيكم فيهنّ ما يتلى عليكم ، وهو القرآن .

والثاني : أن « ما » في موضع جر ، ولكن بالعطف على « النساء » من قوله :

« يستفتونك في النساء » لا على الضمير المجرور في « فيهنّ » .

وأما قوله تعالى : (ي ي ي) (٦) .

(١) سورة النساء : ١ .

(٢) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ١ / ٤٣١ ، وشرح المفصل ٣ / ٧٨ .

(٣) ينظر : الكامل في اللغة والأدب ٣ / ٣٩ .

(٤) شرح الكافية ٣ / ٦٧ . وما قاله الرضي لا يُسلم له به فالقراءات السبع متواترة ولاشك .

(٥) سورة النساء : ١٢٧ .

(٦) سورة النساء : ١٦٢ .

فلا حجة لهم فيه ؛ لأنه لا يُسلّم لهم أنّ « المقيمين » في موضع جر ، وإنما هو في موضع نصب على المدح ، وإنّ سلّم لهم أنه في موضع جر فهو بالطف على « ما » من قوله : « بما أنزل إليك » فكأنّه قال : يؤمنون بما أنزل إليك وبالمقيمين الصلاة .

وأما قوله تعالى (ج ج ج ج ج ج ج ج) (١) .

فلا حجة لهم فيه ؛ لأن « المسجد الحرام » مجرور بالعطف على « سبيل الله » لا بلعطف على « به » .

وأما قوله تعالى : (ج ج ج ج ج ج ج ج) (٢) .

فلا حجة لهم فيه ؛ لأنّ « ن » في موضع نصب بالعطف على معاش أي : جعلنا لكم فيها معاش والعبيد والإماء .

وأما ما حُكي عن بعض العرب من قولهم : ما فيها غيرُه وفرسه . وما أشد من شواهد شعرية ، فقد خرّجها جمهور البصريين على القسم ، أو على الجار ، أو على أنها ضرورة ، أو شاذة .

وبعضهم استسهلها كما قال ابن عطية (٣) ، وعنى بذلك أبا علي (٤) الذي الذي جعلها قليلة لا شاذة .

مما سبق يتبيّن أنّ الزجاج وافق جمهور البصريين في منع عطف الظاهر على المضمّر المجرور من غير إعادة الجار ، والذي يظهر لي من خلال النظر إلى أدلة كل فريق ، وإلى جواب البصريين على أدلة الكوفيين :

جواز عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور دون إعادة الجار ؛ لعدّة أسباب منها أنّ أدلة الكوفيين المسموعة كثيرة ، ولاسيما ما جاء في النظم منها ، وبعض هذه الأدلة قراءة سبعة متواترة لا يجوز الحكم عليها

(١) سورة البقرة : ٢١٧ .

(٢) سورة الحجر : ٢٠ .

(٣) ينظر : المحرّر الوجيز ٥ / ٢ .

(٤) ينظر : الحجّة ٦٢ / ٢ .

بالضعف أو القبح ، لأنّ القراءة سنّة متبعة ، لا يصح مخالفتها^(١) .
وكذلك فإنّ بعض التأويلات التي خرّج عليها المانعون الأدلة
المسموعة لا تخلو من بُعد حتى إنّ بعضهم ردّ تأويل بعض ، ومن ذلك :
قول ابن هشام^(٢) : إذْ ليس العطف على السبيل ؛ لأتّه صلة المصدر ،
وقد عُطِف عليه « كفر » ولا يُعطف على المصدر حتى تكتمل معمولاته .
ومن ذلك قول النحاس^(٣) - وهو من المانعين - : وقال بعضهم :
« والأرحام » قسم ، وهذا خطأ في المعنى والإعراب .

ومنه قول الرضي^(٤) - وهو من المانعين أيضاً - وأُجيب بأنّ الباء
مقدّرة^(٥) والجرّ بها وهو ضعيف ؛ لأنّ حرف الجر لا يعمل مقدّراً في
الاختيار إلا في نحو الله فعلنّ . ثمّ إنّ ما استدلّ به المانعون في ردّهم
على المجيزين غير مسلمّ ؛ لأتّه لو منع شدّبه ضمير الجرّ بالتثوين من
العطف عليه دون إعادة الجار ، لمنع منه مع الإعادة ؛ لأنّ التثوين لا
يُعطف عليه بوجه^(٦) .

وكذلك لو كان حلول كلّ من المعطوف والمعطوف عليه شرطاً في
صدّة العطف لم يجزّ نحورُبّ رجلٍ وأخيه ، لأنّ « أخيه » لا تعاب «
رُبّ » لأنها معرفة ، ومدخول « ربّ » يجب أن يكون نكرة ، ومثل هذا :
لِي رجلٍ وضيعته^(٧) .

ولذلك عدّ كثير من أهل العلم ردود المانعين متكلّفة ولا تخلو من
تعسف بل هي أوّهى من بيت العنكبوت^(٨) .

حتى وجدت ابن جنّي قال عند حديثه عن قراءة حمزة في قوله تعالى :

(١) ينظر : الكتاب ١ / ١٤٨ ، والسبعة ص ٥١ ، وإعراب ثلاثين سورة ص ٢٤ ، والحجّة ١ /
٤٩ ، والنشر ١ / ٢٠ .

(٢) ينظر : أوضح المسالك ٣ / ٣٩٣ .

(٣) إعراب القرآن ١ / ٤٣١ .

(٤) ينظر : شرح الكافية ٣ / ٦٧ .

(٥) ينظر : الخصائص ١ / ٢٨٦ .

(٦) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٣٧٥ .

(٧) ينظر : شرح الجمل لابن عصفور ١ / ١٠٤ .

(٨) ينظر : التفسير الكبير للرازي ٩ / ١٣٣ ، والقرطبي ٥ / ٤ ، والتفسير القيم لابن القيم ص
٢٦٩ ، وشرح التسهيل ٣ / ٣٧٥ ، والخزانة ٥ / ١٢٧ .

(ث ت ث ط) (١) : « ليست هذه القراءة عندنا من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها وذهب إليه أبو العباس (٢) ، بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخف وأطف » (٣) .

وقد اختار بعض المحدثين هذه المسألة ضمّن مسائل خمس يُختار فيها المذهب الكوفي على مثيلاتها في المذهب البصري (٤) .

وأختم المسألة بقول أبي حيان في البحر (٥) : ولسنا متعبّدين بقول نحاة البصرة ، ولا غيرهم ممّن خالفهم ، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون ، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون .

(١) سورة النساء : ١ .

(٢) يعنى المبرّد ، ينظر : الكامل في اللغة والأدب للمبرّد ٣ / ٣٩ ، وشرح المفصّل ٣ / ٧٨ .

(٣) الخصائص ١ / ٢٨٥ .

(٤) ينظر : ظاهرة التأويل في درس النحوي ص ٤٤ .

(٥) ينظر : البحر ٣ / ٢٢٣ .

المسألة السابعة عشرة :

اجتماع الشرط والقسم

قال الزجاج في نحو قوله تعالى : (^(١) ونحو : (ي ب ب) ^(٢)) « فزعم بعض بعض النحويين ^(٣) أن اللام لما دخلت في أول الكلام أشبهت القسم ، فأجيب بجوابه . وهذا خطأ ؛ لأن جواب القسم ليس يشبه القسم ، ولكن اللام الأولى دخلت إعلماً أن الجملة بكمالها معقودة للقسم ؛ لأنّ الجزاء ، وإن كان للقسم عليه فقد صار للشرط فيه حظ ، فلذلك دخلت اللام ^(٤) . »

يرى الزجاج أن لام اليمين هي لام اليمين على الحقيقة ، لا شيئاً آخر يشبه هذه اللام ، وردّ زعم الفراء من أن هذه اللام التي في « لئن » هي لام اليمين التي كان موضعها في آخر الكلام ، فلما صارت في أوله صارت كاليمين ، فلقبت بما يُلقى به اليمين .

ولهذا إن جاء الفعل بعدها مجزوماً جاز ؛ لأن ما قبله ليس قسماً ، بل هو كالقسم ، فيكون على هذا الجواب للشرط ، ولا اعتبار بما يشبه القسم .

قال الفراء : « وإنما صيروا جواب الجزاء كجواب اليمين لأن اللام التي دخلت في قوله : (ك ك ك ك) ^(٥) وفي قوله : (ن ن ن ن ن ن) ^(٦) وفي قوله : (ن ن ن ن ن ن) ^(٧) إنما هي لام اليمين ، كان موضعها في آخر الكلام ، فلما صارت في أوله صارت كاليمين ، فلقبت بما يُلقى به اليمين ، وإن أظهرت الفعل بعدها جاز ذلك وجزمته ، فقلت : لئن تقم لا يُقَمُ إليك ^(٨) . »

فكان اليمين غير موجود ، ولذا نجده بعد ذلك يذكر أن هذه اللام ملغاة

(١) سورة الروم : ٥٨ .

(٢) سورة البقرة : ١٤٥ .

(٣) معاني القرآن للفراء ١ / ٦٦ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٨٧ .

(٥) سورة البقرة : ١٠٢ .

(٦) سورة آل عمران : ٨١ .

(٧) سورة الحشر : ١٢ .

(٨) ينظر : معاني القرآن ١ / ٦٦ .



، ولكنها كثرت في الكلام حتى صارت بمنزلة «إن»^(١) .

واحتج على ذلك بالسمع ، من نحو قول الشاعر :

لئن تك قد ضاقت عليكم علمُ ربي أنَّ بيَّتيَ واسعٌ^(٢)

فجزم (تك) على أنها فعل الشرط ، مع تقدم لام اليمين على الشرط ، ولم يتقدمها ذو خبر .

ونحو قول بعض بني عقيل :

كان ما حدَّثتهُ اليوم صادقاً
عَبُّ حماراً بين سدرجٍ
عُدمُ في نهار القيظ للشمس
عُرِّ من الخاتم صُغرى شماليا^(٣)

فجزم (أصم) والوجه الرفع .

والمسألة في اجتماع القسم والشرط ، وقد اختلف النحاة في الجواب الوارد بعدهما هل هو للشرط أم لليمين ؟ على آراء أهمها :

١- إذا اجتمع القسم والشرط ، ولم يتقدم عليهما ما يطلب خبراً ، كان الجواب للمتقدم منهما ، فإذا تقدم القسم فالجواب له نحو : والله إن أتيتني لآتيتك . وإذا تقدم الشرط فالجواب له نحو : إن تأتني والله آتكَ .

وهذا مذهب سيويه^(٤) ، وابن السراج^(٥) ، وابن عصفور^(٦) ، وتبعهم وتبعهم ابن هشام^(٧) ، وأبو حيان^(٨) ، وصاحب التصريح^(١) وغيرهم^(٢) .

(١) ينظر معاني القرآن ١ / ٦٧ .

(٢) البيت للكميت بن معروف ، ينظر : معاني القرآن ١ / ٢ ، ٦٦ ، ١٣١ ، والطبري ١ / ٤٦٥ ، والخزانة ١٠ / ٦٨ .

(٣) البيت لامرأة من بني عقيل نعتها الفراء بالفصاحة ، ينظر : معاني القرآن ١ / ٦٧ ، ٢ / ١٣١ ، ودرة الغواص ١ / ٢٧٤ ، والخزانة ١١ / ٣٣٦ .

(٤) ينظر : الكتاب ٣ / ٦٦ ، ٨٤ ، ١٠٨ .

(٥) ينظر : الأصول ٢ / ١٩٠ .

(٦) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١ / ٢٨٨ .

(٧) ينظر : المغني ١ / ٢٦٢ .

(٨) ينظر : الارتشاف ٢ / ٤٨٩ .

أما إذا اجتمع القسم والشرط ، وتقدمهما ما يطلب خبراً فالجواب للشرط وإن تأخر ، ويجوز جعل الجواب للقسم قليلاً ، وهو ظاهر كلام سيبويه .

قال : « وتقول أنا والله إن تَأْتِي لا آتِك ؛ لأن هذا الكلام مبني على أنألا ترى أنه حَسَنٌ أنْ تقول :أنا والله إن تَأْتِي آتِك»^(٣) .

ورأى ابن مالك الاستغناء بجواب الشرط بعدما يطلب خبراً ، سواء تقدم الشرط على القسم ، أو تقدم القسم عليه^(٤) .

وإنما ترجح كون الجواب للشرط ؛ لأن سقوط الشرط يُخلِّ بمعنى الجملة التي هومنها ، بخلاف القسم فإنه مَسُوق لمجرّد التوكيد . هذا مع تقدم ذي الخبر – كما سبق – .

٢- إذا اجتمع القسم والشرط ، ولم يتقدم عليهما ما يطلب خبراً جاز أن يكون الجواب للشرط ، وإن تأخر عن القسم . وهذا مذهب الفراء^(٥) وتبعه ابن مالك^(٦) في أحد قوليه ، وهو قوله في النظم :

ورُبَّمَا رُجِّحَ بَعْدَ قَسْمٍ رَطٌّ بِلَا ذِي خَبَرٍ مَقْدَمٌ

واحتجوا على جواز كون الجواب للشرط مع تأخره ، وإن لم يتقدمها ذو خبر بشواهد منها :

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم بعلم ربي أن بيّتي واسع^(٧)

فجاء « فعل الشرط » مضارعاً مجزوماً .

وقال بعض بني عقيل :

(١) ينظر : التصريح ٤ / ٣٩٩ .

(٢) ينظر : حاشية الخضري على شرح ابن عقيل ٢ / ١٩٢ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣ / ٨٤ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٣ / ٢١٦ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ١ / ٦٦ .

(٦) ابن مالك في شرح التسهيل ٣ / ٢١٦ ، وافق الجمهور ، وخالفهم في النظم .

(٧) سبق تخريجه ص ٢٧٠ .

ن كان ما حُدِّثَتْهُ اليوم صادقاً
كَبُّ حَمَاراً بَيْنَ سَدْرِجٍ
أَصْمُ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ
عُرٌّ مِنْ الْخَاتَامِ صَغْرَى شَمَالِيَا^(١)
فَجَزَمَ (أَصْمُ) وَالْوَجْهَ الرَّفْعَ .
وَقَالَ الْأَعْشَى :

ن مُنِيَّتَ بِنَا عَنْ غَبٍّ مَعْرَكَةٍ لَا تَلْفِنَا مِنْ دِمَاءِ الْقَوْمِ نَنْتَفِلُ^(٢)
...
قَالَ الْفَرَاءُ : « فَجَزَمَ (لَا تَلْفَا) وَالْوَجْهَ الرَّفْعَ كَمَا قَالَ اللَّهُ : (ذُذُّ ذُ ذُ
لَٰكِنَهُ لَمَّا جَاءَ بَعْدَ حَرْفِ يَنْوِي بِهِ الْجَزْمَ صَيْرَ جَزْماً جَوَاباً لِلْمَجْزُومِ
وَهُوَ فِي مَعْنَى الرَّفْعِ . وَأَنْشَدَنِي الْقَاسِمُ بْنُ مَعْنٍ عَنِ الْعَرَبِ :

حَلَفْتُ لَهُ إِنْ تَدَلَّجَ اللَّيْلُ لَا يَزِلُّ أَمَامَكَ بَيْتَ مَنْ بِيوتِي سَائِرُ^(٣)
...
وَالْمَعْنَى : حَلَفْتُ لَهُ لَا يَزَالُ بَيْتٌ ، فَلَمَّا جَاءَ بَعْدَ الْمَجْزُومِ صُدِّيرَ جَوَاباً
لِلْجَزْمِ «^(٤) . وَإِنَّمَا نَقَلْتُ هَذَا لِيَسْتَبِينَ رَأْيَ الْفَرَاءِ بِصُورَةٍ أَكْثَرَ وَضُوحاً .
. وَرَدَ كَثِيرٌ مِنَ النَّحَاةِ^(٥) عَلَى هَذِهِ الشُّوَاهِدِ ، وَزَعَمُوا أَنَّ اللَّامَ زَائِدَةٌ ، وَأَنَّهَا
وَأَنَّهَا لِلضَّرُورَةِ .

والذي قال بزيادة اللام ، كأنه اقترب من بعض ما قاله الفراء عن هذه
اللام ؛ فمرة قال : إنها « لام اليمين كان موضعها في آخر الكلام ، فلما

(١) سبق تخريجه ص ٢٧١ .

(٢) الشاهد للأعشى الكبير في ديوانه ص ١١٣ ، وشرح المعلقات العشر ص ١٦٤ ، وهو من
من شواهد معاني القرآن ٢ / ١٣١ ، وشرح التسهيل ٣ / ٢١٦ ، والخزانة ١١ / ٣٢٧ .

(٣) الشاهد للراعي النميري في ديوانه ص ١١٥ ، وهو من شواهد معاني القرآن ١ / ٦٩ ،

والخزانة
١١ / ٣٤١ .

(٤) معاني القرآن ١ / ٦٩ .

(٥) ينظر : المغني ١ / ٢٦٣ ، وشرح الأشموني بحاشية الصبان ٤ / ١٤٣ ، والتصريح ٤ /



صارت في أوله صارت كاليمين»^(١) .
ومرة ذهب إلى أن « اللام » و «إن » الداخلة عليها في « لئن » هي
كلها كاليمين قال : « لأن (لئن) كاليمين »^(٢) .
ومرة قال بعد الشاهد الأول من الشعر : «وتوهم إلغاء اللام»^(٣) .
فهنا الإلغاء توهم . ثم قال أخيراً : « فاللام في « لئن » ملغاة ، ولكنها
كثرت في الكلام حتى صارت بمنزلة « إن »^(٤) .
وهذا القول الأخير هو الذي شدَّبتُ من قال بزيادتها به .
والحاصل أن المسألة خلافية بين النحاة ، والذي ترجح لي أنه إذا
اجتمع القسم والشرط فجواب الشرط يكون للقسم وجوباً إذا تقدم ، ولم
يتقدهما .
ذو خبر ، فإن تقدّمهما ذو خبر فالأحسن أن يكون للشرط ، ولو جعل للقسم
لجاز .
والقلّة الموجودة من شواهد الفراء ومن وافقه لا تقدر في القاعدة
المطرده .

(١) معاني القرآن ١ / ٦٦ .

(٢) السابق ٢ / ١٣٠ .

(٣) نفسه ١ / ٦٧ .

(٤) المصدر نفسه .

المسألة الثامنة عشرة :

وقوع « كم » الخبرية في غير صدر الكلام

قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى (كَمْ كَمْ كَمْ) (١) :
« وزعم بعض النحويين (٢) : أن « كم » في موضع رفع بـ « يهد »
والمعنى عنده : أولم نبين لهم القرون التي أهلكتنا من قبلهم . وهذا عندنا -
أعني عند البصريين - لا يجوز ؛ لأنه لا يعمل ما قبل « كم » في « كم »
لا يجوز في قولك : كم رجل جاءني ، وأنت مخبر ، أن تقول : جاءني كم
رجل » (٣) .

الزجاج في هذه المسألة ينسب نفسه إلى البصريين ، ولهذا رد مذهب
الفراء في هذا الموضوع ؛ لأن البصريين - وهو منهم على حد تعبيره - لا
يجيزون قوله في إعراب « كم » : إنها مرفوعة بالفاعلية ..

ومسألة وقوع « كم » في غير صدارة الكلام ، وإعرابها بغير الابتداء
كأن تقع في محل رفع فاعلا - كما في هذه الآية الكريمة - موضع خلاف
بين نحاة البصرة والكوفة ولهم فيها قولان :

الأول : ما ذهب إليه البصريون وعلى رأسهم سيبويه (٤) ، وابن
السراج (٥) ، ومن سار في ركبهما كأبي علي (٦) ، وابن الوراق (٧) ، وعبد
القاهر (٨) ، وتبعهم أبو علي الشلوبين (٩) ، وابن الحاجب (١٠) من منع وقوع
وقوع « كم » في غير صدارة الكلام مبتدأة .

ووافقهم من المتأخرين : ابن مالك (١١) ، والرضي (١) ، وابن هشام (٢) ،

(١) سورة السجدة : ٢٦ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٣٣٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢١٠ .

(٤) ينظر : الكتاب ٢ / ٥٨ .

(٥) ينظر : الأصول ١ / ٣١٦ .

(٦) ينظر : المسائل المنثورة ص ٨٢ .

(٧) ينظر : العلل في النحو ٢٥٢ .

(٨) ينظر : المقتصد ٢ / ٧٤٦ .

(٩) ينظر : التوطئة ص ٢٨٥ .

(١٠) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٥٢٣ .

(١١) ينظر : شرح التسهيل ٢ / ٤٢٢ .

، وأبو حيان^(٣) ، وابن عقيل^(٤) ، والصبان^(٥) ، والخضري^(٦) .

قال سيبويه عند حديثه عن « كم » : « لأنها لا تكون إلا مبتدأة ، ولا تُؤخَّر فاعلة ، ولا مفعولة . لا تقول : رأيتَ كم رجلاً ، وإنما تقول : كم رأيتَ رجلاً ، وتقول : كم رجلٍ أتاني ، ولا تقول : أتاني كم رجلٍ »^(٧) .

واحتجوا بالقياس :

قالوا^(٨) : لأن « كم » الاستفهامية كان لها الصدر للاستفهام ، وأما الخبرية

– وهي التي نحن بصدد الحديث عنها - فيما تضمَّنته من المعنى الإنشائي في التكرير ؛ فهي نقيضة (رُبَّ) و (رُبَّ) التي تقع في صدر الكلام ؛ فيها معنى النفي إذ كانت القلة نفيَ الكثرة ، فلمَّا دخلها معنى النفي ، والنفي له صدر الكلام حُمِلت عليها لذلك . و « كم » عند البصريين لا تقع فاعلة أبداً حتى إن كانت فاعلة في المعنى كقولهم : كم غلاماً جاءك « فكم »^(٩) في موضعٍ مع رفع

قال أبو علي : « وتكون « كم » رفع بالابتداء ، وهي في المعنى فاعلة ، كما تقول : زيد قام ، ف « زيد » رفع بالابتداء ، وإن كان فاعلاً »^(١٠) .

وقد أجاز بعضهم^(١١) أن يعمل فيها ما يجر ؛ لأن الجار والمجرور كالشيء الواحد ، فلا يجوز انفصال الجار من المجرور وقيامه بنفسه ، كما يجوز انفصال الرفع من المرفوع ، والناصب من المنصوب ، ومع ذلك

(١) ينظر : شرح الكافية ٤ / ٩٥ .

(٢) ينظر : المغني ١ / ٢٠٧ .

(٣) ينظر : الارتشاف ١ / ٣٨١ .

(٤) ينظر : شرح ابن عقيل ٢ / ٣٨٧ .

(٥) ينظر : حاشية الصبان ٤ / ١١٢ .

(٦) ينظر : حاشية الخضري ٢ / ٢١٨ .

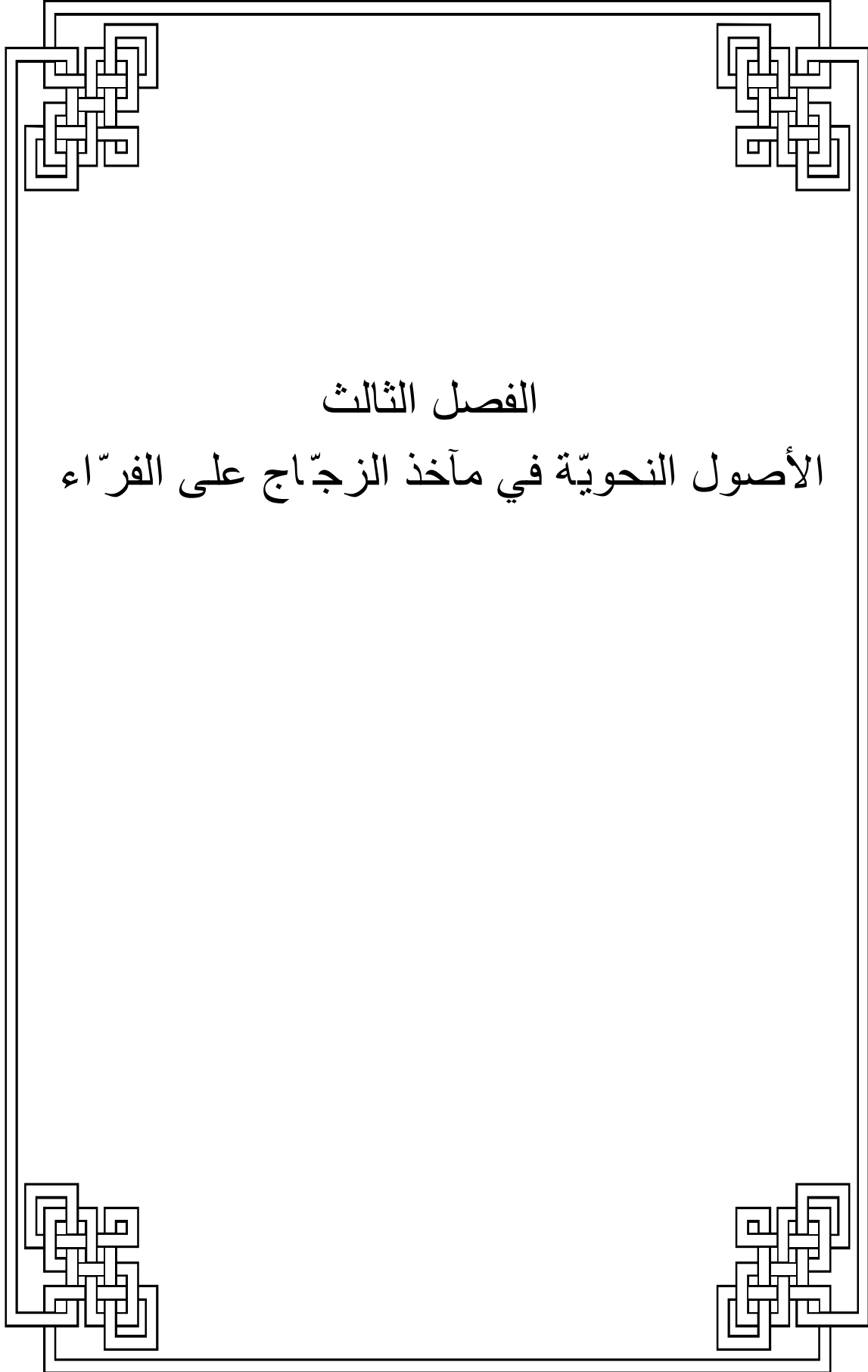
(٧) الكتاب ٢ / ٥٨ .

(٨) ينظر : العلل في النحو ص ٢٥٣ ، وشرح الرضي على الكافية ٤ / ٩٥ .

(٩) ينظر : المقتصد ٢ / ٧٤٦ .

(١٠) المسائل المنثورة ص ٨٢ .

(١١) ينظر : شرح الكافية ٤ / ٩٥ .



الفصل الثالث

الأصول النحويّة في مأخذ الزجّاج على الفراء

الأصول النحوية

* **مدخل** : أ- تعريف المقصود بالأصول النحوية :

إن مفهوم الأصول في الفترة المبكرة من نشأة علم النحو كان يعني : القاعدة المستنبطة ممّا اطرّد في كلام العرب .

فمعنى الأصول في فترة النشأة - إذن - : القواعد الأساسية في النحو .

فالنحاة اعتمدوا على السماع من الشعر العربي القديم ، ومشافهة الأعراب ، وممن ثمّ قاسوا على ذلك . قال عبد اللطيف البغدادي (ت ٩٢٩ هـ) : «علم أنّ اللغوي شأنه أنّ ينقل ما نطقت به العرب ، ولا يتعدّاه ، وأمّا النحويّ فشأنه أنّ يتصرّف فيما ينقله اللغوي ، ويقيس عليه»^(١) وأوّل مؤلّف يطالعنا بهذه التسمية هو «أصول النحو» لابن السراج (ت ٣١٦ هـ) غير أنّ كتابه هذا اهتمّ بالقواعد الأساسية في النحو ، لا بالأصول المنهجية ، ولذلك قال ابن جنّي : «فأمّا كتاب أصول أبي بكر فلم يلتم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين في أوله»^(٢) .

ثمّ تبع ابن السراج ، الزجّاجي (ت ٣٣٧ هـ) في إيضاحه .

ثمّ وصل علم أصول النحو إلى درجة أعلى من النضج والاكتمال على يد ابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ) ، في خصائصه .

ثم تلاه ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، الذي ألّف فيه رسالتيه المختصتين :

«الإعراب في جمل الإعراب» ، و «لمع الأدلّة في أصول النحو» ، فكان أكثر تحديداً ، وتنظيماً لهذا العلم .

ثمّ جاء بعد ذلك السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، وألّف كتاب الاقتراح ، فأصبح هذا العلم تامّاً ناضجاً بما أضافه إليه .

فإذا كان النحو ، علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربيّة حال أفرادها ، وحال تركيبها^(٣) .

(١) ينظر قوله في المزهري ١ / ٥٩ .

(٢) ينظر : الخصائص ١ / ٢ .

(٣) ينظر : حاشية الخضري : ١ / ١٢ .

فإنّ علم أصول النحو : «أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها ، وفصوله كما أنّ أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوّعت منها جملة وتفصيله»^(١) .

أوهو : « علم يُبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها ، وحال المستدل »^(٢) .

وفائدته التعويل في إثبات الحكم على الحجّة والتعليل ، والارتفاع من حضيض التقليد إلى يفاع لطلاع على الدليل ، فإنّ المُخذل إلى التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب^(٣) .

* ب -الأصول النحوية بين الزجّاج والفرّاء :

العناية بالأصول دليل العلميّة ، والاجتهاد ، واكتمال الأدوات المعرفية التي تعين ممتلكها على الجدل الحسن ، والمناقشة الصحيحة ومن خلال النظر في مآخذ الزجّاج النحوية على الفرّاء ، فإنّ أهمّ الأصول التي يمكن من خلالها التعرف على طريقة الاحتجاج عند كلّ واحد منهما ، وطريقة توجيه رأيهما هي :

السماع ، والقياس ، والإجماع .

أولاً : السماع :

تعريفه :

السماع هو : الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الخارج عن حدّ القلة إلى حدّ الكثرة^(٤) .

وقال الجرجاني : « هو ما لم يُذكر فيه قاعدة كلية ، مشتملة على جزئياته »^(٥) .

وقال السيوطي : «أعني به ما ثبت في كلام مَنْ يوثق بعربيته»^(٦) .

(١) ينظر : لمع الأدلة لابن الأنباري بتحقيق : سعيد الأفغاني ، ص ٨٠ .

(٢) ينظر : الاقتراح ص ٢٧ .

(٣) ينظر : لمع الأدلة ص ٨٠ .

(٤) ينظر : لمع الأدلة ص ٨١ .

(٥) ينظر : التعريفات ص ١٢١ .

(٦) ينظر : الاقتراح ص ٢٤ .

مصادر السماع :

للسماع مصادر ثلاثة هي^(١) :

١- القرآن الكريم ، وقراءاته .

٢- الحديث الشريف .

٣- كلام العرب الفصحاء نثراً ، وشعراً .

والسماع هو الأصل الأوّل من أصول النحو العربي ، بل هو حجر الأساس في عملية الاستدلال إذ إنّ الأصول الأخرى لا بد لها من مستند من السماع .

ولمعرفة موقف الزجاج والفرّاء من السماع ، واعتمادهما عليه في إثبات رأي أو معارضة آخر ، لا بد من وقفة مع مصادر هذا الأصل ومدى اعتماد كلّ منهما على كل مصدرٍ ، وإفادته منه .

١- القرآن الكريم :

القرآن الكريم ، هو المصدر الأوّل لشواهد النحويين واللغويين ، في علومهم ، وقد أجمعوا أنّ كلّ ما قرئ به يجوز الاحتجاج به في العربية ، سواءً كانت القراءة متواترة أم شاذّة^(٢) .

وقد اشترط القرّاء لصدّة القراءة ثلاثة شروط هي^(٣) :

١- صدّة السند إلى رسول .

٢- موافقتها رسم المصحف المجمع عليه .

٣- وموافقتها وجهاً من وجوه العربية .

وأما ما توفّر فيه الشرطان الأوّل ، والثالث ، وتخلّف الشرط الثاني فيها فهي عندهم القراءة الشاذّة^(٤) .

(١) ينظر : لمع الأدلة ص ٨٣ ، والاقتراح ص ٢٤ ، والأصول للدكتور تمام حسان ص ٩٢ .

(٢) ينظر : الاقتراح ص ١٥٢ .

(٣) ينظر : النشر ١ / ١٩ ، ومواقف النحاة من القراءات القرآنية للدكتور شعبان صلاح ص ٢١ ، وموقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذّة لمحمد السيد ص ٢٥ .

(٤) ينظر : النشر ١ / ١٩ .



ولا خلاف بين النحويين في جواز الاحتجاج بالقراءة الشاذة^(١) .
قال السيوطي : «كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم
وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية ، وينسبونهم إلى اللحن ، وهم
مخطئون في ذلك ، فإن قراءتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا
مَطْعَن فيها ، وثبت ذلك دليل على جوازه في العربية ، وقد رد المتأخرون
- منهم ابن مالك - على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد ، واختار جواز ما
وردت به قراءتهم فـ_____ري
العربية ، وإنْ منعه الأكثرون»^(٢) .

(١) ينظر : الاقتراح ص ١٥٢ .
(٢) السابق ص ١٥٤ .

* احتجاج الفرّاء بالقراءات المتواترة :

لأشكّ في أنّ للفرّاء عناية كبيرة بالقراءات القرآنية ، فإذا عرفنا أنّه كوفيّ ، وأنّ أستاذه الكسائي إمامٌ من أئمة القراءة المتواترة ، وأنّ الكوفة ظفرت بثلاثة من الفرّاء السبعة ، وهم عاصم بن أبي النجود ، وحمزة بن حبيب الزيات ، وعلي بن حمزة الكسائي ، فإنّ عنايته بالقراءات كبيرة ، ولذلك وجدته اعتمد على القراءة في تأسيس أصول كوفيّة كثيرة ، وهو يرى أنّ القراءة سنّة ، كما أنّه يهتمّ برسم المصحف ولا يخالفه كما ذكر ذلك في عدّدٍ من نصوص كتابه^(١) .

قال عند قوله تعالى : (ءِ كُ كُ كُ)^(٢) : « ومن العرب من يقول : أُخْرَاتِكُمْ ، ولا يجوز في القرآن ، لزيادة التاء فيها على كتاب المصاحف »^(٣) .

كما أنّ شروط القراءة المقبولة عنده هي شروط القراءة عند الفرّاء من صحة السند ، وموافقة رسم المصحف المجمع عليه ، وموافقة وجه من وجوه العربية ، قال : « اتباع المصحف إذا وجت له وجهاً من كلام العرب ، وقراءة الفرّاء أحبُّ إليّ من خلافه »^(٤) .

والفرّاء يمنع القراءة بما خالف الكتاب وإن كان له وجه في الكلام ، فأجده أكّد ذلك بأكثر من طريقة كأنّ يقول : « ولا يُقرأ بها لمكان الكتاب »^(٥) ، أو

« نقرأوا في الكتاب ، ولستُ أستحبُّ ذلك »^(٦) ، أو « وهو على ذلك جائز ، ولا يصح في القراءة »^(٧) ، أو « فأما في القرآن فلا يجوز لمخالفة الكتاب »^(٨) ومع ذلك فإنّ الفرّاء قد طعن في بعض القراءات المتواترة ، ولم يسب بعضاً منها

(١) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٣٩ ، ٣٢٧ ، ٣٤٧ ، ٣٥ / ٢ ، ١٨٣ ، ٢١٧ - ٢١٨ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ -

(٢) سورة آل عمران : ١٥٣ .

(٣) معاني القرآن ١ / ٢٣٩ .

(٤) السابق ٢ / ٢٩٣ .

(٥) معاني القرآن ١ / ٣٤٧ .

(٦) المصدر نفسه ٢ / ٢٩٤ .

(٧) المصدر نفسه ١ / ٣٢٧ .

(٨) المصدر نفسه ٢ / ٣٥ .

الآخر ، فمن ذلك قوله : « وليس قولهم نَفَلْخُ (لِفَ وَ عَدَه رُسْدِه)^(١) ولا زين لكثير من المشركين قَتْلُ أولادهم شركائهم »^(٢) بشيء »^(٣) .

وقراءة آية الأنعام برفع الزاي في « زُيِّن » و برفع اللام في « قتل » و بنصب الدال في « أولادهم » و بالجر في « شركائهم » هي قراءة سبعية متواترة ، وهي قراءة ابن عامر^(٤) .

ومن عجيب ما وجدت عند الفراء - غفر الله له - تقيحه لقراءة سبعية متواترة ، موافقة لمذهبه ، بل تُعَدُّ أقوى حجة لما ذهب إليه ، ومع ذلك راح يقبّحها ، ويحتجّ بغيرها . وأعني بتلك القراءة قراءة حمزة^(٥) في الآية الأولى من سورة النساء : (ت ت ت ت ت ت)^(٦) بالخفض ، وهي أيضاً قراءة إبراهيم النخعي ، وقتادة ، والأعمش^(٧) .

قال الفراء : « حدّثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنّه خفض الأرحام ، قال : هو كقولهم : بالله والرحم ، وفيه قبح »^(٨) ثمّ ذكر أنّه يجوز في الشعر لضيقه . ثم رجع في نصوص أخرى من كتابه يجيز ذلك^(٩) ،

فقال عند قوله تعالى : (ع ك ل ك ك و و و و و و)^(١٠) : « وإن شئت جعلت « ما » في موضع خفض : يفتيكم الله فيهنّ وما يتلى عليكم غيرهنّ »^(١١) .

كما أنّ الفراء لم تعجبه بعض القراءات المتواترة^(١٢) .

ولهذا ذهب الدكتور شوقي ضيف إلى أنّ الفراء هو الذي فتح الباب

(١) سورة إبراهيم : ٤٧ ، وهي من القراءات الشاذة ، ينظر : الكشف ص ٥٥٦ ، وإعراب القراءات الشواذ ١ / ٣٩٣ .

(٢) سورة الأنعام : ١٣٧ .

(٣) معاني القرآن ٢ / ٨١ .

(٤) ينظر : السبعة ص ٢٧٠ .

(٥) ينظر : السبعة ص ٢٢٦ ، والإقناع ٢ / ٦٢٧ .

(٦) سورة النساء : ١ .

(٧) ينظر : البحر ٣ / ٢٢١ .

(٨) معاني القرآن ١ / ٢٥٢ .

(٩) ينظر ذلك بتفصيل في مسألة عطف الظاهر على المضمّر المخفوض في هذه الرسالة .

(١٠) سورة النساء : ١٢٧ .

(١١) معاني القرآن ١ / ٢٩٠ .

(١٢) المصدر السابق ١ / ١٩ ، ٨٨ ، ١٤٥ ، ٢ / ٩١ .

« لو قرأ قارئ بالنصب « ما لوئها » كان صواباً »^(١) .

ومما ورد أيضاً عند الفرّاء من ذلك قوله عند قوله تعالى : (٢)
« فلو قيل : ملء الأرض ذهباً لو افتدى به كان صواباً »^(٣) محتجاً بهذا على زيادة الواو^(٤) .

وكذلك ما ذكره من جواز بناء « غير » على الفتح مطلقاً عند قوله
تعالى :
(٥) « ولو نصبت « غير » إذا أريد بها إلا
كان صواباً »^(٦) .

ولعلّ الذي دفع الفرّاء ذلك هو اعتقاده أنّ الفرّاء لا تقرّ بكل ما يجوز
في العربية ، وهذا قد يعني أنّ هناك وجوهاً كثيرة غير مقروء بها ، وقد
يقول : « الفرّاء لا تقرّ بكل ما يجوز في العربية ، فلا يقبض عندك تشنيع
مشنع ممّا لم يقرأه الفرّاء مما يجوز »^(٧) .

ولذلك ذكر الدكتور شعبان صلاح أنّ من قال هذه العبارة ليس غريباً
عليه أنّ يفتح الباب للوجه الإعرابيّة التي تجيزها اللغة في الآيات سواء
أوردت بها قراءة أم لم تُرد^(٨) .

وقريب مما ذكره الدكتور شعبان ما أوردته الباحثة خديجة مفتي من
القراءات التي تجيزها الصيغة الغوية عند الفرّاء^(٩) .

ولعلّ ما ذهب إليه سابقاً الدكتور شوقي ضيف ، وما ذهب إليه أيضاً
الدكتور شعبان والباحثة خديجة صحيح ، لكنّه ليس على إطلاقه ؛ لأنّ
الفرّاء وإن كان قد طعن في بعض القراءات المتواترة ، ولم يستحب
بعضها الآخر ، فإنّه كان يقدّم ما وافق رسم المصحف ، وما قرأت به

(١) معاني القرآن ١ / ٤٦ .

(٢) سورة آل عمران : ٩١ .

(٣) معاني القرآن ١ / ٢٢٦ .

(٤) ينظر مسألة زيادة الواو في هذه الرسالة .

(٥) سورة فاطر : ٣ .

(٦) معاني القرآن ٢ / ٣٦٦ .

(٧) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٤٥ .

(٨) ينظر : مواقف النحاة من القراءات القرآنية ص ١٨٤ .

(٩) ينظر : نحو الفرّاء الكوفيين ، رسالة ماجستير لخديجة أحمد مفتي ص ٢٠٩ .

على قوع اسم الإشارة للتقريب ، أي : يرفع وينصب ككان الناقصة ، فذكر أن العرب إذا جاءت إلى اسم مكني قد وصف بهذا ، وهاذان ، وهؤلاء فرَّقوا بين « هـ _____ا » و « ذا » وجعلوا المكني بينهما ، وذلك في جهة التقريب لا في غيرها . وردَّ بأن اسم الإشارة يتم الكلام بخبره ، ولا يكون بمنزلة « كان » والمنصوب بعده إنما يكون حالاً^(١) .

ومن ذلك احتجاجه^(٢) بنحو قوله تعالى : (پ پ ث ن ذ ن ث)^(٣) . على جواز حذف الموصول الاسمي وبقاء صلته ، فالمعنى عنده : من الذين هادوا من يحرِّفون وردَّ بأن الموصول لا يُحذف وتترك الصلّة ؛ لأدّهما كالكلمة الواحدة ، ولا يُسلّم للمعترض على قول الفراء ؛ لكثرة المسموع الذي أورده الفراء ، ولقوّة القياس عنده ، وعند من وافقه ، حيث قاسوا به على « أن » الموصولة من حيث إنه يكتفي بصلتها عند حذفها ، فكذلك الاسم الموصول يكتفي بصلته عند حذفه^(٤) .

ومن ذلك احتجاجه^(٥) بقوله تعالى : (ك ك ك ك ك ك ك ك)^(٦) على أنه يجوز الاستغناء بصفة الموصول عن صلته ، « فأحسن » ، بالفتح في موضع جر على أنه صفة للذي وردَّ بأن « الذي » لا تعرف إلا موصولة ، ولا يجوز الاستغناء بوصفها عن صلتها ؛ لأنه لا بد لكل موصول من صلة توضحه وتبين معناه ، فإن كان وصفٌ فبعد تمامها^(٧) .

ومن ذلك احتجاجه^(٨) بقوله تعالى : (و و و و و و و و و و و)^(٩) . على جواز العطف على اسم « إن » بارفلي قبمام الخبر ، فرفع الصابئين على أنه عطْفٌ على « الذين » .

(١) ينظر : مسألة مجيء اسم الإشارة للتقريب .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٧١ .

(٣) سورة النساء : ٤٦ .

(٤) ينظر : مسألة حذف الموصول الاسمي ، وإقامة الصلة مقامه .

(٥) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٦٥ .

(٦) سورة الأنعام : ١٥٤ .

(٧) ينظر : مسألة الاستغناء بصفة الموصول عن صلته .

(٨) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣١٠ - ٣١١ .

(٩) سورة المائدة : ٦٩ .

والمعنى واحد ، فالفتح في هذه القراءة إنما هو فتح بناء ، فعلى هذا تتحدّ قراءة نافع مع قراءة الباقيين في أنّ المشار إليه « اليوم » ، والتوفيق بين القراءتين أدقّ^(١) .

وقد احتج بالقراءات المتواترة في كثير من المسائل الأخرى^(٢) .

(١) ينظر : مسألة بناء ظرف الزمان عند إضافته إلى معرب .
(٢) ينظر مثلاً : مسألة «مالَ» في حو : مالك ، ومالي ، وماله ، فعل ناقص ، ومسألة النصب النصيب على
القطع ، ومسألة عطف الظاهر على المضمرة المخفوض ، ومسألة النصب بإضمار فعل صالح بعد الواو ، وغيرها .

* موقف الفرّاء من القراءات الشاذّة :

الفرّاء سماعي من الدرجة الأولى ، وهو في مذهبه في السماع يقبل القراءات المختلفة وإنّ شذّت ، فهو يستخدم كل القراءات لتأصيل مذهبه النحوي ، وتعميق جذوره ، وتثبيت أصوله ، ومدّ فروعه ، لا فرّق بين قراءة وأخرى ، أو بين القراءات التي اشتهرت بين الناس ، وتوثّق سندها ، وكثّر ناقلوها ، والقراءات التي لم تحظّ بذلك ، واعتبرت شاذّة^(١) .

ولهذا نجد الفرّاء احتج كثيراً بقراءات عبد الله بن مسعود^(٢) ، وأبي^(٣) ، وأبي عبد الرحمن السلمي^(٤) ، وهي في أكثرها قراءات شاذّة .

ومن أمثلة القراءات الشاذّة التي احتج بها لفرّاء ما يأتي :

احتجاجه^(٥) عند قوله تعالى : (ذُفُّ فِ ذُفُّ)^(٦) بما جاء في قراءة عبد الله : «لَمْ يَهْدِ لَهُمْ مَنْ أَهْلَكْنَا»^(٧) على وقوع « كم » الخبريّة في غير صدارة الكلام ، فتقع فاعلةً ومفعولة ورُدَّ بأنَّ « كم » الخبرية لا تك

مبتدأة ، وللهصدرُ الكلام ، ولا تؤخّر فاعلة ، ولا مفعولة ؛ لما تضمّنته من المعنى الإنشائي في التكثير فهي نقيصة «رُبَّ» .

والقراءة الشاذّة التي احتج بها الفرّاء تُحفظ ولا يُقاس عليها^(٨) .

واحتجاجه^(٩) عند قوله تعالى : (ثُثُّ ثُثُّ)^(١٠) بما جاء في مصحف عبد ب سعود : « وادعوا شركاءكم »^(١١) على جواز النصب بإضمار فعل صالح بعد الواو ، ورُدَّ بأنّه لا حاجة إلى تقدير هذا الفعل ؛ لأنّ الكلام لا فائدة فيه على هذا التقدير . فالنصب على المعية لا على تقدير فعل

(١) ينظر : النحو وكتب التفسير ١ / ٢٩٠ ، ٢٩٧ .

(٢) ينظر مثلاً : معاني القرآن ١ / ١١ ، ١٢ ، ٣١ ، ٤١ ، ١٥٥ ، ٢ / ٢٤٠ ، ٣ / ٣٧ .

(٣) ينظر مثلاً : المصدر السابق ١ / ٥٣ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ١١٥ ، ٢ / ٢٤٠ .

(٤) ينظر مثلاً : نفس المصدر ٢ / ٢٩٠ ، ٣٦٧ ، ٣٨٣ ، ٣٩٨ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٣٣٣ .

(٦) سورة طه : ١٢٨ .

(٧) لم أقف على هذه القراءة عند علماء القراءات فيما بين يديّ من مصادر .

(٨) ينظر : مسألة وقوع « كم » الخبرية في غير صدر الكلام .

(٩) ينظر : معاني القرآن ١ / ٤٧٣ .

(١٠) سورة يونس : ٧١ .

(١١) ينظر : المحتسب ١ / ٣١٤ ، ومشكل إعراب القرآن ١ / ٣٨٥ .

مُضْمَرٌ ؛ لأنَّ
«الواو» مؤدّيةٌ معنى مع ، ولم تغيّر المعنى ، وهذا يبيّن مراد المتكلّم .
ولا يُسلّم للمعترض على قول الفرّاء ؛ لأنّ تقدير فعل صالح مضمر رأيٌ
غير منكور ، وله شواهد كثيرة^(١) .

(١) ينظر : مسألة النصب بإضمار فعل صالح بعد الواو .

* احتجاج الزجاج بالقراءات المتواترة :

النص القرآني هو الأصل الأصيل عند الزجاج ؛ إذْ إنَّه يقدِّمه على أي نصٍّ آخر ، فهو يقدم القراءة الثابتة ، ويستند عليها ، قال : «أمَّا القرآن فلا يُقرأ فيه إلاّ بما قد قرأت للقاء به ، وثبتتْ به الرواية الصحيحة»^(١) .

والقراءة عنده سنّة ، لا يمكن مخالفتها ، قال عند قوله تعالى : (ق ق ق ق ج ج ج ج ج ج ج ج) : «ويجوز صراطُ الله بالرفع ، وصراطُ الله بالنصب ، ولا أعلم أحداً قرأ بهما ، ولا بواحدة منهما ، فلا تقرآن بواحدة منهما ؛ لأنّ القراءة سنّة لا تخالف ، وإن كان ما يُقرأ به جائز في النحو»^(٢) .

وألاحظ أنّ شروط القراءة المقبولة عند الزجاج وشروطها عند القرّاء هي

هي ، فلا بدّ من صحّة السند ، وموافقة رسم المصحف المجمع عليه ، وموافقة القراءة وجهاً من وجوه العربيّة ، فأجده مثلاً قال : « والقراءة على «رُهنُ» «عجب إليّ ؛ لأنّها موافقة للمصحف ، وما وافق المصحف ، وصحّ معناه ، وقتئذٍ به القرّاء فهو المختار»^(٤) .

وقد أكّد الزجاج على أنّ القراءة سنة متبعة ، لا ينبغي مخالفتها في

(١) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٣٦ .

(٢) سورة الشورى : ٥٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٤٠٤ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٦٧ .

كثير من نصوص كتابه^(١) . قال : «فأمّا القرآن فلا يُقرأ فيه « الحمد » إلا بالرفع ، لأنّ السنة تتبّع في القرآن ولا يلتفت فيه إلى غير الرواية الصحيحة التي قد قرأ بها القرّاء المشهورون بالضبط والثقة»^(٢) .

كما أنّه كر بعض الوجوه الإعرابية الجيدة لا لشيء إلاّ لأنّها خالفت المصحف قال : « وقرأ الحسن »^(٣) : « أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين »^(٤) وهو جيّد في العربية إلاّ أنّي أكرهه لمخالفته المصحف ، والقراءة إنّما ينبغي أن يلزم فيها السنة ، ولزوم السنة فيها أيضاً أقوى عند أهل العربية ؛ لأن الإجماع في القراءة إنّما يقع على الشيء الجيد البالغ »^(٥) .

والزجاج يرفض ردّ القراءة السبعية المتواترة ، فقد عاب على المازني ردّه لقراءة فهم ثبثرون .^(٦) قال : « والإقدام على ردّ هذه القراءة غلط ؛ لأنّ نافعاً قرأ بها »^(٧) .

كما أنه منع القراءة بغير القراءة المتواترة الثابتة^(٨) . وهو بموقفه هذا من القراءات المتواترة ، «تفادى ما وقع فيه الفرّاء

(١) ينظر مثلاً : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٥ ، ١٢٦ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٥ ، ١٤٥ ، ١٥١

٢٠٦ ، ٢١٦ ، ٢٣٦ ، ٢٩٠ ، ٣١٣ ، ٣٢٧ ، ٣٦٧ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٥ .

(٣) قرأ الحسن بن علي - رضي الله عنهما - : « أولئك عليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعون » بالرفع عطفاً على محل اسم الله لأنه فاعل في التقدير ، ينظر : الكشاف ص ١٠٥ ، والبحر ١ / ٦٥٦ .

(٤) سورة البقرة : ١٦١ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٣٦ .

(٦) سورة الحجر : ٥٤ ، وكسر النون على قراءة ابن كثير ونافع ينظر : السبعة ص ٣٦٧ ، والإقنة

٢ / ٦٨٠ .

(٧) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢١٦ .

(٨) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣١٣ .

من قبل ، إذ نصَّ في معانيه كثيراً على ما يجوز من وجوه الكلام إلى جانب ما جاءت عليه الآية بمناسبة الحديث عنها حتى ظنَّ بعض الباحثين أنه يجوز القراءة بكل ما وافق العربية»^(١) .

وفي كتاب الزجاج أمثلة كثيرة اعتمد فيها على هذا الأصل العظيم عند نقاشه للمسائل ، وفي مأخذه على الفراء ، ومن ذلك :

ردّه على ما ذكره الفراء^(٢) عند قوله تعالى : (ق ق ق ق ج)^(٣) من جواز نصب « غير » في هذه الآية الكريمة ، وفي نحو قولك : ما جاني غيرك ، فمنع الزجاج بناء « غير » على الفتح في كل حال^(٤) ، أمّا النصيب فذكر أنّه يجوز في غير القرآن على النصب على الاستثناء ، وعلى الحال من النكرة ، « ولا يجوز في القرآن ؛ لأنّه لم يُقرأ به »^(٥) .

ومن ذلك : ردّ على الفراء حين ذكر أن في القرآن توهمًا^(٦) قال الزجاج عند حديثه عن قوله تعالى : (گ گ گ گ ك ك ك ك گ گ گ گ)^(٧) :

« وقال بعض أهل اللغة^(٨) إنّّه توهمٌ أن « ذا » مع المعارف كلمة واحدة . ولا أدري من غير قائل هذا بهذا التوهم . الله خاطب العرب بما يعقلونه ، وخاطبهم بأفصح اللغات ، وليس في القرآن توهمٌ ، تعالى الله عن هذا »^(٩) .

ومن ذلك : أنّه لا يرى جواز القراءة بوجه من وجوه العربية مهما كان جيّدًا إلا ما جاءت به الرواية الصحيحة ، وهو بهذا يردّ كل ما ورد عند

(١) النحو وكتب التفسير ١ / ٣٨٢ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٨٢ .

(٣) سورة الأعراف : ٧٣ .

(٤) ينظر مسألة بناء « غير » على الفتح مطلقاً في هذه الرسالة .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٤٨ .

(٦) ينظر هذا مفصلاً في مسألة : مجيء الكاف المفردة في « ذلك » في التنثية والجمع على

خطاب الواحد .

(٧) سورة البقرة : ٢٣٢ .

(٨) ينظر : معاني القرآن ١ / ١٤٩ .

(٩) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣١١ .



الفراء من عبارة : «ولقُرئ بكذا لجاز - أو لكان صواباً»^(١) .

وقد ذكر الزجّاج عند قوله تعالى : (ف ث ق)^(٢) أن بعضهم^(٣) رأى رأى أنّ الرفع في هذه الآية الكريمة أقوى الوجهين ، قال : « وهذا غلط ؛ لأنّ كتاب الله ، ولغة رسول الله أقوى الأشياء ، وأقوى اللغات ، ولا تجوز القراءة بالرفع إلا برواية صحيحة »^(٤) .

ومن ذلك برده على ما ذكره الفراء^(٥) من أن الميم في « اللهم » : بقية بقية من جملة محذوفة ، ومعنى الكلام يا الله أم بخير^(٦) . حيث ذكر في رده أن ما أتى به كتاب الله - عز وجل - لا يُعارض بقول قائل أنشدني بعضهم^(٧) .

ومن ذلك : وصفه ما ذكره الفراء^(٨) من عَف مل «إنّ» بأنّه إقدام إقدام عظيم على كتاب الله ، واحتج بنحو قوله تعالى (وُ وُ وُ وُ)^(٩) . فإنّ تتخطّى الظروف فتتصب ما بعدها فكيف يكون النصب بهما ضعيفاً^(١٠) .

ومع كلّ ما سبق من التزام الزجّاج بالقراءات المتواترة ، والتزامه برسم المصحف ، ورفض القراءة بما يخالفه ، ورفضه لبعضه الوجوه الجائزة في العربية لعدم ورود قراءة ثابتة بها ، فهل نجده تعرّض لقراءة متواترة ، سواءً بردّها أو تضعيفها ؟

والإجابة عن هذا السؤال هي : نعم .

وذلك لأنّ الزجّاج نحويّ اهتمّ بالقياس كثيراً ، حتّى وُصف بلهـمـو غـلّ في لياسية ؛ فهو يفضّل ويختار بناءً على القواعد النحوية المعروفة^(١١) .

(١) ينظر مثلاً : معاني القرآن ١ / ٤٦ ، ١٨٨ ، ٢١٣ ، ٢٦٧ ، ٣٠٤ ، ٣٣٧ .

(٢) سورة يوسف : ٣١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٤٢ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٠٨ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٠٣ .

(٦) ينظر هذا مفصلاً في مسألة : هل الميم في « اللهم » عوض أم بقية من جملة محذوفة .

(٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٩٢ - ١٩٣ .

(٨) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣١٠ - ٣١١ .

(٩) سورة المائدة : ٢٢ .

(١٠) ينظر : تفصيل ذلك في مسألة ضعف عمل «إنّ» المؤكّدة في هذه الرسالة .

(١١) ينظر : مواقف النحاة من القراءات القرآنية ص ٢٢٣ .

فَعَنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى : (وَ اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)^(١) بِالْخَفْضِ ، وَ هِيَ قِرَاءَةٌ أَحَدُ الْقُرْءَاءِ السَّبْعَةِ ، وَ هُوَ حَمْزَةٌ^(٢) . ذَكَرَ الزَّجَّاجُ^(٣) أَنَّ الْقِرَاءَةَ الْقِرَاءَةَ الْجَيِّدَةَ صَبُّ الْأَرْحَامِ ، أَمَا الْجَرُّ فِي الْأَرْحَامِ ، فَخَطَأٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ . وَ لَا يَجُوزُ عِنْدَهُ إِلَّا فِي اضْطِرَارِ الشَّعْرِ ، بَلْ جَعَلَهُ خَطَأً أَيْضاً فِي أَمْرِ الدِّينِ عَظِيمٍ ؛ لِأَنَّهُ حَلْفٌ بِغَيْرِ اللَّهِ^(٤) .

(١) سورة النساء : ١ .

(٢) ينظر : السبعة ص ٢٢٦ ، والإقناع ٢ / ٦٢٧ ، والنشر ٢ / ١٨٩ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٦ .

(٤) ينظر مسألة : عطف الظاهر على الضمير المخفوض في هذه الرسالة .

موقف الزجاج من القراءات الشاذة :

يظهر من نصوص الزجاج في كتابه أنه ينفر من القراءات الشاذة ، فهو يشترط في القراءة المقبولة الرواية الصحيحة عن القراء المشهورين بالضبط والثقة ، مع شرط الإجماع والتواتر ، ولذلك نجده كثيراً ما أكد على ذلك ، فقال : «ولا يلتفت فيه إلى غير الرواية الصحيحة التي قد قرأ بها القراء المشهورون بالضبط والثقة»^(١) .

وقال : «ولا يُقرآن إلا كما قرأت القراء المُجمَع عليهم في الأخذ عنهم»^(٢) .

وهو يفضل ما أجمع عليه القراء على غيره ، قال : «لأن الإجماع في القراءة إنما يقع على الشيء الجيد البالغ»^(٣) .

وينفر من أي قراءة شاذة ، قال عند قوله تعالى : (٤) «وقيل أيضاً ولو لآدي»^(٥) ، يعني به إسماعيل وإسحاق ، وهذه القراءة ليست بشيء ، لأنها خلاف ما عليه أهل الأمصار من أهل القراءات»^(٦) . فهو لا يعتد بقراءة غير قراء الأمصار ، وهم أئمة القراء .

كما أنه يرد كل ما خالف رسم المصحف ، فهو شرط رئيس لقبول القراءة عنده ، فعند قوله تعالى : (إن هذين لساحران) ^(٧) على قراءة أبي عمرو بن العلاء^(٨) ، ردّ هذه القراءة لمخالفتها رسم المصحف^(٩) .

ومن القراءات التي انتقدها ، لأنها أقرب إلى الشذوذ لمخالفتها قراءة أكثر قراء الأمصار ، قراءة النصب في قوله تعالى : (هَنّ أظْهَرَ لَكُمْ)^(١٠) فذكر

(١) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤٥ .

(٢) المصدر نفسه ١ / ١٥١ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٢٣٦ .

(٤) سورة إبراهيم : ٤١ .

(٥) قرأ الحسين بن علي والزهري ، وإبراهيم النخعي : «ولو لآدي» ، ينظر : المحتسب ١ / ٣٦٥ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٦٥ .

(٧) سورة طه : ٦٣ .

(٨) ينظر : السبعة ص ٤١٩ ، والبحر ٦ / ٣١٧ .

(٩) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٦٢ .

(١٠) سورة هود : ٧٨ .

الزجاج^(١) أن القراءة بالنصب رُويت عن الحسن ، وعن عيسى بن عمر .

وذكر عن سيبويه^(٢) ابن مروان لحدن في هذه القراءة ثم أوضح أن الذين أجازوا النصب جعلوا «هَنَّ» في هذا بمنزلتها في «كان» فإذا قالوا: هؤلاء بناتي أطهر لكم ، أجازوا: هُنَّ أطهر لكم ، كما يُجيزون : كان زيدٌ هو أطهر من عمرو ، ثم ذكر أن «هذا» ليس بمنزلة «كان» ثم احتج بأن الذين قرأوا بالرفع هم قراء الأمصار ، وهم الأكثر^(٣) .

ومن القراءات التي انتقدها ؛ لأن أكثر قراء الأمصار بخلافها ، بل إنه وصفها بأنها لحن ، ما روي عن عاصم في قراءة «نُجِّي» بنون واحدة مشددة الجيم^(٤) في قوله تعالى : (وكذلك نُذِجِي الْمُؤْمِنِينَ)^(٥) قال : «فأما فأما روي عن عاصم بنون واحدة فلحن لا وجه له»^(٦) وهنا يبلغ النفور النفور منتهاه حين جعل هذه القراءة لحنًا .

وقد ردّ الزجاج بعض ما ذهب إليه الفرع أيضاً محتجاً بقراءة شاذة ، ومن ذلك ما جوزَه الفرع^(٧) من م يء «كم» الخبرية في غير صدارة الكلام ، حيث ذكر أنها تقع فاعلة في نحو قوله تعالى : (كَ كَ كَ كَ)^(٨) محتجاً بقراءة عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - في سورة طه : (أولم يهد لهم ن° أهلكننا) وهي قراءة شاذة . وقد رد ذلك الزجاج ، وذكر أنَّهُ لا يجوز له لا يجوز ، لأن «كم» لا تقع في غير صدارة الكلام^(٩) .

كما جوزَ الفرع^(١٠) النصب بإضمار فعل صالح بعد الواو في نحو قوله تعالى : (ت ت ت)^(١١) محتجاً بما جاء في مصحف عبد الله : «وادعوا شركاءكم» وهي قراءة شاذة . قال الزجاج : «وهذا غلط ؛ لأن

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٦٢ .

(٢) ذكر هذه القراءة سيبويه في الكتاب ٢ / ٣٩٧ ، وحكى عن يونس ما يضعفها .

(٣) ينظر ذلك مفصلاً في مسألة : مجيء اسم الإشارة للتقريب .

(٤) ينظر : السبعة ص ٤٣٠ ، والنشر ٢ / ٢٤٧ .

(٥) سورة الأنبياء : ٨٨ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٤٠٣ .

(٧) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٣٣٣ .

(٨) سورة السجدة : ٢٦ .

(٩) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢١٠ .

(١٠) ينظر : معاني القرآن ١ / ٤٧٣ .

(١١) سورة يونس : ٧١ .

الكلام لا فائدة فيه»^(١) حيث إنَّ المعنى : فأجمعوا أمركم مع شركائكم ،
فالنصب على المعية ، ولا حاجة لتقدير فعل مضمّر .

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٢٧ .

٢- الحديث الشريف :

لم يكن الحديث مدوناً في ذلك العصر ، ولهذا سار النحاة المتقدمون على عدم الاحتجاج بالحديث الشريف ، أو الاعتماد عليه .

والزجاج سار في دربهم فلم يحتج بالحديث الشريف في المسائل النحوية التي أخذ فيها الفرّ أمّا الفرّاء فقلّما تعرّض للحديث أيضاً إلاّ أنّه إن وقف عليه لا يتردّد في الاحتجاج به ، وذلك لمذهبه الواسع في السماع ، ومما احتج به من الحديث الشريف :

نهيه عن قيلَ وقالَ ، وكثرة السؤال^(١) ، حيث احتج به الفرّاء على أنّ

« الآن » أصلها فعل من أنَ يُئِن ، فبقي الفعل على فتحته على جهة الحكاية كما أنّ قيلَ وقالَ كانتا كالاسمين فهما منصوبتان ، ولو خفضتا على أنّهما أخرجتا من نية الفعل كان صواباً ورُدَّ بأنَّ « الآن » ليس بمُشْدَبِه لما جاء في الحديث الشريف ، لأدّه حكاية ، والحكايات تدخل عليها العوامل فتحكوى ، ولا تدخل الألف اللام ؛ لأن العوامل لا تغيّر معاني ما تدخل عليه كتغيير الألف واللام . « فالآن » اسم زمان وليس فعلاً^(٢) .

(١) سبق تخريجه ص ١٢٨ .

(٢) ينظر : مسألة : هل « الآن » فعل دخلت عليه « أل » أم اسم زمان ؟

٣- الشعر :

احتجاج الفرّاء بالشعر :

أكثر أبو زكريا الفرّاء من الشواهد النحوية في كتابه « معاني القرآن »

وتلك الشواهد منها المنسوب ، والكثير الغالب غير منسوب ، فكثيراً ما يردّد عبارة : أنشدني أو أنشد بعضهم^(١) . وقد يخص بعض القبائل في الرواية ، فيقول : أنشدني أو قال « بعض بني أسد »^(٢) ، أو « بعض بني عقيـل »^(٣) ، أو « بعض بني حنيفة »^(٤) .

وقد يعمّم فيقول : أنشدني أو أنشدنا بعض العرب^(٥) ، وقد يسمّي المنشد أحياناً^(٦) .

ولأنّ الفرّاء أخذ عن بعض الأعراب مشافهة ، فقد يقول :

« وسمعت بعض العرب ينشد »^(٧) أو « سمعت العرب تنشد »^(٨) .

فالفرّاء يحتج بكل ما سمعه من شعر ، ولا يحرص على عزّ و الشواهد

(١) ينظر مثلاً : معاني القرآن ١ / ٦٢ ، ٩٩ ، ١٢٨ ، ٣١١ ، ٣٨٨ ، ٢ / ١١ ، ١٧ ، ٢٧ ، ٥٤ ،

١٧ / ٣ ، ٧٨ ، ٩٥ .

(٢) ينظر مثلاً : معاني القرآن ١ / ١٤ ، ٦٨ .

(٣) ينظر مثلاً : معاني القرآن ١ / ٤٠ ، ٦٧ .

(٤) ينظر مثلاً : معاني القرآن ١ / ١٦١ .

(٥) ينظر مثلاً : معاني القرآن ١ / ٤٤ ، ٥١ ، ٧٢ ، ٢ / ٢١ ، ١١١ ، ١٥٨ ، ٣ / ٩ ، ٩٠ ، ٢٠٩ .

(٦) ينظر مثلاً : معاني القرآن ١ / ١٣٣ ، ٣ / ١٢٤ .

(٧) ينظر مثلاً : معاني القرآن ٢ / ٧٦ ، ٣ / ١٤ ، ١١١ .

(٨) ينظر مثلاً : معاني القرآن ٢ / ٩٥ .

لقائلها ، بل ربّما سمع بعض بيت ، فاحتجّ به ، من نحو ما أنشده من قول الشاعر :

* ..ولات ساعة مندّم* (١)

فاحتجّ به على جواز الخفض بلات ، وقال : «ولا أحفظ صدره» (٢) .

وممّا احتجّ به الفرّاء من دون عزو لقائل :

ما أنشده (٣) من قول بعضهم :

ما عليك أنْ تقولي كلّما لآيت أو سبّحت يا اللهمّ ما

اردّد علينا شيخنا مسلّمًا (٤)

واحتجّ به على أنّ الشاعر إنما جمع بين الميم وحرف النداء ؛ لأنّ الميم ليس بعوض عن حرف النداء ، وإنما هو بقية من كلمة ، والأصل يا الله أمّنا بخير .

ورُدّ بأنّ هذه الميم عوض من حرف النداء ، وليست بقية من جملة محذوفة ؛ لأنّ تقدير هذه الجملة لا دليل عليه ، والأصل عدم الحذف ، وتقدير الجملة المحذوفة خلاف الأصل . والشاعر إنما جمع بين الميم وحرف النداء شذوذاً ؛ لضرورة الشعر .

ومن ذلك أيضاً : ما أنشده (٥) من قول الشاعر :

حدّى إذا قلمت بطونكم ورأيتم أبناءكم شَبُّوا

قَابِتمْ ظهر المحنّ لنا اللئيمَ العاجزُ الخِيبُ (٦)

واحتجّ به على زيادة الواو ؛ إذّ التقدير : قلبتم . ورُدّ بان الواو عاطفة ، وليست زائدة ، والجواب محذوف ، وتقديره : ظهر عجزكم عنّا ، وبان غدركم لنا .

(١) سبق تخريجه ص ١٠٠ .

(٢) معاني القرآن ٢ / ٣٩٧ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٠٣ .

(٤) سبق تخريجها ص ٥٥ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٥١ .

(٦) سبق تخريجها ص ٦٩ .

ومن ذلك أيضاً ما أنشده^(١) من قول الشاعر :

ما بالمدينة دارٌ غير واحدةٍ الخليفة إلا دارٌ مرواناً^(٢)
واحتجَّ به على جواز أن تأتي «إلا» بمعنى الواو . فالشاعر هنا أراد
: بالمدينة دارٌ إلا دارُ الخليفة ، ودارُ مروان ورُدَّ بأنَّ «إلا» حرفٌ
وُضِعَ لمعنى الاستثناء فلا يكون للعطف ، والشاهد في البيت السابق هو
على إجراء «غير» على الدار نعتاً لها ، ولذلك رفع ما بعد «إلا»
والمعنى : ما بالمدينة دارٌ هي غير واحدة ، وهي دارُ للخليفة إلا دارُ
مروان ، وما بعد «إلا» «بـ» بدل من «دار»
الأولى .

ومن ذلك ما أنشده^(٣) عن بعضهم من قول الشاعر :

ي أسدٍ إنَّ ابنَ قيسٍ وقتلَه ردمِ دارٍ المذلة حلاَّت^(٤)
ومثله :

إنَّ مالت بي الريح ميلةً لى ابن أبي ذبان أن يتندماً^(٥)
واحتج بهما على جواز الاستغناء بخبر المبتدأ الثاني عن الإخبار عن
المبتدأ الأول ، ورُدَّ بأنَّ كلَّ مبتدأ لابدَّ له من خبر ؛ إذ لا فائدة في ذكر اسم
يعرفه المخاطب إذا لا يُخبر عنه بشيء . والمبتدأ بلا خبر ليس كلاماً .
والشاهدان يتأوَّان على تقدير خبر لمبتدأ الأول ، أو هما لضرورة الشعر .

ومن ذلك ما أنشده^(٦) عن بعضهم من قول الشاعر :

إلا فاعلموا أدنا وأنتم ناة ما بقينا في شقاق^(٧)
وما أنشده له من قول الشاعر :

- (١) ينظر : معاني القرآن ١ / ٩٠ .
- (٢) سبق تخريجه ص ١٠٤ .
- (٣) ينظر : معاني القرآن ١ / ١٥٠ .
- (٤) سبق تخريجه ص ١٦٥ .
- (٥) سبق تخريجه ص ١٦٢ .
- (٦) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣١١ .
- (٧) سبق تخريجه ص ١٩٠ .

من يك أمسى بالمدينة رحله إني وقياراً بها لغريب^(١)

بالرفع ، والنصب في « قيار » .

وقول الآخر :

ياليتني وأنت ياللميس في بلدة ليس بها أنيس^(٢)

واحتج بها على جواز العطف على اسم « إن » بالرفع قبل تمام الخبر

ورُدَّ بأنَّ العطف على الموضع قبل تمام الخبر يستحيل ؛ إذَّ الخبر يكون خبراً عن منصوب (اسم إنَّ) وخبراً عن مرفوع (المبتدأ) فعمل فيه عاملان مختلفان ، وهذا مُحال . والشواهد متأولة^(٣) .

ومن ذلك ما أنشده^(٤) من قول الشاعر :

لا عيبَ فيها غيرَ شهلة عينها كذاك عتاق الطير شهلاً^(٥)

واحتج به على جواز بناء « غير » مطلقاً سواءً أضيفت إلى معرب أو

إلى

مبني ، ورُدَّ بأنَّ البيتَ شذوً ، ولا يقاس عليه ، و « غير » اسم معرب ، فتبقى على إعرابها كبقية الأسماء المعربة ، فإنَّ أضيفت إلى مُعْرَبٍ بقيت معربة ، وإنَّ أضيفت إلى مبني جاز بناؤها ؛ لأنَّ المضاف يكتسي كثيراً من أحكام المضاف إليه .

وغير ذلك من الأبيات التي أنشدها الفرّاء^(٦) محتجاً بها دون نسبة^(٧) .

(١) سبق تخريجه ص ١٩٥ .

(٢) سبق تخريجه ص ١٩٤ .

(٣) ينظر تفصيل ذلك في مسألة : العطف على اسم «إنَّ» بالرفع قبل تمام الخبر .

(٤) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٨٣ .

(٥) سبق تخريجه ص ٢١٤ .

(٦) ينظر مثلاً : معاني القرآن ١ / ٦٦ ، ٦٧ ، ٤٠٥ ، ٢ / ٨٦ .

نسبة^(١) .

بقي أن أشير إلى أن هناك شواهد كثيرة رواها عن الكسائي ، وعن المفضل بن محمد الضبي الكوفي صاحب المفضليات^(٢) .

فكثيراً ما قال : « أنشدني الكسائي »^(٣) ، « وأنشدني المفضل أو المفضل الضبي »^(٤) .

ولاشك أن الكسائي كان ثقة ؛ فهو أحد القرّاء السبعة ، وكان الفرّاء يقول : « حدّثني الكسائي ، وكان والله ما علمته إلا صدوقاً »^(٥) .
ومما أنشد عنهما :

ما أنشده^(٦) عن الكسائي من قول الشاعر :

الزُّبَيْرِيُّ الَّذِي مِثْلَ الْحَلْمِ نَبَى بِأَسْلَابِكَ فِي أَهْلِ الْعَلَمِ^(٧)
(٧)^٥

واحتجّ به على جواز الاستغناء بصفة الموصول عن صلته . حيث جاء الشاعر « بمثل » صفة للذي ، واستغنى عن صلته ورُدَّ بأنَّ الموصول لا يستغنى عن صلته ؛ لأنهما في حكم الكلمة الواحدة ، والصفة لا تجيء إلاّ بعد تمديد تمديد تام
الكلمة والشاهد متأول على أنه ممّا حذف فيه الصلة ، وأبقي معمولها ، والتقدير : عاد مثل الحلم .

وما أنشده^(٨) عن المفضل من قول الشاعر :

(١) ينظر مثلاً : مسألة اجتماع الشرط والقسم ، ومسألة فتح همزة « أن » بعد عاطف على اسم

اسم إشارة ، ومسألة عطف الظاهر على المضمر المخفوض ، وغيرها .

(٢) هو المفضل بن محمد الضبي ، كان عالماً بال نحو ، والشعر والغريب وأيام الناس . ينظر

ينظر ترجمته في البلغة ص ٢٢٥ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٩٧ .

(٣) ينظر مثلاً : معاني القرآن ١ / ٨٠ ، ٩١ ، ١٣٤ ، ١٧٤ ، ٢١٢ ، ٢٣٣ ، ٢٩ / ٢ ، ٣٧ ،

٣٧ ، ٣٢٠ ، ٣٥٢ .

(٤) ينظر مثلاً : معاني القرآن ١ / ٦١ ، ١٣٠ ، ١٣٣ ، ١٨٥ ، ١٦ / ٢ ، ٣٩ ، ١٤٦ ، ١٩١ ،

١٩١ ، ٥٥ / ٣ ، ٨١ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ٣ / ١٠٧ .

(٦) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٦٥ .

(٧) سبق تخريجه ص ١٥٩ .

(٨) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٨٢ .

م يمنع الشربَ منها غير أنْ حمامة من سَحُوقِ ذاتِ أوقالٍ (١)

واحتجَّ به على جواز بناء « غير » على الفتح مطلقاً ، ففي الشاهد
السابق بُني

« غير » لأَنَّهُ قام مقام الحرف « إلا » . ورُدَّ بأن « غير » اسم معرب ،
فيبقى على إعرابه ، إلا إذا أُضيف إلى مبني ، جاز بناؤه ؛ لأنَّ المضاف
يكتسي كثيراً من أحكام المضاف إليه ، وأمّا ما جاء في الشاهد السابق فلم
يكن بناؤه إلا لأَنَّهُ أُضيف إلى مبني وهو « أنْ » فلا حجّة فيه .

*احتجاج الزجاج بالشعر :

أكثر الزجاج من الشواهد الشعرية ، ولاسيما فيما يختص باللغة ، أمّا شواهد النحو فهي أقل من ذلك .

لكنّ عنايته بالشعر تظهر من خلال عنايته بالرواية ، ومعرفة القائل ، فهو ينفر من الشاذ ، ولا يقبل المجهول ، ويحرص على عزو الشواهد ، أو يكتفي بالنقل من الموثوق بهم كالخليل ، وسيبويه ، وشيخه المبرّد ، وغيرهم من علماء البصرة وهو لا يصرّح باسم كلّ شاعر اعتماداً على معرفته بهم كعادة القدامى ، ومنهجهم في تأليفهم .

والزجاج لا يورد الشاهد الشعري إلاّ عند الحاجة إليه ، فهو يكتفي بالقياس غالباً ، والنحو كلّاه قياس .

ومما احتجّ به الزجاج من أبيات يظهر منها اهتمامه بالقائل :

احتجاجه^(١) بما أنشده أهل اللغة من قول الشاعر :

أردت لكيما لا ترى لي عبرة ومِن ذا الذي يُعطي الكمال
(٢) ٢

وبما أنشده^(٣) عن شيخه المبرّد من قول الشاعر :

أردت لكيما يعلم الناس أنّها سرّاويل قيس ، والوفود
(٤) ٤

على أنّ « اللام » لا تكون بمعنى « أن » ، لأنّها لو كانت بمعنى « أن »
« لم تدخل اللام على « ي » ، كما في الشاهدين السابقين^(٥) .

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٢ .

(٢) سبق تخريجه ص ٤٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٣ .

(٤) سبق تخريجه ص ٤٥ .

(٥) ينظر : مسألة اللام التي بمعنى « أن » .

كما يظهر اهتمامه بالقائل حين يتساءل^(١) عن المنشد من هو؟ ومن أي القبائل هو؟ وهل هو ممّن يؤخذ بشعره أم لا؟ ثم يؤكد بعد هذه التساؤلات أنّه لا ينبغي أن يحمل كتاب الله على «أنشد في بعضهم» ولا على بيت شاذ.

وهو يقلل من شأن الشاهد المجهول، فيقول: «وهذا شعر لا يُعرف قائله، ولا هو بشيء»^(٢).

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤١٨ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٦٥ .

*حجة الزجاج في ردّ شواهد الفرّاء :

الزجاج يعتمد على المطرّد ، وينفر من الشاذ ، ويهتم بمعرفة القائل ، ولا يقبل المجهول .

وهو يعتمد في كثير من المسائل على علماء البصرة القدامى كالخليل وسيبويه ، كما ينقل عن شيخه المبرّد .

فإذا وجد شاهداً عند الفرّاء فقد يعرضه على هؤلاء الشيوخ فيصحّ أو يبيّن المراد ، أو يصفه بالمجهول أو الشاذ ، ومن ذلك مثلاً :

ما أنشده^(١) الفرّاء عن بعضهم من قول الشاعر :

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ جنبنا أن ليس حين بقاء^(٢)

بكسر «أوانٍ» .

فصحّ الزجاج البيت حين عرضه على ما سمعه من شيخه المبرّد
فقال :

« والذي أنشدنا أبو العباس محمد بن يزيد ورواه :

طلبوا صلحنا ولات أوانٍ »^(٣) .

برفع « أوان »^(٤) .

ومن ذلك أيضاً ما أنشده الفرّاء^(٥) من قول الشاعر :

م يمنع الشرب منها غير أن مة من سدحوق ذات أوقال^(٦)

(٦) ١١

بنصب « غير » .

فأوضح الزجاج^(٧) أن أكثرهم ينشد برفع « غير » ، وإنما يجوز فتح « فتح غير » ؛ لأنها أضيفت إلى مبني ، وهو « أن » هنا ثم بيّن أن الفرّاء حين أنشد هذا البيت محتجاً على جواز بناء « غير » على الفتح

(١) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٣٩٨ .

(٢) سبق تخريجه ص ٩٥ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٣٢٠ .

(٤) ينظر تفصيل ذلك في مسألة : الخفض بلات .

(٥) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٨٣ .

(٦) سبق تخريجه ص ١١٠ .

(٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٣٤٩ .

مطلقاً ، إنّما أنشد ما سبق أن أنشده الخليل وسيبويه ، وأجازا فيه نصبَ غير ، فاستشهد هو بذلك واستهواه اللفظ في قولهما : إنّ الموضوع موضع رفع ، وإنما أراد أن « غير » أضيفت إلى غير متمكّن فبنيت على الفتح^(١)

ومن ذلك ما أنشده الفرّاء^(٢) من قول الشاعر :

ما عليك أن تقولي كلّما سلّيت أو سبّحت يا اللهم ما

رُدّد علينا شيخنا مسلماً^(٣)

فجمع بين حرف النداء والميم فدلّ على أن الميم ليست بعوض عن حرف النداء ، وإنما هي بقية من جملة محذوفة وردّه الزجّاج بقوله : « وليس يُعارض الإجماع ، وما أتى به كتاب الله ، ووُجد في جميع ديوان العرب بقول قائل : أنشدني بعضهم ، وليس ذلك البعض بمعروف ولا بمسمّى »^(٤) . فالزجّاج لا يقبل الشعر مجهول القائل .

ولعلّاه فعل ذلك خوفاً أن يكون ذلك الشعر لمولّد أو لمن لا يوثق بفصاحته ولذلك فهو دائماً ما يكرّر على نقله من الثقات « كالخليل وسيبويه وجميع النحويين الموثوق بهم »^(٥) .

أو بعبارة « الخليل وسيبويه وجميع البصريين »^(٦) ، أو « الخليل وسيبويه وجميع النحويين »^(٧) ، كما ينقل عن شيخه المبرّد^(٨) .

ولكن هل للزجّاج الحقّ في ردّه لمجهول القائل ؟

(١) ينظر : مسأله بناء « غير » على الفتح مطلقاً .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٠٣ .

(٣) سبق تخريجها ص ٥٥ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٩٤ .

(٥) ينظر مثلاً : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٦٤ .

(٦) ينظر مثلاً : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٩٣ .

(٧) ينظر مثلاً : المصدر السابق ٢ / ١٣١ .

(٨) ينظر مثلاً : المصدر السابق ١ / ٤٣١ ، ٤ / ٣٢٠ ، ٣٦٣ .

وكي نصل إلى جواب صحيح لابدّ أوّلاً من معرفة أنّ من العلماء مَنْ ذهب إلى جواز الاحتجاج بشعرٍ لا يُعرف قائله ولم يوافقوا مَنْ ذهب إلى أنّه لا يجوز الاحتجاج بشعر مجهول القائل يلّ زعموا أنّه لو صحّ ذلك لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من كتاب سيويه^(١) .

وردّه ابن الطيب الفاسي بأنّ «هذا الإلزام غيرُ لازم ؛ لأنّ الواجب كونُ الشاهد معروفاً القائل حال الاستشهاد به ، وطُرُوُ الجهالة بقائله بعد ذلك لقصور الهمم لا يضر في ثبوت ما ثبت به حال معرفته»^(٢) .

وعلى هذا فإنّ حجّة الزجّاج في ردّ بعض شواهد الفرّاء التي لم ينسبها إلى قائل ، بل قال فيها «أنشدني بعضهم» أو «سمعت بعض العرب» ونحو ذلك ، قد لا تقبل ؛ لأنّ الفرّاء ثقة ، بل كان الزجّاج ربّما اعتذر له لعلمه أنّه ثقة ، فيعيد الخطأ إلى الذي سمع منهم الفرّاء^(٣) .

لكنّ الأبيات مجهولة القائل قد تُعدّ من المرّويّ الشاذّ الذي يحفظ ولا يُقاس عليه^(٤) . ما وافقت فيه قياساً للعربية ، أو قويتُ بسماع آخر سواء كان هذا السماع قراءة قرآنية أو أبياتاً شعرية .

٤- الأقوال المأثورة عن العرب :

أ- ورودها عند الفرّاء :

الفرّاء مذهب في السماع واسع ولاشكّ ؛ ولذلك فهو يقبل ما سُمع عن العرب ، ويحتجّ به وإن كان ما احتجّ به من الشعر أكثر بكثير ممّا أورده من أقوال العرب ، وأمثالهم ، ومما ورد عنده منها :

قولُ العرب^(٤) : «من شُدبَّ إلى ثُبِّ بالفتح ، ومن شُدبَّ إلى دُبِّ .

أي : كأن صغيراً إلى أن دَبَّ . وشبَّ فَعَلَ ماضٍ ، ودبَّ كذلك . وقد احتجّ الفرّاء بهذا القول الذي سمعه عن العرب على أنّ «الآن» أصلها

(١) ينظر : الاقتراح بفيض نشر الانشراح ١ / ٦٢٧ .

(٢) ينظر : فيض النشر ١ / ٦٢٧ .

(٣) ينظر مثلاً : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٩٨ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ١ / ٤٦٩ .

قولكنَ آلكَ أنْ تَفْعَلْ ، أدخلت عليها الألف واللام ، ثمَّ تركتها على مذهب فَعَلٍ . فأتاها النصب من نَصَبِ فَعَلٍ ورُدَّ بأنَّ « الآن » اسم زمان ، وليس
 فعلاً ، وما احتجَّ به من قول العرب ، فهذا حجَّةٌ عليه لا له ؛ لأنَّه لو كان « الآن » مثل هذه لم تدخل عليها الألف واللام كما لا يدخلان عليها ، ولاشتهر الإعراب والبناء كما اشتهر فيهما^(١) .

ومن ذلك : قول العرب بما جاءني غيرك ، وما أتاني أحدٌ غيرك .
 وهو قول نسبه الفرَّاء^(٢) إلى بعض بني أسد ، وقضاعة .

حيث تأتي « غير » مبنية على الفتح مطلقاً ، إذا كانت في معنى « إلا »
 « سواءً تمَّ الكلام قبلها أم لم يتم . ثم احتجَّ بشاهدين من الشعر على جواز فتح « غير » مطلقاً ورُدَّ بأنَّ « غير » اسم معرب ، ولا يبنى إلا إذا أُضيف إلى مبني ، وما نُقل عن بني أسد ، وقضاعة من أنَّ « غير » تُبنى لأنَّها في معنى « إلا » فهسد ؛ وذلك لأنَّه لو جاز أن يُقال ذلك لجاز أن يُقال : زيدٌ مثلُ عمرو ، فيبني « ثلَّ » على الفتح لقيامه مقام الكاف ؛ لأنَّ قولك : زيدٌ مثلُ عمرو ، في معنى : زيدٌ كعمرو ،

ولمَّا وقع الإجماع على خلاف ذلك دلَّ على فساد قولهم^(٣) .

ومن ذلك : قول العرب : ما فعلت الخمسة العشر الدرهم .

حيث أورده الفرَّاء^(٤) محتجاً على جواز مجيء التفسير معرفة ورُدَّ بأنَّ الغرض من التفسير بيان المبهم ، وهذا يحصل بالنكرة ، فلا فائدة إذن من التعريف وقول العرب السابق لا حجَّةٌ له فيه ؛ لأنَّ « أل » زائدة^(٥) .

ومن ذلك : قول العريقب وجِعتَ بطنك ، ووثقتَ رأيك .

واحتجَّ به الفرَّاء^(٦) أيضاً على جواز مجيء التفسير معرفة ورُدَّ بأنَّها بأدِّها أحرف شاذَّةٌ حُمِلتْ على معانيها^(٧) .

(١) ينظر : مسألة هل « الآن » فعل دخلت عليه « أل » أم اسم زمان ؟

(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٨٢ .

(٣) ينظر : مسألة بناء « غير » على الفتح مطلقاً .

(٤) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٣٣ .

(٥) ينظر : مسألة مجيء التفسير معرفة .

(٦) ينظر : معاني القرآن ١ / ٧٩ .

(٧) ينظر : مسألة مجيء التفسير معرفة .

ومن ذلك : قول العرب : بالله والرحم .

واحتجَّ به^(١) على جواز عطف الظاهر على المضمرة المخفوض من غير إعادة الخافض ، ووصفه بأنَّ فيه قبحاً ، وهو مع استقباحه له يرى جوازه ورُدَّ بأنَّ الجار مع المجرور بمنزلة شيء واحد ، فإذا عطفَت على الضمير المجرور فكأنَّك عطفَت الاسم على الحرف الجار ، وعطف الاسم على الحرف لا يجوز ، وأمَّا قول العرب فيُخرَج على إضمار الجار ، أو على الشذوذ^(٢) .

ب. ورودها عند الزجَّاج :

اهتمام الزجَّاج بأقوال العرب ، وأمثالهم يتجلَّى في مسائل اللغة أكثر من مسائل النحو ومع ذلك فإنَّه يذكر بعض تلك الأقوال التي دُقِلتْ عن الثقات ، وأوثق الثقات عنده الخليل ، وسيبويه .

وممَّا ورد عنده من ذلك :

قول العرب : إنَّهم أجمعون ذاهبون .

وقولهم : إنَّك وزيدٌ ذاهبان .

أورد هما الزجَّاج^(٣) نقلاً عن سيبويه ثمَّ ذكر أنَّ سيبويه جعل ذلك لظناً وقد احتج بهذا في ردِّه على قول الفراء بجواز العطف على اسم إنَّ بالرفع قبل تمام الخبر^(٤) .

(١) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٥٢ .

(٢) ينظر : مسألة عطف الظاهر على المضمرة المخفوض .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٩٣ .

(٤) ينظر تفصيل ذلك في مسألة العطف على اسم «إنَّ» بالرفع قبل تمام الخبر .

* رأي الباحث :

من خلال مناقشة الأصل الأوّل عند كلّ من الفرّاء ، والزجّاج ، وهو السماع ، اتضح لي ما يأتي :

- ١- أكثر الفرّاء من الاحتجاج بالقراءات المتواترة ، وكذلك الشاذّة ، على مذهبه ، فهما سواء عنده في الاحتجاج .
- ٢- أكثر الفرّاء من الاحتجاج بالشعر سواء كان معروف القائل أو مجهوله ، بل لو سمع بعض بيت لا حتجّ به .
- ٣- احتجّ الفرّاء بأقوال العرب على بعض آرائه .
- ٤- احتجاج الزجّاج بالقراءات المتواترة وحدها ، ونفوره من الشواذ .
- ٥- احتجاج الزجّاج بالشعر أقل من احتجاج الفرّاء به .
- ٦- الزجّاج ينفر من الشعر المجهول ، ويردّه .
- ٧- الزجّاج لا يحتجّ كثيراً بأبيات الشعر إلا متى دعت الحاجة إليها ، وإلا فيكتفي بالقياس .
- ٨- للزجّاج قلماً ما احتجّ بأقوال العرب في مسائل النحو خاصة ، واهتمّ بما ورد عن سيبويه والخليل منها .
- ٩- حجّة الزجّاج في ردّ شواهد الفرّاء من الشعر المجهول ليست مقبولة على إطلاقها .

١٠- الفرّاء سماعيّ من الدرجة الأولى ، وهذه حقيقة بدليل احتجابه في كثير من المسائل بالمسموع .

١١- الزجّاج يعتني بالسماع المطرّد الكثير في القراءات ، وفي شواهد الشعر ، وأقوال العرب .

*ثانياً : الإجماع :

المُرَاد به : إجماع نحاة البلدين : البصرة ، والكوفة^(١) .

فالإجماع - إذن - نشأ مع نشأة نحو مدرسة الكوفة .

وكان النحويون المتقدمون يعتدون به ، ولا يروون مخالفته ومن ذلك ما جاء في مناظرة المبرّد مع ثعلب ، حيث قال المبرّد :

« لا ينسخ القرآن إلا مثله ، ولا الإجماع إلا مثله »^(٢) .

ومن ذلك أيضاً أن يستدلّ النحوي بالإجماع : « والدليل على ذلك اجتماع النحويين كلّهم من البصريين ، والكوفيين ... ولم يكونوا ليجمعوا على الخطأ ولا يُعيّنه واحدٌ منهم مع كثرة علماء الفريقين ، وفحصهم عن دقائق النحو ، وغوامض المسائل »^(٣) .

ومثال الإجماع :

ما أجمع عليه النحويون كلّهم من البصريين والكوفيين على أنّ الأفعال نكرات ، والدليل على ذلك أنّها لا تنفكّ من الفاعلين^(٤) .

(١) ينظر : الاقتراح بغيض النشر ٢ / ٦٩٩ .

(٢) مجالس العلماء ص ٩٥ .

(٣) الإيضاح في علل النحو ص ١١٩ .

(٤) المصدر نفسه .

* حجية الإجماع :

حجية الإجماع أن يكون الإجماع عند الاستدلال به دليلاً مقنعاً ،
وبرهاناً واضحاً يُسلّم له^(١) .

وسبق أن أشرت إلى العبارة التي جرت على لسان المبرّد في مناظرته

مع
ثعلب : «لا ينسخ القرآن إلا مثله ، ولا الإجماع إلا مثله»^(٢) .

وما جاء في الإيضاح^(٣) من أن النحاة البصريين والكوفيين لم يكونوا
ليجتمعوا على الخطأ ، ولا يعينيه واحدٌ منهم مع كثرة علماء الفريقين ،
وفحصهم عن دقائق النحو . فالإجماع - إذن - حجة قاطعة ، وقد عدّه

السويطي من الأدلة ، والتي رتبها على النحو التالي :

السماع ، فالإجماع ، فالقياس .

وإذا كان ابن الأنباري في لمعه لم يجعل الإجماع أصلاً يحتجّ به إلا أنه
قد اعتدّ به كثيراً من الناحية التطبيقية ، فقال مثلاً : «والإجماع حجة
قاطعة»^(٤) . وفي حديثه عن قبول نقل أهل الأهواء ذكر مصطلح خرق
الإجماع فقال : «وفي العدول عن قبول نقلهم خرق الإجماع»^(٥) .

وقد ذكر ابن جنّي كلاماً قيّد فيه حجية الإجماع بشرط إعطاء الخصم
يده ، ألا يخالف المنصوص ، والمقيس على المنصوص ، فأما إذا لم يعط
يده بذلك

فلا يكون إجماعهم حجة عليه ... وإنما هو علم منتزع من استقرار هذه
اللغة

فكُلٌّ من فُرُقٍ له عن لغة صحيحة ، وطريق نهجة ، كان خليل نفسه ، وأبا
عمرو فكره^(٦) .

إلا أن ابن جنّي نفسه كان لا يعتدّ بكلّ مخالف ، ولذلك قال : «إلا أدنا

(١) ينظر : الإجماع في الدراسات النحوية للدكتور : حسين رفعت ص ٣١ .

(٢) مجالس العلماء ص ٩٥ .

(٣) ينظر : الإيضاح ص ١١٩ .

(٤) لمع الأدلة ص ٩٨ .

(٥) السابق ص ٨٨ ، وينظر أيضاً : ص ١٠٥ ، ١٣١ ، ١٣٢ .

(٦) ينظر : الخصائص ١ / ١٨٩ .

مع هذا الذي رأيناه وسوَّغنا مرتكبه ، لا نسمح له بالإقدام على الجماعة التي قد طال بحثها ، وتقدّم نظرها ، وتتالت أواخر على أوائل»^(١) . ثم ذكر شروطاً للعالم الذي يقبل رأيه .

فلا تسقط حجية الإجماع لكل مخالفٍ ، وخارقٍ لإجماع النحاة ، فلا بدّ من الدقة والعناء في البحث ، ولذلك إذا كان الخَرْقُ مِمَّنْ ليس له قدم في العلم ، فلا يعُوبُ بمخالفته ، ولذلك قال ابن جني عند حديثه عن حذف الصفة عند وجود الدليل وقد خالف في ذلك مَنْ لا يعدُّ خلافه خلافاً»^(٢) .

ولم يوافق غيرُه من النحاة على تسويغ جواز خرق العالم الواحد للإجماع ، قال السيوطي بعد أن نقل قول ابن جني مِنْ أَنْ كُلَّ مَنْ فُرق له

عَنْ عَلَاءِ بْنِ عَاصِمٍ
صحيحة ، وطريق نهجة كان خليل نفسه ، وأبا عمرو فكره : « وقال غيره إجماع النحاة على الأمور اللغوية مُعْتَبَرٌ ، خِلافاً لِمَنْ تَرَدَّدَ فِيهِ ، وَخَرْقَهُ مِمَّنْ نَعَمَ ، وَمِمَّنْ نَعَمَ .
رُدَّ . وقال ابن الخشَّاب في المرتجل ، لو قيل : « إِنَّ » في الشرط لا موضع لها من الإعراب لكان قولاً ، إجراءً لها مُجْرَى « إِنَّ » الشرطية ، وتلك لا موضع لها من الإعراب ، لكن مخالفة المتقدمين لا تجوز ، انتهى»^(٣) .

ومثل موقف ابن الخشَّاب موقف أبي بكر خطَّاب فيما نقله عنه أبو حيان في الارتشاف : « نحو عسى أن يقوم زيد ، قال أبو بكر خطَّاب : « أن يقوم » فاعل بعسى ، هذا قول النحويين ، وقد كان عندي قياساً أن يكون مفعوله توسط بين الفعل وفاعله وبهذا قول حَسَنٌ في القياس غير أنه رأيُّ رأيناه ، ولم يَقُلْ به أحدٌ غيرنا واتباعنا لأئمة النحويين أحق ، وأجمل . انتهى»^(٤) .

وإذا كان ابن جني لا يقبل رأي كلَّ خارقٍ للإجماع ، ومخالف له ببلّ لابدّ أن يكون المخالف الذي يُعتدُّ بمخالفته هو الذي يُناهض العلم «إتقاناً ويثابته

(١) السابق ١ / ١٩٠ .

(٢) نفسه ٢ / ٣٧٢ .

(٣) الإصباح شرح الاقتراح ص ١٦٣ .

(٤) الارتشاف ٢ / ١٢٣ .

عرفاناً ، ولا يُخْذِلِد إلى سانح خاطرِهِ ، ولا إلى نزوة مِنْ نزوات تفكُّرِهِ »^(١)
فإنَّ غيره لم يعتدَّ حتى بمخالفة منْ له قدم ، ومن ناهضَ العلمَ إتقاناً ، وثابته
رفاناً - قال أبو حيان عن مخالفة الكسائي في كون « ما » التعجيبية مبتدأ
: «فها مبتدأ إجماعاً إلاّ خلافاً شاذاً عن الكسائي»^(٢) .

وقال الشيخ خالد الأزهرى عن هذه المخالفة : «إنَّ ما رُوي عن
الكسائي أنّها لا موضع لها من الإعراب فشاذٌّ لا يقدر في الإجماع»^(٣) .

ولذلك فإنَّ إجماع البلديين حجّة قاطعة إلاّ إنَّ ظهر قياس صحيح لعالم
يعتدُّ به فالكثير ما عليه الإجماع ، ويجوز قليلاً غيره ، وهذا في وجهة
نظري ما جعل كثيراً من المحدثين^(٤) لا يوردون الإجماع كحجة ، وإنَّ
سَلَّموا به في عامّة المسائل المتَّفَق عليها .

(١) الخصائص ١ / ١٩٠ .

(٢) الارتشاف ٣ / ٣٣ .

(٣) التصريح ٣ / ٣٦٦ .

(٤) كالدكتور : تمام حسّان ، والدكتور : محمد عيد ، والدكتور سبيعيد الأفغاني ، كلّهم لم يُشِرُّ^ر
إلى الإجماع كأصل مستقلّ .

* موقف الفراء من الإجماع :

الفراء هو المؤسس الحقيقي لمدرسة الكوفة^(١) .

صحيح أن الكسائي سبقه إلى رسم منهج النحو الكوفي من خلال الاتساع في الرواية حيث فتح الأبواب على مصاريعها لرواية الأشعار والأقوال والقراءات الشاذة ، ومن خلال الاتساع في القياس بحيث يعتد في قواعد النحو بالشاذ والقليل ، ومن خلال الاتساع في مخالفة البصريين اتساعاً قد يؤول إلى مدّ القواعد وبسطها بأراء لا تسندها الشواهد اللغوية^(٢) .

إلا أن الفراء هو من وضع المصطلحات ، وقعد القواعد ، ووضع الأصول حتى كوّن مدرسة مستقلة في النحو .

ولذلك لا عجب في هذه المرحلة المتقدمة أن يكون إجماع البلديين نادراً إن لم يكن معدوماً ، فالمؤسس الحقيقي للمدرسة ما زال ييني فلا نجده يعتد بالإجماع في هذه المرحلة ، بل الأمر كلّه سماع ، وقياس على كلام العرب ، واستتباط لقواعد ، ووضع لأصول وتغيير لمصطلحات نحوية بما يتناسب مع المذهب الجديد ، والمدرسة الجديدة .

(١) ينظر : مصطلحات النحو الكوفي ص ١٩ .

(٢) ينظر : المدارس النحوية للدكتور : شوقي ضيف ص ١٩٥ .

* موقف الزجاج من الإجماع :

درس الزجاج المذهب الكوفي حتى وقع في نفسه أنه لم يترك منه شيئاً^(١). ثم عاد ليدرس المذهب البصري حتى فاق أقرانه فيهل إن من أراد قراءة الكتاب على شيخه المبرّد لا يقبل حتى يجيزه الزجاج ، ثم صار خلفاً للمبرّد في رئاسة النحو البصري^(٢).

وكان المبرّمان (ت ٣٤٥ هـ) ، يقرأ الكتاب على المبرّد ، ثم يقول : قال الزجاج^(٣).

ولذلك فإنه سمع من رواة البلدّين ، وسمع من النحاة فيهما ، فإن ذكر إجماع البلدّين ، فإنه ولاشك على حق .

فجده قال مثلاً : « وأخبرني من أثق به من رواة البصريين والكوفيين جميعاً »^(٤).

ولذلك فعند استعراض المسائل التي أخذ فيها الفرّاء نجده احتجّ بالإجماع كثيراً لكنّه مرّةً يحتجّ بالإجماع من غير تخصيص وهذا غالباً يريده بـ إجماع البلدّين ، ومرّةً يخصّص فيقول مثلاً :

« جميع النحويين الموثوق بهم »^(٥) أو « جميع البصريين »^(٦) وهو في كل ذلك إنما يقصد نحاة البصرة ، ولا يقصد الإجماع عند نحاة البلدّتين والذي دلّنا على ذلك هو الزجاج نفسه من خلال العبارات السابقة التي تفسّر بعضها بعضاً ، فالموثوق بهم عنده هم البصريون^(٧).

والزجاج يحكي الإجماع بطرق مختلفة في ردّه على أقوال الفرّاء ، فيقول مثلاً : « وجميع النحويين »^(٨) . أو يقول : « وبالإجماع »^(٩) . أو

(١) ينظر : مجالس العلماء ص ٧٦ .

(٢) ينظر : إنباه الرواة ٣ / ٢٥٠ .

(٣) ينظر : معجم الأدباء ٦ / ٢٥٧٢ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٥٩ .

(٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٦٤ .

(٦) المصدر نفسه ٢ / ١٩٣ .

(٧) المصدر نفسه ٢ / ١٣٢ ، ٢٢٤ ، ٣٠٥ ، ٦٨ / ٣ ، ٢١٠ / ٤ .

(٨) المصدر نفسه ٢ / ١٣١ .

(٩) المصدر نفسه ٢ / ٨٨ .

يقول : « وليس يُعارض الإجماع »^(١) .

ومن المسائل التي احتج فيها بالإجماع من غير تخصيص ظاهر لنحاة البصرة ما يأتي :

مسألة الميم في « اللهم » هل هي عوض أم بقية من جملة محذوفة ، حيث رأى الفرّاء^(٢) أنّ معنى الكلام يا الله أم بخير ، وردّه الزجّاج ، وذكر أنّ أحداً من العرب لم يَقُلْ إلاّ اللهمّ أو ياالله ، ولم يردّ عنهم : يا اللهم ، فدلّ هذا على أنّ الميم عوض من حرف النداء ثم قال : « وليس يُعارض الإجماع »^(٣) بقول قائل أنشدني بعضهم ، وليس ذلك البعض بمعروف ولا ولا بمسمّى .

ومنها مسألة عطف الظاهر على المضمّر المخفوض ، حيث ذكر الزجّاج رأي الفرّاء في جواز عطف الظاهر على المضمّر المخفوض ، واستبعده^(٤) ، وقد ذكر في موضع آخر أنّ إجماع النحويين أنّه قبيح أن يُنسَقَ باسم ظاهر على اسم مضمّر في حال الجر^(٥) .

(١) المصدر نفسه ١ / ٣٩٤ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٠٣ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٩٤ .

(٤) المصدر نفسه ٢ / ١١٤ .

(٥) نفسه ٢ / ٦ .



* رأي الباحث في صدق حجية الإجماع عند الزجاج :

الزجاج درس المذهبيين الكوفي والبصري ، وحكايته للإجماع من خلال ذلك صادقة إن شاء الله .

لكنه يحتج بالإجماع في رده على رأس المدرسة الكوفية ، ومؤسسها الحقيقي الفرّاء ، وهذا يجعل أمر الإجماع يبدو أكثر بعداً .

وإذا كنا عرفنا رأي ابن جنّي في أنّ رأي العالم الثقة ينقض الإجماع ، فكيف بإمام جليل ، وشيخة كالفراء وإن كان رأي ابن جنّي لم يوافق عليه بعض العلماء كالسيوطي^(١) مثلاً إلا أنّ الزجاج في حكايته للإجماع كان صادقاً ، لأنّه عرف غير الفرّاء من الكوفيين ، وذخّر آراءهم جميعاً . فنجدّه عند احتجاجه بالإجماع في بعض المواضع جدّ دقيق . فالبصريون مثلاً يستقبحون عطف الظاهر على المضمّر المخفوض من غير إعادة الخافض ، ولا يجيزونه ، والكوفيون يستقبحون ذلك ، ويجيزونه ، ولذلك نجد الزجاج قال : «فإجماع النحويين أنّه يقبح»^(٢) .

وكذلك في مسألة الميم من « اللهم » هل هي عوض أم بقية من حملة محذوفة ، فقد ذكر الفرّاء أنّ الميم بقية من جملة محذوفة محتجاً بأنّه يُجمع بين الميم وحرف النداء ولو كانت الميم عوضاً لم تجمع مع المعوّض . وردّه الزجاج بأنّ الإجماع على أنّه لا يُجمع بين الميم وحرف النداء فقال : «وليس يُعارض الإجماع ، وما أتى به كتاب الله تعالى ، ووُجد في جميع ديوان العرب بقول قائل أنشدني بعضهم ، وليس ذلك البعض بمعروف ، ولا بمسمّى»^(٣) .

وكذلك نجد الزجاج^(٤) احتجّ بإجماع البصريين والكوفيين على أنّ الوجه في الموصول أنّ تذكر صلته ، فيحتاج الفرّاء^(٥) أن يثبت أنّه يجوز الاستغناء بصفة الموصول عن صلته .

ومع كلّ ذلك يمكنني القول إنّ حجّة الزجاج – مع معرفته بالمذهبيين

(١) ينظر : الإصباح شرح الاقتراح ص ١٦٣ .

(٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٩٤ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٩٤ .

(٤) ينظر : السابق ٢ / ٣٠٥ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٦٥ .

الكوفيّ والبصريّ فيها نظر ؛ لأنّه إنّما يحتجّ على مؤسّس المدرسة الكوفية ، وأكثر الكوفيين استقوّا مذهبهم منه ، فكيف يتأتّى الإجماع والحالة هذه ؟ على أنّ الزجّاج قد وُقِّق في احتجاجه بالإجماع في مسألةٍ أو أكثر ، وقد تبيّن ذلك .

* الثا : القياس :

القياس في اللغة : هو تقدير الشيء بالشيء ، والمقدار مقياس ، تقول قايست الأمرين مقيسةً ، وقياساً^(١) .

وأما في الاصطلاح ، فقد وضع له العلماء حدوداً ، فقال ابن الأنباري : «هو حمل فرع على أصل بعلة ، وإجراء حكم الأصل على الفرع»^(٢) .

ومن هذا التعريف يتضح لنا أركان القياس ، وهي : الأصل المقيس عليه ، وفرع المُقاس ، والعلّة الجامعة بينهما .

وعرفه ابن الأنباري أيضاً في كتابه الإغراب : بأنه « حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه»^(٣) . ومثّل له برفع الفاعل ، ونصب المفعول في كل مكان ، وإن لم يكن ذلك مقولاً عن العرب .

وقال الجرجاني : « هو ما يكن أن يُذكر فيه ضابطة عند وجود تلك الضابطة يوجد هو»^(٤) .

والقياس أصل مهم في النحو ، حتى قال الكسائي :

إنّما النحو قياس يتّبع^(٥)

وقد أكّد الأنباري أهميته بقوله : «اعلم أنّ إنكار القياس في النحو لا يتحقّق ؛ لأنّ النحو كلّّه قياس ، ولهذا قيل في حدّه : النحو علم بالمقاييس المستنبطة في استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو»^(٦) .

ومن أمثلة القياس في النحو : قياس الأسماء على الأفعال في العمل ، وقياس المضارع على الأسماء في الإعراب ، وقياس الأسماء على الحروف في البناء ، وقياس نائب الفاعل على الفاعل في الرفع .

(١) ينظر : معجم مقاييس اللغة ص ٨٣٨ .

(٢) لمع الأدلة ص ٩٣ .

(٣) الإغراب ص ٤٥ .

(٤) التعريفات ص ١٨٢ .

(٥) ينظر : إنباه الرواة ٢ / ٢٦٧ .

(٦) لمع الأدلة ص ٩٥ .

* موقف الفرّاء من القياس :

الأصل الأوّل الذي اعتمده الفرّاء في كثير من آرائه ، واستقى مذهبه منه ، وبنى مدرسته عليه ، هو السماع .

لكنّ هذا لا يلغي اهتمامه بالقياس ، حتى إنّه يؤكّد في أكثر من موضع على تقديمه للقياس . لكنّه يجيز غيره ؛ لأنّ أصوله في النحو الكوفي تجيز ذلك ، لتوسّعهم في قبول المسموع .

ويتضح اهتمام الفرّاء بالقياس من خلال المظهِرَيْن التاليين :

الأوّل : تقديمه ما وافق القياس ، فنراه تارة يجعله الكثير ، وتارة يستقبح ما خالفه ، وتارة يبدي رأيه موافقاً قياساً ارتآه ، ومن ذلك :

ما ذكره^(١) في مسألة مجيء التفسير معرفة ، حيث أجاز مجيء التفسير معرفة ، لكنّه يرى أنّ المفسّر في أكثر الكلام نكرة ؛ لأنّ هذا يوافق القياس .

وكذلك ما ذكره^(٢) في مسألة العطف على الضمير المرفوع المتصل ، من جواز هذا العطف بدون فاصل ، لكنّه رأى أنّ الكثير عدم جواز هذا العطف إلاّ بوجود فاصل أو مؤكّد نحو : استوى هو وأبوه ، ولا يكاد يُقال : استوى وأبوه فهو يرى أنّ الكثير ما وافق قياس العرب .

ومن ذلك أيضاً : ما ذكره^(٣) في مسألة عطف الظاهر على المضمّر المخفوض من استقباح لهذا العطف من غير إعادة الخافض ؛ لأنّ قياس كلام العرب على غيره ، فالعرب لا تردّ مخفوضاً على مخفوض وقد كُني عنه من غير إعادة الخافض ، ولكنّه يستقبحه ؛ لأنّه خالف القياس .

ومن ذلك أيضاً : ما ذكره^(٤) في مآلة باء « غير » على الفتح مطلقاً ، حيث أجاز بناءها سواء أضيفت إلى متمكّن أو إلى غير متمكّن ، وذلك

(١) ينظر : معاني القرآن : ١ / ٧٩ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ٣ / ٩٥ .

(٣) المصدر نفسه ١ / ٢٥٢ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٢٩٠ ، ٢ / ٨٦ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٨٢ .

قياساً على حرف استثناء ، والأسماء إذا وقعت موقع الحروف وَجَبَ أَنْ تُبْنَى .

ومن ذلك أيضاً : ما أجازته^(١) الفرّاء في « يوم » المضاف إلى جملة فعلية فعلها مضارع من البناء قياساً على إضافته إلى المبني مثل : يومئذ .

الثاني: التعليل ، وهذا مظهر واضح في كتاب معاني القرآن ؛ لأنّ الفرّاء غالباً لا يتردّد في قبول المسموع ، وهو بهذا قد يخالف كثيراً مما عليه القياس النحوي البصريّ خاصة ، فيلجأ إلى التعليل ، ولاسيّما أنّه يمتلك ذكاء وقادراً ، مع غزارة العلم ، وكثرة الحفظ . ومن أمثلة اهتمامه بالتعليل :

ما ذكره^(٢) من أنّ « مال » في نحو مالك ومالي وماله ، فعل ناقص فيجوز عنده أن يُقال بمالك الناظر في أمرنا ، ومالك ناظراً في أمرنا ، سواءً كان المنصوب معرفة أو نكرة ؛ لأنّ هذا المنصوب خبرٌ للفعل الناقص « مال » والذي سهّل عمل « مالك » و « مالي » و « ماله » كثرة الاستعمال كما علّل الفرّاء ولا يُقاس عليهنّ غيرهنّ ، فلا تقلّ : ما أمرُك القائم ، ولا ما خطبك القائم ؛ لأنّهنّ قد كثرنَ في الكلام ، فلا يُقاس الذي لم يستعمل على ما قد استعمل ألا ترى أنّهم قالوا : أيش عندك ؟ ولا يجوز القياس على هذه في شيء من الكلام .

وهو تعليل جيد ، ولو كان عنده أدلّة أكثر لكان هذا الرأي هو المختار عندي .

ومثله ما ذكره^(٣) عن ظاهرة الأسماء المنصوبة بعد أسماء الإشارة في مسألة مجيء اسم الإشارة للتقريب ، حيث رأى أنّ الاسم المكنيّ إنما يكون فاصلاً بين « ها » و « ذا » في جهة التقريب لا في غيرها .

والتقريب عنده هو : «أنّ يكون ما بعد « هذا » واحداً لا نظير له ، فالفعل حينئذ منصوب ، وإنما نصبت الفعل ؛ لأنّ « هذا » ليست بصفة ،

(١) المصدر نفسه ١ / ٣٢٦ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٨١ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٣١ .

وإنّما دخلت تقريباً «^(١) أي قَرُب الفعل به ، فهي مثل كان في الاحتياج إلى مرفوع ومنصوب .

ومن ذلك أيضاً : ما ذكره من وجوب مجيء واو الحال في الجملة الاسميّة ، ولذلك فإنّ في قوله تعالى : (ج ج ج ج ج ج)^(٢) واو الحال مضمرّة ، والمعنى : أهلكتناها فجاءها بأسنا بيّاتاً أو وهم قائلون ، والواو أُضمرت للعلّة الموجبة وهي : الاستئصال ، قال الفرّاء : « فاستقلوا نسقاً على نسق ، ولو قيل لكان جائزاً ، كما تقول في الكلام : أتيتني والياً أو وأنا معزول ، وإنّ قلت : أو أنا معزول فأنت مضمر الواو »^(٣) .

ومن ذلك : ما ذكره^(٤) من أنّ الميم في « اللهم » بقية من جملة محذوفة ، والتقدير يا الله أمّنا بخير ، ولكنّ لكثرة الاستعمال اختلطت ، وحُذفت الكلام بعد المنادى تخفيفاً ، وبقيت الميم المشدّدة ، ووُصلت بالاسم المنادى .

كما لال^(٥) مجيء الكاف اسماً في نحو « أرأيتم » بما يأتي :

ذكر أنّ التاء هي حرف الخطاب ؛ فهي مفتوحة مفردة مع كلّ خطاب للمفرد ، والمثنّى ، والجمع ، والمذكر ، والمؤنث ، والكاف تتغيّر بتغيّر المخاطب فتقول أرأيته ، وأرأيتم ، وأرأيتم ، فدلّ على أنّ التاء حرف خطاب وأنّ « الكاف » هي الفاعل ، فموضعها نصب ، وتأويلها رفع ، كما أنّك إذا قلت للرجل : دونك زيداً ، وجدت الكاف في اللفظ خفضاً ، وفصي المعنى رفعاً ، لأنها مأمورة .

ومسائل أخرى كثيرة اعتمد فيها على التعليل^(٦) .

(١) المصدر نفسه ١ / ١٢ .

(٢) سورة الأعراف : ٤ .

(٣) معاني القرآن ١ / ٣٧٢ .

(٤) المصدر نفسه ١ / ٢٠٣ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣٣٣ .

(٦) ينظر مثلاً : مسألة وقوع «أنّ» شرطية ، ومسألة مجيء اللام بمعنى «أنّ» ، ومسألة العطف على اسم «إنّ» بالرفع قبل تمام الخبر ، وهي على التوالي في كتاب معاني القرآن



،

٢٦١

،

١٨٤ / ١

٣١١، وينظر أيضاً : ١ / ١٤٩ ، ١٥٠ ، ٤٦٧ - ٤٦٨ .

=

* موقف الزجّاج من القياس :

الأصل الأوّل الذي اعتمد عليه الزجّاج في مأخذه النحوية على الفرّاء هو : القياس ويتجلّى ذلك في مظهرين رئيسيين :

الأوّل : اختياره ما وافق القياس ، وردّه ما عداه . فتارة يوضّح القياس بتفصيل ، وتارة يكتفي بالإحالة في ذلك إلى أصحابه البصريين ، ومن الأمثلة على ذلك :

احتجابه^(١) على أنّ « لات » ترفع الاسم ، وتنصب الخبر قياساً على « ليس إنّ » كان معناها كمعناها ، وردّ ما ذهب إليه الفرّاء^(٢) من جواز الخفض بها .

ومن ذلك أيضاً : احتجابه^(٣) على قوّة عمل « إنّ » ، فهي ترفع ، وتنصب قياساً على الفعل ؛ فليس في العربية ناصب ليس له مرفوع ، وكذلك قياس اسم إنّ على المفعول ، والمفعول لا يكون بغير فاعل ، وردّ بهذا على ما ذكره الفرّاء^(٤) من عطف مل « إنّ » .

ومن ذلك برده على قول الفرّاء^(٥) الذي أجاز فيه حذف الموصول الاسمي ، وبقاء صلته ، حيث رأى الزجّاج^(٦) أنّ ذلك لا يجوز ؛ لأنّه لا يُحذف الموصول وتبقى صلته ، واكتفى بهذا اعتماداً على قياس أصحابه البصريين في المسألة ، حيث قاسوا ذلك على المؤكّدات المعنوية ، فأجمعون في التأكيد ، لا يجوز أنّ تذكره ، وتحذف المؤكّد .
وغير ذلك من المسائل^(٧) .

الثاني : التعليل :

الزجّاج بما يتمتع به من ثقافة نحوية واسعة ، وحجّة قويّة وبما يتميز به من عقلية فذّة ، وذلكم ، احتجّ بالتعليل كثيراً في مأخذه على الفرّاء ،

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٣٢٠ .

(٢) ينظر : معاني القرآن ٢ / ٣٩٨ .

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٩٢ - ١٩٣ .

(٤) ينظر : معاني القرآن ١ / ٣١٠ - ٣١١ .

(٥) المصدر السابق ١ / ٢٧١ ، ٢ / ٢٦٤ ، ٣ / ٢١٨ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٥٨ ، ٤ / ٦٢ ، ٥ / ٢٦١ .

(٧) ينظر مثلاً : مسألة كاف الخطاب في نحو « رأيتكم » ، ومسألة الميم في « اللهم » هل هي هي عوض أم بقية من جملة محذوفة ، ومجيء اسم الإشارة للتقريب ، وغيرها .

فلا تكاد تجد مسألة آخذ فيها الفراء إلا وتجده يلجأ للتعليل في بيان رأيه ،
وتوجيه حجته ، ومن ذلك :

احتجاجه^(١) على وجوب كسر لام الأمر بالعلّة الموجبة ، وهي علّة
الفرق بين لام الأمر ، ولام التوكيد .

وكذلك احتجاجه^(٢) في ردّه على ما ذهب إليه الفراء^(٣) من جواز
الاستغناء بخبر المبتدأ الثاني عن الإخبار عن المبتدأ الأوّل بأنّه لا يجوز أن
يبدأ باسم ، ولا يُحدّث عنه ؛ لأنّ الكلام إنّما وُضع للفائدة ، فما لا يفيد فليس
بصحيح ، وكذلك فإنّ الفراء والكوفيين يهّبون إلى أنّ الاسم إنّما يرفعه
اسم إذا ابتدئ مثله ، أو ذكر عائداً عليه ، فهذا على قولهم باطل ؛ لأنّه لم
يأت اسم يرفعه ولا ذكر عائداً عليه .

وكذلك احتجاجه^(٤) في ردّه على قول الفراء^(٥) من أنّ (مالَ) فعل
ناقص يعمل عمل (كان) ، فيجوز :مالك قائماً ، وملك القائم .

بأنّ « ما » حرف من حروف الاستفهام لا تعمل عمل كان ، ولو جاز
مالك القائم يا هذا ، جاز أن يقول ما عندك القائم ، وما بك القائم ،
وبالإجماع أنّ ما عندك القائم خطأ ، فمالك القائم مثله لا فرق بينهما .

وكذلك احتجاجه^(٦) على أنّ التمييز لا يحتمل التعريف بأنّ التمييز إنّما
هو واحد يدلّ على جنس أو خُلّة تَخْلُص من خلال ، فإذا عرفّه صار
مقصوداً قصده .

وكذلك احتجاجه^(٧) في ردّه على ما ذهب إليه الفراء^(٨) من القول
بالنصب على القطع في نحو قوله تعالى : (
ي ي ي ي)^(٩) .

بأنّ قطع كلمة محالٌ هنا ؛ لأنّه إنّما بشّر به في هذه الحال ، أي : في

(١) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٩٨ .

(٢) المصدر السابق ١ / ٣١٤ - ٣١٥ .

(٣) ينظر : معاني القرآن ١ / ١٥٠ .

(٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٨٨ .

(٥) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢٨١ .

(٦) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢١٠ .

(٧) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٤١٢ .

(٨) ينظر : معاني القرآن ١ / ٢١٣ .

(٩) سورة آل عمران : ٤٥ .



حال فضله فكيف يكون قطعها منه ، ولم يُقْلَ لِمَ نُصِبَ هذا القطع .

فإنْ كان القطع إنَّما هو معنى ، فليس ذلك المعنى موجوداً في هذا اللفظ ، وإنْ كان القطع هو المَعْلُ فما بيَّن ما هو ؟ وإنْ كان أراد أنَّ الألف واللام قُطِعَا منه فهذا محال ؛ لأنَّ جميع الأحوال نكرات ، والألف واللام لمعهود ، فكيف يقطع من الشيء ما لم يكن فيه قط .

وغير ذلك من المسائل التي اعتمد فيها الزجاج على التعليل في بيان رأيه وهي كثيرة^(١) .

(١) ينظر مثلاً : مسألة وقوع «أنْ» نافية بمعنى «لا» ، ومسألة هل «الآن» فعل دخلت عليه «أل» أم اسم زمان ، ومسألة بناء «غير» على الفتح مطلقاً ، وغيرها .

* رأي الجث في صدق حجية القياس :

القياس أصل أصيل في علم النحو ، فلا نحو بلا قياس ؛ لأنّ كلاًه قياس

قال ابن جنّي : «إنّ مسألة واحدة من القياس أنبل ، وأنبه من كتاب لغة في عيون الناس»^(١) .

وقد نقل أبو عثمان المازني عن الخليل وسيبويه قولهما :

ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم . ثمّ أوضح مقصودهما من ذلك بقوله : «ألا ترى أنّك إذا سمعت «قام زيد» أجزت أنت «ظرف خالد» ، و«مقّ بشدّر» وكان ما قسته عربياً كالذي قده عليه ؛ لأنّك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ، ومفعول ، وإنّما سمعت بعض فلتنه أصلاً ، وقست عليه ما لم تسمع»^(٢) .

والفرّاء وإنّ كان سماعياً إلا أنّ قياسه في بعض المسائل كان صحيحاً . وهو في الحقيقة أيضاً قياسيٌّ لكنّه لا يرفض المسموع ، فهو يعرف القياس ، ويقدمه لكنّه يجيز ما سمعه عن العرب وإنّ خالف القياس الذي يعرف . أمّولجّاج فالقياس والتعليل كان مولعاً بهما ، فلا تكاد تجد مسألة إلا ويحتجّ فيها بالقياس أو بالتعليل ، وكلّ ما ذكره من قياس ، أو علة كان اجتهاداً في أكثره صحيح ؛ ألا ترى أنّ قياسه وافق كثيراً ما عليه الخليل وسيبويه والجمهور .

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على نبينا

محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد :

فقد قضيت مع الزجّاج وكتابه معاني القرآن وإعرابه مدّة عامين استخرجت من كتابه هذا مسائل كثيرة ، انتقيت منها المسائل النحوية التي أخذ فيها الفرّاء فيها ، وقد وجدت العيش مع العلماء من خلال مدارس

(١) الخصائص ١ / ٣٥٧ .

(٢) المنصف ١ / ١٨٠ .

كتبهم ماتعاً شريفاً مع كثرة الصعوبات والعقبات التي واجهتني ولاسيماً أنّ الزجّاج عالم النحو واللغة الكبير هو المؤاخذ ، والفرّاء عالم الكوفة الكبير ومؤسس المدرسة الكوفية وواضع مصطلحاتها هو المؤاخذ .

ويحسن بي في ختام هذا البحث أنّ أسجّل أهم النتائج التي خلصت إليها من حثي .

وهذه هي أهم النتائج :

- ١ للمزجّاج بصريّ في كل مأخذه على الفرّاء .
- ٢- من أهم الأهداف التي حقّقها هذا البحث - في رأيي - أنّه درس المذهبين البصري والكوفيّ في كل مسألة ، وأوضح طريقة احتجاج كلّ مذهب ؛ وذلك لأنّ الزجّاج تعصّب للبصريين ضدّ رأس الكوفة الفرّاء .
- ٣ تبين من دراسة مسائل هذا البحث أنّ الفرّاء أهمل الحديث عن سيبويه حتى كأنّه لم يقرأ له ، مع أنّ كثيراً من المسائل استعان فيها بكتاب سيبويه كما في مسألة بناء « غير » على الفتح مطلقاً .
- ٤ هيّئت أنّ الزجّاج قياسي من الدرجة الأولى ، كما كان الفرّاء سماعياً من الدرجة الأولى .
- ٥ بيّنت أنّ الفرّاء اهتم بالقياس لكنّ مذهبه الواسع في السماع أدّى إلى تجويزه بعض الآرائ التي خالفت القياس ، وإنّ رأي أنّ الكثير ما وافقه .
- ٦ تبين أنّ الزجّاج يعظّم سيبويه والخليل ، ولعلّ هذا التعظيم لهما هو ما جعله يتعصّب ضدّ الفرّاء الذي كان زائد العصبيّة على سيبويه .
- ٧ تبين أنّ احتجاج الزجّاج في مأخذه على الفرّاء اعتمد فيه على حجج البصريين نفسها ضد الكوفيين .
- ٨ أظهر هذا البحث دقّة ملاحظة الفرّاء لبعض الظواهر النحوية

كظاهرة الأسماء المنصوبة التي تأتي بعد أسماء الإشارة ، أو تلك التي تجي بعد «مال» .

٩- تبيّن أنّه في بعض الأسماء المنصوبة ظهر بعض الاضطراب في المصطلح عند الفراء كما في مصطلح النصب على القطع مثلاً .

١٠- الاستبان من هذا البحث أنّ أدلّة البصريين والكوفيين في بعض المسائل هي هي لكنّ البصريين اعتمدوا فيها التأويل والكوفيين اعتمدوا على ظواهر تلك الأدلّة .

١١- أظهر من هذا البحث أنّ الفراء قد وقع في تأويلات مشكلة ليبتعد - ربما - عن تقليد البصريين كتفسيره لقوله : (اللهم) حين ذكر أنّ المعنى : يا الله أم بخير .

١٢- أظهر هذا البحث ثقافة الزجاج النحوية الواسعة وذلك لعلمه بالمذهبتين الكوفي والبصريّ فكان يحتجّ على الفراء في بعض المسائل من خلال أصول الكوفيين كما في مسألة الاستغناء بخبر المبتدأ الثاني عن الإخبار عن المبتدأ الأوّل .

١٣- أظهر هذا البحث اهتمام الزجاج بالقراءات المتواترة وتقديمها ، واهتمامه بمعرفة القائل في النص الشعري ، وتقديمه للمطّرد ورفضه للشاذ ، ولمجهول القائل .

١٤- تميّز الفراء باحترامه للمسموع مهما كان قليلاً أو شاذاً حتى لو سمع بعض بيت لأجاز به مخالفة القياس حتى إنّ رأى ذلك قليلاً والأكثر هو ما عليه القياس .

١٥- حاول هذا البحث جاهداً الكشف عن حقيقة فكر الفراء النحوي من خلال دراسة رأيه في كل مسألة ومن وافقه من العلماء وعرض أدلّتهم ، ويرجو الباحث أن يكون مفتاحاً لبحوث أخرى حول الفكر النحويّ عند الفراء .

١٦- ظهر من خلال هذا البحث أنّ كتاب : معاني القرآن وإعرابه حريّ بمزيد دراسة وتحقيق ، فهو كتاب يجمع بين النحو واللغة والتفسير وغيرها من العلوم ، وأرجو أنّ يكون هذا البحث نواةً لشجرة باسقة أصلها ثابت وفرعها في السماء لدراسات متنوعة عن هذا الكتاب الجليل .

١٧- مَيَّزَ الزَّجَّاجُ بِاعْتِمَادِهِ فِي مَأْخِذِهِ عَلَى الْفِرَّاءِ عَلَى الدَّلِيلِ مِنْ
سَمَاعِ وَقِيَاسِ لُجْمَاعٍ ، حَتَّى وَإِنْ ظَهَرَ بَعْضُ التَّعَصُّبِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ
إِلَّا أَنَّ اعْتِمَادَهُ الْأَوَّلَ فِي كُلِّ مَأْخِذِهِ كَانَ عَلَى الدَّلِيلِ .

لَمَّا كُنْ مُجَامِلًا لِلزَّجَّاجِ ضِدَّ الْفِرَّاءِ ، فَقَدْ خَالَفْتُ الْأَوَّلَ فِي مَسَائِلٍ ،
وَوَافَقْتُ الْآخَرَ ، بَلْ وَتَمَدَّيْتُ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ أَنْ أُوَافِقَ الْأَخِيرَ لَوْلَا عَدَمُ
كِفَايَةِ التَّبْرِيرَاتِ الَّتِي سَاقَهَا .

وَاللَّهُ أَعْلَمُ .



الفه

ارس

فهرس الآيات

الصفحة	رقمها	الآية
سورة البقرة		
٢١٩	٢	(ب ب ب پ پ پ پ پ)
٢٩٠	٦٩	()
٢٢٠	٨٩	(أ ب ب ب ب ب پ پ پ)
٢٨٩	٩٠	(ج ج ج ج ج ج)
٥٢، ٥٠، ٢٧٠	١٠٢	(ك ك ك گ)
٢٢٦، ٢٣٠، ٢٩٥، ٢٣١	١٣٠	(ث ث ث ذ ذ ذ ژ ژ ژ ك)
٢٦٩	١٤٥	(ي ي ي ...)
١٠٨، ١٠٧	١٥٠	(ه ه ه ه ه ه ه)
٣٠٠	١٦١	()
٢٦٥، ٢٦٠	٢١٧	(ج ج ج ج ج ج ج)
٣٠١، ٣٦	٢٣٢	(گ گ گ گ گ گ گ گ گ)
١٦٥، ١٦٢	٢٣٤	(أ ب ب ب ب ب پ پ ...)
٢١٩	٢٣٦	(و و و)
٩٠، ٨٧	٢٨٢	(ك ك ك گ گ گ)
سورة آل عمران		



الصفحة	رقمها	الآية
٣٩	١٠٢	(ت ث ف)
٢٥٤ ٢٦٠ ٢٨٨، ٢٦٤	١٢٧	(ع ك ل م ن و)
١٥٤، ١٥٢	١٥٩	(ط ظ طه ه هـ هـ)
٢٥٤ ٢٦٤، ٢٦٠	١٦٢	(ي)
٢٢٠	١٧١	(ج ح ج)
٨٢، ٨١ ٢٩٢، ٨٥	١٧٦	(ح ح ح ح ح)
سورة المائدة		
١٠٤	١	(ك ك ك ك)
١٧٤ ٣٠٣، ١٧٩	٢٢	(و و و و)
١٦٦	٣٨	(ن ن ...)
١٧٤ ١٩٠ ١٩٤ ٢٩٤، ١٩٥	٦٩	(و و و و و و)
١٩٩ ٢٠٢ ٢٩٥، ٢٠٥	١١٩	(ي ي ي)
سورة الأنعام		



الصفحة	رقمها	الآية
٣٠	٤٠	(ط)
٢٨٧	١٣٧	(ك ك ك ك و و)
١٥٧ ، ٢٩٤ ، ١٥٨	١٥٤	(ك ك ك ك ك ك)
سورة الأعراف		
٣٤٤ ، ٧٥	٤	(ج ج ج ج)
٣٠١ ، ٢١٠	٥٩	(ق ق ق ق)
سورة الأنفال		
١٨٣ ، ١٨١	١٤	(ء ء ك ك و)
١٨٣	١٨	(ق ق ق ق ق)
٥٧	٣٢	(و و و و و)
سورة يونس		
١٢٧	٥١	()
٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٣٠٨ ، ٢٩٨	٧١	(ث ث ث)
سورة هود		
٢١٥	٦٦	(ك ك ك)
٣٠٦ ، ١٤١	٧٨	(ع ع ع)
١٢٣	١٠٥	(و و و)



الصفحة	رقمها	الآية
١١٢، ١١٨، ١٢٤	١١١	(چ چ چ چ چ)
سورة يوسف		
٣٠٢	٣١	(ف ف ف)
٨٢	٨٢	(گ گ)
سورة الرعد		
٧٢	٣١	(چ چ چ چ چ چ چ چ چ ...)
٧٦	٤١	()
سورة إبراهيم		
٣٠٥	٤١	()
٢٨٧	٤٧	(گ گ گ)
سورة الحجر		
٢٥٥، ٢٦٥، ٢٦٠	٢٠	(چ چ چ چ چ)
٣٠٠	٥٤	(ڈ ڈ)
سورة النحل		
١٣٦، ٢٩٢، ١٣٩	٩٢	(ئ ئ ئ ئ ئ و)
سورة الكهف		
٢٨٩	٦	(ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ف)



الصفحة	رقمها	الآية
سورة العنكبوت		
١٥٢	٤٦	(ن ذ ث ت ت ت)
سورة الروم		
٢٦٩	٥٨	()
سورة السجدة		
٢٧٦ ، ٣٠٧ ، ٢٧٩	٢٦	(گ گ گ گ گ)
سورة فاطر		
٢٩٠	٣	(ی)
سورة الصافات		
٧٠ ، ٦٨	-١٠٣ ١٠٤	(أ ب ب ب ب . پ)
١٥٢	١٦٤	(ڈ ڈ ژ ژ ژ ک)



الصفحة	رقمها	الآية
سورة ص		
٩٨، ٩٥ ١٠١، ١٠٠	٣	(ت ت ط)
سورة الزمر		
٥٧	٤٦	(و و و و)
٧٦	٦٠	(ج ج ج ج ج ج ج ج)
٢١٩	٦٧	()
٦٨، ٦٥ ٧٠	٧٣	(و و و و و)
سورة الشورى		
٢٩٩	٥٣	(ق ق ق ق ج ج ج ج ج ج ج ج)
سورة الجاثية		
١٧٩	٤	(ن ن ن ن ن ن ن ن ن ن)



الآية	رقمها	الصفحة
سورة النجم		
(ق ق ق ق)	٧ ، ٦	٢٤٩ ، ٢٤٦
سورة المجادلة		
(ي ن ن ن ن...)	١٢	٣٨
سورة الحشر		
(ي ي)	٩	٢٤٣
(ن ن)	١٢	٢٧٣ ، ٢٧٠
سورة المعارج		
(پ پ پ)	١١	٢١٥
(ي ي ي)	٣٦	١٧١
سورة المزمل		
(گ گ ن)	١٢	١٧٨
(گ گ ن ن ن ن)	٢٠	١٣٦
سورة المدثر		
(پ پ پ پ پ)	٤٩	١٧٠
سورة الإنسان		
(ي ي ي)	٢٠	١٤٨
سورة المرسلات		
(ن ن ن ن)	٣٥	٢٠٢



الآية	رقمها	الصفحة
سورة الإنشاق		
(ي ي ن . ن)	١ - ٢	٦٨ ، ٧٠
سورة الطارق		
(ي ي ن ن ن ن)	٤	١١٤ ، ١١٨

فهرس الأحاديث

الصفحة	طرف الحديث
٢٣٣	« سئل النبي عن الكبر فقال : الكبر أن تسفه الحق »
٢٤٩	« كنت وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر »
٢٥٠	« كنت وجار لي من الأنصار ... »
١٣١، ١٢٨، ٣٠٩	« نهى النبي عن قيل وقال وكثرة السؤال »

فهرس الشواهد الشعرية

الصفحة	القائل	البيت
[أ]		
١٥٢	حسان	امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سواء
١٠٠،٩٥ ٣١٩	أبو زبيد الطائي النصراني	طلبوا صلحنا ولات أوان فأجبنا أن ليس حين بقاء
[ب]		
٣١٣،١٩٥	ضابئ بن الحارث البرجمي	فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار بها لغريب
٣١٢،٧١،٦٩	-	حتى إذا قملت بطونكم ورأيتم أبناءكم شبووا وقلبتم ظهر المجن لنا إن اللئيم العاجز الخب
١٥٣	حسان وقيل ابن رواحة	فوالله ما نلتم ولا نيل منكم بمعتدل وفق ولا مقارب
٢٦١		فالיום قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والأيام من عجب
[ت]		
١٠٢	عمرو بن قعاس المرادي	' رجلٍ جزاه الله خيراً يدل على محصلة تبيت
٣١٣،١٦٥	-	بني أسدٍ إن ابن قيس وقتله بغير دم دار المذلة حلت
[ح]		
٢٤١	-	ورأيت زوجك في الوغى متقلداً سيفاً ورمحا



الصفحة	القائل	البيت
٢٦٢	منسوب لرجل من طيئ	نا أبدأً لا غيرنا تدرك المنى وتكشف غمء والخطوب الفوادح
[د]		
١٨٦، ١٨١ ١٨٨	-	تسمع للأحشاء منه لغطا ولليدين حبسأةً وبددا
٧٢	عبد مناف بن ربح الهنلي	حتى إذا أسلكوهم في قتائدةٍ شلا كما تطرد الجملة الشردا
٣١٧، ٤٥	قيس بن سعد بن عبادة	أردت لكيما يعلم الناس أنها سراويل قيس والوفود شهود
١١٠، ١٠٧	النابعة الذبياني	رقت فيها أصيلاً أسائلها أعيت جواباً وما بالربع من أحد إلا الأواري لأياً ما أبينها والنوى كالحوض بالمظلومة الجلد
[ر]		
٧٧	طرفة	ثم راحوا عقب المسك بهم يلحفون الأرض هداًب الأزر
٢٧٣	الراعي النميري	حلفت له إن تدلج الليل لا يزل أمامك بيت من بيوتي سائر
٢٣١	-	علام ملئت الرعب والحرب لم يقدر لظاها ولم تستعمل البيض والسمر
٩٣، ٩٠	-	إبا أقمت وأما أنت مرتحلاً فإنه يكلاً ما تأتي وما تذر

الصفحة	القائل	البيت
٢٠٦	أبو صخر الهذلي	إذا قلت هذا حين أسلوب يهيجني نسيم الصبا من حيث يطلع الفجر
٢٤٢	علقمة الفحل وقيل خالد الطيفان	تراه كأن الله يجدع أنفه وعينه إن مولاه تاب له وفر
٢١٣	-	بقيس حين يأبى غيره تلفه بحرأً مفيضاً خيره
١١٩	-	وإني لممًا أصدر الأمر وجهه إذا هو أعيأ بالسبيل مصادره
٢٣١	-	النازلين بكل معترك والطيبين معاهد الأزر
٢٣٤ ، ٢٣١	-	رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صدت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
٢٦١	-	أبك أيه بي أو مصدر من حمر الجلة جأب حشور
[س]		
٣١٤ ، ١٩٤	لجران العود أبيات كهذه	يا ليتني وأنت يالميس في بلدة ليس بها أنيس
١١٠ ، ١٠٨	جران العود النميري	وبلدةٍ ليس بها أنيس إلا اليعافير وإلا العيس
[ع]		
٨٥	القطامي	رأينا ما يرى البصراء فيها فألينا عليها أن تباعا



الصفحة	القائل	البيت
٢٧٠ ، ٢٧٣	الكميت	لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي واسع
٢٠٢	النابغة	على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت ألما تصح والشيب وازع
١٣١	ذي الخرق الطهوي	فول الخنا وأبغض العجم ناطقاً إلى ربنا صوت الحمار اليجدع ويستخرج اليربوع من نافقائه ومن حجره بالشيحة اليتقصع
٩٠ ، ٩٣	عباس بن مرداس	أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضبع
٤٧	-	أردت لكما أن تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع
[ف]		
٢٦١	مسكين الدارمي	علاّق في مثل السواري سيوفنا وما بينها والكعب غوط نفانف
٢٤٧ ، ٢٥١	جرير	ألم تر أن النبع يخلق عوده ولا يستوي والخروع المتقصف
[ق]		
١٩٠ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ٣١٣	بشر بن أبي خازم	وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شفاق



الصفحة	القائل	البيت
٢٦٢	-	هلا سألت بذى الجماجم عنهم وأبي نعيم ذي اللواء المحرق
[ل]		
٢٥٠	جرير	ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له لينا
٢٥١	عم بن أبي ربيعة	قلت إذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الفلا تعسفن رملا
٢٧٣	الأعشى الكبير	لئن منيت بنا عن غب مع كة لا تلفنا من دماء القوم ننتقل
٣١٧ ، ٤٤	أبو ثروان العكلي	أردت لكيما لا ترى لي عبرة ومن ذا الذي يعطى الكمال فيكمل
٧١ ، ٦٩	امرؤ القيس	فلما أجزنا ساحة الحي وانتحي بنا بطن حقف ذي قفاف عقتل
٢٠٦	مبشر الشمخي	ألم تعلمي يا عمر ك الله أدني كريم على حين الكرام قليل
٧٦	الشنقري	وتشرب أساري القطا الكدر بعدما سرت قرباً أحناؤها تتصلصل
١٣٠	الفرزدق	ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا البليغ ولا ذي الرأي والجدل
٧٧	امرؤ القيس	حتى تركناهم لدى معرك أرجلهم كالخشب الشائل



الصفحة	القائل	البيت
٧١ ، ٦٩	تميم بن مقبل	فإذا وذلك يا كبيشة لم يكن إلا كلمة حالم بخيال
٢٣٩	-	فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان الكلبيين من الطحال
٢١٠ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٣١٦ ، ٣٢٠	أبو قيس بن الأسلت وقيل الكناني	لم يمنع الشرب منها غير حمامة في غصون ذات أوقال
٤٢	امرؤ القيس	فاليوم أشرب غير مستحقب لثأً من الله ولا واغل
[م]		
٣١٥ ، ١٥٩	-	إن الزبيرى الذي مثل اللحم مشى بأ لابلك في أهل العلم
١٦٢ ، ١٦٥ ، ٣١٣	ثاب ب كعب العنكي	لعلي إن مالت بي الريح ميلاً على ابن أبي ذبان أن يتقدما
٥٥ ، ٥٩ ، ٣١١ ، ٣٢٠	-	وما عليك أن تقولي كلما صليت أو سبحت يا اللهم ما ردد علينا شيخنا مسلماً
٥٩	أمية بن أبي الصلت وقيل : أبو خراشة الهذلي	إني إذا ما حدث ألما أقول : يا اللهم يا اللهم
١٠٧ ، ١٠٩	المخبل السعدي	أرى لها داراً بأغدره السيدان لم يدرس لها رسم إلا رماداً هامداً دفعت عنه الرياح خوالد سحم
٦٠	الفرزدق	هما نفتا في في من فمويهما على النابح العاوي أشد



الصفحة	القائل	البيت
		رجم
٩٢ ، ٩٠	الفرزدق	أتغضب إن أذنا قتيبة حزتا جهاراً ولم تغضب لقتل ابن خازم
٣١١ ، ١٠٠	-	ولات ساعة مندم
[ن]		
٢٤٣	الراعي النميري	ذا ما الغانيات برزن يوماً ورزججن الحواجب والعيونا
١٠٧ ، ١٠٤ ، ٣١٢	منسوب إلى الفرزدق	ما بالمدينة دارٌ غير واحدة دار الخليفة إلا دار مروانا
٢٤٢	-	فتهما تبنياً وماءً بارداً حتى شئت همّالاً عينها
١٢٦	-	فجئت قبورهم بدأً ولّما فناديت القبور فلم يجبته
٢١٧ ، ٢١٤ ، ٣١٤	-	ولا عيب فيها غير شهلة عينها كذاك عتاق الطير شهلاً عيونها
١٦٠	-	حتى إذا كانا هما اللذين مثل الجدلين المحملجين
١١١ ، ١٠٨	لعمر بن معدى كرب	وكل أخٍ مفارقه أخوه لعمر وأبيك إلا الفرقدان
١٥٣	بعض الطائيين	ما الذي دأبه احتياط وحزم وهو اه أطاع يستويان
٢٠٦	-	تذكر ما تذكر من سليمى



الصفحة	القائل	البيت
		على حين التوصل بير دان
[هـ]		
٥١	ليبيد	ولقد علمت لتأتين منيتي إن المنايا لا تطيش سهامها
٢٦٢	عباس بن مرداس	كرّ على الكتيبة لا أبالي أحتفي كان فيها أم سواها
٢٦٢	-	ذا أوقدوا ناراً لحرب عدوهم فقد خاب من يصلى بها وسعيرها
[ي]		
١٩٦	زهير	بدالي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً
٢٧١ ، ٢٧٣	امرأة من بني عقيل	ن كان ما حدثته اليوم صادقاً أصم في نهار القيظ للشمس باديا وأركب حماراً بين سرج وفروة وأعر من الخاتم صغرى شماليا
١٣٠	-	بل القوم الرسول الله فيهم هم أهل الحكومة من صي

المصادر والمراجع

- ١ - ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة . لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجيّ الزبيدي . تحقيق الدكتور : طارق الجنابي - عالم الكتب - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .
- ٢ - ابن الطرواة النحوي . للدكتور : عياد بن عيد الثبتي ، مطبوعات نادي الطائف الأدبي ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م .
- ٣ - الإتيقان في علوم القرآن . تأليف : جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، تحقيق : سعيد المنذوب ، دار الفكر ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م .
- ٤ - الإجماع في الدراسات النحوية . للدكتور : حسين رفعت حسين - عالم الكتب للنشر والتوزيع - القاهرة - الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م .
- ٥ - الإحكام في أصول في الأحكام لعلي بن محمد الأمدي أبي الحسن ، تحقيق الدكتور : سيد الجميلي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ .
- ٦ - أخبار النحويين البصريين لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي . تحقيق : نخبة من العلماء . مكتبة الثقافة الدينية .
- ٧ - أدب الكاتب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الكوفي . حققه وضبط غريبه وشرح أبياته والمهم من مفرداته : محمد محيي الدين

عبد الحميد - دار الطلائع .

٨ - ارتشاف الضرب من لسان العرب . لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق
وتعليق : الدكتور : مصطفى أحمد النماس . الجزء الأول الناشر
المكتبة الأزهرية للتراث ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م ، والجزء الثاني
توزيع مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٧ م ،
والجزء الثالث بتوزيع مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ =
١٩٨٩ م .

٩ - إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، لأبي السعود محمد بن
محمد العمّاري ، دار إحياء التراث ، بيروت .

١٠ - الأزهية في علم الحروف لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق : عبد
المعين الملوحي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠٢ هـ
= ١٩٨٢ م .

١١ - أساس البلاغة لأبي القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري
، دار الفكر ، ١٣٩٩ هـ = ١٩٧٩ م .

١٢ - الاستغناء في الاستثناء لشهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد
الرحمن القرافي ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب
العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .

١٣ - أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري . تحقيق الدكتور : فخر
صالح قدارة ، دار الجيل - الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ = ١٩٩٥ م .

١٤ - أسرار النحو لشمس الدين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا
تحقيق الدكتور : أحمد حسن حامد - دار الفكر - الطبعة الثانية
١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م .

١٥ - الأشباه والنظائر في النحو للإمام جمال الدين عبد الرحمن بن أبي
بكر السيوطي . وضع حواشيه : غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية ،
الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م .

١٦ - الإصباح في شرح الاقتراح ، للدكتور : محمود فجال ، دار القلم ،
دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ = ١٩٨٩م .

١٧ - الأصمعيات اختبار الأصمعي . تأليف : أبي سعيد عبد الملك بن
قريب بن عبد الملك . تحقيق : أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام
هـ _____
المعارف ، مصر - الطبعة السابعة ١٩٩٣م .

١٨ - أصول النحو ، دراسة في فكر الأنباري . للدكتور : محمد سالم
صالح . دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - القاهرة -
الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م .

١٩ - الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو - فقه
اللغة - البلاغة للدكتور : تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة
١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م .

٢٠ - الأصول في النحو : لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق الدكتور
:
عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ =
١٩٩٦م .

٢١ - أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن لمحمد بن ناصر بن سعدي ،
تحقيق: ابن عثيمين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٢١هـ =
٢٠٠٠م .

٢٢ - إعراب القراءات السبع وعللها لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن
خالويه الهمداني النحوي ، حققه وقدم له الدكتور : عبد الرحمن بن
سليمان العثيمين ، مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ =

١٩٩٢م .

٢٣ - إعراب القراءات الشواذ ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري .
تحقيق الدكتور : عبد الحميد السيد محمد عبد محمد عبد الحميد ،
المكتبة الأزهرية للتراث - الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م .

٢٤ - إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس . تحقيق الدكتور :
زهير غازي زاهد . عالم الكتب - الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م .

٢٥ - إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم للإمام أبي عبد الله الحسين بن أحمد
المعروف بابن خالويه ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ = ٢٠٠٢م .

٢٦ - الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب
والمستعربين والمستشرقين - تأليف : خير الدين الزركلي . دار العلم
للملايين . بيروت - الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢م .

٢٧ - إغاثة اللفهان في مصائد الشيطان . للعلامة ابن القيم . تصحيح
وتحقيق وتعليق : محمد عفيفي . مكتبة الخانجي - الطبعة الأولى
١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .

٢٨ - الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني ، تحقيق : علي مهنا وسمير جابر ،
دار الفكر للطباعة والنشر - بيروت .

٢٩ - الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو ، تأليف :
أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري ، قدم لهما
وعني بتحقيقهما سعيد الأفغاني ، دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ =

١٩٧١م .

٣٠ - للإغفال وهو المسائل المصدّحة من كتاب « معاني القرآن وإعرابه » للزجاج . تصنيف العلامة أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي . تحقيق وتعليق الدكتور : عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم . إصدار المجمع الثقافي - أبو ظبي ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م .

٣١ - الاقتراح في علم أصول النحو ، للإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م .

٣٢ - الإقناع في القراءات السبع لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش . حققه وقدم له الدكتور : عبد المجيد قطامش - جامعة أم القرى . الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م .

٣٣ - أمالي ابن الشجري لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي . تحقيق ودراسة الدكتور : محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م .

٣٤ - أمالي الزجاجي لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي . تحقيق وشرح : عبد السلام هارون - دار الجيل - الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .

٣٥ - أمالي السهيلي في النحو واللغة والحديث والفقہ . لأبي القاسم عبد الرحمن ابن عبد الله الأندلسي ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، المكتبة

الأزهرية للتراث ، طبعة ٢٠٠٢ م .

٣٦ - الأمالي النحوية « أمالي القرآن الكريم » لابن الحاجب ، تحقيق :
هادي حسن حمّودي ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، بيروت
، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

٣٧ - الإمام ابن القيم وآراؤه النحوية ، لأيمن عبد الرزاق الشوا ، تقديم
الدكتور : مازن المبارك ، دار البشائر ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ =
١٩٩٥ م .

٣٨ - إنباه الرواة على أنباه النحاة للوزير جمال لدين أبي الحسن علي بن
يوسف القفطي . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . مطبعة دار
الكتب والوثائق القومية بالقاهرة . الطبعة الثانية ١٤٢٦ هـ = ٢٠٠٥ م
(مصوَّرة عن طبعة ١٩٥٠ م) .

٣٩ - الانتخاب لكشف الأبيات المشككة الإعراب . لعلي بن عدلان
الموصلي النحوي . تحقيق الدكتور : حاتم صالح الضامن ، مؤسسة
الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

٤٠ - الانتصار لسبويه علي المبرّد لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد
التميمي ، دراسة تحقيق الدكتور : زهير عبد المحسن سلطان ،
مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م .

٤١ - الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين .

للإمام كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري ،
ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد
. المكتبة العصرية - الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م .

٤٢ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك للإمام أبي محمد عبد الله جمال
الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ،
ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي
الدين عبد الحميد - المكتبة العصرية .

٤٣ - الإيضاح في شرح المفصل للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر
المعروف بابن الحاجب النحوي ، تحقيق وتقديم الدكتور : موسى بناي
العليلي . وزارة الأوقاف والشئون الدينية ، إحياء التراث الإسلامي -
الجمهورية العراقية .

٤٤ - الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق الدكتور :
مازن المبارك . دار النفائس - الطبعة السادسة ١٤١٦ هـ = ١٩٩٦ م

٤٥ - البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي ، تحقيق الدكتور : عبد الرزاق
المهدي ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ =
٢٠٠٢ م .

٤٦ - البداية والنهاية للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن
كثير الدمشقي . تحقيق : د. عبد الله التركي بالتعاون مع مركز
البحوث والدراسات العربية والإسلامية ، هجر للطباعة والنشر
والتوزيع والإعلان - الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م .

٤٧ - البدر الزاهرة في القراءات العشر المتواترة لشيخ القراء أبي حفص
سراج الدين عمر بن زين الدين قاسم الأنصاري النشّار ، تحقيق
وتعليق ودراسة الشيخ : علي محمد معوض ، والشيخ : عادل أحمد
عبد الموجود ، شارك في تحقيقه : أحمد عيسى المعصرراوي ، عالم
الكتب ١٤٢٧ هـ = ٢٠٠٦ م .

٤٨ - البرهان في علوم القرآن . لمحمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبي عبد
الله . تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة ، بيروت

١٣٩١ هـ .

٤٩ - البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع الإشبيلي السبتي .
تحقيق : الدكتور : عبّاد الثبيتي . دار الغرب الإسلامي - بيروت .
الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .

٥٠ - البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة . لمجد الدين محمد بن يعقوب
الفيروز آبادي . حقّقه : محمد المصري . جمعية إحياء التراث
الإسلامي . الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

٥١ - البيان في شرح اللمع لابن جنّي . إملاء : الشريف عمر بن إبراهيم
الكوفي ، دراسة وتحقيق الدكتور : علاء الدين حموية ، دار عماد
للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م .

٥٢ - البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ، تحقيق
الدكتور : طه عبد الحميد طه ، مراجعة : مصطفى السقا ، دار
الكتاب العربي للطباعة والنشر .

٥٣ - تاج العروس من جواهر القاموس . لمحمد مرتضي الحسيني
الزبيدي ، تحقيق : مجموعة من المحققين . الناشر : دار الهداية .

٥٤ - تاريخ الأدب العربي . لكارل بروكلمان . نقله إلى العربية : الدكتور
عبد الحلّيم النجار . الطبعة الخامسة - دار المعارف .

٥٥ - تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للحافظ المؤرّخ شمس
الدين محمد بن أحمد الذهبي . تحقيق : د. عمر عبد السلام تدمري .
دار الكتاب العربي - الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ .

٥٦ - تاريخ بغداد أو مدينة السلام للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب
البغدادي . دار الكتاب العربي - بيروت .

٥٧ - تأويل مشكل القرآن لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ،
شرحه ونشره السيد أحمد صقر ، المكتبة العلميّة .

- ٥٨ - تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري . تحقيق الدكتور : يحيى مراد ، دار الحديث ، سنة الطبع : ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م .
- ٥٩ - التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م .
- ٦٠ - التبيان في أقسام القرآن . للعلامة ابن القيم - دار المعرفة - بيروت ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م .
- ٦١ - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري . تحقيق : الدكتور : عبد الرحمن العثيمين - مكتبة العبيكان - الطبعة الأولى ١٤٢١هـ .
- ٦٢ - تحصيل عين الذهب للأعلم الشنتمري ، حقّقه وعلّق عليه الدكتور : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م .
- ٦٣ - تذكرة النحاة لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق الدكتور : عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .
- ٦٤ - التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، ألف : أبو حيان الأندلسي . حقّقه الدكتور : حسن هندراوي ، دار القلم ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م .
- ٦٥ - التسهيل لعلوم التنزيل لمحمد أحمد الغرناطي الكلبّي ، دار الكتاب العربي ، لبنان ، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .
- ٦٦ - التصريح بمضمون التوضيح . للشيخ : خالد الأزهرّي . تحقيق الدكتور : عبد الفتاح بحيري . الزهراء للإعلام العربي - القاهرة . الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .
- ٦٧ - التعريفات ، تأليف : الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني ، الفيصلية ، مكة المكرمة .
- ٦٨ - تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للشيخ : محمد بدر الدين بن أبي بكر

- بن عمر الدماميني . تحقيق الدكتور : محمد عبد الرحمن المفدّى ،
الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .
- ٦٩ - التعليقة وهو شرح المقربّ للعلامة بهاء الدين ابن النحاس الحلبي ،
دراسة وتحقيق الدكتور : خيرى عبد الراضى عبد اللطيف ، دار
الزمان ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م .
- ٧٠ - تفسير البغوي (معالم التنزيل) لأبي محمد الحسين بن مسعود
البغوي ، دار المعرفة ، بيروت ، تحقيق : خالد عبد الرحمن العك .
- ٧١ - تفسير البيضاوي المسمّى : أنوار التنزيل وأسرار التأويل لقاضي
القضاة ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر البيضاوي الشافعي ،
دار الفكر ، بيروت .
- ٧٢ - تفسير السمرقندي المسمّى بحر العلوم ، تأليف : نضر بن محمد بن
أحمد أبو الليث السمرقندي ، دار الفكر ، بيروت ، تحقيق : محمود
الطناحي .
- ٧٣ - تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ أبي الفداء إسماعيل بن كثير
القرشي الدمشقي ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة السادسة
١٤١٣هـ = ١٩٩٣م .
- ٧٤ - تفسير القرآن لأبي المظفر منصور بن محمد بن عبد الجبار
السمعاني ، دار الوطن ، السعودية ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ =
١٩٩٧م .
- ٧٥ - التفسير القيم للإمام ابن القيم . جمعه : محمد أويّس الندوي . وحقّقه :
محمد حامد الفقي - مكتبة السنة المحمديّة للطباعة - مصر الجديدة .
- ٧٦ - التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب لفخر الدين محمد بن عمر التميمي
الرازي الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى
١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م .
- ٧٧ - تفسير النسفي المسمّى : مدارك التنزيل وحقائق التأويل لأبي

البركات

عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي .

٧٨ - تقريب النشر في القراءات العشر للإمام ابن الجزري ، تحقيق وتقديم : إبراهيم عطوة عوض ، دار الحديث ، سنة الطبع : ١٤٢٥ هـ =

٢٠٠٤ م .

٧٩ - تهذيب إصلاح المنطق ، صنعة : الخطيب التبريزي ، تحقيق

الـ : دكتور

فخر الدين قباوة ، دار الآفاق الجديدة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ =

١٩٨٣ م .

٨٠ - تهذيب الأسماء واللغات للإمام العلامة الفقيه الحافظ أبي زكريا

محيي الدين بن شرف النووي - دار الكتب العلمية - بيروت .

٨١ - تهذيب اللغة لأبي منصور محمد الأزهرى ، تحقيق : محمد عوض

مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى

٢٠٠١ م .

٨٢ - التهذيب الوسيط في النحو لسابق الدين محمد بن علي بن محمد بن

يعيش الصنعاني دراسة وتحقيق : فخر صالح سليمان قدارة ، دار

الجيل ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ = ١٩٩١ م .

٨٣ - توجيه اللمع للعلامة أحمد بن الحسين بن الخباز ، شرح كتاب اللمع

لابن جني ، دراسة وتحقيق الدكتور : فايز زكي محمد دياب ، دار

السلام ، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م .

٨٤ - التوطئة لأبي علي الشلوبين ، دراسة وتحقيق الدكتور : يوسف أحمد

المطوع .

- ٨٥ - التيسير في القراءات السبع للإمام أبي عمرو وعثمان بن سعيد الداني ، عني بتصحيحه : أو تويرتزل ، مكتبة الثقافة الدينية ، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م .
- ٨٦ - ثلاثة كتب في الأضداد للأصمعي وللجستاني ، ولابن السكيت ، ويليها ذيل في الأضداد للصغاني ، نشرها الدكتور : أوغت هقتر ، دار الكتب العلمية .
- ٨٧ - جامع البيان عن تأويل آيات القرآن لمحمد بن جرير الطبري ، دار الفكر ، بيروت ١٤٠٥هـ .
- ٨٨ - الجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، دار الشعب ، القاهرة .
- ٨٩ - جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام . لابن قيم الجوزية قراه وضبط نصّه وعلاّق عليه وخرّج أحاديثه : مشهور بن حسن آل سلمان . دار ابن الجوزي - الطبعة الثانية ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
- ٩٠ - الجمل في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي . حقّقه وقدم له الدكتور : توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .
- ٩١ - جمهرة اللغة ، بتحقيق : رمزي منير البعلبكي ، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٦٨٧م .
- ٩٢ - الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق الدكتور : فخر الدين قباوة ، والأستاذ : محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م .
- ٩٣ - الجواهر الحسان في تفسير القرآن لعبد الرحمن بن محمد بن مخلوق الثعالبي ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت .

٩٤ - حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ضبط
وتشكيل وتصحيح : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر ١٤١٥ هـ =
١٩٩٥ م .

٩٥ - حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح
الشواهد للعيني ، تحقيق الدكتور : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة
العصرية ، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ = ٢٠٠٤ م .

٩٦ - الحجة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين
ذكرهم أبو بكر بن مجاهد ، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ،
وضع حواشيه وعلق عليه : كامل مصطفى الهنداوي ، دار الكتب
العلمية ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ = ٢٠٠١ م .

٩٧ - الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري ، للدكتور : محمد
فاضل صالح السامرائي ، دار عمار للنشر والتوزيع ، عمان ،
الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٤ م .

٩٨ - الحماسة البصرية لصدر الدين علي بن الحسن البصري : مختار
الدين أحمد ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ =
١٩٨٣ م .

٩٩ - الحيوان لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق وشرح : عبد
السلام هارون ، دار الجيل .

١٠٠ - خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي

تحقيق وشرح : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، الطبعة
الثالثة ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م .

١٠١ - الخصائص . صنعة : أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي
النجار .

١٠٢ - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون لأحمد بن يوسف
المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق الدكتور : أحمد محمد الخراط ،
دار القلم ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م .

١٠٣ - درة الغواص في أوهام الخواص للقاسم بن علي الحريري ، تحقيق
عرفات مطرجي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ١٩٩٨ م =
١٤١٨ هـ ، الطبعة الأولى .

١٠٤ - الدرر اللوامع على همع الهوامع لأحمد الأمين الشنقيطي ، تحقيق
الدكتور : عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،
الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ = ١٩٨٢ م .

١٠٥ - دلائل الإعجاز للإمام أبي بكر عبد القاهر الجرجاني النحوي ،
قرأه وعلق عليه : أبو فهر محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ،
الطبعة الخامسة ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٤ م .

١٠٦ - ديوان الأدب ، أوّل معجم عربي مرتب بحسب الأبنية لأبي إبراهيم
إسحاق بن إبراهيم الفارابي ، تحقيق الدكتور : أحمد مختار عمر ،
مراجعة الدكتور إبراهيم أنيس ، مَجْمَع اللّغة العربيّة ، مؤسسة
دار الشعب .

١٠٧ - ديوان الأعشى الكبير (ميمون بن قيس) تحقيق الدكتور : محمد
محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة السابعة
١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م .

- ١٠٨ - ديوان الراعي النميري ، جمع وتحقيق : راينهت فايبيرت ، بيروت ١٤٠١هـ = ١٩٨٠م ، دار النشر : فرانتس شتاينر بقيسبادن .
- ١٠٩ - ديوان الفرزدق ، قدّم له وشرحه : مجيد طراد ، دار الكتاب العربي ١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م .
- ١١٠ - ديوان المعاني لأبي هلال العسكري ، دار الجيل ، بيروت .
- ١١١ - ديوان النابغة الذبياني ، بتحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف .
- ١١٢ - ديوان بشر بن أبي خازم الأسدي ، تحقيق : د. عزة حسن دار الشرق العربي ، بيروت ١٤١٦هـ .
- ١١٣ - ديوان تميم بن مقبل ، بتحقيق : د. عزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت ، لبنان ، حلب ، سورية طبعة ١٤١٦هـ .
- ١١٤ - ديوان جرّان العود النميري ، رواية أبي سعيد السكّري . الطبعة الثانية ، دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٩٩٥م .
- ١١٥ - رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام أحمد عبد النور الم_____القي ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق .
- ١١٦ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للعلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الأوسي البغدادي ، دار إحياء التراث العربى ، بيروت .
- ١١٧ - زاد المسير في علم التفسير لعبد الرحمن بن علي بن محمد بن

- الجوزي . المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤٠٤ هـ .
- ١١٨ - الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق الدكتور : حاتم صالح الضامن ، اعتنى به : عز الدين البدوي النجار ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م .
- ١١٩ - السبعة لابن مجاهد ، تحقيق الدكتور : شوقي ضيف ، دار المعارف ، الطبعة الثالثة .
- ١٢٠ - سر صناعة الإعراب للإمام أبي الفتح عثمان بن جني ، دراسة وتحقيق الدكتور : حسن هنداوي ، دار القلم ، الطبعة الثانية ١٤١٣ هـ = ١٩٩٣ م .
- ١٢١ - سلسلة الأحاديث الصحيحة لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي . الطبعة الرابعة ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .
- ١٢٢ - سير أعلام النبلاء ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، مؤسسة الرسالة - الطبعة الرابعة ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .
أشرف على تحقيق الكتاب وخرَّج أحاديثه : شعيب الأرنؤوط .
- ١٢٣ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، للإمام شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد العماد الحنبلي ، دراسة وتحقيق :
مصطفى

عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية بيروت . الطبعة الأولى
١٤١٩هـ = ١٩٩٨م .

١٢٤ - شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام الأنصاري ،
تحقيق : عبد الغني الدقر ، الشركة المتحدة للتوزيع ، سوريا
١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م .

١٢٥ - شرح ابن عقيل قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل
الهمداني المصري على ألفية ابن مالك ومعه كتاب منحة الجليل
بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة
العصرية ، ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م .

١٢٦ - شرح أبيات سيبويه . تأليف : أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس .
تحقيق : د. زهير غازي زاهد . عالم الكتب ومكتبة النهضة
العربية - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .

١٢٧ - شرح الأبيات المشكلة الإعراب المُسمَّى (إيضاح الشعر) . لأبي
علي الفارسي . تحقيق الدكتور : حسن هندراوي . دار القلم - دمشق
، ودار العلوم والثقافة - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ .

١٢٨ - شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق الدكتور : عبد الرزاق السعيد ،
والدكتور : محمد بدوي المختون ، هجر للطباعة والنشر ، الطبعة
الأولى ١٤١٠هـ = ١٩٩٠م .

١٢٩ - شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، شرح وتحقيق الدكتور : عبد
العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ =
٢٠٠٠م .

١٣٠ - شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ، حققه وضبطه وشرح شواهد
ووضع فهرسه الدكتور : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد ،

دار الجيل ، بيروت .

١٣١ - شرح الكافية الشافية لجمال الدين بن مالك . تحقيق الدكتور : عبد المنعم هريدي . مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ .

١٣٢ - شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، قدّم له : فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤١٤ هـ = ١٩٦٤ م .

١٣٣ - شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش النحوي ، عالم الكتب ، بيروت ، ومكتبة النهضة العربية .

١٣٤ - شرح المكودي لأبي زيد عبد الرحمن المكودي الفاسي على الألفية في علمي النحو والصرف للإمام ابن مالك جمال الدين الطائي الجبائي ، ومعه حاشية العلامة الشيخ أحمد بن عبد الفتاح الأزهرري ، دار الرشاد الحديثة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ = ٢٠٠٢ م .

١٣٥ - شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير) لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق وضبط الدكتور : أنس بديوي ، دار إحياء التراث العربي ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م .

١٣٦ - شرح جمل الزجاجي للإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري المصري ، دراسة وتحقيق الدكتور : علي حسن عيسى

مال الله ، عالم الكتب ، الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .

١٣٧ - شرح ديوان امرئ القيس ويليه أخبار المراقسة وأشعارهم وأخبار النوابغ وآثارهم في الجاهلية وصدد الإسلام ، جمعها : حسن السندوبي ، وراجعها : أسامة صلاح الدين ميمنة ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، الطبعة الأول ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م .

١٣٨ - شرح ديوان جرير بن عطية ، بشرح : محمد إسماعيل الصاوي ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت .

١٣٩ - شرح ديوان حسان بن ثابت لعبد الرحمن البرقوقي ، دار الأندلسي ، بيروت ، ١٣٨٦ هـ = ١٩٦٦ م .

١٤٠ - شرح ديوان زهير بن أبي سلمى ، صنعة : الإمام أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٩٥ م .

١٤١ - شرح ديوان طرفة بن العبد البكري للأعلم الشنتمري ، تحقيق وشرح الدكتور : رحاب خضر عكاوي ، دار الفكر العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ .

١٤٢ - شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الأندلس بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م .

١٤٣ - شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي ، تأليف : عبد الله بن بريء ، تقديم وتحقيق الدكتور : عدي مصطفى درويش ، مراجعة الدكتور : محمد مهدي علام ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة .

١٤٤ - شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، القاهرة ، الطبعة الحادية عشرة ١٣٨٣ هـ .

١٤٥ - شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي ، تحقيق : مجموعة من المحققين ، مركز تحقيق التراث ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة .

١٤٦ - شرح مشكل الآثار لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ، تحقيق : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ = ١٩٨٧م .

١٤٧ - الصاحبي لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة .

١٤٨ - صحيح الأدب المفرد للإمام البخاري . بقلم : محمد ناصر الدين الألباني . دار الصديق - الطبعة الثانية ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م .

١٤٩ - صحيح البخاري للإمام محمد بن إسماعيل أبي عبد الله البخاري الجعفي ، تحقيق الدكتور : مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت ، الطبعة الخامسة ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م .

١٥٠ - صحيح مسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري النيسابوري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .

١٥١ - الصفوة الصفية في شرح الدرّة الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي ، تحقيق الأستاذ الدكتور : محسن بن سالم العميري ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، معهد البحوث العلمية - جامعة أم القرى - مكة المكرمة .

١٥٢ - الصناعتين الكتابة والشعر لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري ، تحقيق : علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ١٤٠٦هـ = ١٩٨٦م .

١٥٣ - طريق الهجرتين وباب السعادتين للعلامة ابن القيم . ضبط نصّه

وخرّج أحاديثه وعلّق عليه : عمر محمود أبو عمر . دار ابن القيم
- الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م .

١٥٤ - ظاهرة التأويل في الدرس النحوي بحث في المنهج للدكتور : عبد
الله بن حمد الخثران . النادي الأدبي - الرياض ، الطبعة الأولى
١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .

١٥٥ - العلل في النحو . لأبي الحسن محمد بن عبد الله المعروف بالورّاق

تحقيق : مها مازن المبارك . دار الفكر المعاصر - بيروت ، ودار
الفكر - دمشق . الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م .

١٥٦ - غرائب التفسير وعجائب التأويل للشيخ تاج القراء محمود بن
حمزة الكرمانى ، تحقيق الدكتور : شمران سركال يونس العجلي ،
دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدّة ، ومؤسسة علوم القرآن -
بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .

١٥٧ - غريب القرآن لأبي بكر محمد بن عزيز السجستاني ، تحقيق :
محمد أديب عبد الواحد جمران ، دار النشر : دار قتيبة ١٤١٦هـ
= ١٩٩٥م .

١٥٨ - فتح القدير لجامع بين فندّي الرواية والدراية من علم التفسير .
لمحمد بن علي الشوكاني ، دار الفكر ، بيروت .

١٥٩ - الفهرست لابن النديم . اعتنى بها وعلّق عليها الشيخ : إبراهيم
رمضان . دار المعرفة - بيروت - الطبعة الأولى ١٤١٥هـ =
١٩٩٤م .

١٦٠ - الفوائد لابن القيم . بتقديم وتعليق : محمد عثمان الخشن - دار
الكتاب العربي - الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

١٦١ - فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح للإمام اللغوي

المحدث أبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي ، وفي أعلاه الاقتراح

في أصول النحو وجد له لعبد الرحمن السيوطي . تحقيق وشرح

الأستاذ الدكتور : محمود فجّال ، دار البحوث للدراسات الإسلامية

، وإحياء التراث ، الإمارات العربية المتحدة ، الطبعة الثانية
١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م .

١٦٢ - الكامل . لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد . عارضه بأصوله
وعلاً _____
عليه : محمد أبو الفضل إبراهيم . دار نهضة مصر للطبع والنشر
- الفجالة - القاهرة .

١٦٣ - الكامل في التاريخ للإمام العلامة عمدة المؤرخين أبي الحسين علي
بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد
والتعليق عليه نخبة من العلماء - دار الكتاب العربي - بيروت ،
الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ = ١٩٨٣م .

١٦٤ - كتاب سيبويه . لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر . تحقيق وشرح
:

عبد السلام هارون مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة الرابعة
١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م .

١٦٥ - كتابان في النحو : كتاب المفيد في النحو لأبي الحسن طاهر بن
أحمد بن بإيشاذ النحوي ، والأخبار المروية في سبب وضع
العربية لجلال الدين السيوطي ، تحقيق ، تحقيق ودراسة الأستاذ
الدكتور : محسن بن سالم العميري الهذلي ، المكتبة الفيصلية ،
مكة المكرمة ، تاريخ النشر : ١٤٢٤هـ .

١٦٦ - كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية لأحمد بن عبد الحلیم

- بن تيمية الحراني أبي العباس ، تحقيق : عبد الرحمن بن محمد النجدي ، الناشر : مكتبة ابن تيمية ، الطبعة الثانية .
- ١٦٧ - الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل . للإمام محمود بن عمر الزمخشري . رتّبته وضبطه وصدّحه : مصطفى بن حسين بن أحمد . دار الكتاب العربي - الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م ، وعليه تعليقات كتاب « الإنتصاف » فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال للإمام ناصر الدين ابن منير المالكي .
- ١٦٨ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للعلامة المولى مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي الشهير بالملاّ كاتب الجلي والمعروف بحاجي خليفة . دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م .
- ١٦٩ - كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات لنور الدين أبي الحسن علي بن الحسين الباقر الملقّب بجامع العلوم للنشر والتوزيع - عمان . الطبعة الأولى ١٤٢١هـ = ٢٠٠١م .
- ١٧٠ - الكشف والبيان لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي النيسابوري ، تحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور ، مراجعة وتدقيق الأستاذ : نظير الساعدي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م .
- ١٧١ - كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، لعلاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي ، تحقيق : محمود عمر الدميّاطي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م .
- ١٧٢ - الكواكب الدريّة على متممة الأجرومية ، للشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م .
- ١٧٣ - الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفي المعاصر للدكتور :
- عبد الفتاح الحموز دار عمار ، عمان ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م .

- ١٧٤ - اللامات . لأبي الحسن علي بن محمد الهروي النحوي . تحقيق
وتعليق : يحيى علوان البلداوي . مكتبة الفلاح . الكويت . الطبعة
الأولى ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م .
- ١٧٥ - اللامات . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي . تحقيق :
مازن المبارك . دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر بدمشق .
الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .
- ١٧٦ - اللباب في علل البناء والإعراب ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين
العكبري . تحقيق : عبد الإله نبهان . دار الفكر المعاصر - بيروت
، ودار الفكر - دمشق . الطبعة الأولى ١٤١٦هـ = ١٩٩٥م .
- ١٧٧ - لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الأفرريقي المصري ، دار
النشر ، دار صادر ، بيروت ، الطبعة الأولى .
- ١٧٨ - اللغة العربية معناها ومبناها للدكتور : تمام حسان ، دار الثقافة ،
الدار البيضاء ١٩٩٤م .
- ١٧٩ - اللمع في العربية . لأبي الفتح عثمان بن جنّي . تحقيق : د. سميع
أبو
مغلي . دار مجد لاوي للنشر - عمان - طبعة ١٩٨٨م .
- ١٨٠ - ما ينصرف وما لا ينصرف . لأبي إسحاق الزجاج . تحقيق د. هدى
قرّاعة . مكتبة الخانجي بالقاهرة - الطبعة الثانية ١٤١٤هـ =
١٩٩٤م .
- ١٨١ - مثل المقرب . لابن عصفور الإشبيلي . تحقيق الأستاذ : صلاح
سعد محمد المليطي . دار الآفاق العربية - القاهرة - الطبعة الأولى
١٤٢٧هـ = ٢٠٠٦م .
- ١٨٢ - مجاز القرآن . لأبي عبيدة ، بتحقيق : محمد فؤاد سزكين ، مؤسسة
الرسالة - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ = ١٩٨١م .
- ١٨٣ - مجالس العلماء . لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي .
تحقيق : عبد السلام هارون - مكتبة الخانجي - القاهرة - الطبعة
الثالثة ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م .
- ١٨٤ - مجالس ثعلب . لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب . شرح وتحقيق : عبد
السلام هارون . دار المعارف - القاهرة - الطبعة السادسة ٢٠٠٦م .

١٨٥ - مجمل اللغة للشيخ أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي ،
حقّقه الشيخ شهاب الدين أبو عمرو ، إشراف مكتب البحوث
والدراسات ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤هـ = ١٩٩٤م .

١٨٦ - المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . لأبي
الفتح عثمان بن جني . تحقيق : علي النجدي ناصف والدكتور :
عبد الحلّيم النجار والدكتور : عبد الفتاح إسماعيل شلبي . وزارة
الأوقاف . جمهورية مصر العربية - طبعة ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م .

١٨٧ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لأبي محمد عبد الحق
بن

غالب بن عطية الأندلسي ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمد
، دار الكتب العلمية ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ = ١٩٩٣م .

١٨٨ - المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده
المرسي ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ،
بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠٠٠م .

١٨٩ - مختار الشعر الجاهلي للأعلم الشنتمري ، المجلد الثاني ، المكتبة
الشعبية ، بيروت .

١٩٠ - المخصص لأبي الحسن علي بن إسماعيل النحوي اللغوي
الأندلسي المعروف بابن سيده ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

- ١٩١ - المدارس النحوية أسطورة وواقع للدكتور : إبراهيم السامرائي ،
دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ١٩٨٧ م .
- ١٩٢ - المدارس النحوية للدكتور : شوقي ضيف - دار المعارف - القاهرة
- الطبعة السابعة .
- ١٩٣ - مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ، تقديم وتعليق : د. محمد
زينهم محمد عزب . دار الآفاق العربية - طبعة ١٤٢٣ هـ =
٢٠٠٣ م .
- ١٩٤ - المزهري في علوم اللغة وأنواعها للعلامة : عبد الرحمن جلال الدين
السيوطي بشرحه وضبطه وصدّحه وعلّقه وعنون موضوعاته وعلّق
حواشيه : محمد أحمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد
أبو الفضل إبراهيم - دار الفكر .
- ١٩٥ - المسائل الحلبيات . صنعة : أبي علي الفارسي . تقديم وتحقيق
الدكتور : حسن هندراوي - دار القلم - دمشق ، ودار المنارة -
بيروت - الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .
- ١٩٦ - المسائل العسكرية لأبي علي الفارسي . تحقيق ودراسة الدكتور :
محمد الشاطر أحمد محمد أحمد - مطبعة المدني - القاهرة -
الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٢ م .
- ١٩٧ - المسائل العضديات . لأبي علي الفارسي . تحقيق الدكتور : علي
جابر المنصوري . مكتبة النهضة العربية وعالم الكتب - بيروت -
الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .

١٩٨ - المسائل المشكّلة المعروفة بالبغداديات . لأبي علي الفارسي
النحوي . دراسة وتحقيق : صلاح الدين عبد الله السنكاوي -
مطبعة العاني - بغداد .

١٩٩ - المسائل المنثورة . لأبي علي الفارسي . تحقيق وتعليق الدكتور :
شريف عبد الكريم النجار . دار عمار للنشر والتوزيع - عمان -
الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٤م .

٢٠٠ - مسائل خلافة في النحو لأبي البقاء العكبري ، حققه وجمع إليه
الدكتور : عبد الفتاح سليم ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، تاريخ النشر
: ١٤٢٥هـ = ٢٠٠٤م .

٢٠١ - المساعد على تسهيل الفوائد . شرح منقح مصفّى للإمام الجليل
بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك . تحقيق وتعليق
الدكتور : محمد كامل بركات . مركز إحياء التراث الإسلامي -
جامعة أم القرى - مكة المكرمة . الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ =
٢٠٠١م .

٢٠٢ - المستدرك على الصحيحين لمحمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري
تحقيق مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت
١٤١١هـ = ١٩٩٠م .

٢٠٣ - مسند الإمام أحمد بن حنبل لأحمد بن حنبل أبي عبد الله الشيباني ،
مؤسسة قرطبة - مصر .

٢٠٤ - مسند البزار المسمّى البحر الزخار لأبي بكر أحمد بن عمرو بن
عبد الخالق البزار ، مؤسسة علوم القرآن ، مكتبة العلوم والحكم ،
بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ . بتحقيق الدكتور : محفوظ

الرحمن
زين الله .

٢٠٥ - مشكل إعراب القرآن لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي ،
تحقيق الدكتور : حاتم صالح الضامن ، دار البشائر للطباعة
والنشر والتوزيع ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م .

٢٠٦ - مصطلحات النحو الكوفي - دراستها وتحديد مدلولاتها . للدكتور :
عبد الله الخثران . هجر للطباعة والنشر - مصر - الطبعة الأولى
١٤١١ هـ = ١٩٩٠ م .

٢٠٧ - معاني الحروف . للإمام أبي الحسن علي بن عيسى الرمّاني ،
حقّقه وخرّج حديثه وعلّق عليه الشيخ : عرفان بن سليم العشا
حسونة الدمشقي . المكتبة العصرية - صيدا - بيروت - الطبعة
الأولى ١٤٢٦ هـ = _____ م .
٢٠٠٥ م .

٢٠٨ - معاني القراءات . تصنيف : أبي منصور الأزهري محمد بن أحمد
تحقيق ودراسة الدكتور : عبد مصطفى درويش ، والدكتور :
عوض القوزي . مطابع دار المعارف - الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ
= ١٩٩١ م .

٢٠٩ - معاني القرآن . لأبي الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي
البصري . المعروف بالأخفش الأوسط قدّم له وعلّق عليه ووضع
حواشيه وفهارسه : إبراهيم شمس الدين . دار الكتب العلمية -
بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ = ٢٠٠٢ م .

٢١٠ - معاني القرآن . لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء . الجزء الأول
بتحقيق : أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار . دار السرور .
والجزء الثاني بتحقيق ومراجعة : محمد علي النجار ، والجزء الثالث
بتحقيق _____ ق الدكتور :

عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ومراجعة الأستاذ : علي النجدي ناصف .

٢١١ - معاني القرآن وإعرابه . لأبي إسحاق إبراهيم بن السري . شرح
وتحقيق : دكتور عبد الجليل عبده شلبي . خرّج أحاديثه الأستاذ :
علي جمال الدين محمد . دار الحديث للطباعة والنشر - القاهرة .
الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م .

٢١٢ - معجم الأدباء . إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب . لياقوت الحموي
الرومي - تحقيق د. إحسان عباس . دار الغرب الإسلامي - الطبعة
الأولى ١٩٩٣ م . بيروت .

٢١٣ - المعجم الكبير لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ،
تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي ، مكتبة الزهراء ، الموصل
، الطبعة الثانية ١٤٠٤ هـ = ١٩٨٣ م .

٢١٤ - مغني اللبيب عن كتب الأعراب . للإمام ابن هشام الأنصاري .
تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية - صيدا
- بيروت - طبعة ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٣ م .

٢١٥ - المفردات في غريب القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد ، تحقيق
: محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت .

٢١٦ - المفصل في علم اللغة . لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري .
وبذيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر
الابن أبي فراس النعماني الحلبي قدّم له وراجعاه وعلّق عليه
الدكتور : محمد عز الدين السعيد . دار إحياء العلوم - بيروت .
الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ = ١٩٩٠ م .

٢١٧ - المفضليات للمفضل بن محمد بن يعلى الضبي ، تحقيق : أحمد



- محمد شاكر وعبد السلام هارون - بيروت .
- ٢١٨ - مقاييس اللغة . لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا . اعتنى به الدكتور : محمد عوض مرعب والأنسة فاطمة أصلان - دار إحياء التراث العربي - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- ٢١٩ - المقتصد في شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الدكتور : كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، الجمهورية العراقية ، دار الرشيد ١٩٨٢م .
- ٢٢٠ - المقتضب . لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد . تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة . عالم الكتب - بيروت .
- ٢٢١ - المنتخب من مسند عبد بن حميد لعبد بن حميد بن نصر أبو محمد الكسي ، تحقيق : صبحي البدري السامرائي ، ومحمود محمد خليل الصعيدي ، مكتبة السنة ، القاهرة الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م .
- ٢٢٢ - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم . لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي دراسة وتحقيق : محمد عبد القادر عطا ، راجعه وصححه : نعيم زرنور - دار الكتب العلمية - بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م .
- ٢٢٣ - مواقف النحاة من القراءات القرآنية حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، للدكتور : شعبان صلاح ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، تاريخ النشر : ٢٠٠٥م .
- ٢٢٤ - موقف اللغويين من القراءات القرآنية الشاذة . إعداد : محمد السيد أحمد عزوز . عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت - الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م .
- ٢٢٥ - نتائج الفكر في النحو . لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي - تحقيق الدكتور : محمد إبراهيم البنا . دار الرياض للنشر والتوزيع .
- ٢٢٦ - نحو القراء الكوفيين . لخديجة مفتي - رسالة ماجستير بإشراف الدكتور : عبد الفتاح شلبي . المكتبة الفيصلية - المعابدة - مكة المكرمة - الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ = ١٩٨٥م .

٢٢٧ - النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء للدكتور : كاظم إبراهيم كاظم ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م .

٢٢٨ - النحو وكتب التفسير . للدكتور : إبراهيم عبد الله رفيده - الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان - الطبعة الثالثة ١٩٩٠ م .

٢٢٩ - النشر في القراءات العشر للإمام ابن الجزري ، قدم له وعلق عليه : جمال الدين محمد شرف ، دار الصحابة للتراث بطنطا ، الطبعة الأولى .

٢٣٠ - همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين السيوطي ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ = ١٩٩٨ م .

٢٣١ - الوافي بالوفيات ، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي . تحقيق واعتناء : أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى . دار إحياء التراث العربي . الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ = ٢٠٠٠ م .

٢٣٢ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان . تحقيق : د. إحسان عباس - دار صادر - بيروت .

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١
التمهيد	١٠
التعريف بالزجاج	١١
التعريف بالفرّاء	٢٣
الفصل الأول : الأدوات النحوية	٢٩
المسألة الأولى : كاف الخطاب في نحو « أرأيتمكم »	٣٠
المسألة الثانية : مجيء الكاف المفردة في « ذلك » في التثنية والجمع	٣٦
على خطاب واحد	٣٦
المسألة الثالثة : فتح لام الأمر	٣٩
المسألة الرابعة : اللام التي بمعنى «أنّ»	٤٤
المسألة الخامسة : دخول اللام الموطئة للقسم على اسم الشرط	٥٠
المسألة السادسة : الميم في « اللهم » عوض أم بقية من جملة محذوفة	٥٤
المسألة السابعة : زيادة الواو	٦٥
المسألة الثامنة : إثبات واو الحال	٧٥
المسألة التاسعة : وقوع «أنّ» نافية بمعنى « لا »	٨١
المسألة العاشرة : وقوع « أن » شرطية	٨٧
المسألة الحادية عشرة : الخفض بلات	٩٥
المسألة الثانية عشرة : إلا بمعنى الواو	١٠٤
المسألة الثالثة عشرة : وقوع لما بمعنى إلا	١١٢
المسألة الرابعة عشرة : هل « الآن » فعل دخلت عليه « أل » أم اسم زمان؟	

- ١٢٧.....
١٣٥..... الفصل الثاني : التركيب
المسألة الأولى : وقوع ضمير الفصل « العماد » بين نكرتين ١٣٦
المسألة الثانية : مجيء اسم الإشارة للتقريب ١٤١
المسألة الثالثة : حذف الموصول الاسمي ، وإقامة الصلة مقامه ١٤٨
المسألة الرابعة : الاستغناء بصفة الموصول عن صلته ١٥٧
المسألة الخامسة : الاستغناء بخبر المبتدأ الثاني عن الإخبار عن المبتدأ الأول
١٦٢.....
المسألة السادسة : « مال » في حو : مالك ومالي وماله ، فعل ناقص
١٦٨.....
المسألة السابعة : ضعف عمل «إنّ» المؤكّدة ١٧٤
المسألة الثامنة : فتح همزة « أن » بعد عاطف على اسم إشارة ١٨١
المسألة التاسعة : العطف على اسم « إن » بالرفع قبل تمام الخبر
١٩٠.....
المسألة العاشرة : بناء ظرف زمان عند إضافته إلى معرب .. ١٩٩

الموضوع
الصفحة

- المسألة الحادية عشرة : بناء « غير » على الفتح مطلقاً ٢١٠
المسألة الثانية عشرة : النصب على القطع ٢١٨
المسألة الثالثة عشرة : مجيء التمييز (التفسير) معرفة ٢٢٦
المسألة الرابعة عشرة : النصب بإضمار فعل صالح بعد الواو ٢٣٧
المسألة الخامسة عشرة : العطف على الضمير المرفوع المتصل
٢٤٦.....
المسألة السادسة عشرة : عطف الظاهر على المضمير المخفوض
٢٥٤.....
المسألة السابعة عشرة : اجتماع الشرط والقسم ٢٦٩
المسألة الثامنة عشرة : وقوع « كم » الخبرية في غير صدر الكلام

٢٧٦
٢٨٠	الفصل الثالث : الأصول النحوية في مآخذ الزجاج على الفراء
٢٨١الأصول النحوية
٢٨٣ أولاً : السماع
٢٨٦احتجاج الفراء بالقراءات المتواترة
٢٩٧موقف الفراء من القراءات الشاذة
٢٩٩احتجاج الزجاج بالقراءات المتواترة
٣٠٥موقف الزجاج من القراءات الشاذة
٣١٧احتجاج الزجاج بالشعر

الموضوع
الصفحة

٣١٩حجة الزجاج في رد شواهد الفراء
٣٢٦ رأي الباحث
٣٢٨ ثانياً : الإجماع
٣٣٣موقف الفراء من الإجماع
٣٣٤موقف الزجاج من الإجماع
٣٣٧ رأي الباحث في صدق حجية الإجماع عند الزجاج
٣٣٩ الثالث : القياس
٣٤١موقف الفراء من القياس
٣٤٦موقف الزجاج من القياس
٣٥٠ رأي الباحث في صدق حجية القياس
٣٥١ الخاتمة
٣٥٥ الفهارس